الجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

العنوان:

تجارة الجزائر المستعمرة مع فرنسا وأوروبا خلال الفترة (1870-1914م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل. م. د في التاريخ الحديث والمعاصر

تخصص: العلاقات المغاربية الأوروبية في العصر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

- حورية عباس

إشراف:

- الأستاذ الدكتور نور الدين إيلال

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محفوظ عاشور	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	رئيسا
نور الدين إيلال	أستاذ التعليم العالي	البليدة 2	مقررا ومشرفا
أمينة شعبوني	أستاذ محاضر أ	البليدة 2	عضوا مناقشا
الغالي غربي	أستاذ التعليم العالي	المدية	عضوا مناقشا
مصطفى بيطراوي	أستاذ محاضر أ	البليدة 2	عضوا مناقشا
محمد صالح بوقشور	أستاذ التعليم العالي	الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1445- 1446هـ/2023- 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كلّ من آمن بي وبحلمي

وإلى كلّ من يؤمن بأنّ طلب العلم فريضة، في زمن عزَّ فيه العلم وطالبُه.

شكر

الشكر ابتداء وانتهاء لله سبحانه وتعالى على عظيم عطائه وتوفيقه.

ثمّ الشكر للأستاذ المشرف "**نور الدين إيلال**" على حرصه وإخلاصه في الوقوف على هذه الأطروحة مذ كانت فكرة إلى أن صارت عملا يستحق التقديم والمناقشة.

والشكر شكرا جزيلا لأعضاء لجنة المناقشة الذين سيكتمل هذا العمل بهم وبقراءتهم.

فللجميع منا عظيم الشكر والامتنان ومن الله عظيم الأجر والجزاء.

المختصرات الواردة في البحث

باللغة الأجنبية	
A.N. A	Archives nationales Algériennes
G.G. A	Gouvernement général de l'Algérie
G.G.C. A	Gouvernement général civil de l'Algérie
M.A.C.	Ministère de l'agriculture et du Commerce
M.C.I.	Ministère du Commerce de l'Industrie
M.C.I.C	Ministère du Commerce de l'Industrie et des colonies.
M.C.I.P.T.	Ministère du Commerce, de l'Industrie des Postes et des télégraphes
M.T.P. S	Ministère de travail et de la prévoyance sociale.

مقدمة

مقدمة

كثرت الدّراسات التاريخية التي تهتم بالفترة الاستعمارية في الجزائر المستعمرة في جانبيها السياسي والعسكري والاجتماعي، في حين قلت مواضيع الباحثين والمؤرخين التي تُعنى بالجوانب الاقتصادية سيما المتّعلقة منها بتأثير السياسات الفرنسية ومشروعاتها الاستعمارية على اقتصاد الجزائر، مما يستدعي اهتماماً أكبر بهذا الجانب الحيوي من تاريخ المستعمرة لسبر أغوار الأبعاد الكامنة للهيمنة الاستعمارية وتجلياتها الاقتصادية العميقة.

امتلكت الجزائر المستعمرة مقدرات طبيعية هامة جعلها جعلتها هدفا إستراتيجيا للحركة الاستعمارية المتنامية في الضفة الأوروبية من أجل نهب مواردها الكثيرة خاصة بعد تطور الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر واشتداد المنافسة بين القوى الأوروبية بعد ظهور الحركة الاستعمارية الحديثة. وإثر الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م الذي اختلفت دوافعه، أحدث تغيرات جوهرية مسّت البنية الاقتصادية للمستوطنة من أجل السيطرة على هذا المجال الحيوي وتسخيره نحو خدمة الاقتصاد فرنسا.

للوصول إلى هذا الهدف عملت السلطات الفرنسية على إنشاء قطاع اقتصادي كولونيالي، قوامه الاستثمار الزراعي والصناعة الاستخراجية وربطهما مباشرة بالاقتصاد الفرنسي عن طريق التجارة الخارجية. فأما ميدان الزراعة، فإنّ مقومات الجزائر المستعمرة الطبيعية جعلتها بلد زراعي بامتياز واستثمرت الحكومة الفرنسية في هذا المجال عن طريق إرساء منظومة زراعية تحقق التنمية الاقتصادية وتوطد مشروعها الاستيطاني بها، وبعدما سيطرت على العقار المحلي وأسست للملكية الفردية لصالح مجتمع أوروبي دخيل ذا توجهات رأسمالية إمبريالية، ومع تفعيل الرغبة السياسية وتوفير العوامل التقنية والتزود بالدعامة المالية، برز فكر زراعي كولونيالي جديد قوامه رفع القدرة الإنتاجية في المنتجات النقدية بعدما كان القطاع التقليدي في الجزائر المستعمرة معاشي استهلاكي

الذي لم يستطع الصمود أمام ما حققه القطاع الزراعي الكولونيالي من تطور والذي سرعان ما اندمج في منظومة اقتصادية رأسمالية إمبريالية.

وفيما يخص السياسة الفرنسية في مجال الصناعة، وإن كانت لم تشهد ذلك الاهتمام الذي حظيت به الزراعة إلاّ أن الاستثمار كان في الصناعة الاستخراجية التي احتكرتها الشركات الفرنسية والأجنبية من أجل زيادة الإنتاج في المواد الأولية المتوفرة في المستعمرة لدعم الصناعة الفرنسية، ولم تدع الجزائر المستعمرة يشاركون في العملية الإنتاجية، بل في أحسن الأحوال سخرتهم كأيدي عاملة بسيطة في الأعمال الشاقة لاستخراج ما يمكن استخراجه من مواد أولية.

وأمام التطور الذي حظي به القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث الذي قوامه رفع القدرة الإنتاجية، كان من الطّبيعي ممارسة التجارة الخارجية كأداة لاستخلاص ثروات المستعمرة التي تجلت معالمها الكبرى مع قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870م، ومن هنا جاء عنوان موضوعنا الموسوم بـ: «تجارة الجزائر المستعمرة مع فرنسا وأوروبا خلال الفترة **(1870-1914م)**.».

أهمية الموضوع

يهدف البحث إلى تبيان حقيقة سياسة فرنسا الاستعمارية في المجال التجاري وتأثيرات ذلك على الطرف الكولونيالي الفاعل داخل الجزائر، وكذلك تأثير ذلك النشاط التجاري على المصالح الخارجية لكل من فرنسا والدول الأجنبية، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل نتوخى كشف جانب من السياسة الفرنسية الاقتصادية الاستغلالية منذ قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى قيام الحرب العالمية الأولى التي عملت جاهدة على طمس معالم القطاع التقليدي بأكمله محاولة إذابته في بوتقة تصورات غربية جديدة، وأقحمت نظام اقتصادي رأسمالي يقوم على استغلال الموارد الطبيعية التي امتلكتها الجزائر المستعمرة من أجل توجيهها نحو التصدير وتتحكم في دواليبها ثلة كولونيالية متعددة الجنسيات لخدمة بنى اقتصاد فرنسا وتوفير ما تستحقه المصانع الأوروبية مقابل سحق الطبقة المحلية الجزائرية

وإقصائها من العملية الإنتاجية والنشاط التجاري لتحقيق مشروعها الاستيطاني. مع الحرص على تبيان مدى مساهمة السياسة التجارية الفرنسية في جعل الجزائر المستعمرة مصدرا مهما في تزويد الميتروبول والخارج بمختلف المنتجات الزراعية والمواد الأولية الضرورية لخدمة اقتصادها وفي المقابل جعل المستعمرة سوقا مضمونا للصناعات الفرنسية خصوصا ومنتجات أوروبا عموما خلال فترة الدراسة (1870-1914م).

دوافع اختيار الموضوع

من بين الدوافع التي قادتنا نحو اختيار هذا البحث هي:

- محاولة سد الفجوة في الدراسات التاريخية حين يتعلق الأمر بالدراسات التي تُعنى بالجوانب الاقتصادية للاستعمار الفرنسي فهي قليلة في الجزائر مقارنةً بالبحوث التي تركز على الأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية. وهذا ما دفعنا إلى إثراء المكتبة التاريخية بمعرفة أعمق حول آليات الهيمنة الاستعمارية من منظور اقتصادي.

- الرغبة في تحليل وتتبع مسار تشكل التبعية الاقتصادية للجزائر لاقتصاد فرنسا خلال فترة 1870و1914م، مع توضيح كيفية إدماج البنية الاقتصادية الجزائرية لتصبح جزءا لا ينفصل للمنظومة الاقتصادية ومكملا للمتروبول.

- محاولة فهم آليات الاستغلال الاستعماري الممنهج، وذلك من خلال كشف السياسات التجارية الفرنسية المطبقة في مستعمرة الجزائر من أجل الاستحواذ على مواردها وثرواتها وتوجيهها نحو خدمة اقتصاد فرنسا وخدمة اقتصاد دول الخارج.

الإشكالية

من هذا المنطلق استوجب علينا في موضوع دراستنا هذه الإحاطة بجميع جوانبه، لذلك جاءت إشكاليته تتقصى بالدّراسة والتّحليل دور فرنسا المستعمرة في استغلال مقومات الجزائر المستعمرة الاقتصادية وتوجيهها نحو خدمة اقتصاد المستوطنين واقتصادها فرنسا والاقتصاد الأوروبي خلال الفترة (1870–1914م)، وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من تساؤلات التي ترتبط بها، وهي:

– ما هي الآليات التي نفذ بها المشروع التجاري الفرنسي بالجزائر المستعمرة؟

– ما هي العوامل التي تحكمت في تطوير تجارة فرنسا في الجزائر المستعمرة على فرنسا ودول الخارج؟

– ما هي أبرز التّطورات التي شهدتها التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة مع فرنسا خاصة وأوروبا عموما أثناء الحقبة الاستعمارية (1870–1914م)؟ وكيف؟

– ما طبيعة المبادلات التجارية التي كانت قائمة بين مستعمرة الجزائر وفرنسا من جهة ومستعمرة الجزائر والخارج من جهة أخرى؟ ما هي الأنواع المختلفة لواردات الجزائر المستعمرة من فرنسا وأوروبا؟ وهل فعلا مثل هذه المنتجات كانت مستعمرة الجزائر عاجزة عن توفيرها في بلادها؟ ثمّ على ماذا اعتمد الكولون في صادراته من المستعمرة نحو فرنسا والخارج؟

– كيف انعكس تطور القطاع الزراعي الكولونيالي في الجزائر المستعمرة على تجارة فرنسا وأوروبا؟

– هل أثر الضعف الصناعي في الجزائر المستعمرة على تطور القطاع التجاري مع فرنسا ودول الخارج؟

– ما علاقة الرأسمالية الكولونيالية بتطور القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث؟

– هل واكب المشروع التجاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة الواقع الاقتصادي للجزائريين؟ أم ساير وطوّر اقتصاد الكولون واقتصاد فرنسا؟

الإطار الزماني للدراسة

أما عن الإطار الزماني للبحث، فحددناه من 1870م هذا التاريخ الذي يشكل منعطفا تاريخيا في فرنسا، إذ تمثل بداية عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، أو ما يعرف ببداية العهد المدني في الجزائر المستعمرة التي ستؤثر سياستها على المستعمرة بعد انهزامها أمام بروسيا (1870-1871م) وتداعيات ذلك على اقتصاد المستعمرة، ضف إلى سعيها الحثيث لتلبية رغبات المستوطنين من خلال خلق ترسانة من القوانين التشريعية ترسخ بها مشروعها الاستيطاني بالبلاد من جهة، وتعمل على تحويل المستعمرة -الجزائر المستعمرة- إلى سوق لمنتوجاتها المختلفة من جهة أخرى، وتنتهي الدراسة عند نقطة مفصلية هي بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914م التي ستبدأ فيها مستعمرة الجزائر تجربة جديدة في ميدان عمليتي الاستيراد والتصدير. وعليه الفترة المتناولة للدراسة عرفت تطورا وتباينا كبيرين وهذا الذي سيجعلنا نقف عند أبرز النشاطات التجارية التي كانت متداولة خلال الفترة (1870-1914م).

المنهج المتّبع في الدّراسة

تطلب موضوع الدّراسة مناهج مختلفة بحسب الظاهرة التاريخية وما ارتبط بها من أحداث وتطورات، فاعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي لرصد الظواهر التاريخية لقطاع التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا وأوروبا بما يلائم طبيعة الموضوع. والمنهج التحليلي والمنهج الإحصائي من أجل تحليل الجداول والبيانات ورصد الإحصائيات لتفسيرها وفق الظروف والعوامل التي تحكمت في تباينها من سنة إلى أخرى. وأما المنهج المقارن عززنا به دراستنا لإدراك فروق الصادرات والواردات للجزائر مع فرنسا والخارج خلال فترات زمنية متباينة ومقارنة الموانئ التجارية للجزائر المستعمرة في نشاطها التجاري مع الضفة الشمالية عموما وفرنسا خصوصا طيلة الفترة المدروسة في البحث.

شرح مفصل لخطة الموضوع

إنّ طبيعة الموضوع جعلتنا نتبع خطة بَنَينا عليها دراستنا، حيث جاءت على النحو التالي:

استهلت بحثي بفصل تمهيدي وعنونته بـ: نبذة حول الوضع الاقتصادي العام في الجزائر المستعمرة ما بين 1830 و1870م، سنحاول مناقشة السياسية الاقتصادية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية في الاستيلاء على مقدرات الجزائر، وتضمن ثلاثة عناصر، ففي العنصر الأول: **المقدرات الاقتصادية في الجزائر المستعمرة**، ركزنا على دراسة الوضع الفلاحي في مستعمرة الجزائر لتبيان نقاط القوة والضعف في إمكانياته الزراعية، والتي على أساسها تقوم الإدارة الفرنسية بالبحث عن الأسس والسبل لاستغلالها وفق ما تمليه عليها مصالحها الحيوية. وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش تحولات اقتصادية ميزها التنافس التجاري بين دول الضفة الشمالية، وذلك بعد أن تفتحت تدريجيا عيون السلطات الاستعمارية الدخيلة للثروات الاقتصادية بعد توسعها في مختلف جهات المستعمرة. وتطرقنا فيه أيضا بالحديث عن الإنتاج الزراعي والحيواني الذي تتحكم فيه عوامل طبيعية وبشرية والذي نال النصيب الأكبر بحكم أولوية هذا القطاع ضمن الأنشطة الاقتصادية المعروفة. كذلك عرجنا على الخامات الصناعية في الجزائر، فقد خصصناه بدراسة الميدان الذي لم يكن موجودا من قبل الاحتلال الفرنسي، والمقصود هنا، الصناعات التي تخصصت باستخراج الخامات الصناعية المتوفرة في الجزائر، إلى جانب إلقاء الضوء على الصناعات اليدوية التي هي في الأساس متوارثة. وانتقلنا إلى عنصر ثانٍ: **تجارة الجزائر المستعمرة مع فرنسا وأوروبا خلال الفترة (1830 -1870م)**، وحاولنا فيه دراسة طبيعة النشاط التجاري في الجزائر المستعمرة من خلال تتبع طبيعة السلع والمنتجات التي كان يجري تبادلها على المستوى الخارجي. وأخذنا بعين الاعتبار دراسة الميزان التجاري والمواصلات في عنصر ثالث وأخير، فأما معرفة حالة الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة المدروسة، فكان من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في اقتصاد البلاد، والوقوف عند القرارات الاقتصادية ووضع السياسات

الاقتصادية الفعّالة من طرف السلطات الفرنسية من أجل النهوض بالقطاع التجاري في الجزائر المستعمرة. ولعلّ أهم تلك القرارات المتخذة كان تطوير شبكة المواصلات البرية والبحرية من أجل تفعيل الحركة التجارية بين المستعمرة وفرنسا ودول الخارج.

الفصل الأول فجاء بعنوان: **آليات وجهود الاستعمار للإقلاع التجاري في الجزائر المستعمرة (1870-1914م)**، أردنا من خلاله إعطاء لمحة وجيزة عن حركية الاستيطان الموسعة في الجزائر المستعمرة التي اتخذت من النظم العقارية قاعدة لمشروعها الاستعماري مستعينة بمجتمع أوروبي دخيل حتى تقحم نظام اقتصادي كولونيالي رأسمالي متطور بفعل توفر معطيات من أجل ربط اقتصاد المستعمرة باقتصاد فرنسا والخارج عن طريق قناة المبادلات التجارية التي تطورت معالمها بعد سنة 1870م. وما استطاع النظام التقليدي الخاص بالجزائر المستعمرة أن يصمد طويلا أمام التطور الذي حققه القطاع الاقتصادي الأوروبي الذي سيطر على السيرورة الإنتاجية وحطم الجوهر الاقتصادي بالمستعمرة مع مشارف القرن التاسع عشر.

في حين الفصل الثاني الذي عنوّن بـ: **طبيعة المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر المستعمرة مع فرنسا والخارج خلال الفترة (1870-1914م)**، تطرقنا فيه إلى واقع الحركة التجارية التي حرك الكولون دفتيها داخل الجزائر مع الطرف الفرنسي والطرف الأوروبي خلال سنتي 1870م و1914م لكشف سيطرة فرنسا على التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا وجعلها تابعة ومكملا لاقتصادها. وما تطور المبادلات التجارية بين مستعمرة الجزائر والدول الأجنبية من خلال عملتي الاستيراد والتصدير إلاّ وفق ما سمحت به القوانين والتشريعات الفرنسية لخدمة مصالحها من جلب رؤوس الأموال وبالتالي العمل على تغذية الخزينة العامة لتحقيق مخططات تنموية في البلد الأم، وتشكيل برجوازية جديدة في المجتمع.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان: **أثر التجارة الخارجية على اقتصاد والاقتصاد الأجنبي (الفرنسي والأوروبي)**، حيث أنّ التحولات الجذرية التي طرأت على الحركة التجارية الخارجية بين وفرنسا والخارج أثرت بشكل عميق على الاقتصاد الأوروبي الكولونيالي أين حقق تراكم الرساميل وخلق نظام اقتصادي رأسمالي في مستعمرة الجزائر الذي بات يتحكم في كلّ القرارات الاقتصادية وفق مصالحه، كما أثرت بشكل سلبي على القطاع الاقتصادي التقليدي حين جعلته يعاني الفقر والجوع والتهميش، وإن كان اكتسب خبرات وتجارب خاصة في قطاع الزراعة وتزود بوسائل إنتاج لكن ظلّ الطرف الوحيد المتضرر. ولم يكن الاقتصاد الكولونيالي داخل الجزائر المستعمرة الوحيد الذي استفاد، بل كذلك فرنسا التي ضمنت سوقا في المستوطنة من أجل تصدير منتجاته المصنعة بأعلى الأثمان مع تحقيق فائضا في ميزانها تجاري سايرت به الحراك الاقتصادي الحاصل خلال تلك الفترة، وحتى الفائدة من تجارة الخارجية عمت الخارج حين أصبحت المستعمرة ممول رئيسي لمصانع أوروبا.

ختمنا موضوع دراستنا بخاتمة جمعت في ثناياها مجموعة من الاستنتاجات والملاحظات استقرأناها من خلال مراحل هذا البحث.

نقد المصادر والمراجع

استقى بحثنا مرجعياته العلمية من مشارب متنوعة، فاستفدنا من الوثائق الأرشيفية والمصادر المكتوبة والدراسات الأكاديمية ومجموع مقالات لمجلات ومن أهمها:

أولا: الأرشيف الوطني

تعدّ الوثائق الأرشيفية من بين المصادر الأساسية والهامة في الدراسات التاريخية الاقتصادية للجزائر خلال الاحتلال الفرنسي عموما وخصوصا خلال الفترة المحددة لموضوع البحث. وذلك من خلال ما تقدمه من تقارير وإحصائيات أعدها الحكام العامون في تقاريرهم الدورية، وكتابات القادة

الإداريين، بالإضافة إلى البيانات التي تمّ رفعها من قبل الجهات العسكرية والمدنية بشأن الوضع الاقتصادي للمستوطنة.

تحمل هذه الوثائق في ثناياها إحصائيات حول الحالة التجارية بالجزائر المستعمرة في فترة موضوع البحث لهذا لجأنا لدراستها، لأنّها في الأخير تشكل مصدرا قيّما لتوثيق معاناة الجزائر المستعمرة التي مرّت عليه خلال الفترة المدروسة. وقد استفدت من عدّة وثائق تهتم بمجال التجارة الخارجية وتقارير تخص الثروة الحيوانية وصادراتها وغيرها، وهذا ما وفرته وثائق العلب:- **E 11 1 /641** , **E 11-1/ 1213** , **E 11-1 /957 1** المأخوذة من الرصيد الخاص بمديرية الاقتصاد 1836 - 1965 مجلس الوزراء العام للحكومة الجزائر المستعمرة.

ثانيا: منشورات الدولة الفرنسية:

أبرزها سلسلة الحوليات الإحصائية لفرنسا تحت عنوان **«Annuaire Statistique de la France »** والتي تضمنت إحصائيات تخص مستعمرة الجزائر من سنة 1878م وإلى غاية 1914م.

ثالثا: المنشورات الرسمية للحكومة العامة في الجزائر:

أ/ عروض الحكام العامون للجزائر «Exposé de la Situation Générale de L'Algérie » وامتدت من سنة 1878 إلى 1914م.

ب/ الوضعية الحالية للجزائر «Etat actuel de l'Algérie» واقتصرت على بعض من السنوات 1862 و1881م.

ج/ الإحصاء العام للجزائر «Statistiques Générale de l'Algérie» للسنوات 1867م إلى 1884م.

هذه المنشورات أفادتنا كثيرا في الاطّلاع على الإحصائيات التي تتعلق بالجانب الاقتصادي للجزائر المستعمرة خاصة منها القسم التجاري.

قد تمّ الاعتماد أيضا على مصادر أجنبية مكتوبة لها علاقة وطيدة بموضوع دراستنا ونذكر منها:

أ/ كتاب «**Enquete sur le commerce et la navigation de l'Algérie**»لمجهول من أهم الدراسات التي استفدنا منها حول النشاط التجاري من خلال تقديم إحصائيات لمختلف المنتجات المستوردة والمصدرة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة.

ب/ إلى جانب ذلك قدّم «**M. C. Guy**» دراسة إحصائية نقدية بعنوان: «**L'Algérie Agriculture, Industrie, Commerce,**» حاولنا من خلالها الوقوف عند بنية المنتجات المصدرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا ونحو الخارج وأهم المنتجات التي استوردتها المستعمرة منهما لنفهم طبيعة المبادلات التجارية التي قامت بين الأطراف مع منتصف القرن التاسع عشر.

ج/ وتعزز دراسة «**M. Maurice Block**» الموسومة بـ «**Annuaire de l'économie politique et la Statistique**» التي تعد من بين أهم الدراسات الاقتصادية التي قدمت إحصائيات لأهم المنتجات المصدرة والمستوردة من وإلى الجزائر المستعمرة مع أوروبا خلال فترة سبعينيات القرن التاسع عشر.

د/ إلى جانب ذلك قدما كلّ من «**Louis Trabut et Roger Marès**» في مؤلفهما «**l'Algérie agricole en 1906**» دراسة قيمة حول الإنتاج الزراعي في الجزائر المستعمرة وحاولنا من خلال هذا المؤلف التركيز على كمية إنتاج الخمور والوقوف عند كميات التصدير التي اتخذت سبيلها نحو فرنسا والدول الأوروبية.

هـ/ وقدم «**Louis Vignon**» دراسة متخصصة في وصف موانئ الجزائر «**les ports**»التي نشطت الحركة الملاحة البحرية مع فرنسا والخارج وقدم أيضا التشريعات الجمركية التي طبقتها الإدارة الفرنسية من أجل تنظيم الملاحة التجارية في السواحل جزائر المستعمرة.

ومن بين الدراسات السابقة المتخصصة في مجال النشاط الاقتصادي خاصة منها قطاع التجارة الخارجية التي قامت عليها الدراسة نذكر:

أ/ مؤلف لـ: «**محمد بلقاسم حسن بهلول**» الموسوم بعنوان «**الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر مبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال**» الذي حاولنا من خلاله الوقوف عند تشكل القطاع الزراعي الأوروبي في الجزائر المستعمرة، وكيفية تغلغل الرأسمالية في هذا القطاع الذي تطورت في المنتجات الزراعية والمرتبطة أساسا بالأسواق الفرنسية والأسواق الخارجية.

ب/ ومن جهته يعدّ الكتاب «**تجارة الجزائر الخارجية. صادرات الجزائر فيما بين الحربين**» لمؤلفه: «**عبد الرحمن رزاقي**» من الدراسات ذات الأهمية البالغة، حيث قدّم معلومات وإحصائيات استقاها من سلسلة الحوليات الإحصائية لفرنسا ومختلف المصادر الفرنسية التي تعذر علينا الوصول إليها، وتبرز أهمية المؤلف الذي عرج على محطات أساسية في تطور عمليتي الاستيراد والتصدير التي تمت بين الجزائر كمستعمرة وبين فرنسا والدول الأخرى مقدما تحليلا نقديا يفسر مختلف الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر خلال فترة ما بين الحربين.

ج/ بالإضافة إلى مؤلف «**عبد اللطيف بن أشنهو**» التي جاء تحت عنوان: «**تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830-1962**» وهي دراسة عميقة مست الجانب الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وقدم فيها الكثير من الإحصائيات والبيانات الرسمية الخاصة بالجانب التجاري، كما اهتم بتطور الرأسمالية وتراكم الرساميل في الجزائر المستعمرة من خلال الإنتاج الزراعي المرتبط أساسا بالتصدير نحو فرنسا والخارج.

د/ ولدينا أيضا المرجع «**الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**» لصاحبه: «**عدي الهواري**»، هذا المؤلف استفدنا منه حين تطرقنا إلى انعكاسات السياسة التجارية الفرنسية المطبقة في الجزائر المستعمرة على الأوضاع الاقتصادية لدى الكولون وفرنسا والدول الأوروبية.

هـ/ كما سطر «**آجيرون شارل روبير**» في مؤلفه **المسلمون الجزائريون وفرنسا ،1871-1919**» دراسة مستفيضة في الجانب الاقتصادي للجزائر مدعما بحثه بالتحليل والتفسير للإحصائيات والمعلومات المرفقة بدراسته.

وقد تمت الاستعانة ببعض المذكرات والأطروحات الجامعية التي تناولت المواضيع الاقتصادية مثل:

أ/ أطروحة دكتوراه «خديجة بختاوي» المعنونة بـ: «**التّحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939م**»، وقفت عند جوانب مختلفة لإقليم الغرب الجزائري وأعطتنا فكرة حول تناول المواضيع الاقتصادية في شقها التجاري. وقدمت لنا معلومات قيمة حول التشريعات الجمركية المطبقة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، كما قدمت توصيفا مهما للموانئ جزائر المستعمرة والفرنسية وحتى الأوروبية.

الدّراسات السابقة

موضوعنا يتناول تطور التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا وأوروبا خلال فترة 1870 و1914م، وفي الحقيقة وجدنا بعض المراجع والأطروحات الجامعية التي تناولت جوانبا منه، ونذكر على سبيل المثال: أطروحة دكتوراه خديجة بختاوي، التّحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2001-2012م. وأيضا

أطروحة الدكتوراه لعمر لمقدم الموسومة بـ: القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1870-1914م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الوادي، 2018، 2019م التي تناولت في جزئية بسيطة حجم المبادلات التجارية التي كانت بين الجزائر المستعمرة وفرنسا. وعموما جلّ الأطروحات السابقة لم تلم بالسياسة التجارية الفرنسية ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر المستعمرة وربطها بالاقتصاد الفرنسي الذي عرّف كيف يجعل عملتي الاستيراد والتصدير مطورة لاقتصاده وتواكب طلبات الأسواق العالمية، ولكن حاولنا الاستفادة من الدراسات السابقة بقدر يجعلنا نتفادى التكرار في معالجة موضوعنا التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا وأوروبا ما بين سنتي 1870 و1914م.

صعوبات البحث

لا يخلو بحث من معوقات قد تعيق تقدم دراسته وثمة جملة من الصعوبات واجهتني يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

* صعوبة السفر إلى فرنسا حيث تتواجد الوثائق الأرشيفية الأصيلة والتي هي بمثابة اللبنة الأساس في مثل هذه البحوث، خاصة إذا علمنا أنّ فترة إنجاز البحث تزامنت مع انتشار وباء كورونا الذي حتم غلق منافذ البحث والتنقل للحصول على المادة التاريخية الأصلية.

* صعوبة أيضا الحصول على الوثائق الأرشيفية المحلية رغم المحاولات المتكررة والحثيثة من طرفنا، وإن كنا في وُفِقنا في الحصول على البعض منها لكنها لم تكن بالقدر الكافي لمعالجة موضوع اقتصادي بحت وفي الإطار الزماني المخصص للدراسة الذي يحتاج إلى إحصائيات تخضع لتمحيص ومقارنة حتى نستخلص ما يفد دراستنا.

* تعدّ الدراسات الاقتصادية ذات الصبغة التجارية من الموضوعات المحدودة الدّراسة، إلاّ إذا استثنينا بعض الوريقات المتناثرة بين دفتي المصدر واحد أو اثنين وكذا الأمر بالنسبة للمراجع التي تشح فيها دراسة مثل هذه المواضيع التجارية خلال الفترة الاستعمارية.

* هناك نقص بعض الإحصائيات الخاصة بالفترة المدروسة وحتى وإن وجدت فكثيرا ما يقع اللبس لدينا عند مقارنة الإحصائيات بين المؤلفات الأجنبية، وبالتالي يصعب علينا تحديد القيمة المتقاربة للدراسة.

* قلة المصادر والمراجع بالعربية التي تناولت موضوع تجارة الجزائر المستعمرة مع فرنسا وغيرها من الدول الأجنبية.

وفي الختام، أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الدكتور «نور الدين إيلال» على مساندته لي طيلة سنوات البحث ولم يبخل علينا بأي وسيلة أو معلومة أو نصيحة من أجل إتمام هذا البحث، وله مني فائق الامتنان على تحمل فحص وتدقيق فصول العمل الذي ظهر إلى النور بفضل من الله ومجهودات مشرفي.

الفصل التمهيدي: نبذة حول الوضع الاقتصادي العام في الجزائر المستعمرة ما بين 1830 و1870م

1- المقدرات الاقتصادية في الجزائر المستعمرة.

2- تجارة الجزائر المستعمرة (1830 – 1870م).

3- الميزان التجاري وطرق المواصلات.

أولا: المقدرات الاقتصادية في الجزائر المستعمرة:

إنّ اقتصاد أي دولة يقوم على المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها، هذه المقومات التي تجعله إما اقتصادا قويا يلبي حاجيات أفراد مجتمعه، أو اقتصاد ضعيف يلجأ إلى الاستيراد. وكانت الجزائر المستعمرة تملك من الإمكانيات ما تجعلها محل أطماع للقوى الاستعمارية بعدما تطورت الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر، واشتدت المنافسة بين القوى العظمى.

احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م، وتعاملت السلطات الفرنسية مع خيراتها وفق منظومة اقتصادية محكمة، تقوم على استغلال واستنزاف ثروات المستعمرة لتزويد السوق الفرنسية بما تحتاجه من منتجات زراعية ومواد أولية، مع الحرص على تصريف المنتجات الفرنسية للجزائر.

سأحاول في هذا الفصل التمهيدي، مناقشة الوضع الاقتصادي الذي اتبعته الإدارة الفرنسية في الجزائر المستعمرة من أجل استغلال مقدراتها الطبيعية والبشرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1830 وإلى غاية 1870م.

1- المقدرات الزراعية:

قيل أنّ الزراعة تحددها الظروف البيئية المتمثلة في المناخ والتربة، فللمناخ تأثير مباشر على النبات، كما له تأثير غير مباشر على التربة[1]. كما تعدّ البيئة الطبيعية أهم عامل في تحديد نمط الزراعة وتوزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى الإنسان الذي يسهم في تحديد النشاط الذي يختاره في ضوء البيئة الطبيعية. وانطلاقا من العاملين الأساسين للزراعة وهما: العامل الطبيعي الذي يندرج

[1] - **علي أحمد هارون**، جغرافية الزراعة، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2000م، ص 20.

تحته طبيعة التربة، والظروف المناخية. والعامل الثاني الذي يضم اليد العاملة سواء المؤهلة أو غير مؤهلة والذي على أساسهما نستطيع تحديد النشاط الزراعي من حيث ضعف مردوده أو قوته.

ولكي تتضح الصورة أكثر، لابد من تسليط الضوء على المقومات الزراعية والعوامل التي تتوفر عليها الجزائر المستعمرة. ويمكن دراستها بالشكل التالي:

أ. التربة ونوعيتها:

تتباين طبيعة التربة في الجزائر من إقليم لآخر، من حيث النوعية والخصوبة. وقد درج الجغرافيون تقسيم شمال إفريقيا على قسمين هما: التّل وتعني الأرض الزررعية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط. وهو يعني أيضا منطقة حرث وحصاد، حيث يتألف من سلسلة الأحواض الخصبة، ويمثل المناطق السهلية من التّل إحدى أغنى الأراضي. في حين تظهر النباتات العالية في مختلف السلاسل الجبلية التي تشكل حاجزا فاصلا بين الأحواض[1].

يقول "**وليام شارل**" «**William Schaller**» في وصف تربة الجزائر: «**التربة في هذه المنطقة لم تتهور ولم تنخفض قيمتها عما كانت عليه في العصور القديمة حين اشتهرت بالخصب، وهي في بعض الجهات سوداء، وفي جهات أخرى حمراء، ولكنها في جميع الحالات خصبة، حيث أنها مشربة بالنيترات.**»[2].

يؤكد خصوبة التربة "**شاو**" «**Shaw**»، فيقول أنّ تربة أراضي الجزائر في كلّ مكان تقريبا خفيفة للغاية بحيث يمكن لزوج من الثيران أن يحرثا فدانا بسهولة في اليوم، حتى في الأماكن التي

---

[1] – **جيلالي بن فرج حسين**، الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671– 1830م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2021–2022م، ص 21.

[2]– **وليام شالر**، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816–1824)، تعر وتق وتع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م، ص 29.

يعتقد أنها الأقوى. وتختلف لون التربة فيكون لونها أسودا في سهول زيدور، ويكون لونها أحمرا في سهول El-midegah وهي خصبة في كلاّ السهلين، لأنها تحتوي على العديد من الأملاح والنترات[1] لقد أكدت الكتابات الفرنسية على جودة الأراضي الموجودة في الجزائر، وعلى صلاحية الزراعة فيها، ففي محاولة من " **بيليسيي**" «**Pellissier**» أراد من خلالها إعطاء تفسيرا لخصوبة التربة والعوامل التي ساعدت في تكوينها وتنويعها، فهو يعدّ تربة الجزائر جد متنوعة، على أنّ الأراضي التي تربتها حمراء هي المهيمنة، وهي عبارة عن تربة صلصاليه غنية بأكسيد الحديد، أما السهول التي بجانبها فيحتوي على تربة ممتازة للزراعة، تكون في الغالب سوداء قوية وتارة أخرى خفيفة، ولكنها خصبة في أغلبها. وهو يؤكد أنّ هذه الأراضي حتى عند إهمالها فإنها تغطى بحشائش ونخيل القزم الذي يتشكل بمرور الوقت، وعندما يزول فهما يشكلان طبقة من التربة العضوية على السطح[2].

تتركز الأراضي الخصبة في المناطق الشمالية من الجزائر، وتتمثل في المناطق التلية ذات السهول والأودية والجبال التي تتخللها. تتمثل هذه المناطق في مناطق الزراعة الرئيسية في الجزائر وتسهم بشكل كبير في تحقيق الإنتاج الزراعي وتلبية احتياجات السكان والاستغلال التجاري.

ب. المياه:

الماء هو عنصر أساسي لنجاح الزراعة في الجزائر، ويمتد موسم التساقط في المنطقة التلية الشمالية لمدة ستة أشهر، بدءًا من شهر نوفمبر وحتى شهر أفريل. وتكون الأمطار غزيرة خلال شهري نوفمبر وديسمبر، ويتراوح إجمالي الكمية المتساقطة سنويًا بين 24 و28 بوصة[3].

[1] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 22.

[2] – **بيليسيي**، حوليات الجزائر، ج2، تر: نصيرة بن تركي، دار الأصالة، الجزائر، 2013م، ص 322.

[3]– وليام شالر، المصدر السابق، ص 29.

إنّ نظام الأمطار في إقليم الجزائر تأثر بطبيعة التضاريس، حيث الهضاب تطل على ساحل البحر وتتزود بالمياه من الجيوب المائية. ومتوسط التساقط السنوي تراوح ما بين 600 إلى 800 ملم، وقد تباينت كميات التساقط بين المحطات من محطة إلى أخرى، فعلى سبيل محطة مدينة الجزائر المستعمرة بلغ معدل الأمطار السنوية 776 ملم، ومحطة جبل بوزريعة التساقط السنوي فيها قدّر بـ: 762 ملم، محطة الحراش 672 ملم...[1].

وعليه يمكن القول، كمية الأمطار في إقليم الجزائر الوسط غزيرة نسبيًا في فصل الشتاء وقليلة في فصل الصيف، مما ساعد على المحافظة على مخزون المياه الجوفية وتوفير منسوب قار للينابيع والآبار[2].

وبالنسبة للشرق القسنطيني، يكون التساقط المطري في أكتوبر وأفريل، وفي التيطري يتراوح معدل التساقط من 800 إلى 1000 ملم وتتراوح في المدية وتابلاط والبويرة حوالي 600 ملم[3]. ويبدو هناك تباين واضح في كمية الأمطار بين مناطق الإقليم، وهناك مصادر مائية إضافية مثل شلالة عذاورة وعين بوسيف (عين الحمام) التي تزود التيطري بالماء[4].

شهد إقليم وهران تساقطًا كثيفًا للأمطار في المناطق الشمالية الساحلية وتقل كميات الأمطار كلما اتجهنا جنوبًا. هناك فروق واضحة في كمية التساقط بين الغرب والوسط والشرق، حيث تراوحت

---

[1]– **ناصر الدين سعيدوني**، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص ص 368، 369.

[2] – نفسه، ص 369.

[3] – **أحمد توفيق المدني**، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص 165.

[4]– **مريم شارف**، الواقع الثقافي والاجتماعي في بايليك التيطري (1518– 1830م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث في التاريخ، تخصص المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، (2021– 2022م)، ص ص 16، 17.

كمية التساقط في الشرق ما بين 768 و1200 ملم وفي الهضاب لا تتجاوز 300 ملم، بينما وصلت في السواحل إلى 500 ملم[1].

بالإضافة إلى كميات التساقط، هناك مصادر مائية طبيعية مهمة مثل مياه الأودية والأنهار والعيون والآبار. في إقليم قسنطينة، هناك عدة أودية منها واد الصومام الذي ينبع من جبال البنيان ويصب في خليج بجاية، وطوله يبلغ 210 كم[2]. ونهر سيبوس الذي يتشكل من التقاء عدة روافد مائية ويتدفق بين سفوح جبل الوحش ثم يجتاز السهل الكبير ليصب في بحر عنابة[3].

تميز إقليم الجزائر بثروة مائية معتبرة، حيث يوجد العديد من العيون المائية التي توفر المياه الشروب لمدينة الجزائر وتسد حاجياتها من المياه. تشمل هذه العيون عين العرب وعين سيدي مسيد وعين القربج وعوينة الطين، وكذلك العيون الساخنة مثل عين الشقة وعين سيدي ميمون وعين الرحبة. إلى جانب ذلك، يوجد أيضًا 33 منبعًا معدنيًا وآبار في جنوب قسنطينة التي تم حفرها خلال العهد الاستعماري[4].

تستمد العديد من الأودية المياه من العيون الطبيعية في المنطقة وتصب أغلبها في خليج الجزائر، مثل وادي المغاسل ووادي كنيس ووادي الحراش. كما تحتوي المنطقة على 24 عيناً طبيعية بارزة مثل عين الزبوجة وتلاويلي وعين برج مولاي حسن والحامة، بالإضافة إلى آبار غزيرة مثل

---

[1] – **خديجة بختاوي**، التّحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870–1939، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2001–2012م، ص 21.

[2] – بيليسيي، المصدر السابق، ج1، ص 93.

[3] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 31.

[4] – **حورية طبعة**، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870– 1954، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث (ل. م. د)، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2019– 2020م، ص 212.

الأبيار وبير مراد رايس وبئر الخادم[1]. وهذه المصادر المائية تلبي الاحتياجات المائية للمنطقة وتوفر السقي الضروري للزراعة والاستخدامات الأخرى.

تمتع إقليم التيطري بتوزيع مائي متنوع، حيث تتفرع منه ثلاثة أودية رئيسية: وادي الشلف الأوسط، وواد الشفة، ووادي يسر الشرقي، وتغذيه عدة أودية صغيرة مثل: ووادي حرش ووادي حربيل، وادي الحكوم[2]، وإلى جانب هذه الأودية الرئيسية، هناك أودية أخرى مثل وادي الساحل، وهي المصادر المائية التي تغذي المنطقة وتساهم في توفير المياه للاستخدامات المختلفة في إقليم التيطري.

وفي الجهة الغربية من الجزائر، توجد العديد من الأودية والأنهار التي تساهم في سقي الأراضي وتزويد المنطقة بالمياه. أحد الأودية الرئيسية هو وادي المالح ووادي التافنة، وهما يرويان سهل زيدور ويصبان بالقرب من هنين[3]. ووجد أيضًا نهر سكاك الذي يروي سهل تلمسان، بالإضافة إلى نهر الشلف، ونهر سيق ونهر الهبرة[4]، اللذان يساهمان في تزويد المنطقة بالمياه والسقي.

أما في القسم الجنوبي، فأهم أنهاره تتمثل في وادي مزي بالأغواط ويتغذى على عدة ينابيع، ووادي ريغ الذي ينحدر من هضبة الصحراء نحو شط ملغيغ وتتكوّن من حوله الواحات كواحة تقرت وواحة تماسين[5]. ولدينا أيضا وادي كبير حيث ينبع من جبل الأطلس ويتجه نحو الجنوب[6].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص 362.

[2]– **نور الدين ايلال**، إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830–1900)، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013–2014م، ص 35.

[3] – بيليسيي، المصدر السابق، ص 123.

[4] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 30.

[5] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 52.

[6] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص 47.

ج. اليد العاملة:

كانت الزراعة إحدى الدعائم الأساسية في الاقتصاد الجزائر قبل الاحتلال، فالمجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا في غالبيته، وقال في هذا "**حمدان خوجة**": «**من الفلاحة يعيش القطر الجزائر وعلى الفلاحة كلّ اعتماده في الميدان الاقتصادي.**»[1]. وإن كانت الزراعة في الجزائر تقليدية بسيطة إلاّ أنها حققت الاكتفاء الذاتي لهم، فالزراعة كانت استهلاكية معاشية.

وقد تمركز نشاط الزراعة في الأرياف خاصة، واعتمدت معيشتهم على الفلاحة وتربية المواشي، وقد ساعدهم على ذلك خصوبة التَّربة واعتدال المناخ، كما أن تنوع التضاريس قد أدى إلى تنوع المنتجات الزراعية[2].

بعد احتلال فرنسا للجزائر، قامت بنهب ممتلكات الجزائر ونزعت أراضيهم الصالحة للزراعة ومنحتها للمستوطنين من أجل استغلال خيراتها، لكن وبسبب جهل هؤلاء المالكين بطبيعة أرض الجزائر المستعمرة والخيرات التي تحتويها اعتبروها منطقة استوائية حارة، ومحدودة الإنتاج وحديثة الاستغلال، ومثل هذا المناخ لا يحقق التنمية الاقتصادية لمشاريعهم[3].

إنّ السياسة الاستعمارية الفرنسية التي انتهجتها في سلب الأراضي الخصبة للجزائريين، أثرت على الفلاح إذ فصلته عن أرضه واضطر العمل لدى غيره أي المستوطنين الذين رفضوا في البداية تشغيل اليد العاملة المحلية، بل اعتمدوا على اليد العاملة المجلوبة من القوات العسكرية في مواسم الجني والحصاد[4]. وقد انعكس هذا الأمر بالسلب على الأيدي العاملة من الأهالي، لأنها أسهمت بها

---

[1] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 380.

[2] – **أرزقي شويتام**، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1830–1519م)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ص 305.

[3] – **يحي بوعزيز**، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 8.

[4] – نور الدين ايلال، المرجع السابق، ص 140.

أولا في إضعاف دخلهم، وثانيا حالت دون استفادتهم من الخبرات الفلاحية التي أتى بها المستوطنون، مما أدى الى تدهور الخبرة الفلاحية التي لم تعد قادرة على مجاراة التطور الذي شهده القطاع الزراعي[1].

2- المقدرات الرعوية:

إنّ الطبيعة الجغرافية للجزائر، جعلتها تمارس نشاطا آخر ارتبط بقطاع الزراعة وتمثل هذا النشاط في تربية المواشي، هذه الحرفة التي اشتغل فيها العديد من الجزائريين، لأنها مصدر رزق توفر الأغذية المختلفة والألبسة. ولمّا كان نشاط تربية المواشي مهما لهذا الحد كان لابد علينا تسليط الضوء على هذه الجزئية للتعرف على المقدرات التي تمتلكها الجزائر المستعمرة في هذا الجانب.

امتدت المراعي في إقليم الجزائر على ضفتي وادي الحميز جنوب طريق راس تامنتفوست، وبين وادي الحراش ووادي السمار، وهذا ما خلق مساحات واسعة للرعي، والتي وصفها ضابط التموين الفرنسي "**غايا**" «**Gaia**» في سنة 1833م، بأنّها مراع شاسعة عشبها قصير، لأنّ القطعان ترعى فيها باستمرار[2]. وقد قال "**حمدان خوجة**" على أراضي سكان السهول، بأنها خصبة يبلغ طول سنابل القمح والشعير فيها على قامة الرجل أحيانا، مما أدى إلى إهمال السنابل القصيرة منها إبان الحصاد، وتركها مع التبن في الحقول لتأكلها المواشي. لهذا فهي تتميز بالسمنة ولذة حليبها.

[1] - **A. Joly**, " La plaine de Beni Slimane et ses abords", in **B.S.G.A.A.N**, 1903, p 225.
[2] - **Gaillard Marie**, Sur Alger, Imp. De Boniez-Lombert, Paris, 1837, p 27.

وقد عرّف سهل السرسو الكبير الواقع جنوب شرق تيارت، بامتلاكه أفضل الأغنام في الجزائر. وكان سكان سهل غريس ينتقلون بعد موسم الحرث إلى سهل سيق من أجل رعي مواشيهم ولا يعودون إلاّ بعد الحصاد[1].

تمّ اعتماد طرق بسيطة وتقليدية في رعي المواشي في الجزائر، حيث كان الرعاة يحرقون الأعشاب لتجديد المراعي وتوفير الكلأ للقطعان وعرّفت هذه الطريقة البسيطة باسم "الكسير"، وتهدف إلى تجديد المراعي وتنظيف الأراضي الزراعية وصدها عن المفترسات. كذلك استخدمت أوراق العيص (العليق) اللينة الجديدة كعلف للقطعان[2]. وانتشرت المراعي على الحدود بين الجزائر وتونس شرقًا وتتركز في المناطق الحدودية بين واحة سوف وواحة الجريد وشمال حوض بحيرة ملغيغ وسهل الميطة ومجرى واد مجرى وواد غسران، وقبائل النمامشة وقبائل تبسة وضواحيها تمتلك قطعان في تلك المناطق، والقبائل الحدودية يتبعون نظام الترحال السنوي[3].

اعتمد نشاط الرعي في الجزائر على توفر المراعي والكلأ للقطعان. وتوجد العديد من النباتات الطبيعية التي تحتوي على مواد مالحة مهمة مثل: السرمقيات والنباتات العطرية مثل الزعتر والشيح. وفي المناطق الجبلية، تنتشر نباتات القطنيات والقرنيات والنفل، وتعدّ مصادر هامة لكلأ المواشي[4].

والحديث عن المساحات الرعوية في الجزائر ينقلنا إلى الحديث عن وضع نشاط الرعي في الجزائر خلال الفترة من 1830 إلى 1870م، الذي تأثر كثيرًا بسياسة الاستعمار التي فرضتها السلطات الفرنسية. فقد كان الجزائريون يمتلكون ثروة حيوانية كبيرة، لكنهم حُرِموا من المراعي ومصادر

[1] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 119.

[2] – نفسه.

[3] – نفسه، ص 120.

[4]– نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 143.

المياه بسبب سياسة الغدير[1] والضرائب المفروضة على ممارسة الرّعي[2]. ونتيجة لذلك، تراجع عدد رؤوس الأغنام إلى حوالي 8 ملايين رأسا أما الأبقار قدّرت بمليون رأسا[3]، وأصبحت ممارسة الرعي تجربة صعبة بالنسبة للجزائريين.

إنّ سياسة التّضييق التي انتهجتها السلطة الفرنسية دفعت الرّعاة إلى التّخلي عن نشاط الرعي أو التوجه جنوبا للرّعي بسبب ندرة الماء وصعوبة تأقلم المواشي مع المناخ الصحراوي. وتزايدت المشاكل التي تواجه الرعاة، بما في ذلك صعوبة تلبية حاجاتهم المعيشية[4]، ومصادرة الأراضي المستخدمة للرعي. هذا الوضع تسبب في تقليل دورهم في القطاع وأثر بشكل سلبي على الاقتصاد المحلي. ومع تفاقم مشاكل وقوع الجفاف والكوارث الطبيعية في سنوات 1867 و1868 و1869م، أدى إلى فقدان نصف المواشي لدى الأهالي، حيث تراجع عدد رؤوس المواشي من حوالي 13 مليون رأس في عام 1867 إلى 8 ملايين رأس في عام 1870م[5].

وقد ردّ أعيان الأهالي السبب، إلى سياسة المصادرة الأراضي من جهة، ومن جهة أخرى مصادرة ما تبقى لهم من مصادر الحياة[6]. بالإضافة إلى اهتمام الكولون بالثروة الحيوانية خاصة تربية الأبقار والغنم، الخيول والمواشي... التي انتشرت في "الحضنة وبريكة، تبسة، خنشلة"، وهذا الاهتمام جعل

---

[1] - **سياسة الغدير:** نظام عرّف بالجزائر المستعمرة منذ العهد الروماني، يتم حفر الفسيقة بغوض تجميع مياه المطر في المناطق الجافة خلال موسم المطر. انظر: **صالح عسول**، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1954-1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009- 2010م، ص 22.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 78.

[3]– **بوعزة بوضرساية**، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص 107.

[4] – **صالح عسول**، المرجع السابق، ص ص 22-24.

[5] - **Charles Robert Ageron**, Politique Coloniale ou Maghreb, P.U.F, paris, 1972, p 57

[6]– نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص ص 143، 144.

تعداد المواشي في ارتفاع مستمر، فمن 346ألف رأس غنم في 1867م إلى 377ألف رأسا في أربعينيات القرن التاسع عشر[1]، وكان الغرض تكوين الثورة الحيوانية لدى المستوطنين بنية تصديرها إلى الوطن الأم لتزويدها بما تحتاجه من لحوم وصوف...وفي المقابل الحصول على ثروة مالية تمكنهم من العيش في رفاهية في الجزائر[2].

3- الوضع الزراعي:

توفرت الجزائر على مقدرات طبيعية تنوعت بين أراضي خصبة توزعت في سهول متيجة وسهول عنابة ووهران، السهول الداخلية، الهضاب العليا... [3]. ضف إلى ذلك تنوع المناخ وتباينه من منطقة إلى أخرى ولد لنا محاصيل زراعية مختلفة، فإذا كانت المناطق الساحلية تصلح لزراعة البقول والحبوب؛ فإنّ المناطق الجبلية تصلح لزراعة الأشجار المثمرة[4].

شهدت المحاصيل الزراعية في الجزائر عدم الاستقرار في الإنتاج، وظلت متباينة بين أقاليمها المختلفة، كما وجد اختلاف في طرق الاستغلال الزراعي بين المستوطنين الذين كانوا يمثلون الأقلية والذين تحكموا في أجود الأراضي الزراعية، وامتلكوا أفضل وسائل الإنتاج، والأهالي الذين تمركزت أراضيهم في المناطق الجبلية والصّحراوية قليلة الخصوبة[5]، ومع انعدام إمكانيات الرّي الحديثة،

---

[1] - **Charles Robert Ageron**, Op, cit, p 57.

[2] – **أجيرون شارل روبير، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871– 1919**، ج1، تر: حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد، الجزائر، 2007م، ص ص 322، 323.

[3] – **محمد العربي الزبيري**، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1972م، 57.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات ...، المرجع السابق، ص ص 388، 389.

[5] – **أسامة صاحب منعم، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830– 1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، دس، ص ص 225– 226.

وفقدان الخبرة لاستخدام الوسائل العصرية والتّمويل، وفي ظلّ استخدام الوسائل التقليدية، والأساليب القديمة. كلّ هذا وغيره انعكس سلبا على المحصول والمردودية في نصيب الفرد الجزائري من أرضه[1].

أ. زراعة الحبوب:

تعدّ زراعة الحبوب من أهم المحاصيل المنتشرة في الجزائر، ويعود السبب إلى العوامل الطبيعية كتوفر التربة الملائمة والمياه الكافية فضلا عن طبيعة المناخ الملائم، وإلى جانب ذلك، فالحبوب تعدّ المورد الزراعي الأساسي للعديد من القبائل في الجزائر.

أما إنتاج **الحبوب** بأنواعه: الحبوب الشتوية (القمح بأصنافه اللين والصلب والشعير، الخرطال) والحبوب الصيفية (الذرة الصفراء دورها ثانوي)[2]، فهو الغذاء الأساس للجزائريين والأكثر استهلاكا قبل الاحتلال، والذي ارتكزت عليه الزراعة الاستعمارية بعدما لقى التسهيلات في مجال تصديره بموجب قانون الجمارك وبفعل حرب القرم سنة 1854م التي استنزفت واردات القمح الروسي، وكذا إلغاء احتكار المخابز[3].

في عام 1854، زادت مساحات حقول القمح في الجزائر المستعمرة إلى 483616 هكتار، معظمها (96%) كان قمح صلب. وفي عام 1860، تمّ الاستحواذ على 9% فقط من إجمالي المساحات المخصصة لزراعة القمح. ومع زيادة الإنتاج، زاد عدد المطاحن أيضًا، حيث بلغ عددها 232 مطحنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[4]. وقد أدى اتساع مساحة زراعة القمح إلى

---

[1] – **توفيق صالحي، "الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838– 1962م"**، مجلة أفاق فكرية، المجلد4، العدد 09، أكتوبر 2018م، ص 102.

[2] – نفسه، ص 96.

[3] – **شارل أندري جوليان**، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827– 1871، ج1، دار الأمة، الجزار، 2003م، ص 655.

[4] – نفسه.

زيادة إنتاجه، حيث وصل إجمالي إنتاج القمح اللين الذي زرعه المستوطنون إلى 2 مليون قنطار على مساحة 280 ألف هكتار، بينما كان إنتاج الأهالي نصف مليون قنطار، وقد تمّ تصدير حوالي 70148 قنطار من القمح في عام 1867 بقيمة 1725808 فرنك[1].

والملاحظ أنّ إنتاج الحبوب مردوده منخفض في أراضي الفلاحين بالجزائر، حيث كان إنتاج مردود هكتار من القمح الصلب أقل بكثير من نصف ما يحصده المعمر أي ما يعادل 3.7 ق/ه من القمح الصلب و4.6 ق/ه من الشعير، ليزداد انخفاض مردودية إنتاج القمح عند الأهالي أكثر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى 4 ملايين قنطارا من القمح و5 ملايين قنطارا من الشعير[2]، وهذا الانخفاض لديه ما يفسره.

فقد واجهت زراعة الحبوب في الجزائر المستعمرة مشاكل أثّرت على مردودية الإنتاج، ومن أبرز الأسباب في اعتقادي، هي استيلاء المستوطنين الفرنسيين على الأراضي الزراعية الخصبة، وتوسيع زراعة الكروم على حساب مساحات زراعة الحبوب. كما لعبت نقص المساعدات المالية والتقنية للفلاحين في الجزائر دور في ضعف الإنتاج. ومع ضعف الخبرة التقنية ونقص الوسائل الحديثة للزراعة والظروف المناخية المتذبذبة، أدى هذا إلى تراجع مردودية الحبوب للفلاحين.

وفي العموم لاقت زراعة الحبوب الاهتمام من قبل الأهالي باعتباره المورد الزراعي الأساس، كذلك الكولون عمل على توسيع المساحات المخصصة له؛ لأنه القمح الجزائر عرف عالميا بجودته

---

[1]– **رضوان شافو، عمر لمقدم**، "ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، دس، ص 293.

[2]– **عبد المنعم هامل**، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من (1900–1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2015–2016م، ص 61.

إذ حبته جافة وكبيرة والشعير لا يقل عنه شأنا من حيث مادته السكرية الجيدة مما جعله يتصدر الأسواق الخارجية ويباع بأثمان عالية[1].

ب. زراعة الكروم:

شهدت زراعة تطورا ملحوظا بعد الاحتلال، حيث وصلت مساحته المزروعة حوالي **2.04ألف** هكتار في 1854م[2]. أما في سنة 1860 فقد عرفت ارتفاعا إلى الضعف تصل إلى 4.6ألف هكتار وقدّر الإنتاج بحوالي 9.9ألف لتر من الخمور وحوالي 5.7ألف قنطار عنب المائدة وما إن حلّت سنة 1864م حتّى بلغت 6.5ألف هكتار[3]. فقد شغلت زراعة الكروم في عمالة وهران لوحدها مساحة 2.1ألف هكتار، وبإنتاج 9.9ألف هكتولتر من الخمور، و5.7ألف قنطار من عنب المائدة، وبعد ثلاثة أعوام وصلت المساحة المزروعة في كامل القطر الجزائر المستعمرة إلى 10.3ألف هكتار[4].

ولعلّ ارتفاع المساحات المخصصة لزراعة الكروم وارتفاع المردود لديه ما يبرره، إذ بحكم جودة الأراضي وملاءمة المناخ شجعت الإدارة الفرنسية الكولون على هذا النشاط في مثل هذه الزراعة، ناهيك عن كون جلّ الإنتاج كان موّجها نحو التّصدير، وهذا الحرص المستمر على توسيع مساحاته كان على حساب مساحات الحبوب الذي تناقص إنتاجه[5] وعلى حساب منتوجات أخرى كانت تسهم بطريقة ما في كسب القوت للفرد الجزائري.

---

[1] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 515.

2 – **عبد اللطيف بن أشنهو**، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830–1962م، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 152.

[3] – **عبد اللطيف بن أشنهو**، المرجع السابق، ص 152.

[4] – **عدة بن داهة**، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجـــزائر 1830–1962، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص ص 152 – 194.

[5] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 78.

الاهتمام المتزايد لأجل إنتاج الكروم من طرف المستوطنين، أفقد الجزائر المستعمرة أراضيهم المتبقية وحوّل أغلبهم إلى عمال بأجور بخسة في حقول الاستعمار[1]، وفي خضم هذه المستجدات التي طرأت على الحياة الزراعية في هذه الفترة تحول اقتصاد الجزائر من قطاع تقليدي إلى الصّناعة الرأسمالية[2]، أي الاهتمام بالمنتوجات التجارية التي من شأنها توفير رؤوس الأموال للمستثمرين وللمستوطنين، بدّل الاعتماد فقط على الزراعات المعاشية.

ج. المحاصيل الصناعية:

أولى قطاع المستوطنين في الجزائر المستعمرة، اهتماماً بالمحاصيل الصناعية، خاصة القطن الذي أصبح إنتاجه متطورًا بفضل استخدام وسائل الإعلام والتعليمات الزراعية[3]. وقد تطور إنتاجه من 507.ألف كغ في عام 1854 إلى 780ألف كغ في عام 1857. واحتلت عمالة وهران المرتبة الأولى في الإنتاج بمساحة 90.3ألف هكتار، ثمّ تلتها عمالة قسنطينة بـ 81.4ألف هكتار، وأخيرا عمالة الجزائر بـ 8.1 هكتار[4].

تمّ تشجيع زراعة القطن من قِبَل السلطات الفرنسية عبر مراسيم مختلفة مثل مرسوم 16 أكتوبر 1853، قرار 19 مارس 1859، ومرسوم 25 أفريل 1860. تلك المراسيم أسهمت في تعزيز زراعة القطن وزيادة الإنتاجية في المستعمرة.

اهتم الكولون بزراعة التبغ إلى جانب زراعة القطن، باعتباره مادة تجارية واحتكروه لأنفسهم بواسطة نصوص قانونية منعت الجزائر المستعمرة من زراعته دون ترخيص وهذا بسبب ما يدّره من

---

[1] – عدي بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 158.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع نفسه، ص 78.

[3] – **ابراهيم مياسي**، القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847–1870، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1986م، ص 238.

[4] – عدي بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع نفسه، ص ص 216– 218.

أرباح[1]. وقد تمّ إدخال زراعته إلى الجزائر بدءا من سنة 1843م، وزراعته كانت في تطور مستمر توزعت في المناطق الساحلية ومناطق الهضاب كبلاد القبائل الصغرى وبجاية، سهول عنابة، سكيكدة، متيجة، معسكر، تلمسان...[2].

إنّ زراعة التبغ في الجزائر المستعمرة حظيت بدعم من الحكومة العامة التي قامت بشراء المحصول من تجار التبغ. هذا الدعم أدى إلى ازدياد عدد منتجي التبغ، حيث وصل عددهم في عام 1857م إلى 3279 منتجاً، وقاموا بحصاد حوالي 1.49مليون كلغ من التبغ على مساحة تقدر بحوالي 3.75ألف هكتار، وكانت أرباح هذا المنتوج تصل إلى 130ألف فرنك[3].

في السنوات التالية، ارتفع الطلب على منتوج التبغ، وكان منتوج منطقة سيدي بلعباس ذو جودة عالية ونافس منتجات الدول الأخرى في الأسواق الخارجية. وفي عام 1856م، بلغ إنتاج ورق التبغ 700 قنطار بقيمة 60ألف فرنك فرنسي[4]، وقد استطاع هذا المحصول تحقيق أرباح للمستوطنين وبنسبة ضئيلة للمنتجين الجزائريين.

وبدءا من سنة 1860م، شهد محصول التبغ انهيارًا في الجزائر المستعمرة وذلك بسبب عوامل طبيعية واقتصادية. من بين العوامل الطبيعية، كانت ميزات المناخ الجزائر المستعمرة وبرودة لياليه

[1] – **محمد بلقاسم حسن بهلول**، الغزو الرأسمالي ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984م، ص 46.

[2] – **بشير بلاح**، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، دت، ص 255.

[3] – **أحمد حسان**، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1847-1900)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014-2015م، ص ص 73، 74.

[4] – أحمد حسان، المرجع السابق، ص ص 73، 74.

المتكررة تؤدي إلى موت النبتة. أما العوامل الاقتصادية، فتتحكم فيها العرض والطلب في الأسواق العالمية.

د – الأشجار المثمرة:

أنتج الفلاح الجزائري عدة أنواع مختلفة من الخضر والفواكه، وقد استغلت الحكومة الفرنسية الوضع لصالحها، واهتمت بزراعة الأشجار المثمرة التي ارتبطت مناطق تواجدها بالمناطق الجبلية والفحوص المحيطة بالمدن الرئيسة (وهران، معسكر، تلمسان، المدية...)[1]، ويمكن الوقوف عند أنواعها كالتالي:

* **أشجار التين:** الذي كثر إنتاجه في المناطق الجبلية في عمالة قسنطينة (القبائل الصغرى والأوراس) وهي زراعة بسيطة مقارنة بوسائل ومساحات المستوطنين، وقد كان الأهالي في دائرة بجاية يستهلكون جزءا منه والجزء الآخر تتم مقايضته أو بيعه مقابل أموال زهيدة في الأسواق الأسبوعية. أما الكولون فقد كان يصدّر إنتاجه إلى أوروبا خاصة المتواجد في دائرة بجاية والبلدية المختلطة فج مزالة الذي امتاز بالجودة العالية[2].

* **أشجار الحوامض:** باعتبارها أحد المحاصيل التجارية التي شجعت السلطة الاستعمارية على غرسها بدءًا من 1850م وذلك لتلاؤم الظروف الطّبيعية لإنتاجها، حيث توفرت المياه والحرارة والتربة الجيدة[3]، ومع سهولة المواصلات من أماكن الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وقربها من موانئ التصدير

[1] – **حنيفي هلايلي**، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهومة، الجزائر، 2008م، ص 153.

[2] - **Johan Hendrik Meuleman**, Le constantions entre les deux Guerres Mondiales, L'évolution économique et sociale de la population rurale, O.P.U, Alger, 2009, p 55.

[3] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 78.

إلى الخارج التي كان أهمها: ميناء الجزائر، ميناء عنابة، ميناء سكيكدة...[1]، ازداد إنتاجها من طرف الكولون.

قد حرص الاستعمار الفرنسي على إدخال كلّ أنواع الحمضيات: التشينة، المندرين، الكليمونتين، الليمون[2] التي اشتهرت بها سهول المحمدية ومستغانم، غليزان، سكيكدة، عنابة، بجاية. واحتكرت سهول متيجة جلّ المساحات المخصصة لمثل هذه الزراعة، إذ استحوذت على ثلثي الإنتاج الإجمالي للبلاد. وفي هذا الصدد قال أحد ضبط الاحتلال: **«كنا فيلقا من 8 آلاف جندي في مدينة البليدة، وكان كلّ واحد منا يأكل ويفسد معدل 50 برتقالة في اليوم الواحد، مما يجعل معدل ما نستهلكه 400 ألف برتقالة يوميا، وعندما انتقلنا تركنا تلك الأشجار لم يبد عليها أي أثر فعلناه وقد شاهدت في مدينة البليدة تنظيما يفوق تنظيم التشجير في أوروبا.»**[3].

ولعلّ هذه الوفرة في الإنتاج تعود كما قلنا آنفا لتوفر الظروف الطبيعية المناسبة من جهة، وتوفر الظروف المادية من جهة أخرى التي احتكرها الكولون محققا من خلالها الرساميل لنفسه وللخزينة الفرنسية.

* **أشجار الزيتون:** طورت زراعة أشجار الزيتون في الجزائر بعد خمسينيات القرن التاسع عشر، بفضل الاهتمام والدعم المادي الذي قدمته السلطات الفرنسية لهذا المنتج لصالح المستوطنين. ووصل عدد أشجار الزيتون في الجزائر إلى 9 ملايين شجرة، منها 4 ملايين للمسلمين و3 ملايين للمستوطنين[4]. وعمالة الجزائر وحدها احتوت على ما يقرب من 2 مليون شجرة زيتون. ويحتوي

[1] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 98.

[2] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 73.

[3] – عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام 1837 إلى 1962م، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص ص 251، 252.

[4] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 384.

الكيلوغرام الواحد من زيت الزيتون على معدلات مرتفعة من البوتاسيوم والآزوت والحمض الفوسفوري، مما يجعله منتجًا ذو قيمة غذائية عالية[1].

شهد إقليم التيطري نجاحًا كبيرًا في زراعة أشجار الزيتون في قسمه الشمالي، حيث وصلت عدد أشجاره في منطقة سور الغزلان إلى حوالي 200ألف شجرة، وكان متوسط إنتاج زيت الزيتون للشجرة الواحدة هو 42 لترًا. في مناطق المدية، أظهرت الإحصائيات وجود ما لا يقل عن 300ألف شجرة زيتون. هذا الارتفاع في الإنتاج أدى إلى زيادة عدد المعاصر (أماكن استخراج الزيت)، حيث وصلت عددها إلى خمسة معاصر في منتصف التاسع عشر[2].

عرف إنتاج زيت الزيتون في الجزائر ازدهارًا كبيرًا في القرن التاسع عشر، حيث تم تصدير حوالي 3.28مليون هكتولتر من زيت الزيتون في عام 1867م، بقيمة تقدر حوالي 5.57مليون فرنك[3]. واستطاع المستوطنون احتكار تصدير زيت الزيتون إلى الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية[4]، مما جلب لهم أرباحًا كبيرة.

بدأ الاهتمام بزراعة الزيتون في التناقص المستمر مع مرور الوقت، حيث انخفضت المساحات المخصصة لزراعته بنسبة تصل إلى 90% خلال فترة إحدى عشر سنة (1852-1863م). ويُعزى هذا التراجع إلى زيادة الإنتاج في الأسواق الأوروبية، مما أدى إلى انخفاض الأسعار، بالإضافة إلى كارثة العوامل الطبيعية التي شهدتها الجزائر من جفاف وقحط خلال نفس السنوات السابقة الذكر(من

[1] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص ص 280، 281.

[2] – نفسه.

[3] – رضوان شافو، عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 293.

[4] - **Youcef Djebar**i, La France en Algérie, Bilans et controverses, Vol 02, le développement d'un capitalisme d'Etat colonial, OPU, Alger, 1995, pp 485-486.

1867 وإلى 1869م). وعلى الرغم من ذلك، استمر جني الزيتون وعصره في الجزائر بواسطة السكان المحليين وباستخدام الطرق التقليدية، حيث كان يُنتج للاستهلاك العائلي[1].

* **أشجار النّخيل:** الذي شكلت غراسته أهمية في الجنوب الصّحراوي باعتباره مصدر تغذية مهم للأهالي، كما أستغل محصوله في التّجارة والمقايضة[2]، وفقد شغل مساحة 65ألف هكتارا بكل أنواعه ذات الجودة العالية، والذي بلغ إنتاجه 8ملايين قنطار في السنة[3]، وكانت مساحاته تغطي أجزاء من عمالة قسنطينة المحصورة في الضاحية الجنوبية لدائرة باتنة وخنشلة في خنقة سيدي ناجي وبعض القرى المجاورة.

كانت الصحراء أرض التمور، فقد ضمت غرداية لوحدها ما بين 200- 250 نخلة في الهكتار الواحد، مليكة، بني يزقن، القراراة. أما في الأغواط فقد وصل عدد أشجار النخيل إلى 7170 نخلة، وفي بوسعادة 8656 نخلة[4]، وقد سيطر الاستعمار على أجود البساتين وصدروا منتوجها إلى الأسواق الخارجية[5].

هـ – معوقات الزراعة:

عرفت الزراعة في الجزائر المستعمرة معوقات حالت دون تطور الإنتاج الزراعي، ومن بين الأسباب التي عطلت القدرة الإنتاجية هي العوامل الطبيعية، والمتعلقة منها بكمية تساقط الأمطار التي تؤثر بشكل مباشر على البنية الزراعية في الجزائر. وعلى سبيل المثال شهدت قسنطينة سنة

---

[1] – **مليكة جرمولي**، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتور قسنطينة، 2007- 2008م، ص 68.

[2] – عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص 62.

[3] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 84.

[4] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 155.

[5] – مليكة جرمولي، المرجع نفسه، ص 12.

1838م تساقط الأمطار والثلوج طيلة فصل الشتاء عطلت الفلاحين من ممارسة الزراعة، وفي نفس السنة تعرضت المنطقة إلى قحط شديد أصاب الزرع وأتلفها، وقد وصف "**العنتري**" هذه الأزمة فقـال: **«الجائحة التي أصابت الزرع تلك السنة وأفسدته، وأعدمت حصاده.»**[1].

ونفس الحال شهده إقليم التيطري في ثمانينيات القرن التاسع عشر، حيث تسببت عاصفة ثلجية قوية في خسائر فادحة مست المحاصيل الزراعية وتكسرت أغصان الأشجار من كثافة الثلج، وقد كبدت منطقة سور الغزلان خسائر مادية قدرتها السلطات الفرنسية بـ: 555 ألف فرنك[2].

وقد أثرت النكبات الطبيعية التي منها هجمات الجراد على المردود الزراعي في الجزائر المستعمرة، ويزداد الأمر سوءا حين يلتقي الجراد بموسم الجفاف، فحينها تحلّ كارثة عظيمة على الجزائر. ففي سنة 1847م تعرضت البلاد إلى جفاف سببه الجراد والذي أكل الزرع، ولم ينج من الأكل فيها إلاّ القليل وفيها حصل ضرر للفلاحين[3].

في سنة 1868م تعرضت الجزائر المستعمرة إلى تلف في الزرع والأشجار والنباتات، وفيها الناس تعرضوا إلى الهلاك، وهذا بسبب هجمات الجراد. وقد شهد إقليم التيطري نفس الأزمة في تسعينيات القرن التاسع عشر في عدة مناطق منها: قصر الشلالة وقبائل أخرى في منطقة برج بوعريريج، باتنة، وتبسة[4].

---

[1] – **صالح العنتري**، مجاعات قسنطينة، تح وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص ص 47، 48.

[2] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 156.

[3] – صالح العنتري، المصدر نفسه، ص 51.

[4] – نور الدين إيلال، المرجع نفسه، ص 157.

لقد تمركزت أراضي الجزائر بعد الاحتلال في المناطق الجبلية والصّحراوية قليلة الخصوبة[1]، ومع انعدام إمكانيات الرّي الحديثة، وفقدان الخبرة لاستخدام الوسائل العصرية والتّمويل، واستخدام الوسائل التقليدية، والأساليب القديمة. هذا الأمر، انعكس سلبا على المحصول والمردودية في نصيب الفرد الجزائر المستعمرة من أرضه[2].

4- الثروة الحيوانية:

كانت تربية الأغنام مصدر رزق هام للأهالي المسلمين في الجزائر، حيث كانت توفر أنواعًا مختلفة من الأغذية والألبسة ومستلزمات الحياة اليومية. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، حرصت الإدارة الفرنسية على جعل المستعمرة متخصصة في تربية الأغنام[3]، وقد انتشرت ممارسة تربية الحيوانات في السهول والمناطق المرتفعة الداخلية والصحراء وتخومها، وتشير بعض المصادر إلى أن ثلثي سكان الجزائر يعيشون على نشاط الرعي[4]. وقد ضمت الجزائر أصنافا حيوانية نذكر منها:

أ- **الخيليات:** امتلكت الجزائر نصيبا من السلالة الخيلية (الحمير والبغال والأحصنة)، واستخدمتها في الكثير من أغراض الحياة المعيشية ومثلت هذه الثروة ركيزة في القطاع التقليدي، حيث وصل التّعداد الكلي في سبعينيات القرن التاسع عشر عدد الرؤوس 367491 رأسا[5]. وقد حافظت الجزائر المستعمرة على تربية سلالة نقية من الخيول، والتي انتشرت في بعض من مناطق البلاد كقبائل

[1] – أسامة صاحب منعم، المرجع السابق، ص ص 225، 226.

[2] – توفيق صالحي، الاقتصاد الفلاحي ...، المرجع السابق، ص 102.

[3] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج2، المرجع السابق، ص 320.

[4] – عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 26.

[5] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1879**, imprimerie nationale, Paris, 1879, p 553.

اليعقوبية وبني أنجاد وسهول وادي الشلف، على أنّ معظم الخيول الجيدة كانت تأتي من وهران وجنوب قسنطينة[1].

ب- **الإبل:** لطالما أعتبر الإبل سفينة العرب في الصحراء، وكان كذلك في الجزائر أين عرّف انتشارا واسعا في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وقد اعتمد عليه سكان الجنوب في ترحالهم وتنقلاتهم المختلفة.

وقد أبدت الحكومة الفرنسية اهتماما بتربية هذا الحيوان من خلال منح المربين الجزائيين الدعم المالي، ولهذا وصل تعدادها في سبعينيات القرن التاسع عشر حوالي 178462رأس، منها 178484 رأس لدى الجزائر المستعمرة و158 رأسا فقط لدى الأوروبيين[2]، ليرتفع تعدادها الإجمالي إلى 299946رأس، منها 112 رأسا فقط لدى الأوروبيين في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

ج- **البقر:** تعدّ تربية الأبقار من أهم أنواع الثروة الحيوانية التي امتلكتها الجزائر المستعمرة والتي تمركز انتشارها في مناطق التل أين توفر الماء والعلف[3]، واستطاع القطاع التقليدي امتلاك نصيب من هذا الصنف وإن كانت بأعداد متفاوتة مقارنة بما استحوذ عليه القطاع الأوروبي الذي نافس به النوع المحلي في المستعمرة.

---

[1] - **أبو القاسم سعد الله**، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م، ص 153.

[2] - G.G.C.A, **statistique générale de l'Algérie 1867-1872**, Imprimerie nationale, Paris, 1874, p 297.

[3] - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 386، 387.

د- **الضأن:** كان الغنم أساس الحظيرة الحيوانية في الجزائر ويمثل «ثروة العرب» نظرا لكثرة استهلاكه محليا ومشاركته الفعالة في التّصدير، وتزدهر تربيته في المناطق الرعوية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وفي بعض المناطق الساحلية[1].

هـ- **الماعز:** مثلت تربية الماعز في القطاع التقليدي ثروة حقيقية لغالبية سكان الجزائر، ويعود ذلك إلى قدرة هذه السلالة على الرّعي في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس وفي الهضاب العليا غير الخصبة، لأنها تتحمل وعورة السطح وقساوة المناخ وفقر التربة.

وقد توفرت في الجزائر إلى جانب السلالة المحلية، التي اهتم الجزائريون بتربيتها قبل الاحتلال وامتازت بضآلة إنتاج الحليب سلالات دخيلة على حظيرتهم الحيوانية أهمها سلالة ذات الأصل المالطي، والتي تمركزت في جهة الشرق الجزائري وعمالة الجزائر وتميزت بوفرتها لمادة الحليب، أما ناحية الغرب الجزائري فقد تواجدت سلالة ذات الأصل الإسباني وتميزت بقلة إنتاجها للحليب مقارنة بسابقتها[2].

و- **الصيد البحري:** توفرت في الجزائر المستعمرة ثروة سمكية هائلة نظرًا لامتلاكها شريطًا ساحليًا طويلاً، وقد وجدت أصناف مختلفة من المرجان على سواحل القالة وعنابة. وقد قال " **شالر**" «**Schaller**» مؤكدا هذا: «**بحر الجزائر تعيش فيه جميع أنواع السمك المعروفة في البحر الأبيض بوفرة، كما يوجد على السواحل الشرقية أجمل أنواع المرجان المعروف في العالم.**»[3].

---

[1] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 386، 387.

[2] - **H.LEQ,** Algérie: **L'agriculture algérienne ses productions**, Giralt éditeur-hotograveur, Alger, 1900, pp 90,91.

[3] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 32.

كان الشرق الجزائري يملك ثروة سمكية غزيرة وثروة مرجانية، واستغلت هذه الموارد المؤسسات الفرنسية بشكل كبير. وبالرغم من توافر الأسماك، إلا أن سكان المدن والمناطق الساحلية لم يكونوا يفضلون استهلاكها بالقدر الكافي، حيث كانوا يفضلون لحوم الأغنام التي كانت متوفرة بكثرة. وبالتالي، لم يتمكن الصيادون من توسيع نشاطهم في صيد الأسماك وجني المرجان، وكان الإنتاج مقتصرًا على كميات قليلة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان[1].

ثانيا: الخامات الصناعية في الجزائر المستعمرة

1- الخامات الصناعية السطحية

أسهم تنوع المناخ في الجزائر إلى تنوع طبيعة الغطاء النباتي الذي ينمو فيه، وهذا بدوره ساعد على توفر ثروة نباتية، استغلها سكان الجزائر في صناعاتهم المختلفة باعتبارها مواد خام، ومن الخامات الصناعية نذكر:

أ. الحلفاء:

كان منتوج الحلفاء مستغلا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، والذي انتشر في جنوب الأطلس التّلي، فهي تنمو في شكل شريط ممتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية مروا بسعيدة والمشرية، بوسعادة، الجلفة...[2] وبلغت مساحتها الإجمالية حوالي 4 مليون هكتار، وكان يُستخدم في صناعة السلال والحبال والسجاد وأعمال يدوية أخرى.

[1] – **ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي**، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 179.

[2] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 110.

توسع استغلال منتوج الحلفاء بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، أصبحت منتجًا تجاريًا هامًا. حيث بلغ إنتاج الحلفاء حوالي 4500 طن سنة 1862[1]، وازداد الإنتاج في سبعينيات القرن التاسع عشر ليصل إلى 37000 طن. وقد استغل الكولون هذه المادة بتأجير مساحاتها للمصانع الأوروبية والفرنسية، وبلغ معدل الإيجار السنوي للهكتار 10 فرنك[2].

إنّ تطور إنتاج الحلفاء في الجزائر جاء بفعل السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي قامت على استثمار رؤوس الأموال في الزراعات التجارية لتحقيق الربح السريع. كما ساهم تراجع الإسبان في تصدير الحلفاء بسبب حربهم الأهلية[3] في تعزيز تصدير القطاع الأوروبي للحلفاء إلى الأسواق الخارجية. وقد استغل الجزائريون كعمال أجراء موسميين لمدة أربعة أشهر فقط[4]، بينما كانت الفئة الإسبانية المستوطنة في الجزائر تلعب دورًا مهمًا في رفع الإنتاج لأنهم كانوا منتجين خبراء في هذا المجال.

ب. الموارد الغابية:

كانت الغابات الجزائر تعد من أهم مصادر الرزق والعيش بالنسبة للجزائريين، حيث كانت توفر ثروة خشبية وتلعب دورًا اجتماعيًا هامًا لسكان الأرياف والمدن. وتُستخدم الغابات في الرعي لسكان الشمال والجنوب خلال فصل الصيف وفي سنوات الجفاف.

---

[1] – **صالح عباد**، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص 100.

[2] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 252.

[3] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 100.

[4] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص ص 50،51.

غطت الغابات الجزائر قمم الجبال والمنحدرات الرطبة في سلسلة الأطلس التلى أو الصّحراوي، فالمساحة المغروسة تقدّر بحوالي: 3 ملايين هكتار منها 2 مليون هكتار نفطية ومليون هكتار من الصنوبريات. وإنّ الثروة الغابية المتواجدة في عمالة قسنطينة قدرت بـ: 7.14مليون هكتار، ووصل حجم الخشب فيها إلى: 500 هكتار متر مكعب، وهي بهذا فاقت عمالة الجزائر التي بلغت: 429ألف هكتار وبمعدل تشجير 19.4%، وعمالة وهران التي وصلت مساحتها: 785ألف هكتار بمعل تشجير 19.2%، حيث وصل حجم الخشب فيها 500 ألف هكتار متر مكعب[1].

شكلت الغابات الجزائر أهمية بالغة بالنسبة للإدارة الفرنسية الاستعمارية بحكم أبعادها الاقتصادية والسياسية وارتباطها بسياسة الاستيطان، وتم تنفيذ التشريعات القانونية للاستيلاء عليها، حيث تم إقامة مراكز استيطانية للاستيلاء على مساحات من الغابات، وتم تجنيد الغابات لتلبية احتياجات الجنود والمستوطنين في البناء[2]. وفي سنة 1861، فُرضت عقوبات صارمة على القبائل المجاورة للغابات إذا ثبت تورطها في إحراقها أو عدم التدخل لإطفائها. كما تمّ نزع أراضي الغابات من الأهالي لصالح المصالح الفرنسية والأوروبية[3].

استفاد المستوطنون الفرنسيون من هذه الغابات، وضمت مساحات غابية وصلت مساحتها حوالي 75200 هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين (1863-1870) ومنحت للرأسماليين الفرنسيين

---

[1]- موسى لمام، "**الغابات الجزائرية في المنظور المشروع الاستعماري خلال القرن 19م**"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2017م، ص 259.

[2] - **بوعلام بلقاسمي**، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان فترة الاحتلال 1830- 1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 29.

[3] - **عدة بن داهة**، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/24 و1897/02/16، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان فترة الاحتلال 1830- 1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 331.

والشركات الأوروبية[1]. وعلى سبيل المثال تمّ إخضاع 4332 هكتارا في إقليم التيتطري التي استغلت في تشييد القرى الاستيطانية. وتمّ تسخير الأشجار وخاصة أشجار الفلين لاحتياجات السوق الخارجية، والتي غطت مساحتها 320 ألف هكتارا، وبقوة إنتاجية تصل إلى 2 مليون كغ/سنويا. وهي بهذا نافست الشركات الاحتكارية والخواص إسبانيا والبرتغال في الإنتاج والتصدير للأسواق الأوروبية[2].

استفاد العديد من المستوطنين من امتياز استغلال الفلين نذكر منهم: "**بونار**" «**Bonnard**» الذي استغل أشجار الفلين بغابات بني عمران على بعد 30 كم من جيجل، وهناك السيدة "**ريغودي**" «**Rigodit**» التي استفادت من 4200 هكتار من غابات الفلين بالقل لمدة 99 سنة، كذلك الصمغ استفادت منه "**أوغست بولوني**" «**Auguste Poloni**» بغابات أولاد وظريف بتنس على مساحة 18ألف هكتار[3].

2- الخامات الصناعية الباطنية

توفرت الجزائر على خامات صناعية في باطن أرضها بالحديد والزنك والنحاس، الرصاص، الزئبق، الفوسفات[4]، وقامت السلطات الاستعمارية الفرنسية باستثمارها بشكل تجاري لما أدرك الاحتلال الفرنسي أنّ مستعمرة الجزائر مطمورة للمواد الأولوية، حيث سعى في خمسينيات القرن التاسع عشر

[1] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 107.

[2] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 248.

[3] – **بن سليمان عبد النور**، امتلاك الأراضي الفلاحية والرعوية في العرف الجزائري منطقة ترار نموذجا، دراسة الأنثروبولوجيا التاريخية، دكتوراه في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، 2012م، ص 212.

[4] - Bulletin de la ligue du reboisement de l'Algérie, reconnue établissement d'utilité publique par décret en date du 30 juin 1886, N° 114, imprimerie Casabianca, rue du commerces, 30 Aout 1895, Alger, p2369.

إلى استنزاف هذه المقدرات من خلال الاعتماد على الشركات والرأسماليين. والتي يمكن دراستها بالشكل الآتي:

أ. الحديد:

اهتم الفرنسيون بمعدن الحديد وبدأوا باستغلال أول منجم بجبل دير بتبسة منذ سنة 1865م، ثمّ تبعه اكشاف عدة مناجم أهمها: منجم الونزة الذي وصل إنتاجه ثلثي $\frac{2}{3}$ الإنتاج الجزائر المستعمرة من هذه المادة[1]. بالإضافة إلى منجم بوخضرة، ومنجم فلفلة ناحية سكيكدة، ومنجم تيزميرت على بعد 30 كم من بجاية[2]. وهناك أيضا منجم باب المثرب، ومنجم دار الريح، منجم البارود... هذا من جهة الغرب.

أما في عمالة الجزائر وجد فيها: منجم الأرض ومنجم عين سدونة، ومنجم قوراية، منجم عين أودرار. وأما إقليم قسنطينة فقد وجدت بها عدة مناجم أهمها: عين مقرة ومنجم مروانية، ومنجم عين بن مروان...[3]. وقد توفرت مدينة عنابة على خام الحديد بشكل واسع، كمنجم مقطع الحديد ومنجم بوحمرة[4].

[1]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 117.

[2]– عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 53.

[3] - **G.G.A**, **Exposé de la situation générale de l'Algérie 1912**, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1912, p 286.

[4] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ ...، المرجع السابق، 453.

ب. الفوسفات:

ينتج هذا المعدن عن تحول البقايا الحيوانية منذ آلاف السنين، ويصنع منه سماد للنباتات، ويستخرج من الصخور رمادية اللون[1]. ويتمركز في منجم كويف الذي يبعد 40 كم شرق تبسة، ويعدّ الأكبر إنتاجا في الجزائر[2].

وفي مقاطعة المدية وجد الفوسفات الجيري في مناطق أولاد معرف، مفاتحة، أولاد مختار الغرابة، دوار عبازيز، بوغزول، دوار أم الجليل، عزيز، أولاد سيدي عيسى، أولاد سي موسى، سور الغزلان، العذاورة الشراقة، العذاورة الغرابة، البلدية الأهلية لبوسعادة[3].

ج. الزنك والرّصاص:

توفر الزنك بكميات معتبرة في عدة نواحي من الجزائر، فوجد منجم بوخدمة ومنجم دار الصفاء، ومنجم الغسار، منجم كاف السماح، منجم مسلولة هذا في الجهة الشرقية، أما في عمالة الجزائر، فأهم المناجم التي وجدت فيها هي منجم ناظور الشعير، ومنجم أورسنيس، منجم قرومة، منجم جهمامة.... وعن الجهة الغربية وجد منجم جبل مسار، ومنجم المعازي[4]، منجم العابد على الحدود الجزائر المغربية[5].

توفر في الجزائر المستعمرة خام صناعي آخر ألاّ وهو الرّصاص، الذي تواجد منجمه ببني بوطالب في بلاد القبائل، وأيضا جبل الرصاص بالقرب من حمام ليف، ومناجم الونشريس وبني

---

[1] – **عبد القادر علي حليمي**، جغرافية الجزائر، طبيعية وبشرية اقتصادية، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 1968م، ص 213.

[2] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع نفسه، ص 53.

[3] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص ص 171، 172.

[4] - G.G.A, Exposé de la situation générale de l'Algérie 1912, op, cit, pp 291, 292.

[5] – عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص 234.

بوطالب ووادي الفضة غرب مليانة والذي وصل إنتاجه في 1853م حوالي 8 آلاف طن[1]. وفي وادي تافيلاس (تنس)، غار روبان (مغنية)...[2].

د. الفحم الحجري:

قدّر الاحتياطي من الفحم الحجري في الجزائر بحوالي: 40 مليون طن، متمركزة في منطقة الجنوب الوهراني، وموزعة على ثلاثة مناجم وهي: "القادسية"، "بشار–الجديد"، "كسيكسو– العبادلة"[3].

3– ميدان الصناعات الحرفية:

نشأت في اجزائر عدد من الصناعات اليدوية والخفيفة البسيطة، تمارس من قبل الجزائريين ويكثر الإقبال عليها في الأسواق المحلية، لأنها تلبي الحاجيات اليومية للسكان. ويمكن دراستها بالشكل الآتي:

أ. الصناعات النسيجية: تعدّ صناعة النسيج من أهم الصناعات الأكثر انتشارا في الجزائر بسبب توفر المادة الأولية (الصوف وشعر الماعز والوبر) لصناعتها، والتي يدعم وجودها بفضل المبادلات الموسمية في فصل الصيف، حين تأتي قوافل الصحراء محملة بالصوف التي تمتاز بجودتها[4].

كانت تمارس الصناعة النسيجية في كافة أنحاء البلاد، وهذا ما أغنى الجزائر على استيراد الألبسة والأغطية والأفرشة من الخارج، ومن بين الصناعات النسيجية التي انتشرت في الريف

---

[1] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 187.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 98.

[3] – **محمد حركات**، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1945– 1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 2005–2006م، ص 15.

[4] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 54.

الجزائري نجد: صناعة البرانس والقشاشب والأغطية والخيام، الشواشي، العمائم، الأكياس، الطنافس (المخدات)، والملاحف والحبال، الأحزمة والخيوط[1].

لقد تركزت صناعة الزرابي في الواحات الجنوبية كغرداية وورقلة وتقرت وبسكرة والمسيلة وبوسعادة، وتعد زرابي هذه المناطق الأكثر جمالا وأهمية. وبمنطقة الأغواط تستغرق زربية بطول 6 أمتار مدة شهرين كاملين تشترك في إنجازها أربع نساء تباع بسعر يتراوح من 300 و350 فرنك[2].

وإلى جانب صناعة الزرابي، انتشرت صناعة البرانس في القبائل والجلابة في منطقة الأوراس والهضاب العليا. وصناعة حرفة الطرز والزخرفة النسيجية بالألوان المختلفة، وتشتهر منطقة مزيتة وأولاد إبراهيم بالبيبان بصناعة نسج الحبال من الشعر، وكذلك التلاليس والغرارير والعمائر والجراب والخيوط[3].

ب. الصناعات الجلدية: تعدّ الصناعة الجلدية من فروع الصناعات النسيجية، وهي من الصناعات التي تعتمد على جلود الحيوانات كمادة أساسية. وقد قال " **شالر**" **«Schaller»** في هذا الصدد: **«صناعة الجلود ودبغها صناعة معروفة بكلّ أسرارها في الجزائر.»**[4].

تمثلت أهم منتوجات هذه الحرفة في: صناعة دباغة الجلود والأدوات الجلدية في صناعة الأحذية والأحزمة ومحافظ السكاكين والأمواس والخناجر، حافظات النقود، وبعض الطنافس والألبسة الواقية من السلاح في الحروب، والواقية من الأشواك في الحصاد والدرس. كما تقوم صناعة الطرز كذلك بالخيوط الجلدية المدبوغة والمصبوغة خاصة المحافظ والعمائر وبعض الأكياس[5].

---

[1] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 209.

[2] - A. Joly, Op.cit., p. 634.

[3] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع نفسه، ص 213.

[4] – وليام شالر، المصدر السابق، ص 94.

[5] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع السابق، ص 213.

انتشرت صناعة الجلود بكثرة في قسنطينة، والتي استقطبت 15% من اليد العاملة. وفي سنة 1840م وجد 150 عاملا في المدابغ التي وصل عددها إلى 33 مدبغة، و210 عملا في المشاغل التي بلغ عددها 55 مشغلا معد لصنع السروج، و480 عملا يشتغل في 167 محلا لصنع الأحذية[1].

ج. الصناعة الحديدية: من الصناعات الحرفية التي انتشرت في الجزائر، الصناعات الحديدية ونتج عنها صناعة عدة أدوات منها: الخناجر والسكاكين والأمواس، والفؤوس، القادومات، القدور، الأباريق، المناجل والبنادق والصحون والصينيات والمسامير والأقفال والألجمة والمهارز والدروع والرصاص، والشبابيك والأقفال، النوافذ والسلاسل، وأدوات تسمير البغال والخيول... وقد انفردت منطقة بوسعادة بهذا النوع من الصناعات. وكانت تشمل صناعة الخلاخيل، المسامير والشبابيك والأبواب[2].

د. صناعة الأواني الخشبية والأغراض اليدوية: استغلت الثروة الخشبية في صنع الأواني الخشبية وأدوات الفلاحة بالجزائر، ومن بين هذه الصناعات كانت صناعة المعالق الصغيرة والمغارف الكبيرة، القصعات والمثارد (للنحر)، المحارث والصناديق والخزانات والطاولات والكراسي، أرجل الفؤوس والمكانس، .... وقد مارس الحرفيون على الأدوات الخشبية بعض الطرز والنقوش خاصة على الصناديق والأبواب في أركانها وإطاراتها العلوية والسفلية[3].

انتشرت في الكثير من مناطق التيتطري صناعة الملاعق الخشبية ببوسعادة، وصناعة الأثاث الصغيرة كالموائد، والصناديق المنزلية الخشبية التي كانت تحفظ فيها مختلف الأغراض. وبعد الاحتلال الفرنسي للإقليم تعرضت هذه الحرفة لحالة من عدم الاستقرار، وذلك نتيجة سياسة الإدارة

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 69.

[2] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 173.

[3] – جيلالي بن فرج حسين، المرجع السابق، ص ص 215، 216.

الاستعمارية تجاه الغابات واستخداماتها، إذ قامت بمنع الأهالي من الاستفادة منها بشكل مباشر ومفتوح، مما عرض السكان للبطالة الطويلة، خاصة منهم قبيلة موزاية التي كانت تعتمد على هذه الحرفة كمصدر رزق لها[1].

اعتمدت الصناعات الخشبية على الأشجار التي وجدت في الجزائر، والتي كان من أهمها: أشجار الصنوبر والبلوط والزان والزيتون والعرعار والأرز، كما استخدمت أشجار الفلين في سدادات القارورات ومختلف السوائل، والتي كانت منتشرة في الجهة الشرقية للجزائر[2].

وقد مارس سكان التيطري بعضا من الصناعات اليدوية خاصة فيما تعلق بالأواني اليدوية ذات الاستعمال اليومي، كالأغراض المنزلية المصنوعة من الحلفاء كالأطباق والفناجين التي أنتجها سكان البلدية الأهلية لبوغار، وأولاد بوعريف نواحي سور الغزلان، ولدى أولاد ابراهيم، وعند أولاد سيدي عيسى[3].

ثالثا: تجارة الجزائر المستعمرة خلال الفترة (1830 – 1870م)

مرت فرنسا بفترة صعبة اقتصاديًا بسبب تجاربها الحربية العديدة، بما في ذلك الثورة الفرنسية (1872–1815م) والحروب النابليونية (1804– 1815م). هذه الظروف الاقتصادية الصعبة دفعتها إلى التوجه نحو استعمار الجزائر بهدف السيطرة على مواردها الاقتصادية وتوفير الأسواق الخارجية لصناعاتها ومنتجاتها.

[1] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 175.

[2] – عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص 198.

[3] – نور الدين إيلال، المرجع نفسه، ص 174.

تبنت الإدارة الفرنسية سياسة استعمارية لتحقيق أهدافها الاقتصادية في الجزائر، لهذا عملت على زيادة الصادرات الزراعية والمواد الأولية والاستفادة من مواردها الطبيعية. وتم تحويل المستعمرة إلى متنفس وسوق للحصول على المواد الأولية والموارد التي تحتاجها فرنسا دون الحاجة إلى دفع الأموال، وهو ما أدى إلى تعزيز الاقتصاد الفرنسي.

تمتعت فرنسا بموقع استراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما جعل استعمار الجزائر يعزز مكانتها في المنطقة ويمكنها من الوصول إلى طرق تجارية مهمة. هذه الاستعمارات أتاحت لفرنسا السيطرة على العديد من البلدان وزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

1- التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا

لقد حظيت فرنسا في تجارتها الخارجية مع مستعمرة الجزائر بالنصيب الأكبر من عمليتي الاستيراد والتّصدير، ذلك أنّ المجموع العام للقيمة المالية جراء هذه العملية في الفترة (1835-1851م) قدّرت بـ: 135.2مليون فرنك موزعة بين 123 مليون فرنك للواردات و11.7مليون فرنك للصادرات[1] من المجموع الإجمالي). تظهر الإحصائيات خلال هذه الفترة حدوث ارتفاع قيمة السلع المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة بنسبة 91.33% وهي تمثل جلّ المبادلات التجارية بين الطرفين للتجارة الخارجية الكلية.

بعد خمسينيات القرن التاسع عشر حدّث تطور سريع في التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة، إذ وصلت قيمة المبادلات التجارية إلى حوالي 57مليون فرنك في سنة 1852م، ثمّ ارتفعت إلى 118.3مليون فرنك في عام 1855م. أما مع نهاية عهد الإمبراطورية الثانية أصبحت

[1] - **M. C. Guy.**, L'Algérie Agriculture, Industrie, Commerce, Librairie Chéniaux-Franville, Algérie, 1876, p 167.

تتجاوز 222.8مليون فرنك أين تضـــاعفت القيمة إلى أكثر من ثلاث مرات عما كانت عليه ســـابقا في سنة 1851م.

ويمكن أن نقول، واردات مستعمرة الجزائر من فرنسا بدأت سنة 1835 بقيمة تقدر بحوالي 6.5مليون فرنك، ثم شهدت ارتفاعًا طفيفًا لتصل إلى 7.2مليون فرنك سنة 1845م. غير أنها سجلت تراجعًا سنة 1853 إلى نحو 5.5مليون فرنك، ما يشير إلى ظرف اقتصادي استثنائي أو تقلبات سياسية واقتصادية معينة. وابتداء من 1856م، عرفت الواردات تصاعديًا واضحًا، حيث بلغت حوالي 8.2مليون فرنك، ثم 10ملايين سنة 1860م، لتصل إلى ذروتها في سنة 1866م بقيمة قاربت 15.5مليون فرنك .هذا الارتفاع اللافت يعكس تعاظم التبعية الاقتصادية للجزائر المستعمرة لفرنسا، وتحول البلاد إلى سوق استهلاكية رئيسية للمنتجات الفرنسية. بعد ذلك، سجلت الواردات انخفاضًا طفيفًا إلى 14مليون سنة 1869 ثم 13.5مليون فرنك سنة 1870م، دون أن يعود المؤشر إلى مستويات ما قبل 1860م[1].

تأثرت التجارة الخارجية للجزائر بالتشـــريعات الفرنســـية التي تنظم العلاقات التجارية بين البلدين، كقانون 11 نوفمبر 1835م، وقانوني 1843م[2] و1845م[3]. وكان هناك تمييز واضـــح لصالح واردات فرنسا من الجزائر المستعمرة، بينما تعرضت الصادرات الجزائر إلى رسوم الاستيراد في فرنسا، مما أدى إلى تقليل القيمة المالية للصادرات في الجزائر.

[1] - **Guy,** Op.Cit, p 167.
[2] - **Louis Vignon**, La France en Algérie- libraire hachtte et cie 79- boulevard saint-germain 79- Paris-1893- p 222.
[3] - **Félix Dessoliers**, L'Algérie étude économique sur L'Algérie, Imprimeriea Administrative GOJOSSO, 2 Rue Bruce, Alger, 1895, p 16.

كما لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية دورًا في تدهور القطاع الاقتصادي التقليدي في المستعمرة وتأثرت الصادرات بذلك. واتساع الاستعمار في البلاد والتدخل الفرنسي في الاقتصاد الجزائر المستعمرة أدى إلى تغير مردود القطاع الزراعي وتدهور الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري.

بقيت التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة تحظى بنمو سريع ومستمر بالرغم من الظروف السابقة الذكر وغيرها، وظلّت كذلك مصدرًا هامًا للموارد والمنتجات الاقتصادية لفرنسا. هذا النمو الاقتصادي في التجارة الخارجية قدم فرصًا استثمارية وتجارية لفرنسا الأم، وأدى إلى تعزيز دورها في المنطقة وتحسين وضعها الاقتصادي على ما امتلكته مستعمرتها.

2- طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا:

أ. بنية الواردات: إنّ الإحصائيات السابقة توضح التطور السريع في التجارة بين الجزائر المستعمرة وفرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي. وكما أشرت، كانت فرنسا تعتمد بشكل كبير على مستعمرتها لتلبية احتياجاتها الاقتصادية، وخاصةً فيما يتعلق بالواردات. كما أن الجزائر المستعمرة كانت تعتمد بشكل كبير على فرنسا لصادراتها وكذلك لتلبية احتياجاتها الاقتصادية. إذ وخلال عقد واحد من الاستعمار وصلت القيمة المالية للواردات قرابة 23 مليون فرنك، وأما في 1845م فقاربت السلع المستوردة إلى حوالي 62 مليون فرنك[1]، بعدما كانت تقدّر حوالي: 26 مليون فرنك في السنة الماضية 1844م[2].

[1] - **Guy,** Op.Cit, p 167.
[2] - A.N.A bte N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bône.

وقد تمثلت واردات الجزائر المستعمرة في هذه المرحلة المواد الغذائية مثل: النبيذ، الفرينة، الزيوت، الخضر والأقمشة بأنواعها خاصة القطنية، العقاقير، أدوات الزينة والخياطة، الحرير الصافي، خشب البناء والمعادن المختلفة[1].

كانت القوانين والتشريعات الفرنسية تحكم علاقات التجارة بين الجزائر المستعمرة وفرنسا، وكانت موجهة لصالح فرنسا وتحد من فرص السكان الأصليين بالمستعمرة في ممارسة النشاط التجاري الخارجي بحرية، بحيث لا يقوم بأي عملية نقل للناس أو البضاعة عن طريق البحر إلا في السفن الفرنسية. أيضًا، تسببت سياسة الاحتكار والتدخل الفرنسي في تضييق الباب أمام التجارة الخارجية للجزائر[2].

ظهر تطور في حجم المبادلات التجارية عهد الحكم الإمبراطوري ووصل حجم المبادلات التجارية إلى 82 مليون فرنك في 1855م. وبلغت قيمة واردات الجزائر المستعمرة لسنة 1857م حوالي 22 مليون فرنكا والتي كانت عبارة عن منتوجات صوفية وقطن وحرير وحبوب، دقيق، حوامض، السكر الرّطب[3]. ويعود السبب حسب تصوري إلى إضافة قائمة من السلع الجديدة كما ونوعا في هذه الفترة، لأنه قبل 1860م اقتصرت البضائع المستوردة على اللحوم والحبوب، السكر، الأقمشة.

زادت بعد ستينيات القرن التاسع عشر قائمة السلع المطلوبة وتوزعت على القهوة والخشب، الحديد المصنع، الأدوية المركبة... وهذا الذي زاد من القيمة المالية لهذه الواردات التي وصلت إلى 160 مليون فرنك في 1866م[4].

---

[1]– أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 112.

[2]– نفسه.

[3] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 49.

[4] - **Guy**, Op.Cit, p 167.

وفي سنة 1867م بلغت قيمتها 188 مليون فرنك، والتي كان معظمها مواد مصنعة، حيث وصلت كمية الطحين 147 مليون كغ مقابل 52 مليون فرنكا، السكر استوردت ما قيمته: 73 مليون فرنكا، حديد مصنع: 3 ملايين فرنكا، منسوجات: 6 ملايين فرنكا[1].

ولعلّ الملاحظ من خلال إحصائيات سنة 1867م تفوق واردات الجزائر المستعمرة على صادراتها 10 ملايين فرنك[2]، ويعود ذلك حسب اعتقادي إلى جملة من الأسباب منها: التّزايد المستمر لأفراد الجنود الفرنسيين والمهاجرين الأوروبيين بالمستعمرة الذين كانوا يقبلون على استهلاك المنتوجات المستوردة، بالإضافة إلى تطبيق النظام الجمركي الذي فرض رسوما جمركية على ما يستورد إلى الجزائر المستعمرة من فرنسا.

وقد أسهم القطاع الاقتصادي التقليدي المعاشي في تراجع الإنتاج بسبب اعتماده على الوسائل التقليدية، كما لا ننسى حرص السياسة الفرنسية على جعل الجزائر مستعمرة تستغل مقدراتها، وتستثمر فيها رؤوس أموالها دون تحويلها إلى بلد صناعي تنافسها في صناعتها وتجارتها وهذا الذي يؤكد لنا في الأخير النظرة الفرنسية الاستغلالية لمستعمرتها الجزائر.

[1] - **G.G.C., Statistique général de L'Algérie. 1867-1872**, Imprimerie national, paris, 1874, p 330.

[2] – أسامة صاحب منعم، المرجع السابق، ص 227.

في عام 1868م قد بلغت حجم الواردات نحو 193 مليون فرنكا. **والجدول التالي يوضح لنا أهم السلع المستوردة من فرنسا خلال سنة 1868م**[1]:

المادة	الكمية المستوردة الكلية	القيمة المالية (فرنك)
اللحوم المملحة	42.8ألف كغ	427.4ألف
الجبن بأنواعه	1.08مليون كغ	6 ملايين
الطحين بأنواعه	13.1مليون كغ	5 ملايين
السكر	7.39مليون كغ	8 ملايين
القهوة	2.46مليون كغ	4 ملايين
تبغ ورق	882 ألف كغ	2 مليون
زيت الزيتون	515.3ألف هكتولتر	412.2ألف
جلود جاهزة	//	5 ملايين
نبيذ	458ألف هكتولتر	3 ملايين
الورق والكرتون	1.2ألف كغ	2 مليون
ميكانيك وآلات	//	3 ملايين
خشب البناء	1.56ألف بالمتر	922.5ألف
أثاث	//	2 ملايين
فحم	515ألف قنطار	727.8ألف
المجموع الكلي		**41.46مليون فرنك.**

[1] - **G.G.C., Statistique générale de l'Algérie 1867-1872,** Op.Cit, P 333. (انظر الملحق رقم 01، ص 320.)

ب. بنية الصادرات:

إنّ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر كانت ذات توجهات اقتصادية، لهذا سعت منذ البداية إلى استغلال خيرات البلاد من خلال نهب وتسخير القطاع الزراعي التقليدي الذي كان معاشي يلبي حاجيات السكان الجزائريين ويصدر ما زاد عن حاجته.

كان للقطاع التقليدي الخاص في الجزائر دور مهم وبارز في التجارة الخارجية خلال الفترة الاستعمارية، وتمثل هذا الدور في تصدير منتجاته النباتية والحيوانية إلى السوق الفرنسية والأسواق الخارجية، ما أضاف قيمة اقتصادية وتجارية للمستعمرة. ولكن بالرغم من ذلك، فإن هذا القطاع واجه العديد من التحديات والاستغلال الاقتصادي من قِبَل الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

وقد وصل حجم صادرات الجزائر المستعمرة نحو فرنسا في سنة 1845م حوالي: 6 ملايين فرنكا، وكانت هذه المنتجات تشمل جلودًا خامًا وصوفًا وحبوبًا وزيت زيتون[1]، بعدما كانت العام الماضي أي 1844م لم تتجاوز 4 ملايين فرنكا[2]. ومع ذلك، فقد كانت هذه الصادرات تُباع بقيمة نقدية رخيصة، مما جعل المستعمرة يفقدون جزءًا كبيرًا من قيمة منتجاتهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، اشترت الحكومة الفرنسية الحبوب من القطاع التقليدي بسعر 12 فرنكًا، بينما تُقدر قيمتها التجارية في فرنسا بـ 25 فرنكًا[3]، مما يوضح حجم الاستغلال والتضييق الذي مارسه الفرنسيون على التجارة الخارجية مع الجزائر.

---

[1] - **Sans auteur**, **Enquete sur le commerce et la navigation de l'Algérie**, Typographie Bastide, Alger, 1863, p 22.

[2] - A.N.A btoite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bône.

[3] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 27.

أسهم قطاع التقليدي الجزائر المستعمرة أيضًا في صادرات القطاع الاقتصادي الأوروبي، حيث كان صدر كميات كبيرة من الحيوانات مثل الأغنام والصوف. إذ وصلت كمية الحيوانات المصدّرة مثلا سنة 1865م حوالي 253.3ألف رأس مقابل 5 ملايين فرنك، وفي عام 1867م زادت كمية الصادرات إلى 303ألف رأس بقيمة مالية قدّرت بـ: 6 ملايين فرنك[1].

وقد كان للإنتاج الحيواني في الجزائر المستعمرة دورا فعالا في صادرات القطاع الأوروبي، مثل الصوف التي صدّرت منها 215.1ألف قنطار في عام 1865م بقيمة مالية وصلت إلى 367.1ألف فرنك وارتفعت حجم الصادرات مع عام 1868م إلى 285.2 قنطار. وهذا ما سمح بتحقيق أرباح وصلت إلى حوالي 5 ملايين فرنك[2].

كما سيطرت الإدارة الاستعمارية على الغابات المستعمرة بطرق واقتراحات مختلفة مكنتها من تصدير 235.8ألف طن من الفلين بقيمة 28 مليون فرنك خلال ستينيات القرن التاسع عشر[3].

في خمسينيات القرن التاسع عشر، شهدت صادرات الجزائر المستعمرة نموًا ملحوظًا، حيث ارتفع حجم الصادرات إلى 36مليون فرنكا، ويُعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى إضافة سلع أخرى في قائمة السلع المصدّرة، مثل ورق التبغ والخضروات والمواشي والفواكه[4]. تم تحسين شبكة المواصلات في تلك الفترة، حيث عكفت السلطات الاستعمارية الفرنسية على تطويرها لتسهيل التواصل بين الساحل والمناطق الداخلية المنتجة.

---

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et Cie, Alger,1885, p 228.

[2] - Ibid.

[3] - **Maurice wahl**, L'Algérie, Félix Alcan éditeur, Paris, 1903, p 292.

[4] - **Enquete sur le commerce,** Op. Cit, p 22.

في سنة 1864م، شهدت السلع المصدّرة قفزة نوعية وصلت إلى 80مليون فرنكا[1] من المجموع الكلي للتجارة الخارجية. وقد تمّ تحسين حجم الصادرات بفضل إدخال المنتجات المعدنية مثل الحديد والرصاص والنحاس، إلى جانب المواد النباتية والحيوانية مثل القطن والصوف والمواشي والمرجان الخام. وعموما وصلت حركة الصادرات في الفترة الممتدة ما بين (1852– 1860م) إلى 49 مليون فرنك وارتفعت في سنة 1864م إلى 108 مليون فرنك[2]، وعليه تضاعف حجم الصادرات إلى مرتين من المجموع العام للتجارة الخارجية.

في سنة 1867م، جعلت السلع الزراعية والمواد الأولية العمود الفقري لصادرات الجزائر المستعمرة، حيث بلغت قيمة المنتجات المصدرة قرابة 97مليون فرنكًا. وفي سنة 1868م، أصبحت الصادرات تشكل ما قيمته 103مليون فرنكا[3] من المجموع الكلي للتجارة الخارجية، وكانت في معظمها منتجات زراعية. وحتى في ظل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالمستعمرة، أكدت السلطات الاستعمارية النظرة الاستغلالية القائمة على استنزاف مقدرات مستعمرتها والاستفادة منها.

[1] - **Guy**, Op. Cit, p 167.

[2] – **جيلالي صاري**، الكارثة الديمغرافية (1867– 1868)، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 288.

[3] - G.G.C. L**, Statistique générale de l'Algérie 1867-1872**, Op. Cit, P 332.

_ **الجدول رقم 02: أهم السلع المصدرة نحو فرنسا خلال سنة 1868م[1]:**

المادة	الكمية المصدّرة الكلية	القيمة المالية (فرنك)
المواشي	375.4ألف رأس	11مليون
الجلود الخام	9.38 مليون كغ	6 مليون
الحبوب	644.7 ألف كغ	15مليون
تبغ مصنوع	1.5مليون كغ	300563
زيت الزيتون	891.5ألف هكتولتر	2 مليون
الصوف	5.82 مليون كغ	23مليون
شمع غير معالج	139.6ألف كغ	279.2ألف.
الفلين الخام	1.33 مليون كغ	6 مليون
الخمور بأنواعه	12.5 ألف هكتولتر	31ألف
عظام وقرون الماشية	2مليون كغ	289.3ألف
المرجان الخام	31.9ألف هكتولتر	350.9ألف
معادن (نحاس،حديد، رصاص)	3 مليون كغ	15مليون
المجموع الكلي		**71.25مليون فرنك**

3- الميزان التجاري وطرق المواصلات:

أ. الميزان التجاري:

إنّ احتكار السلطات الفرنسية للتجارة الخارجية بفعل قوانينها ووسائلها المختلفة، جعلت الميزان التجاري الخاص بالجزائر المستعمرة دائما في حالة عجز وخسارة، وهذا بسبب اقتصار عملتي (التصدير والاستيراد) من وإلى فرنسا.

[1] - G.G.C. L, **Statistique générale de l'Algérie 1867-1872**, Op.Cit, P 333. (انظر الملحق رقم 01، ص 321.)

فلا يمكن الحديث هاهنا عن تجارة خارجية بل هي عمليات احتكارية يقوم بها أقلية من المستعمرين يجمعون المال لأنفسهم فوق كلّ اعتبار[1]، أما حال سكان الجزائر المستعمرة فكانوا يعيشون الفقر والجوع فهم فلا وجود لهم في هذه الحركة التجارية الضخمة، وقصارى أمرهم أنهم يبيعون شركات الاحتكار والتجارة، ما يزيد عن حاجتهم المحلية (أصواف، تمر، تبغ، حبوب، زيت)، ثمّ هم يشترون من المستوردين الأجانب كلّ ما يلزمهم لحياتهم اليومية ولأعمالهم، فهم من جهة يستهلكون أكثر مما ينتجون، ثمّ هم من جهة أخرى لا يشاركون إلاّ بصفة تافهة في حركات التصدير والاستيراد[2].

وعليه، نفهم أنّ أهل البلاد التجارة الخارجية كانت ممنوعة عليهم، وصار أكبر تاجر لا تتجاوز إمكانياته المادية سوى فتح دكان لبيع المواد التجارية بالجملة أو بالقطعة وهذا طبعا بترخيص من الحكومة الفرنسية[3].

خلال الفترة (1831- 1869م)، أي بعد 38 سنة على احتلال فرنسا للجزائر، استوردت الجزائر المستعمرة ما مجموعه حوالي: 2 مليار و913 مليون فرنكا أي بنسبة 75.07%، مقابل تصدير ما قيمته حوالي: 967مليون فرنكا ما نسبته 24.92%، ومنه كان الميزان التجاري الخاص بالجزائر المستعمرة قد حقق عجزا في مبادلاته التجارية بلغت تقريبًا: مليار و945 مليونًا فرنكا[4]، هذا العجز الذي سيزداد كلّ سنة خلال الفترة المدروسة.

---

[1] – **محمد العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999م، ص20.

[2] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 109.

[3] – **حياة تابتي**، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة التاريخ، جامعة تلمسان، 2010-2011م، ص 204.

[4] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 33. و.Guy, Op.Cit, p 167

ظلّ الميزان التجاري الجزائر المستعمرة في علاقته التجارية مع فرنسا في عجز مستمر خلال سنتي 1855 و1859م، فمثلا وصل حجم المبادلات التجارية سنة 1855م بنحو: 118 مليون فرنك موزعة على 82 مليون فرنك كقيمة للواردات و36 مليون فرنك قيمة للصادرات، ويظهر الفارق الكبير بين القيمتين وصلت إلى: 36 مليون فرنك[1].

والفارق يزيد عمقا في ستينيات القرن التاسع عشر، ففي سنة 1863م بلغ الفرق بين قيمتي الاستيراد والتصدير بنحو: حوالي 60 مليون فرنك، وبعد مرور سنتين فقط أي في سنة 1865م ارتفع الفارق إلى قرابة 80مليون فرنك، غير أنّ التراجع في العجز برز سنة 1869م بفارق بلغ حوالي: 19 مليون فرنكا[2].

من خلال الإحصائيات المقدمة سابقا الخاصة بحالة الميزان التجاري الجزائري في مبادلاته التجارية مع فرنسا، نلاحظ كيف أنّ طيلة الفترة (1831– 1869م) شهد الميزان التجاري عجزا كبيرا، هذا العجز الذي يعود إلى جملة من الأسباب. وفي رأيي كانت السلطات الفرنسية في بدايات الاحتلال بحاجة إلى السلع المستوردة خاصة منها المنتوجات غذائية موّجه للاستهلاك اليومي (القهوة وطحين الحبوب والجبن،) وحرصت على استيراد مواد البناء والخشب من أجل استغلالها في تشييد وبناء القرى الاستيطانية بالجزائر لتوسيع مناطق النفوذ الاستعماري الفرنسي واستقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الأوروبيين بالاعتماد على أصحاب الرساميل والشركات الرأسمالية.

التراجع في قيمة الصادرات بسبب بعض الظروف الطبيعية التي أثرت على الإنتاج الزراعي كالجفاف والزلزال وحتى هجوم الجراد والمجاعات التي عصفت بالجزائر المستعمرة خلال سنتي 1866 و1869م مما تسبب في أزمة اقتصادية. وفي ظل الزيادة المستمرة في تعداد المستوطنين

[1] - Guy, Op.Cit, p 167.
[2] - Ibid, p 167.

الذي وصل إلى 216990 نسمة[1] كان من الضروري ارتفاع قيمة الواردات من أجل تغطية حاجياتهم الاستهلاكية، في حين ظلّ الشعب الجزائر المستعمرة يعاني الأوضاع المزرية بسبب هذه الكوارث الطبيعية والأوبئة.

ويضيف " **رزاقي**" أسباب العجز التجاري الذي صاحب تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية إلى: شروط التبادل مع الأسواق الصناعية الرأسمالية التي كانت صادراتها إلى الجزائر المستعمرة في شكل مواد مصنعة، تزداد تطورا كلّ يوم، وهذا التطور، مصحوب بارتفاع في أسعارها، بينما صادرات الجزائر المستعمرة إليها ظلت تصدر في شكلها الخام الأولى، طيلة مدة الاحتلال، وبأسعار منخفضة، وتكاد تكون ثابتة إذا قارناها بتطور أسعار المواد المصنعة[2]. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وصلت القيمة المالية للجلود الجاهزة المجلوبة من فرنسا نحو قرابة 13مليون فرنك في سنة 1867م، في حين صدّرت من الجزائر المستعمرة الجلود الخام في نفس السنة بقيمة مالية قدّرت بـ: 4ملايين فرنك، والطّحين الذي بلغت قيمته المصدّرة إلى فرنسا خلال الستينيات من القرن التاسع عشر حوالي: 16مليون فرنك وصدّر من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا بقيمة مالية تقدّر حوالي: 4 ملايين فرنك[3].

ويرى "**رزاقي**" أيضا أسباب العجز تعود إلى محافظة صادرات الجزائر المستعمرة على مستواها، فليست هناك صناعات مختلفة تشارك في الصادرات مما تؤدي إلى تقليل قيمة الواردات، لأنّ ما يوجد في المستعمرة من تنمية يخضع إلى شروط التبادل مع الأسواق الصناعية الرأسمالية، وهي تنمية لصالح الاقتصاد الكولونيالي والاقتصاد الفرنسي[4].

---

[1] - **كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1962-1830تمثيل وحقائق السكان**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر ،2011م، ص 263.

[2] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 44.

[3] - G.G.C. L, **Statistique générale de l'Algérie (1867-1872),** Op.Cit, pp 330-333.

[4] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع نفسه، ص 44.

وفي العموم، عرفت واردات الجزائر المستعمرة من فرنسا خلال الفترة الممتدة من 1835 إلى 1869م منحًى تصاعديًا واضحًا، حيث بدأت بحوالي خمسة ملايين فرنك سنة 1835م، لتسجل ارتفاعًا ملحوظًا في مختلف المحطات الزمنية. فقد بلغت قرابة ستة ملايين سنة 1845م، ثم شهدت بعض التراجع في 1853م، قبل أن تعود إلى الارتفاع بشكل لافت، متجاوزة عشرة ملايين سنة 1860م، ثم بلغت ذروتها في سنة 1866م بأكثر من ستة عشر مليون فرنك[1]، وهو ما يعكس التوسع الكبير للنفوذ الاقتصادي الفرنسي داخل المستعمرة.

أما صادرات الجزائر المستعمرة نحو فرنسا، فقد كانت ضعيفة جدًا في بداية الفترة، حيث لم تتجاوز مليون فرنك سنة 1835م. ومع مرور السنوات، بدأت تعرف تحسنًا تدريجيًا، فوصلت إلى حوالي 3ملايين فرنك سنة 1845م، وارتفعت تدريجيًا إلى ما يقارب سبعة ملايين سنة 1869م [2]. ورغم هذا التحسن، إلا أن قيمة الصادرات بقيت أقل بكثير من الواردات، ما يعكس اختلالًا دائمًا في الميزان التجاري لصالح فرنسا.

وعليه ومن خلال الإحصائيات، يتضح أنّ المبادلات التجارية بين المستعمرة وفرنسا خلال هذه الفترة كانت غير متكافئة، إذ ظلت الجزائر المستعمرة تستورد أكثر مما تصدّر، وهو ما أدى إلى بروز عجز تجاري مستمر. ويكشف هذا التفاوت عن طبيعة العلاقة الاستعمارية التي كرّست التبعية الاقتصادية، حيث حُوّلت المستعمرة إلى سوق لمنتجات فرنسا ومصدرا للمواد الأولية بأثمان ضعيفة.

[1] - **Guy**, Op.Cit, p 167.
[2] - Ibid.

في المجمل، تعكس هذه المعطيات كيف خضعت الجزائر لنظام اقتصادي استعماري يستنزف الموارد دون أن يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، بل عمل على تعزيز مصالح فرنسا التجارية على حساب السيادة الاقتصادية الجزائر المستعمرة.

ب. طرق المواصلات:

إنّ اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بمسألة المواصلات، ارتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق إستراتيجيات عسكرية والمتمثلة في الوصول إلى المناطق الداخلية من التراب الجزائر المستعمرة، كما ارتبط بإستراتيجيات اقتصادية، تمثلت في تسهيل تواصل مناطق الإنتاج بموانئ التصدير. لهذا بدأت الأشغال الكبرى في هذا المجال سنة 1850م، حيث عرفت تنوعا في الطرق المنجزة (الطرق، السكك الحديدية) ومع تطوير الموانئ، على أنه هذا التنويع قد صب في هدف واحد، وهو توسع حركة الاستيطان وتفعيل حركة التجارة الخارجية.

- الطرقات:

إنّ تحقيق التطور في شبكة المواصلات في الجزائر المستعمرة كان يُعدّ من أولويات السلطات الاستعمارية الفرنسية، وكان الهدف الرئيسي منه تسهيل النقل وربط مناطق الاستيطان والإنتاج بالأسواق وموانئ التصدير[1]. وبدأت الأشغال الكبرى في تحسين الطرق وشبكة المواصلات في المستعمرة في عهد الجنرال "**بيجو**" «**Bugeaud**»بين عامي 1840 و1847، وشملت ربط المناطق الوسطى والغربية بالمناطق الساحلية والداخلية بمسافة 616 كم كطرق منجزة و1108 كم

[1] – رضوان شافو، عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 301.

كمشاريع في طور الإنجاز[1]. ومن الواضح جاءت هذه الطرق لتخدم التوسعات العسكرية في الجزء الشمالي من الجزائر المستعمرة، بالإضافة إلى خدمة الحركة المدنية التجارية المتواصلة بين أطراف المستعمرة وفي اتجاهاتها المختلفة الداخلية والساحلية.[2]

قام الجيش الفرنسي بدور كبير في شق وتهيئة الطرق وشبكة المواصلات، وتم استخدام الجنود والسجناء كقوة عاملة في المراحل الأولى للاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام اليد العاملة في إنجاز وصيانة هذه المشاريع[3]، وكان هناك إشراف من القيادة الفرنسية على المشاريع بمساعدة المكاتب العربية(Bureau arabe) [4].

اتجهت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطات الفرنسية نحو الجنوب وتطوير شبكة المواصلات هناك، وتم ربط مناطق الإنتاج مع الموانئ والأسواق، حيث تمّ ربط خط بين بجاية وبوسعادة وذلك ما بين سنتي 1850 و1856م، حتى تتمكن من خلال منطقتي بوسعادة والجلفة سوقا كبرى لأجود المواشي.

---

[1]– عدة بن داهة، الاستيطان ج1، المرجع السابق، ص 16.

[2]– **رضا حوحو**، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830–1914). مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004–2005م، ص 132.

[3] – نفسه، ص ص 54، 55.

[4]– **المكاتب العربية:** (Bureau arabe) تعود فكرة إنشائها إلى " لاموريسيير"، لكن "بيجو" رسمها بقرار 1844م ووضعها تحت سلطة الجنرال " دوماس". كان ضباط المكاتب العربية واسطة بين السلطة العسكرية وسكان الجزائر، ومهمتهم كانت تقديم المعلومات للسلطات الفرنسية حول المواطنين... للمزيد انظر: **دو طوكفيل ألكسي**، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم، ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 111.

وبهذين الطريقين تمّت السيطرة على التجارة الداخلية والصحراوية[1]، وتمّ تصنيف خمسة طرق وطنية تربط مناطق مختلفة في الجزائر المستعمرة، هي: الطريق الواصل بين الجزائر والأغواط عبر المدية على مسافة 449.5 كم، الطريق الواصل بين المرسى الكبير وتلمسان على مسافة 147.5 كم، الطريق الواصل بين سطورة وبسكرة عبر قسنطينة على مسافة 327.9 كلم، الطريق الواصل بين الجزائر وقسنطينة مرورا بسطيف على مسافة 432.8 كم. وذلك في مرسوم مؤرخ في 18 جويلية 1864م[2].

إنّ التطور الذي مسّ شبكة المواصلات التي قامت بإنجازها السلطات الفرنسية، لم يجعل الجزائر المستعمرة بنيتها التحتية متطورة، بل ظلّت تعاني من شبكة طرق ناقصة وغير كافية فيما يتعلق بالكثافة والنوعية. كما استخدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية تضاريس الجزائ الوعرة وكتلتها الجبلية كذريعة لعدم تزويدها بطرق برية سريعة[3].

- السكك الحديدية:

لقد كان التيار السان سيموني[4] **Saint-simoniens** أول من اقترح بناء سكك الحديد في الجزائر المستعمرة، وفي بداية 1833 نشر **«Emile Pereire»** مقالا في جريدة الوطن **National**

---

[1] - رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها...، المرجع السابق، ص 138.

[2] - G.G.A, **Notice sur les routes et chemins, les ports et l'éclairage des côtes, le fonctionnement des services maritimes, l'hydraulique agricole, les associations syndicales, le développement de l'industrie minérale en Algérie**, Imprimerie Algérienne, Alger, 1906, p 8.

[3] - **ضيف الله شلالي**، دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر - الجلفة أنموذجا- ما بين 1857 - 1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2011-2012م، ص 26.

[4] - **تيار السان سيموني** : مذهب إيديولوجي فكري، ظهر في أوروبا مع مطلع القرن التاسع عشر على يد سان سيمون الذي دعا إلى المثالية والاشتراكية...وقد تأثرت فرنسا بهذا التوجه الفكري وأدخلته إلى الجزائر عن طريق "ألفونتان بارتلمي بروسبير" الذي دعا إلى إدماج المجتمع الجزائر بالمجتمع الأوروبي، وتوجيه الاقتصاد الجزائر

مدافعا فيه عن ضرورة إنشاء سكك الحديد في المستعمرة الجديدة ومتنبأ بالفائدة التي يمكن الحصول عليها من هذه المشاريع. وقد اقترح في مقاله إنشاء سكة حديد تربط عنابة بقسنطينة وأخرى تربط الجزائر بوهران، وغرضه كان ربط المدن الساحلية الكبرى وهران العاصمة وعنابة بمركز السوق الداخلية المحلية قسنطينة أي تحويل التجارة والمنتجات الزراعية نحو الموانئ[1].

عملت السلطات الاستعمارية بجد على خدمة الاقتصاد الفرنسي وتمكينه من نهب ثروات الجزائر المستعمرة. وقد بدأ التفكير الجاد في هذه المشاريع منذ عام 1844، وقد تم اقتراح بناء خط حديدي يربط الجزائر المستعمرة بالبليدة وكان يُقدر طوله بحوالي 61 كيلومترًا. وشاركت في هذا المشروع مجموعة من الرأسماليين الإنجليز والألمان[2]. وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر، طالب " **وارني**"«**M.M. Warnier**»، "**ران**" «**Ranc**»، "**ماك كارتي**" « **Mac Carthy**» وغيرهم، بمنح امتيازات لشركات كبرى لبناء شبكة كاملة من خطوط السكك الحديدية في المستعمرة[3]. وقد قدر طول هذه الخطوط بحوالي 8000 كيلومتر في ذلك الوقت[4].

تمت منح مشاريع إقامة السكك الحديدية إلى شركات كبرى بمقتضى قانون صادر في عام 1864، وقدمت الحكومة العامة حق استغلال الخطوط الثلاث لصالح شركة السكك الحديدية في

والتحكم فيه من خلال إنشاء طرق المواصلات والسكة الحديدية، استغلال المناجم... للمزيد انظر: **مصطفى عبيد**، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833- 1870، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013م، ص ص 29 – 31.

[1] – رضا حوحو،" **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر من خلال المصادر الفرنسية 1833 – 1857م**"، **المجلة التاريخية الجزائر المستعمرقية، المجلد 05، العدد 02، 2012م**، ص 656.

[2] - **Maurice. Antoine Bernard**, **Les Chmins De fer ALgeriens**, Adolphe Jourdan, ALger, 1913, p 2.

[3] - **Alphonse-Marie-Pierre Tuillie**r, **régime des chemins de fer Algériens** : thèse pour le doctorat, université de Paris, librairie nouvelle de droit et de jurisprudence Arthur Rousseau éditeur, Paris, 1900, pp 7,8.

[4] – ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص 27.

الجزائر المستعمرة «**Compagnie des chemins de fer algériens**» في 07 جويلية 1860م، بعد أن تلقت إعانة مالية قدرها 6 مليون فرنك فرنسي من خزينة الدولة ومؤسساتها (الجيش، مصلحة الجسور والطرقات)، وضمان فائدة 5% لرأسمال يقدر بـ 55 مليون فرنك فرنسي. وتم تشغيل بعض هذه الخطوط في وقت لاحق، ولكن فشلت في استكمال الخطوط الباقية بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها[1].

واصلت **شركة باريس–ليون–المتوسط (Paris–Lyon–Nléditerranée)** إنجاز مشروع سكة الحديد في سنة 1862م استطاعت إنجاز القسم الرابط بين غليزان ووهران الممتد على خط: 49 كم، وفي سنة 1867م امتد طول الخط إلى 51 كم، مما سمح بتشغيله[2]. وبفضل هاتين المؤسستين تطورت شبكة السكك الحديدية ووفرت السّرعة والثمن المعقول وبالتالي أدى هذا إلى توفير الوقت والمال المضاعف[3].

تزودت الجزائر المستعمرة بشبكة من المواصلات البرية مما جعلها تربط الأقاليم فيما بينها من أجل التوسع العسكري، وتحقيق الأهداف الاقتصادية، «فلا يمكن الاستغلال الزراعي والمنجمي لممتلكاتنا بإفريقيا يتطلب بشكل حتمي نقل سلع ثقيلة وبكميات كبيرة وتكون غير مكلفة إذا تمت عن طريق البحر، لذلك يجب ربط مراكز الإنتاج بموانىء المستعمرة بطرق حديدية تختصر المسافات وتتيح لنا النقل بكميات كبير[4].».

---

[1] – ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص 40.

[2] – نفسه، ص 41.

[3] - **Clément Duvernois, L'Algérie ce qu'elle est-ce qu'elle doit être – essai économique et politique**, imprimerie dubos frére, Alger, 1858, p 309.

[4] – رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر من خلال المصادر الفرنسية...، المرجع السابق، ص 660.

– الموانئ:

صحيح، في الفترة الاستعمارية الفرنسية، بذلت السلطات الاستعمارية جهودًا كبيرة لإنجاز شبكة من الطرق والسكك الحديدية في الجزائر المستعمرة، وربطها بالموانئ على الساحل. هذا الجهد كان لتسهيل نقل البضائع من المناطق الداخلية إلى الموانئ وتصديرها نحو أسواق فرنسا والخارج.

وقد تمّ استثمار مبالغ ضخمة في تطوير مشاريع كبرى في مجال الأشغال البحرية، وتجديد وتحسين موانئ الجزائر المستعمرة لتلبية احتياجات الاقتصاد الفرنسي وتسهيل التجارة والتموين. من بين الموانئ التي تم تحسينها وتطويرها في تلك الفترة نذكر:

***ميناء وهران:** أجريت بعض الترميمات في بداية الاحتلال الفرنسي، وتم إضافة رصيفين بطول 120 مترًا ورصيف آخر مصنوع من الخشب[1]. وتمّ في سنة 1857 قبول مشروع لتحويل الميناء إلى مصدر للتموين الغذائي والتجاري بدلاً من الصفة العسكرية[2].

* **ميناء الجزائر** : تم تبني قبول مشروع لتحويل الميناء إلى مصدر للتموين الغذائي والتجاري، بمقتضى قرار 04 سبتمبر 1857م الصادر عن وزير الحربية، وبهذا وأصبح يعمل بصفة مدنية وليس عسكرية[3].

***ميناء عنابة** :يُعد ميناء عنابة من أهم الموانئ في شمال. وقد حصل على عدة مشاريع لتحسينه وتوسعته، منها: مشروع جيروم بريطانيا ومشروع دانتان وفاكارو[4].

---

[1] - **G G A,** Notice sur les routes et chemins,les ports et l'éclairage des cotes de l'Algérie ,Imprimier Algéienne, Alger, 1906, p13.

[2] - **Paul Laurent, Les ports maritimes Algériens**, Cahier de l'office françait d'Edition, Paris, 1948, p 40.

[3] - G G A, Notice sur les routes et chemins, Op.cit, p 43.

[4]– **دحماني سعيد**، من هيبون – بونة إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضري، منشورات بونة، الجزائر، 2009 م، ص 121.

***ميناء فيليب فيل[1] (سكيكدة):** تم طرح عدة مشاريع لإنشاء وترميم ميناء سكيكدة ونذكر منها: مشروع "**دي مارك**" **(De marque)** سنة 1843م، ومشروع "**بوترو**" **(Boutroux)** التي تمت الموافقة عليه في سنة 1860م، وشهد الميناء عدة تحسينات وتطويرات من أجل تحقيق تعزيز الاستقرار والتجارة[2].

إنّ السلطات الفرنسية لم تكتف بإنجاز الطرق البرية بل راحت تربط هذه الأخيرة بالساحل لتفعيل المبادلات التجارية الخارجية، وبموجب قانون 19 ماي 1866م سمح باحتكار حركة الملاحة التجارية لصالح البحرية الفرنسية[3].

ويكفي هنا أن نقوم بمقارنة بعض الإحصائيات التي تدلل على التطور الذي اكتسته موانئ الجزائر المستعمرة خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. ففي عام 1840م وصل عدد السّفن الفرنسية الداخلة إلى الجزائر المستعمرة نحو 1558 سفينة محملة بـ:124.1ألف طنا، في حين الدول الأجنبية بلغ عدد سفنهم 2205 سفينة محملين بحمولة تصل إلى 220.1ألف طنا من نفس العام[4]، أما في سنة 1852م فقد بلغت عدد السفن الداخلة والخارجة من موانئ المستعمرة ما لا يقل عن 2313

---

[1] – بنيت مدينة "فليب فيل" **(Philippeville)**على موقع مدينة "روسيكادا" **(Rusicada)**التي تأسست سنة 45ق.م، ودمرت بعد أربعة قرون من الوجود من قبل المخربين، أعيد بناؤها من قبل الفرنسيين في 1838م على ضفاف خليج سطورة وسميت بـ "فيلب فيل"... للمزيد انظر: **الشيخ لكحل**، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد 11، سيدي بلعلباس، جوان 2015م، ص 19.

[2]– **توفيق صالحي**، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838– 1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008–2009م، ص 188.

[3] – رضوان شافو، عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 303.

[4] - Guy, Op.Cit, p 165.

سفينة ونقل عليها حمولة 205.9 طنا[1]. ووصل تعداد السفن بين الجزائر المستعمرة وفرنسا وباقي الدول الأجنبية ما يقارب: 3020 سفينة محملة بـ: 414.9ألف طن وهذا كان في سنة 1856م[2].

يمكن القول في هذا الشق من المواصلات البحرية، أنّ السلطات الفرنسية نجحت في تهيئة موانئ الجزائر المستعمرة، وقامت بتنظيمها في خمسينيات القرن التاسع عشر، وهذا الذي أثبتته الإحصائيات السابقة، مما خلق حركية في المبادلات التجارية عبر الملاحة البحرية، وارتفعت عدد السفن الداخلة والخارجة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا والخارج. لكن وبعد سنة 1870م موانئ المستعمرة ستعرف تغييرا في تهيئتها وتنظيمها.

خلاصة القول، ومن خلال دراستنا للوضع الاقتصادي العام في الجزائر المستعمرة ما بين سنتي 1830 و1870م، نجد أنّ طبيعة التربة في الجزائر تختلف من إقليم لآخر، وتتنوع بين خصبة وأخرى قليلة الخصوبة. والمناطق السهلية والجبلية تتميز بأراضي خصبة، في حين تحتوي الأجزاء الصحراوية على تربة قاحلة.

أما المناطق السهلية توفرت فيها الظروف الطبيعية المناسبة للزراعة، وكانت تُعدّ مصدرًا هامًا لتحقيق الإنتاج الزراعي وتلبية احتياجات السكان والتجارة. كما أنّ الزراعة وتربية الماشية كانتا من أنشطة اقتصادية هامة في تلك المناطق خلال فترة الاحتلال.

ظهر بوضوح مما تقدم، أنّ استعمار فرنسا للجزائر كان يهدف إلى استغلال خيرات البلاد وتحويلها لصالح اقتصادها الخاص. وما بناء الشبكات البرية والسكك الحديدية إلاّ جزءًا من هذه

[1] – رضوان شافو، عمر لمقدم، المرجع نفسه، ص 303.

[2] - **Enquete sur le commerce**, Op.Cit, p 32.

الاستراتيجية لتوصيل المناطق الغنية بالمنتجات الزراعية والمواد الأولية بالموانئ الفرنسية، مما يُمكِّن فرنسا من تصدير هذه المنتجات واستفادة منها اقتصاديا.

إنّ إنشاء شبكة الطرق والسكك الحديدية كان أيضًا لأغراض عسكرية لتسهيل نقل الجنود والمعدات العسكرية للمناطق التي تشهد مقاومة، وهذا يظهر حقيقة أن السيطرة العسكرية والاقتصادية كانت تتعامل معا.

اهتم الاستعمار الفرنسي بتطوير شبكة السكك الحديدية في الجزائر المستعمرة، وهذا ما يعكس الرغبة في استعمار الأرض بشكل دائم واستغلال ثرواتها، ولاسيما مع توجهات السان سيمون الاشتراكية التي أثرت على السياسة الفرنسية وسعت إلى تحويل الموارد نحو الساحل لتحقيق التصدير والاستفادة الاقتصادية.

كما ذكرت سابقا، تعددت المشاريع لإنجاز السكك الحديدية في الجزائر المستعمرة، وتدخلت شركات أجنبية للاستثمار في هذا المشروع، وهو أمر يُظهر أهمية المشروع بالنسبة للفرنسيين، وكيف أنهم استثمروا جهودًا كبيرة لتطوير البنية التحتية اللازمة لاستغلال موارد المستعمرة. هذا يؤكد الاهتمام الفرنسي الكبير بالجزائر كمستعمرة وتأمين السيطرة عليها بما يضمن استفادتهم الاقتصادية والسياسية منها.

الفصل الأول: آليات وجهود الاستعمار للإقلاع التجاري في الجزائر المستعمرة (1870-1914م)

- المبحث الأول: حركة الاستيطان.

- المبحث الثاني: الهجرة نحو الجزائر المستعمرة.

- المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر المستعمرة.

منذ السنوات الأولى للوجود الفرنسي في الجزائر المستعمرة، بدأت نوايا الفرنسيين تتضح للاستمرار في الاحتلال والسيطرة على الأراضي والثروات الطبيعية في البلاد. ولتحقيق هذا الهدف، اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسات متعددة الأبعاد تركزت على الاستيطان، وتوطين المستوطنين الأوروبيين في المستعمرة. عن طريق استحواذهم على الأراضي الجزائرية وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين بشكل واسع، وكان ذلك جزءًا من سياسة الاستيطان التي تهدف إلى ربط المستوطنين بالأرض وتأمين تواجدهم في البلاد.

عملت الإدارة الفرنسية بتنفيذ مشاريع بنية تحتية في الجزائر المستعمرة بهدف تسهيل السيطرة على الموارد الطبيعية ونقلها إلى فرنسا. حيث طوّرت شبكة من الطرق والسكك الحديدية لتسهيل نقل المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية من المناطق الغنية إلى الموانئ ومن ثم إلى فرنسا.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة الاستعمارية بتعزيز الاستثمارات الرأسمالية في الجزائر المستعمرة لتحقيق مصالحها الاقتصادية، وقد تم تحقيق ذلك عبر استثمارات في الزراعة والصناعة واستغلال الموارد المعدنية، وكانت هذه الاستثمارات تهدف في الأساس لتحقيق الربح واستغلال ثروات المستعمرة على حساب المجتمع الجزائري.

كلّ هذه السياسات الاستعمارية وغيرها أدت إلى تكوين قطاع زراعي واقتصادي أوروبي في الجزائر المستعمرة على حساب قطاع الجزائري التقليدي، وأدت أيضًا إلى استيلاء المستوطنين الأوروبيين على أراضي وثروات البلاد بشكل متزايد، مما أثر سلبًا على المجتمع الجزائر واقتصاده.

في هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على تلك الآليات والجهود المبذولة من جانب السلطات الفرنسية الاستعمارية التي حرصت على تطبيقها في الجزائر المستعمرة، من أجل تحقيق النفع للاقتصاد الاستعماري بالجزائر واقتصاد فرنسا والخارج.

المبحث الأول: حركة الاستيطان

إنّ احتلال فرنسا للجزائر كان مرتبطًا بجملة من الدوافع، منها الدوافع الاقتصادية. وقد كانت التنافسية الشديدة بين القوى الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر تحفز الحركة الاستعمارية الحديثة، وهذا أدى إلى استعمار فرنسا للجزائر في عام 1830. يشار إلى أن الطابع الاستيطاني للاستعمار الفرنسي في الجزائر المستعمرة، أدى إلى ربط الجزائر اقتصاديًا بفرنسا، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار الحاجة الملحة للرساميل الفرنسية في ذلك الوقت.

وتحقيق الاستيطان في الجزائر المستعمرة كان ضروريًا لتأمين السيطرة على ثروات البلاد وتوفير الاقتصاد الأوروبي الناتج عنه، الذي يعد ركيزة التوسع الرأسمالي الفرنسي في المستعمرة. وكانت التجارة الخارجية أحد مظاهر هذا التوسع الاقتصادي وربط الجزائر اقتصاديا بفرنسا.

أولا: الحركة الاستيطانية ما بين 1830-1870م:

1- مصادرة الأراضي الجزائر المستعمرة:

سعى الاستعمار الفرنسي إلى تهديم البنية الفلاحية للمجتمع الجزائر المستعمرة والتي كانت قائمة على نظام ملكية عقارية مقسمة إلى أنواع من الأراضي: أراضي البايليك (1.5 مليون هكتار)، أراضي العرش (5 مليون هكتار)، أراضي الوقف (3 مليون هكتار)، أراضي الملك (3 مليون هكتار)، ومن خلال هذه إحصائيات يتضح أنّ العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة قائمة على الملكية العامة للدولة بنسبة 12% وعلاقات جماعية بنسبة 64% وعلاقات ملكية خاصة

بنسبة 24% وعليه هو هيكل اقتصادي قائم على العلاقات الإنتاجية الجماعية[1]، فما هي السياسة الفرنسية التي ستطبقها من أجل القضاء على هذا النظام الزراعي ذا الطبيعة الجماعية المعاشية في الجزائر المستعمرة؟

من أجل تحقيق مسعى الاستحواذ على الأراضي الزراعية عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم في الجزائر المستعمرة على إصدار أحكام تخص المصادرات العسكرية للأراضي الجزائرية واستغلالها لمصلحتها أو إصدار تشريعات تصب في مصلحة الكولون ولعلّ أهمها:

- **مصادرة أراضي العرش:** وجهت السلطة الاستعمارية أنظارها نحو أراضي البايليك التي كانت نسبتها 12% وهي أراضي تمتاز بخصوبة تربتها ومتواجدة في الناحية الشرقية من الإيالة وجهات وهران وقسنطينة[2] بقرار 8 سبتمبر 1830 الذي ينص على حجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايليك والأوقاف الإسلامية (الحبوس)[3]، ولقد ظهرت المصادرة كمايلي: مقاطعة قسنطينة: 128ألف هكتارا ما يعادل 72% من الأراضي الباقية، مقاطعة وهران 341.6ألف هكتارا، مقاطعة الجزائر 14ألف هكتارا، كما شملت أيضا جزءً كبيرا من أراضي العزل الخصبة الموزعة في سهول متيجة وقسنطينة وسطيف التي صدّر منها حوالي 317.4ألف هكتارا[4].

ثمّ تلاه مرسوم 1832م الذي انصب على أراضي القبائل الثائرة[5]، وأمرية 21 جويلية 1846 التي تفرض على المواطن الأصلي سندات ملكية وعمل على تحديد الملكيات انطلاقا منه، والأراضي التي

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 11.
[2] – ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 52.
[3] – أندري روبير جوليان، المرجع السابق، ص 158.
[4] – عبد النور بن سليمان، المرجع السابق، ص 32.
[5] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع نفسه، ص 23.

ليس لها سندات ملكية أو لا يستطيع صاحبها إثبات ملكيتها فإنها تحوّل مباشرة لصالح أملاك الدولة[1].

وقد هدف المرسوم إلى إثبات الكاسب غير الشرعية إضافة إلى المصادرة المقنعة لأراضي القبائل2، وصرّح "شارل روبير آجيرون" في منطقة الجزائر المستعمرة العاصمة من أصل حوالي 168 ألف هكتار، حوالي 95 ألف هكتار تعود للدولة وحوالي 37 ألف هكتار للأوروبيين وحوالي 11.5 ألف هكتار فقط للجزائريين، ناهيك عن خسارة المراعي المشاعة وإجبار الفلاحين الجزائريين على بيع ما يملكون من أراضي والنزوح نحو مناطق أخرى[3].

كذلك قانون 16 أفريل 1851 الذي نصّ على كيفية منح أراضي الدولة، حيث منح الإدارة الفرنسية حق الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل المشتركة بداعي المنفعة العمومية أو لصالح الاستيطان[4]، ومع نهاية 1860م تمّ بناء 85 مركزا استيطانيا جديدا يغطي مساحة 25ألف هكتار[5].

أما قانون 16 جوان 1851 الذي اقتصر في البداية على أجزاء معينة من التراب المستعمرة، ثمّ تمّ تعميم حق الملكية على الجميع دون التّمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم،

---

[1] – **عدي الهواري**، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، 1983م، ص 61.

[2] – **جيلالي صاري**، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1962/1830، تر: قندوز عباد فوزية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010م، ص 19.

[3] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 53.

[4] – صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 18، 19.

[5] - **Calvelli Marcel-André-Émile**, Etat de la propriété rurale en Algérie: thèse pour le doctorat, Université d'Alger, ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935, p 30.

وبمقتضى هذا النّص القانوني فقد ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة والتي قدّرت 200 ألف هكتار و60 ألف هكتار من أراضي القبائل التي أعلنت أنها تابعة للدولة[1].

وما زاد في تفكيك الملكيات الجماعية أكثر هو قانون السيناتوس كونسولت 22 أفريل 1863 المستوحى من المبادئ التي تحكم الملكية الفرنسية[2]، أصدره "**نابليون الثالث**"[3] والمعلن فيه حق القبائل في امتلاكها الأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية، وكان هدف القانون هو تحطيم وتفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أعلن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير[4].

وقد كان لهذا القرار المشيخي تداعيات خطيرة خسر فيها السكان الأصليين نحو حوالي 7 ملايين هكتار تشمل 372 قبيلة يقطنها حوالي مليون ساكن وزعت على 667 دوار.

2- مصادرة أراضي الأوقاف:

بقرار 07 ديسمبر 1830 تمّ ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت (أوقاف مكة والمدينة، المساجد، الزوايا، سبل الخيرات...) إلى قطاع أملاك الدولة[5]، والتي كانت تشتمل على مساحات

---

[1] – عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص 329.

[2] - **Maurice Wahl**, Op.Cit, p 112.

[3] – **نابليون الثالث:** هو جارلس لويس نابليون ولد بفرنسا ابن لويس بونابرت أخ نابليون الأول ملك هولندا، قضى شبابه بين إيطاليا والمانيا، سويسرا... عاد إلى فرنسا مع جويلية 1848م بعد فراره من سجن Hom بإنجلترا، ثمّ ترشح للانتخابات وأصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية في 1848/12/10م وفي 1852م عيّن نفسه إمبراطورا إلى غاية 1870م. أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870م وانهزمت فيها فرنسا وأسر نابليون إلى بريطانيا، ثم توفيّ في 1873/01/09م...للمزيد انظر: -**Mohamed Taib**, La chronologie Algérienne 1830-1962, tome L'imprimerie Isaak, BOURIK-Blida, 1999, p 56.
وأيضا: - Le petit Larousse cllustré 1985 , dictionnaire encyclopédique, Librairie Larousse, paris, p 1183.

[4] – **حياة قنون، " الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3-4، دش، دس، ص 152.

[5] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.

شاسعة من الأراضي الزراعية والرّعوية قدّرت حوالي 4.5مليون هكتار[1]. وتعدّ إمريه 01 أكتوبر 1844 من أولى النصوص المنظمة للعقار والتي نصّت على بطلان شراء الأرض وهذا الذي أدى إلى فقدان الجزائر المستعمرة حوالي 200ألف هكتارا دفعة واحدة[2].

- **المصادرة الجماعية:** عملت الإدارة الفرنسية طيلة الفترة الممتدة ما بين (1830-1870م) بمصادرات أخرى لأملاك الجزائر المستعمرة ومن ذلك القرار الصـادر سنة 1839م الذي يأمر بمـصــادرة أراضي الجزائر الذين ساندوا "**الأمير عبد القادر**"[3] عند استئنافه الجهاد في ذلك العام، هذا القرار الذي مسّ جزءًا كبيرا من المساحات الحضرية والريفية، حيث تمكنت السلطات الفرنسية من الاستيلاء على ثلاثة أرباع من الأراضي المطلوبة من طرف المعمرين[4] وكلّ هذا للقضاء على المقاومة وتدمير المحاصيل ومصادرة الأراضي[5].

كذلك قرار 31 أكتوبر 1845 الخاص بمصادرة أراضي كلّ من يقوم بعمل أو نشاط عدائي ضد الفرنسيين، ومصادرة أراضي القبائل الموالية للاحتلال ومصادرة أراضي كلّ من يساعد المقاومين

---

[1] - عبد النور بن سليمان، المرجع السابق، ص 31.

[2] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.

[3] - **الأمير عبد القادر بن محي الدين (1808 - 1883م):** ولد ببلدة القيطنة قرب مدينة معكسر، زعيم وقائد عسكري جزائري، شغل دوراً بارزاً في المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر. كان له دور كبير في تنظيم المقاومة الشعبية ضد القوات الفرنسية وتوحيد القبائل الجزائرية في مواجهة الغزو الفرنسي، ونشط في الحملة الدفاعية ضد القوات الفرنسية منذ عام 1830م وحتى استسلامه في عام 1847م. تم نفيه إلى فرنسا، وعاش في سوريا حتى وفاته... للمزيد انظر: **أسيا تميم**، الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص ص 15- 21.

[4] - بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 32.

[5] - **مريم بورابة، "النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر"**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، جوان 2018م، ص 357.

الجزائر المستعمرة مباشر أو بطريقة غير مباشرة، وكذا مصادرة الأراضي الشاغرة التي تركها أصحابها والتحقوا بالمقاومة الشعبية[1].

3- مصادرة أراضي الغابات:

لم تسلم الغابات في الجزائر المستعمرة والتي شغلت مساحة 3 ملايين هكتار تقريبا وكانت عبارة عن أشجار وشجيرات من البلوط والفلين (حوالي 290 ألف هكتار)، والصنوبر الحلب (حوالي 710.5 ألف هكتار)، والزيتون البري، العرعار، الخروب...[2] من السياسة الاقتصادية الفرنسية. علما أنّ الغابة بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت مصدرا للاسترزاق، الكلّ يستفيد من مصادر رزقها المختلفة، لكن بعد الاحتلال سعت الإدارة الفرنسية وفي إطار تعزيز السياسة العقارية لتحقيق مشروعها الاستبطاني ذا الأبعاد الاقتصادية عملت على تحويل أراضي الغابات إلى ملكية خاصة تابعة لها.

لجأت السلطة الاستعمارية إلى الاستعانة بجملة من القوانين التعسفية ظاهرها حماية الغابات من الحرائق والرّعي العشوائي، لكن باطنها الاستحواذ على المزيد من ثروات الجزائر المستعمرة والاستيلاء على الغابات ومقدراتها، وما هذا إلاّ آلية من آليات مصادرة الأراضي وفرنستها وحرمان الجزائر المستعمرة من سبل العيش، وإفقارهم من أجل إخضاعهم لنظامها الرأسمالي الكولونيالي.

[1] – مريم بورابة، المرجع السابق، ص 357.

[2] - **M. Alfred Rambaud**, La France coloniale :(histoire,géographie, commerce), Paris, 1893, p 115,116.

وبدأ الاهتمام بهذا المشروع منذ 1838م حين أنشأت فرنسا مصلحة الغابات قصد وضع خريطة للغابات الجزائر المستعمرة وتحديد مساحتها[1]، وحين تولى الحكم الحاكم العام "**بيجو**"[2] «**Bugeaud**» أصدر أوامره في 1843م التي تمنع القبائل إضرام من النيران في أطراف الغابات مهما كانت المصوغات ويتحمل سكان المناطق المجاورة للغابات مسؤولية حمايتها من الحرائق[3].

أما في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية، ومن خلال قانون 16 جوان 1851م الذي به تمّ تعزيز سلطة الدولة على السيطرة في الغابات. حيث اعتبرتها مليكة تابعة للدولة، لأتها تمثل فضاءات شاغرة. وقد مكّن هذا الإجراء من الاستحواذ على حوالي 1 مليون هكتار من الغابات الجزائر المستعمرة لصالح الدومين[4].

وأتى قرار 24 جويلية 1861م الذي كان يفرض غرامات مالية تعادل أربع مرات قيمة الزكاة على القبائل التي يثبت تورطها في حرق الغابات أو التخلف في إطفاء النيران التي تنتشر فيها[5]. وبعد أن وصلت فترة بعد 1863م، استحوذت الدولة على حوالي: 2 مليون هكتار منها 777.4ألف هكتارا للبلديات الأوروبية، أما مساحة 313.7ألف هكتارا للأفراد المستوطنين، ووزعت على النحو

---

[1] – **صالح حمير**، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2014،2013م، ص 199.

[2] – **توماس روبير بيجو دولا بيكونيري (1784-1849)**: قائد عسكري، أشتهر بالعنف، تولى الحكم بالجزائر من 1840/12/29 إلى غاية 1847/06/29، سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والتهجير والنفي.انظر:
Louis Cirard, Collection d'histoire, le temps des révolution (1715-1870), paris1960, p311.

[3] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون ...، ج1، المرجع السابق، ص 197.

[4] – صالح حمير، المرجع نفسه، ص 200.

5 – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون ...، ج1، المرجع نفسه، ص 204.

الآتي ذكره: عمالة الجزائر: 47.8 ألف هكتارا، عمالة وهران: 647.9ألف هكتارا، عمالة قسنطينة: 1.17مليون هكتارا[1].

وقد اتخذت السلطة الفرنسية ذريعة الحرائق، لتستحوذ على المزيد من الأراضي الغابية والتي وصلت في الفترة ما بين سنتي 1863 و1865م حوالي: 28.8ألف هكتارا من غابات الفلين[2]. ومن أجل إرضاء رغبة شركات أصحاب الفلين والتي كانت تضم 34 شخصا، أصدّر مرسوما في 02 فيفري 1870م يقضي بمنح الأراضي التي مسها الحريق هؤلاء وبلغت المساحة: 86ألف هكتارا[3].

ومن نماذج الشركات الاستغلالية التي كانت موجودة بالجزائر المستعمرة نذكر: شركة جمعية الغابات والتي تحصلت على 60 ألف هكتارا من أراضي الغابات لمدة 60 عاما، وكان الهدف من تأسيسها هو تهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم لكنها لم تقم بوظيفتها وراحت تخدم مصالحها، إذ باعت أراضيها إلى 30 مستوطنا أوروبيا رغم أنها ليست ملكها[4]، كما عملت الجمعية على انتزاع الأراضي من ملاكها الأصليين من الأهالي المسلمين ومنحتها للجمعيات والهيئات الدّينية المسيحية التي تقوم بدورها ببيعها للمعمرين الأوروبيين[5].

تمكنت الجمعية وغيرها من الشركات الرأسمالية استحواذ آلاف الهكتارات الغابية خاصة عهد الإمبراطورية الثانية، فخلال سنتي 1862م و1863م منحت 160 ألف هكتار من غابات الفلين لنحو 30 مستفيدا لمدة 90 سنة.

---

[1]- Maurice Wahl, Op.Cit, p 292.

[2] – صالح حمير، المرجع السابق، ص 201.

[3] – صاري جيلالي، المرجع السابق، ص 112.

[4] – **محفوظ سماتي**، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، منشورات سعد دحلب، الجزائر، 2007م، ص 169.

[5] – **يحي بوعزيز**، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 503.

لقد لعب أصحاب الشركات المستفيدين من الفلين دورا في تأزم حياة سكان المناطق الجبلية لأنهم استغلوا الحرائق كذريعة للحصول على المزيد من الأراضي بأقل تكلفة وبالتالي التخلص من تبعات الضرائب، ناهيك عن استفادتهم من تعويضات مالية يطالبون بها عقب كلّ حريق[1]، ومثال ذلك تقرير لجنة ممثلي شركات استغلال الفلين في الجزائر المستعمرة في تقريرهم عن حرائق نشبت في الفترة الممتدة ما بين 1863م و1865م، حيث تعرضت ما يقارب 28.8 هكتار من غابات الفلين نتيجة الحرق المتعمد من طرف الأهالي وأصحاب هذه الشركات قد أنفقوا عليها رأسمال قدّر بـ: 4 ملايين فرنك وطالبوا بتعويضات مالية وعقارية جراء الخسائر التي ألحقت بامتيازاتهم[2].

لقد كانت الغابات تشكل مصدر رزق للعديد من الجزائر المستعمرة، لكن الإدارة الفرنسية بمنحها كامتيازات لصالح الشركات الرأسمالية كرست السياسة الاستيطانية التي انطلقت منها واستهدفت ثروات المستعمرة لتخدم مصالح المستوطنين والبلد الأم، خاصة إذا كانت مسبقا قد أجريت مقارنة بين عائدات الغابات في الجزائر المستعمرة مع نظيرتها فرنسا ووجدت أنّ مليون هكتار من الغابات تدّر أرباحا بـ: 25 مليون فرنك منها 13 مليون نفقات، بينما في الجزائر المستعمرة فمليون هكتار تعطي أرباحا بـ: 49 مليون فرنك نفقات، أي أنّ غابات المستعمرة تقدّم ضعف أرباح البلد الأم[3].

وفي العموم وبفعل المصادرات الواسعة للأراضي الزراعية الجزائر المستعمرة التي كانت ذات صبغة جماعية حصدت الإدارة الاستعمارية رصيدا كبيرا من المساحات فقد وصل حجم الأراضي في

---

[1] – يحي بوعزيز، موضوعات...، المرجع السابق، ص 23.

[2] – صالح حمير، المرجع السابق، ص 201.

[3] – **عيسى يزير**، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914 م، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008- 2009م، ص 110.

1850م نحو 115ألف هكتار وبعد 1861م زادت المساحة نحو 228.4ألف هكتار، وهذه الزيادة كانت على حساب أراضي العرش نهاية 1870م التي تقلصت مساحتها من قرابة 3 ملايين هكتار قبيل الاحتلال إلى 2 مليون هكتار[1] بفارق 2 مليون هكتار أي ما يعادل نسبة 56.11% ضمت لصالح الكولون وهي مساحة واسعة جدا وتربتها خصبة حرم منها الأهالي.

بالإضافة إلى ذلك، مساحات الغابات التي استغلت لصالح الكولون وأصحاب الشركات الرأسمالية، وبهذا تمكنت السلطة الاستعمارية قبل 1870م تحطيم الملكية الجماعية الزراعية بترسانة من التشريعات القانونية وغير القانونية لترسم لنفسها دربا جديد نحو تشكيل النظام الاقتصادي الجديد الخاص بالمعمرين.

ثانيا: الحركة الاستيطانية ما بين 1870-1914م:

مع بداية الجمهورية الفرنسية الثالثة تتواصل العمليات الاستيطانية من أجل إعادة هيكلة القطاع الزراعي، وخلق المزيد من الملكيات الخاصة لدعم وتطوير القطاع الاقتصادي الخاص بالمعمرين[2] بما يتوافق ومصالح الكولون وفرنسا الأم.

واستهلت انطلاقتها بقانون 30 مارس 1871م الذي جاء بعد ثورة المقراني الذي نص على مصادرة ممتلكات الجزائر المستعمرة الذين يمارسون نشاطا عدائيا ضد فرنسا، حيث تمّ مصادرة أملاك وأراضي مست أكثر من 4827 مواطنا جزائريا موزعة على 313 قبيلة بمساحة إجمالية قدّرت بـحوالي: 3 ملايين هكتار، ضف إلى غرامة مالية بقيمة 38مليون فرنك[3].

---

[1] – يحي بوعزيز، موضوعات...، المرجع السابق، ص 24.

[2] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 25.

[3] – **يحي بوعزيز**، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، عالم المعرفة، الجزائ، 2009م، ص ص 311،313.

وبموجب قرار 05 أفريل 1871م تمّ تجريد أملاك عائلة المقراني، التي استغرقت سنتين وأربعة أشهر لتصفيتها، والتي قدّرت مساحة أرض المسلوبة حوالي: 955 ألف هكتارا، كذلك المصادرة الجماعية شملت فروع أسرة المقراني كـ: فرع أولاد عبد الله 47مليون هكتار، فرع أولاد بالقندوز 7ملايين هكتار[1].

وتعرضت أملاك عائلة الشيخ الحداد إلى نفس المصير بقرار مع نهاية شهر أوت 1871 الذي يحمل رقم 208، الذي يأمر مصادرة الأملاك المنقولة وغير منقولة للشيخ وأولاده والتي قدّرت مساحتها نحو 5 آلاف هكتار وضيعة فلاحية و7 منازل، و15 دكانا ومخزنا، 3 إسطبلات، معصرة زيتون، مسجد[2].

وتواصلت المصادرة الجماعية إلى غاية 1877م، واحتلت مقاطعة قسنطينة المراكز الأولى والتي مست 181 قبيلة، يليها إقليم الجزائر المستعمرة بـ 132 قبيلة التي منحت فيها الأراضي لمصلحة الدومين[3]. وبلغت مساحات الأراضي التي تمّ مصادرتها من القبائل الثائرة خلال الفترة الممتدة فيما بين 1882م و1884م ما يقارب: 274.1ألف هكتار وما يقابل مبلغ مالي بقيمة 2 مليون فرنك[4].

---

[1] – **مزيان وشن**، مجانة عاصمة المقرانيين (ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري القرن 16-19م)، دار الكتاب العربي، دب، 2007م، ص 195.

[2] – **علي بطاش**، لمحة عن منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2010م، ص 107.

[3] – **نادية زروق**، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة، في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا 1870-1900، أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010، 2011، ص 107.

[4] – **عثمان زقب**، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2014، 2015م، ص 69.

بالإضافة إلى قانون وارني[1] 26 جويلية 1873 الذي أمر بتأسيس الملكية الفردية وكلفه هذا مبالغ ضخمة وصلت إلى 8 ملايين في الفترة (1874-1882)[2]، والذي يعد شكلا من أشكال محاربة الملكية الجماعية الزراعية وتطوير القطاع الزراعي الخاص بالمعمرين سواء من حيث المساحة أو من حيث طرق الإنتاج من أجل دمجه في زراعة البلد الأم[3].

وسعى قانون وارني تحقيق هدفين هما: الأول تمكين الجزائر المستعمرة من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية والثانية هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية[4].

أعطى "**صالح عباد**" بعدا آخر للقانون واعتبره ذو هدف اقتصادي أكثر يمتاز بالشمولية، وشموليته تكمن حين أدرجت رؤوس الأموال الفرنسية وكذا القطاع الصناعي فيه، حيث أصبحت الحاجة ملّحة للمواد الأولية للمستثمرين الفرنسيين[5].

---

[1] - **وارني أوغست إيبرت« Warini Auguste Eibert» (1810-1875م)**: طبيب جراح وسياسي، أنهى دراسته في الطب عام 1832م بالمستشفى السكري ليل، أرسل إلى وهران سنة 1834م وعيّن مساعد جراح لعلاج وباء الكوليرا ومنذ ذلك الوقت استقر بالجزائر. عيّن محافظا بالقنصلية الفرنسية، ثمّ مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران حتى سنة 1848م، كما تقلد منصب مستشار الحكومة الفرنسية بالجزائر في 1849م. في عهد "نابليون الثالث" أبعد عن وظيفته وانتقل ليعمل بالصحافة وألف العديد من المقالات في جريدة الأطلس فيما بين (1863-1871م)، ثمّ أعيد للعمل باعتباره عضوا في لجنة الحجز فرئيسا للجنة التعويضات لضحايا انتفاضة 1871م. ويعدّ "وارني" المخطط البارع لسياسة النظام العقاري في الجزائر المستعمرة فهو الذي طرح نظرية الإدماج التدريجي للجزائريين وهو أيضا الذي صاغ قانون 1873م. للمزيد انظر: عدة **بن داهة**، الاستيطان ...، ج2، المرجع السابق، ص 506.
- **Narcisse Faucon**, Le livre d'or de L'Algérie de 1830-1889, T01, Challanel et Cie éditeurs, paris, 1889, pp 631-638.

[2] - **M. Alfred Rambaud**, Op.Cit, p 112.

[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 25.

[4] - شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المرجع السابق، ص 152.

[5] - صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 114، 115.

ولقد كرس قانون 1873م الملكية الفردية في الأراضـــي الزراعية، وبتطبيقه في الجزائر المستعمرة رصد مساحات تحولت إلى ملكيات خاصة خاضعة للتشريعات الفرنسية سنة 1882م، والتي قدرت بما يقارب 4آلاف هكتارا، موزعة على ثلاث المقاطعات على النحو التالي: 170.4ألف هكتارا في عمالة وهران، ألف هكتارا في عمالة الجزائر، 281.5ألف هكتارا في عمالة قسنطينة[1]، وفي 1884م وصل إجمالي تلك المساحات 712ألف هكتار[2].

جاء القانون المكمل لـ:" **وارني**" وهو قانون 22 أفريل 1887م الذي ينصّ على تقسيم الملكية الجماعية للقبائل، وإحلال مكانها أملاك فردية ومنح عقود الملكية بشكل جديد تكون أكثر مرونة[3]، رفع وهذا القانون القيد عن الأوروبيين في الحصول على عقارات في أراضي العرش من غير اضطرار إلى استنفاذ كافة التدابير المنصوص عليها في القانون[4]. وإجراء التصفيات العقارية وعرض أراضي العرش للمزاد العلني، وبالتالي تحديد ملكية الأراضي بين الأفراد والعائلات[5].

لقد أفرز قانون 22 أفريل 1887م نتائج سلبية، مسّت أكثر من 224 قبيلة استحوذت منها 957 ألف هكتار بصفة مجانية ضمت إلى أملاك الدومين[6]، والتي بدورها التي وزعت لصالح الأوروبيين، بينما في سنة 1890م زادت إلى أكثر من 2 مليون هكتار، ما كلّف الدولة إنفاق ما يقارب 14 مليون فرنك وفي السنة الموالية العمل تقدّم إلى أكثر من مليونين ونصف هكتار[7].

---

[1] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المرجع السابق، ص 166.

[2] - **M. Alfred Rambaud**, Op.Cit, p 112.

[3] – **يحي جلال**، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، دار المعرفة، مصر، 1959م، ص 257.

[4] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون ...، ج1، المرجع نفسه، ص 172.

[5] – **عمار بوحوش**، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص 167.

[6] – يحي بوعزيز، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 32.

[7] - M. Alfred Rambaud, Op.Cit, p 112.

تواصلت عمليات المصادرة للأراضي من خلال قانون 16 فيفري 1897م، حيث صدّر لإكمال عملية التّصفية المتمثلة في تكوين الملكية الخاصة المجزئة في الدواوير وذلك عن طريق إجراء تحقيقات جزئية من قبل السلطة الفرنسية[1]، والتي مسّت كافة العقارات الملكية أو العرشية، وفي حالة الانتهاء من عملية التّحقيق الجزئي[2] دون وجود اعتراضات، أو رفض من طرف العدالة، أو بقرار إداري، تقوم مصلحة أملاك الدولة بتسليم سند يدعى "عقد الصفاء" مصادق عليه من طرف الحاكم العام للجزائر ويكون خاضعا للقانون الفرنسي[3].

وكان هدف هذا القانون يسعى إلى تثبيت مبدأ فرنسة الأراضي في الجزائر والتّأكيد على خضوع كلّ المالكين مهما اختلفت جنسياتهم إلى المشرّع الفرنسي، كما فتح المجال أمام رؤوس الأموال في قطاع العقار وهو ما يخدم الإمبريالية الرأسمالية الاستعمارية ووضع عقار المستعمرة تحت رقابة الإدارة الاستعمارية من أجل إخضاعه للضرائب وتسهيل عمليات التبادل للعقار المتشابهة بفرنسا[4]، وبهذه الطّريقة قامت الإدارة الفرنسية بتحويل أراضي العرش إلى القانون الفرنسي ويعني هذا فرنستها وتقديمها إلى المستوطنين لتحقيق مشروعها الاستيطاني.

---

[1] - **Youcef Djebari**, Le France en Algérie, Bilans et Controverses, V1, La genése d'un capitalisme d'état colonial, office de publicatios Universitaires, Alger, 1995, p 99.

[2] – **التحقيق الجزئي:** هو عمليات التحقيق الميداني التي تقوم بها السلطة الفرنسية بناء على طلب من حائز أرض العرش بهدف التّحقق من حيازته لهذه الأرض مدة طويلة تخوّله حق تملكها بوضع اليد ويسلم له سند ملكية في حالة ثبوت ذلك فتتحول طبيعتها القانونية من أرض عرش إلى أرض تابعة للملكية الخاصة. انظر: **علي هشام يوسفات**، "**قراءة قانونية لآليات تطهير العقار في الجزائر "التحقيق العقاري، وعقد الشهرة أنموذجا"**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 9، مارس 2018م، ص 115.

[3] – **جمال بوشنافة**، شهر التّصرفات العقارية في التّشريع العقاري، دار الخلدونية، الجزائر، 2006م، ص ص 43، 44.

[4] – **محمد بليل**، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائر المستعمرة بين 1818 و1914 (القطاع الوهراني نموذجا)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2005،2006م، ص 81.

واصلت السلطات الفرنسية إصدار تشريعاتها المختلفة التي تضمن لها الأراضي الزراعية واستغلال الفلين لصالح الشركات الرأسمالية، لذا جاء قانون 17 جويلية 1874م والذي صادر أراضي الغابات ومنحها للشركات الرأسمالية وغيرهم، ومنع الرّعي في الغابات المحروقة مدة خمس سنوات.

بالإضافة إلى بعض العقوبات الأخرى، التي تمس النشاط العادي للفلاحين، وارتكاب المخالفات التي من شأنها تعريض مرتكبيها إلى شتى أنواع الإجراءات التعسفية كـ: دفع الغرامات الجماعية بعد كلّ حريق، فرض الحراسة على الغابات للقبائل المجاورة طول فترة الصيف والجفاف...[1].

وقد حقق هذا الإجراء نتائج أفضل حسب اعتقاد الإدارة الاستعمارية من ناحية الخسائر التي كانت أقل، إذ حصل 54 حريق غابات في المقاطعات الثلاث مما أدى إلى إتلاف 1750 هكتار بينما في 1873م أتلف ما يقارب 753.1ألف هكتار[2].

وفي العموم، مساحة الغابات التي تمت مصادرتها المصادرة طيلة الفترة (1876-1884م) بلغت حوالي 18 مليون هكتار، حيث سجلت سنة 1876م لوحدها 12% من المجموع الإجمالي وفي السنة الموالية زادت إلى 13%، أما مع ثمانينيات القرن التاسع عشر عرفت قفزة نوعية ووصلت نسبة 15% وفي عام 1885م وصلت إلى نسبة 16% من المجموع الإجمالي. وننوّه هنا

[1] – صالح حمير، المرجع السابق، ص 203.

[2] - **C.S.G., Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1875**, Imprimerie de l'association ouvrière, V. Aillaud et Cie, Alger, 1875, p 47.

إلى أنّ مصادرة مساحة الغابات والسيطرة عليها من طرف الإدارة الاستعمارية حققت إيرادات مالية معتبرة قدّرت حوالي 5 ملايين فرنك خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر[1].

أما مع قانون 09 ديسمبر 1885 الذي سمح لمصلحة الغابات بتجميع الجزائريين المقيمين قرب الغابات في نقاط محدودة، واعتبر الرّعي والزراعة في الغابات ممارســـات غير قانونية يعاقب عليها بالسجن[2]، ووصلت مساحة الغابات المصادّرة إلى ما يقارب 3.06مليون هكتار[3]، وظلت عمليات المصادرة متواصلة إلى غاية سنة 1902م، حيث قدرت مساحة أراضي الغابات المصادرة قرابة 3ملايين هكتار[4]. لكن مع قانون 21 فيفري 1903 خففت معه الغرامات المالية على سكان الغابات وأرغموا على المشاركة في حراسة الغابات من 1 جويلية إلى 1 نوفمبر[5].

في سنة 1908م تمّ الحصول على حوالي 2مليون هكتار من أراضي الغابات لصالح السلطة الاستعمارية ومثل هذا الاستحواذ سمح لها بتحقيق رساميل كبيرة قدّرت بحوالي: 6ملايين فرنك بعدما كانت في السنة الماضية تقارب 4ملايين فرنك[6].

ومصادرة الأراضي المستعمرة في عام 1910م بلغت حوالي 2 مليون هكتار[7]، وبعد مضيّ أربع سنوات بلغت ملكية الغابات التي استحوذت عليها السلطة الاستعمارية إلى ما يقارب 2238015

---

[1] – استقيت هذه المعطيات الرقمية من المصادر الفرنسية المعاصرة لتلك الأحداث. (M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1878 ,1881,1882,1883,1884,1885,1886)**

[2] – بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص 36.

[3]- **G.G.A., Exposé De La Situation Générale De l'Algérie 1894**, Imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895, p 286.

[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1902**, Victor Heintz Imprimerie du gouvernement général, Alger, 1902, p 168.

[5] – صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم ...، المرجع السابق، ص 116.

[6] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1908**, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1909, pp 335,338.

[7] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1911, p 380.

هكتار موزعة على النّحو التالي: عمالة الجزائر **نصف مليون** هكتار، عمالة وهران أكثر من 750 ألف هكتار، عمالة قسنطينة حوالي مليون هكتار[1].

في الأخير أقول، بفعل الأساليب والحيل المطبقة من طرف السلطة الاستعمارية وسعيا نحو تحقيق الملكية الخاصة باعتبارها **«أفضل استعمار خصب»**[2] تمكنت من حيازة أكبر جزء من مساحات الملكيات الزراعية نهاية القرن التاسع عشر منها: الأراضي الملك التي وصلت حوالي 2مليون هكتار[3]، أراضي البايليك أو أراضي العرش وحتى الأوقاف بتقدير: أكثر من 700 ألف هكتار مصادرات من أراضي الملكيات الجماعية وأكثر من 800 ألف هكتار مصادرات الملكيات الخاصة[4].

إنّ اهتمام الإدارة الاستعمارية بمصادرة الملكيات الخاصة للجزائريين لم يكن أمرا اعتباطيا أو من أجل فقط توزيع تلك الأراضي الزراعية على المعمرين المستقدمين أرض الجزائر المستعمرة، إنما استهدفت هذه السياسة العقارية إرساء نظام اقتصادي أوروبي جديد في الهيكل الاقتصادي الجزائر القديم، والذي قوامه امتلاك الأرض الزراعية الخصبة ثمّ العمل على تشكيل بنية اجتماعية دخيلة على الجزائر المستعمرة وهذا الذي سنوضحه فيما بعد في دراستنا.

---

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1915, p 320.

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 57.

[3] – نفسه، ص 62.

4 – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 28.

المبحث الثاني: الهجرة الأوروبية نحو الجزائر المستعمرة ما بين 1870-1914م:

كانت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر خلال العهد الفرنسي جزءًا هامًا من عملية الاستعمار والاستيطان التي تبنتها فرنسا في القرن التاسع عشر. وهدفت فرنسا من خلالها إلى توطين المستوطنين الأوروبيين في الأراضي الجزائر، خاصةً في المناطق ذات الأراضي الجيدة والريفية، وذلك بهدف الاستيلاء على ثروات البلاد والاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة فيها لدعم نمو اقتصادها وتحقيق المزيد من الربح.

أولا: الهجرة الأوروبية إلى الجزائر المستعمرة (1830-1870م):

إنّ السياسة العقارية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، كان لها دور في تفعيل هجرة الفرنسيين والأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة، والتركيز على تواجد هذه الفئة الدّخيلة على المجتمع الجزائري كانت ضرورية من المنظور الفرنسي التي ستتناسب مع ما ستحدثه من تغيرات جذرية تمس البنية الاقتصادية للمستعمرة، ثمّ إنّ الحرص على تشجيع الهجرة الأوروبية من شأنه أن يثبت أقدام المعمرين أكثر من أجل الحصول على الثروة التي كانوا يطمحون تحقيقها بالجزائر المستعمرة.

وتعود بداية الاستيطان الرسمي إلى سنة 1832م أين وصلت سفينة إلى ميناء الجزائر محملة بـ: 400 مهاجر ألماني وسويسري منحتهم الإدارة الفرنسية حوالي 320 هكتارا[1]، وقد شُيّدت أولى المراكز الاستيطانية لاحتواء هؤلاء الوافدين الجدد في دالي إبراهيم 1830م والقبة 1832م، بوفاريك 1839م، عين البنيان 1845م[2].

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 13.

[2] – **ناصر الدين سعيدوني**، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000م، ص 31.

وقد استقر المستوطنون في مراحلهم الأولى المدن، أين وصل تعدادهم نحو 25ألف شخصا في سنة 1839م منهم 10% نزلوا الرّيف[1]، حيث شكلت مدينة الجزائر المستعمرة مركز استقطاب أكثر من المدن الأخرى، وبلغ عددهم فيها نحو 70% سنة 1870م، ووصل عدد منازلهم 4آلاف منزلا[2].

شهدت المحاولات الأولى للاستيطان الرسمي خلال الفترة ما بين (1832-1840م) توطين نحو 25 ألف جندي شكل منهم الفرنسيون بنسبة 41.5% و 32% من الإسبان والباقي إنجلترا، ومن إيطاليا...[3] وتمّ بناء لهم مراكز استيطانية[4]، كما تمكن "**بيجو**" « **Bugeaud** » بفضل إصداره مرسوم 22 أفريل 1841 تفعيل الحركة الاستيطانية الذي نصّ فحواه على امتلاك كلّ فرنسي ما بين 1200 هكتار إلى 15ألف فرنك وبإمكانه الحصول على قطعة أرض زراعية تتراوح مساحتها ما بين 4 و12 هكتارا ومسكن يقيم فيه[5]، وبلغ تعدادهم في نفس السنة نحو 36.3ألف معمرا[6]، وهذا الذي أدى إلى استحداث المزيد من المراكز الاستيطانية التي وصلت حوالي 38 قرية في الفترة الممتدة ما بين (1840-1844م)، فعلى سبيل المثال وصل تعداد سكان وهران الإجمالي

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 13، 14.

[2] – **فاطمة درعي**، "**المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954- 1962**"، مجلة العصور الجديدة، المجلد 09، العدد 02، سبتمبر 2019م، ص 265.

[3] – صالح عباد، المرجع نفسه، ص 14.

[4] – عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 41.

[5] – محمد بوشناق، "**آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري**"، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 02، العدد 03، أفريل 2007م، ص 109.

[6] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 52.

سـنة 1844م ما يقارب: 18ألف نسـمة، كان منهم 7196 فرنسـي وتمّ تشـييد لهم نحو: 11 قرية استيطانية في نفس العام[1].

وفي العموم سنة 1847م عند رحيل "**بيجو**" «**Bugeaud**» أرض الجزائر المستعمرة، خلّف حوالي 200 ألف مستوطنا أوروبيا، بينهم أكثر من 10 آلاف أوروبيا في المستوطنات الريفية الداخلية وحوالي 47 ألف من أصل فرنسي[2].

تواصلت عمليات الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852م)، إذ أرسلت فرنسا إلى الجزائر المستعمرة حوالي 20 ألف عامل من باريس ووزعت عليهم الأراضي الزراعية، لكنهم لم يفقهوا في تجارة الزراعة[3]. أما في 1851م فقد وصل عدد المهاجرين 80 ألف مهاجر، وقد مارس 30 ألف فرنسي الزراعة[4].

وحين قامت الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870م)، تحوّل الاستيطان تدريجيا إلى استيطان حر يموّله المستثمرين، حيث سادت فكرة تهجير أكبر عدد ممكن من المهاجرين بواسطة استغلال الرأسماليين والشركات الأجنبية... لتوفير القرى الاستيطانية للمعمرين مقابل حصولهم امتيازات[5]، ونتيجة هذا الإجراء زاد تعداد الوافدين إلى الأراضي الجزائر المستعمرة ووصل عددهم

[1]- A.N.A boite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bône.

[2] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 11.

[3] - **M. Alfred Rambaud**, Op.Cit, p 109.

[4] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع نفسه، ص 14.

[5] – **عبد المالك خلف التميمي**، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي- فلسطين- الخليج العربي) دراسة تاريخية مقارنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983م، ص 22.

أكثر من 200 ألف مستوطن من كلّ الجنسيات المختلفة[1]، أما في سنة 1866م فقد زاد التعداد بفارق 35189 مستوطن منهم 45% فرنسي و10% يهودي، 28% إسباني وإيطالي[2].

ثانيا: الهجرة الأوروبية خلال الفترة (1870-1914م):

استمرت الهجرة الأوروبية أكثر عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وافتتحت مزادها بإسكان مهاجري الألزاس واللورين سنة 1871م، والتي وعدتهم فرنسا بـ: 10 ألف هكتار من الأراضي، وبلغ عددهم 1183 عائلة أنفقت عليهم تكاليف النقل والإسكان التي وصلت 6500 فرنك، لكن العدد الذي استقر بالجزائر المستعمرة ومارسوا الزراعة كان 387 عائلة[3].

وما إن وصلت سنة 1872م حتّى كان العدد الإجمالي حوالي 280 ألف مستوطنا، وكان منهم حوالي 130 ألف فرنسي وحوالي 150 ألف أوروبي. وعموما وصل التعداد من 1876م إلى 1881م حوالي 1.1 مليون مستوطن، منهم 32% فرنسي[4]، وتمّ تشييد لهم 197 قرية استيطانية، ووزعت عليهم ما يقارب حوالي 350 ألف هكتار[5]، ونسبة 68% ذوي جنسيات أوروبية مختلفة[6].

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عرّف تعداد السكان الأوروبيين تراجعا، ويعود سبب التّراجع إلى عامل الزيادة الطبيعية للمستوطنين عن طريق الولادة في الجزائر المستعمرة التي كانت فيما بين (1850-1880م) والتي بلغت بنحو: حوالي 7 آلاف نسمة، ثمّ قفز التعداد

---

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1910**, Imprimerie nationale, Paris, 1911, p 325.

[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1912**, Imprimerie nationale, Paris, 1913, p 324.

[3] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 31.

[4] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1927**, Imprimerie nationale, Paris, 1927, p 373.

[5] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 27.

[6] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1927**, Op.Cit, p 373.

خلال مدة خمس سنوات متتالية (1881- 1885م) إلى أكثر من 10 آلاف نسمة، أما ما بين سنتي 1906م و1911م وصل تعداد الذين ولدوا في الجزائر المستعمرة ما يقارب: 480ألف أوروبي[1].

كان لآفة الفيلوكسيرا[2] تأثيرا كبيرا في زيادة المهاجرين الذين كان معظمهم يمارس الزراعة وفعّلوا توسيع دائرة الاستيطان بالمستعمرة، حيث خصص لهم 107 قرية استيطانية، ومنحوا 176 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، ووصل تعدادهم إلى حوالي 270 ألف مستوطنا. وهذا كان في فترة (1881-1890م). ثمّ عرفت الحركة الاستيطانية تطورا في العشرية الموالية (1891- 1900م) أين شيّد لهم 103 مركزا استيطانيا، واستفادوا حوالي 120 ألف هكتار من الأراضي، وبلغ عددهم أكثر من 350 ألف مستوطنا[3].

وفي الحقيقة، أعتقد أنّ التزايد المستمر للوافدين الجدد إلى المستعمرة ينم على حجم التسهيلات التي منحت لهم من طرف الإدارة الاستعمارية من أراضي خصبة ومساكن ومساعدات هذا الذي سمح لهم بممارسة نشاطات مختلفة خاصة الزراعة، باعتبار الجزائر المستعمرة بلد زراعي، ومورد اقتصادي مهم من شأنه أن يحقق ثروة لهم، وقد وصل تعداد المزارعين الأوروبيين بالجزائر المستعمرة في سنة 1876م إلى حوالي 119 ألف مزارعا، ليرتفع العدد تدريجيا إلى حوالي 190 ألف مزارع في 1886م. أما في سنة 1891م ارتفع العدد إلى حوالي 199 ألف مزارع، ونفس التعداد تقريبا كان في السنة 1896م[4]، وهذه الزيادة في عدد المستوطنين بالجزائر المستعمرة، كانت على الجزائر المستعمرة.

---

[1] – **كمال كاتب**، المرجع السابق، ص 263.

[2] – **مرض الفيلوكسيرا:** في سنة 1875م أصيبت كروم فرنسا بمرض الفيلوكسيرا وهو مرض يصيب أشجار الكروم ويلحق به أضرارا فادحة، ويتميز بأنه مرض معدي وسريع الانتشار. انظر: حسن بهلول، المرجع السابق، ص 42.

[3] – جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم ...، المرجع السابق، ص 95.

[4] - **Albert Glorieux**, La colonisation française dans ses rapports avec les indigènes algériens : étude présentée à la Société des agriculteurs d'Algérie, Imprimerie de P. Fontana, Alger, 1900, p 18.

استمرت الكثافة السكانية لعدد المستوطنين بالجزائر المستعمرة في الارتفاع سنتي 1896 و1901م وبلغت حوالي 1.9 مليون مستوطنا، منهم 36% فرنسي و64% أوروبي من جنسيات مختلفة، فقد كانت مقاطعة وهران لوحدها تعدادها السكاني يقارب 100ألف نسمة سنة 1902م، منهم ما يقارب حوالي 119 ألف فرنسي وأقيمت لهم حوالي 138 قرية استيطانية[1].

أما في 1906م وصل التّعداد إلى أكثر من مليون ومئة ألف مستوطن، شكل منهم حوالي 450 ألف فرنسي والباقي أوروبيين، وبعد مرور عشرية من القرن العشرين زاد العدد بنحو حوالي 116 ألف مستوطنا، كان فيه تعداد الفرنسيين يرتفع باستمرار بما يقارب نصف مليون فرنسي مقابل حوالي 800 ألف أوروبي[2].

إنّ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت في عهد الجمهورية الثالثة أعطت نفسا جديدا لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، الذين ارتفع تعدادهم بشكل مذهل مع نهاية القرن التاسع عشر.

وبمرور الوقت وتطور الأحداث في المستعمرة، أضحى لهم وزنا اقتصادي في ظلّ تحكمهم في موارد الجزائر المستعمرة، وعمدوا الضغط على الحكومة الفرنسية لتوجيه قراراتهم الاقتصادية وغيرها في المستوطنة بعدما حصلوا على استقلالهم المالي في 19 سبتمبر 1900م[3].

---

[1] - A.N.A boite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bône.

[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, Imprimerie nationale, Paris, 1914, p 304.

[3] – **إبراهيم مياسي**، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912م)، مطابع رويبة، الجزائر، 1996م، ص 135.

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر المستعمرة

في فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، تم استغلال المقدرات الاقتصادية في البلاد بشكل كبير لصالح اقتصاد المستوطنين والاقتصاد الفرنسي. واستند النمو الاقتصادي للجزائر المستعمرة بشكل أساسي إلى استغلال الموارد الطبيعية وتحويلها لتلبية احتياجات فرنسا الصناعية والزراعية.

انصب تركيز اهتمام الاستعمار الفرنسي على قطاع الزراعة في الجزائر المستعمرة، وتم تطوير الزراعة التجارية بشكل كبير وتحويل الأراضي الزراعية لتنتج المحاصيل المرغوبة من قبل السوق الفرنسية، مثل الحبوب والعنب والزيتون والقطن والسكر. وهذا بعدما تمّ تشجيع المستوطنين الفرنسيين على امتلاك الأراضي الزراعية واستغلالها، في حين تم تهميش السكان الأصليين وحرمانهم من حقوقهم الزراعية.

كان تطوير قطاع التعدين في أمر ضروري من جانب الإدارة الفرنسية، حيث استخرجت الموارد المعدنية مثل: الفوسفات والزنك والرصاص والفضة والحديد، لكن ليس لاستغلالها داخل الجزائر المستعمرة. بل من أجل تصدير هذه الموارد إلى فرنسا ودول أوروبية أخرى لتلبية احتياجات الصناعات الفرنسية والأوروبية. وقد أدى هذا النهج إلى استنزاف الموارد المعدنية للجزائر، وعدم تركيز الاستثمارات في تطوير هذا القطاع لصالح الاقتصاد الجزائر المستعمرة.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير البنية التحتية والنقل في المستعمرة، بهدف تسهيل تصدير الموارد الزراعية والمعدنية إلى فرنسا وأوروبا. حيث بنيت طرق وسكك حديدية وموانئ بحرية لربط الجزائر المستعمرة بالمراكز الصناعية والتجارية الفرنسية والأوروبية. ومع ذلك، كانت هذه التطورات موجهة بشكل رئيسي لتلبية احتياجات الاستعمار الفرنسي، وتسهيل استغلال الموارد الجزائر المستعمرة، وليس لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة فيها.

أولا: الزراعة:

إنّ السياسة الاستعمارية الفرنسية التي طبقت في الجزائر المستعمرة استطاعت من خلالها تحقيق التّوسع الاستعماري الذي أثر بشكل مباشر في البنى الاقتصادية للمستعمرة، وذلك من خلال خلق نظام اقتصادي أوروبي حديث خاص بالمعمرين والذي نشأ وتطور في كنف الدعم المادي الذي منح من طرف الإدارة الفرنسية على حساب القطاع الجزائر المستعمرة التقليدي الذي كان سائدا في الجزائر المستعمرة. وبدءا من منتصف القرن التاسع عشر تمكن هذا القطاع الجديد من ترسيخ جذوره أكثر وسيطر على مختلف الهياكل الاقتصادية في الجزائر المستعمرة.

وبروز مثل هذا النظام الاقتصادي الحديث ذا الصبغة الرأسمالية في الجزائر المستعمرة، والذي حرصت من خلاله السلطة الاستعمارية إرساء قاعدة مادية وبشرية ثابتة[1] من شأنها أن تسهم في زيادة التوسع الاستعماري بالمستعمرة، كان يحتاج إلى رسكلته بمختلف وسائل الاقتصاد الحديثة حتى يتماشى مع السياسة الاقتصادية الرأسمالية الجديدة لفرنسا.

تحكمت السياسة الاستيطانية في التّوسع الاستعماري الفرنسي بالجزائر المستعمرة، وأثرت بشكل مباشر على قطاع الزراعة والذي زودته الإدارة الفرنسية بمعالم جديدة ووفق تصورات جديدة للعملية الزراعية، فبعدما سيطرت على الأراضي الخصبة، وأوجدت طبقة اجتماعية أوروبية دخيلة شكلت قطاع زراعي حديث رأسمالي، أذاب النظم الزراعية الخاصة بالجزائر المستعمرة في بوتقة الفكر الغربي الإمبريالي الذي يؤسس للرأسمالية التي تتحكم في السيرورة الإنتاجية لخدمة الكولون والدولة الأم، وذلك بإرساء آليات تخدم المشروع الاستيطاني في الجزائر المستعمرة.

[1] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 24.

استطاع القطاع الاقتصادي الأوروبي التّطور في الجزائر المستعمرة وهيمن على القطاع الزراعي وشارك في الإنتاج في أوقات مبكرة خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، بسبب ما توفرت له من تأييد سياسي ودعامة مالية، مع امتلاك التقنية... كما تمكنت من ربط إنتاجه بالسوق الفرنسية والأسواق العالمية لتطوير العجلة الاقتصادية.

وقد واجه هذا القطاع في بدايات تشكيله عدة معوقات بطأت في تطوره، وأبرزها نقص اليد العاملة البسيطة التي كانت لا تقبل الخدمة في مزارع الأوروبيين تسببت في تخلفه، حيث قيل في هذا الصدد أنّ ثلث الحصاد تقريبا يبقى في الأرض كلّ سنة، تأكله الطّيور وتتناثره الرّياح وذلك لفقدان السواعد التي تعمل في موسم الحصاد[1]. وهذا الذي يقف في الأخير كابحا أمام تراكم رأس المال.

كذلك ضعف استخدام الأجر الذي يذكر فيه «**فرانك**» « **Franc**»:« **يطلب الحصادون العرب 25 فرنك كأجر عندما يزداد الطلب على قوة العمل بدلا من 1.25- 1.5 فرنك فرنسي في السنوات السابقة.**»[2]، ولكي يتخلص الكولون من هذه المشكلة اضطروا إلى تطبيق نظام الخماسة[3] بدلا من نظام الأجر[4].

---

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 93.

[2] - نفسه، ص 113.

[3] - **نظام الخماسة:** يقوم الخماس بزراعة الأرض بقوة العمل في المقابل يحصل على خمس المنتوج من صاحب الأرض. وقد يختلف نصيب الخماس بحسب اختلاف المنتوج، فتصل المحاصيل الربيعية إلى الربع أو الثلث، التبغ والفواكه النصيب يكون مناصفة... للمزيد انظر: شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج2، مرجع سابق، ص ص 381- 386.

[4] - محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 39.

بالإضافة إلى ذلك هناك القوانين الاستثنائية العسكرية كقانون الأنديجينا 1881م[1] الذي تضمن منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة، أو إذن من إدارة الشرطة. وهذا ما عرقل انتقال اليد العاملة المحلية من قبيلتها إلى مكان العمل إلاّ بإظهار رخصة التنقل.

ويعدّ مشكل نقص القروض ومحدوديتها في الاستثمارات الفلاحية خاصة ما تعلق منها بتدعيم التنازلات الزراعية. ويظهر بجلاء الدور الضعيف الذي تقوم به القروض في هذا القطاع لعدة عوامل لعلّ أبرزها، هي أنه الذين توافدوا على الجزائر المستعمرة في بداية الاحتلال الفرنسي ينتمون إلى طبقات اجتماعية متباينة المستويات والذين كانوا في أغلبهم العناصر الخطيرة والمشاغبة في فرنسا، وحتى ذوي السوابق ومثل هذه الفئة لا ترقى أن تسير أمورها لوحدها دون إشراف الحكومة الفرنسية عليهم.

ومما أدى إلى كذلك إلى عدم تطور القطاع الأوروبي في الجزائر المستعمرة حسب رأيي، هو جهل هؤلاء الرأسماليون بطبيعة الجزائر المستعمرة والخيرات التي تحتويها جعلهم لا يستغلون موارد المستعمرة، لأنهم اعتبروها منطقة استوائية حارة ومحدودة الإنتاج وحديثة الاستغلال، ومثل هذا المناخ لا يحقق التنمية الاقتصادية لمشاريعهم.

وقد لعب تخوف أصحاب رؤوس الأموال من عدم نجاح الاستعمار بالجزائر المستعمرة في ظل الظروف السياسية التي كانت تشهدها من قيام المقاومات الشعبية المنتشرة في بعض المناطق

[1] – **قانون الأهالي أو الأنديجينا «Le Code L'indêginat»:** أصدر يوم 28 جوان 1881م عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام. حدّد هذا القانون 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897م. للمزيد انظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق، ص 38.

المناهضة للاحتلال الفرنسي دور في عدم توفر القروض، لأن عدم استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية من شأنها أن تعرقل النمو الاقتصادي والاستثمار.

كما لا ننسى المرجعية الفكرية التي قامت عليها الحكومة الفرنسية التي جعلت الجزائر المستعمرة مقاطعة فرنسية تابعة لها مما جعلها لا تفكر في تشجيع رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وظلت لوحدها تقدّم خدامتها نحو المستوطنين، من أجل استقطابهم إلى أرض الجزائر المستعمرة من دفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة، وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا، وإنشاء المساكن لكن أصحاب الأموال لم تستهويهم المغامرة كثيرا في الجزائر المستعمرة.

من المشاكل التي عرقلت تطور القطاع الزراعي الأوروبي بالمستعمرة، ولما كانت الإدارة الفرنسية تعنى بالقطاع التجاري فقد عملت على حصر الأسواق المحلية في المناطق الداخلية وهذا الإجراء أدى إلى عدم استقرار نقاط البيع وغابت بذلك أسواق جديدة تدفع بالمبادلات التجارية نحو النّمو والتقدم.

تمثل تربية الحيوانات وإنتاجها مصدر هام من النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي الجزائر المستعمرة خصوصا في الأرياف، ذلك أنها تندرج ضمن الأسس المعيشية اليومية من حيث التغذية واستغلال إنتاجها الحيواني في الصّناعة والتّجارة. وقد أدركت الإدارة الفرنسية أهمية الثروة الحيوانية وإنتاجها، ولأجل ذلك وظفت الأدوات الاستعمارية والأساليب العلمية لزيادة القيمة الإنتاجية وتحسين الأصناف الحيوانية والاهتمام بغذائها، من أجل رفع الصادرات التي حركت العجلة الاقتصادية الفرنسية.

ولم تكن الثروة الغابية بمنأى عن التوجهات الرأسمالية الكولونيالية التي سنت قوانين وتشريعات حوّلت بها مساحات واسعة لإدارتها، وسخرتها كمورد طبيعي لتلبية حاجيات الأسواق الداخلية للمواد الغابية ومجاراة الحركة الاقتصادية.

وتمتعت مصالح الغابات بصلاحيات واسعة في ثمانينيات القرن التاسع عشر، ومكنتها من استغلال الثروة الغابية بمنح عدة تراخيص لفائدة الشركات الفرنسية والأجنبية، والتي عملت على رفع الإنتاج، وبالتالي الزيادة في العائدات المالية، بسبب حجم الاستثمارات التي رافقت تطوير استغلال قطاع الغابات.

اكتملت معالم القطاع الزراعي الأوروبي الحديث بعد سنة 1870م بعدما سيطر على دواليب نظمه الإنتاجية الأقلية الأوروبية وأقحمت في مضامينه منتجات زراعية جديدة سايرت بها الحركة الاقتصادية الفرنسية، وربطت إنتاجها مباشرة بالأسواق العالمية التي كانت مصانعها بحاجة إلى الموارد الطبيعية والمزروعات الصناعية.

وفي الوقت الذي كان يتطور القطاع الزراعي الرأسمالي الأوروبي بالمستعمرة، شهد القطاع التقليدي الخاص بالجزائر المستعمرة انكماشا في قوامه الاقتصادية، وتدهور في منتجاته الزراعية المعاشية. وظهر القطاع الزراعي الحديث المتحكم في اقتصاد مستعمرة الجزائر المستعمرة، وسخر أهلها إلى وسيلة من وسائله لخدمته وخدمة فرنسا ومصانع أوروبا.

ثانيا: الصناعة:

شهدت الجزائر المستعمرة تطورًا في القطاع الصناعي ما بين عامي 1870 و1914، نتيجة التأثيرات الاستعمارية الفرنسية والتحولات الاقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الفترة. وقد شهدت

الصناعة في الجزائر المستعمرة تغيرات جذرية بسبب التوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي والاستثمارات الأجنبية.

وتُعَدُّ هذه الفترة المدروسة مهمة من النمو الاقتصادي في العالم، وكانت الجزائر المستعمرة جزءًا من هذا التحول العالمي نحو الصناعة. حيث قامت فرنسا باستثمارات كبيرة في البنية التحتية الصناعية للجزائر بهدف استغلال الموارد الطبيعية وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الاقتصادي العالمي.

وتوجهت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر المستعمرة بشكل رئيسي نحو القطاعات الاستخراجية مثل التعدين، حيث كانت الجزائر المستعمرة تحتوي على ثروات طبيعية هائلة مثل الحديد والنحاس والزنك.... وتم بناء مصانع ومحطات للاستخراج، وهذا أسهم في تعزيز الصناعة، وزاد الاعتماد على القوى العاملة الجزائر المستعمرة في القطاع الصناعي، وقد انتقل العديد من الجزائر المستعمرة من القطاع الزراعي التقليدي إلى قطاع الصناعة بحثًا عن فرص عمل وتحسين المعيشة.

قامت السلطات الفرنسية بتنظيم قطاع الصناعة في الجزائر المستعمرة، وقد اقتصر هذا التنظيم على ما يخدم الكولون واقتصاد فرنسا ومتطلبات السوق الخارجية. فتمّ تفعيل بعض الصناعات التحويلية التي يطلبها السوق الداخلي كالمواد الغذائية أو يطلبها المعمرون من خلال صناعة مواد البناء والإنشاءات الميكانيكية الخاصة بالنقل[1].

[1] - G. Dervin, **l'Afrique du Nord l'Algérie son agriculture son commerce Son industrie la colonisation son avenir**, Imprimerie du Courrier du Nord-Est, Epernay, 1902, p 60.

كانت الجزائر المستعمرة غنية بالحديد والزنك والنحاس، الرصاص، الزئبق، الفوسفات[1]، وهذا الذي استغله الاقتصاد الأوروبي من أجل إيجاد قاعدة صناعية شملت الصناعات المنجمية، وموارد البناء المخصصة للمشاريع العمرانية في المدن والقرى الاستيطانية، وتجهيزات الموانئ والنقل وقطاع الأشغال العامة والبناءات الإدارية، وقد سخرت لهذا اليد العاملة الجزائر المستعمرة من أجل تأدية الأعمال الخطيرة والشاقة لرفع القدرة الإنتاجية التي ظلت عليها الطلبات الخارجية متزايدة.

كما سيطر على الصناعات الاستخراجية الشركات الفرنسية والأجنبية التي احتكرت مناطق الثروات المعدنية بعد حصولها على امتيازات بلغت 127 منحة لاستخراج المعادن منها 15 منحة في عمالة وهران و26 منحة بعمالة الجزائر المستعمرة و96 منحة بعمالة قسنطينة هذا كان خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة التي وفرت كلّ الوسائل لعملية الاستخراج[2].

وزودت بشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية من أجل ربط إنتاجها مباشرة بالموانئ المصدرة نحو الخارج. وقد لعبت المؤسسات المالية دروا مهما في توفير مختلف وسائل الإنتاج اللازمة للعملية الاستخراجية ووفرت الأجور المتدنية لعمال الجزائر المستعمرة بالمناجم[3].

وبفضل هذه العوامل وغيرها تطور إنتاج المعادن في مستعمرة الجزائر، والذي ظلت مساهمة الجزائر المستعمرة في العملية الإنتاجية ضعيفة، واكتفى القطاع الصناعي التقليدي الخاص بالجزائر المستعمرة الاعتماد على تنشيط بعض المعامل مثل: معمل بن جيكو بقسنطينة ومعمل بن ينشي

[1] - Bulletin de la ligue du reboisement de l'Algérie, reconnue établissement d'utilité publique par décret en date du 30 juin 1886, N° 114, imprimerie Casabianca, rue du commerces, 30 Aout 1895, Alger, p2369.

[2] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 116.

[3] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص ص 50- 57.

لصنـع الخشـب ومعاصر الزيت ببلاد القبائل[1] وبعض الصناعات الحرفية النسيجية كالزرابي وحياكة الأصواف[2] ونسيج القطن وصناعة الفخار ودباغة الجلود...[3].

وقد انتشرت هذه الصناعات الحرفية التقليدية بالمدن العتيقة مثل: تلمسان وقسنطينة وبجاية... في شكل تعاونيات صغيرة لكن الاحتلال الفرنسي قام بمحاربتها وإضعافها، حين أغرق السوق الجزائر المستعمرة بمصنوعات مماثلة لها وبأسعار رخيصة؛ أدى في النهاية إلى إفلاس أرباب الحرف الجزائر المستعمرة، وتمّ إغلاق محلاتهم ووحدتها الصناعية[4].

بدأت الصناعات الحرفية التقليدية تفقد محترفيها بسبب عدم إدخال عليها تطويرات جديدة والسماح بغزو الإنتاج الأوروبي الأسواق الجزائر المستعمرة بالأثمان رخيصة، وتمّ هدم الأحياء الشعبية التي انتشرت فيها محلات الحرفيين[5].

وما زاد الوضع سوءا، هو ذلك الارتفاع الكبير لسعر المواد الخام (الصوف، الجلد، الخشب) التي ارتكزت عليها الصناعة الجزائر المستعمرة التقليدية ووجهت نحو التّصدير[6]... وظل وضع القطاع الصناعي في تدهور مستمر حتى تخلى الحرفيون عن حرفتهم، وأقفلوا ورشاتهم في العديد من المدن كوهران وقسنطينة، وهناك من فضل الهجرة إلى خارج الوطن.

---

[1] – صالح عسول، المرجع السابق، ص 25.

[2] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 126.

[3] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج1، المرجع السابق، ص 683-684.

[4] – **رشيد مياد**، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900- 1954م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2014-2015م، ص 12.

[5] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 245.

[6] – **أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية (1860 – 1900)، ج1، عالم المعرفة، 2009م، ص 103.

وهكذا اضمحلت صناعاته التقليدية، فلم يعد هناك صناع الخشب ولا صناع الحجر والحديد والجبس، لأنّ مهن النقش والنحت انقرضت تماما من الجزائر المستعمرة، أما الحدادين وصناع المناجل صاروا في الزوال، وتمثل قسنطينة صورة مثالية لما حصل للصناعة التقليدية التي باتت لا تملك سوى ورشة واحدة للنسيج و17 ورشة للدباغة سنة 1906م[1].

ونفس الحال حلّ بصناع الغرابيل وصناع الرفوف لم يعد لهم وجود وتركوها الحرفيين في الجزائر لليهود الذين استحوذوا على فنونهم، كما اندثرت صناعة الأحذية ليتحول الحرفي الجزائري إلى مجرد مستهلك للبضائع الأوروبية ويسعى لتأمين قوته[2].

وإن كانت الجزائر بلد زراعي ولم يهتم الكولون بالصناعة كثيرا، نظرا لحاجة التصنيع إلى الفحم الذي يستورد من الخارج بأثمان باهضة، بالإضافة إلى رفض الطبقة البرجوازية التي ظهرت بالجزائر ظهور الصناعة. لكن لم يمنعهم هذا من الاهتمام بصناعات البناء المختلفة مثل: الأثاث والبناء الميكانيكي والهياكل، تصنيع الفلين، ...

كما انتشرت المطاحن للحصول على الدقيق بالمستعمرة في أسواق العاصمة، وحسب الإحصائيات العامة لسنة 1901م ذكرت عن وجود 11.8حوالي آلاف ورشة عمل بها الأوروبيين وقد ضمت: معاصر الزيت، المطاحن، النجارون، صناع البراميل والعربات... وشغلت تلك المؤسسات الصناعية: 51.5ألف عاملا وارتفع التعداد في العام الموالي إلى: 20ألف عاملا أما سنة 1903م فكان حوالي 20 ألف عاملا [3].

[1] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج2، المرجع السابق، ص 395.

[2] – نفسه.

[3] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج2، المرجع السابق، ص 390.

وفي الساحل تمّ إنشاء ورش لتحضير الأسماك المعلبة التي وصل عددها حوالي 11 ألف منشأة صناعية تعمل في الجزائر المستعمرة سنة 1901م. ووظفت حوالي 49 ألف عاملا إلى جانب معامل تقطير الكحول التي بلغت: 68 معملا للتقطير و72 مصنعا للمشروبات الكحولية...[1].

كذلك اشتغل الجزائر المستعمرة حمالون في المدن الصغيرة وكأصحاب عربات وعمال أرصفة بالموانئ بأسعار زهيدة، فقد كان عمال ميناء بجاية لا يتقاضون سوى 6 فرنكات في الأسبوع، وعمال ميناء الجزائر المستعمرة أجرهم يتحاور ما بين 8 و10 فرنكات. أما عن العمال الجزائر المستعمرة الذين اشتغلوا في معامل مختصة بتكييف الفلين كمصانع السدادات، وفي هياكل البنايات(الخشبية) والنجارة وتصبير السمك والخضر فلم تجاوز أجورهم اليومية سوى 3 فرنكات...[2].

وعليه نقول، الصناعة في الجزائر المستعمرة لم تحقق التطور الذي كان سائدا في قطاع الزراعة. وإذا تساءلنا عن الغاية من هذه السياسة الفرنسية الهدامة للصناعة في الجزائر المستعمرة يجيبنا " **أحمد توفيق المدني**" فيقول: «**...إنّ إحداث الصناعة في البلاد يزاحم المعامل في فرنسا وهذا ما لا ترضاه دولة الاحتلال، كما أنّ التصنيع في القطر الجزائر المستعمرة يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائر المستعمرة، فيعزى العمال الجزائر المستعمرة بالعمل الصناعي المرتفع الأجر، ويزدهم العمل الفلاحي عند المستعمرين بأجور منخفضة.**»[3].

وفي السياق أردف مدير الشؤون الاقتصادية في الإدارة احتلال الجزائر المستعمرة قائلا: «**ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر المستعمرة فإنّ ذلك من شأنه أن – يضعنا بصفتنا مستعمرة– في**

[1] - Maurice Wahl, Op.cit, pp 494-495.

[2] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج2، المرجع نفسه، ص ص 391– 392.

[3] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 126.

موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية.»[1]. وفي هذا تأكيد على خشية الإدارة الفرنسية تطوير الصناعة في المستعمرة، حتى لا تنافس مثيلتها في البلد الأم (فرنسا).

وقد رأى «**إيميل ماك كارتي**» « **Emile Mac Quart** » أنّ سبب عدم تطور الصناعة في المستعمرة كان نتيجة نقص الممرات المائية المنتظمة التي من المرجح أن توفر وسائل نقل منخفضة التكلفة وقوة دافعة للاقتصاد، والنقص المطلق للفحم الصلب الذي يجب طلبه للاستيراد[2]، ولأجل هذا خططت السياسة الاستعمارية والتي أورثت في الجزائر المستعمرة نسيج صناعي ضعيف جعلها في تبعية مستمرة ومباشرة مع فرنسا.

إنّ التقدم الملحوظ في قطاع الصناعة بالجزائر المستعمرة خلال هذه الفترة ارتبط ارتباطا وثيقا بتوجهات استعمارية، تهدف إلى استغلال الموارد الجزائر المستعمرة وتحقيق مكاسب اقتصادية للفرنسيين. وعملت هذه السياسات على استبدال الاقتصاد التقليدي للجزائر بنمط اقتصادي جديد يخدم مصالح الاستعمار الفرنسي.

ثالثا: التجارة:

1- التجارة الداخلية:

إنّ النظام الاقتصادي الأوروبي الحديث سواء في مجال الزراعة أو الصناعة كان مشروعا متكاملا ومنظما، أشرفت عليه الهيئة الفرنسية وفق سياسة رأسمالية كولونيالية بالجزائر المستعمرة، رفعت القدرة الإنتاجية، وبعثت القطاع التجاري باعتباره أحد الركائز، التي عوّلت الإدارة الفرنسية

[1] – **أحمد حداد، «نتائج التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وموقف التيار الإصلاحي منها»**، مجلة المعرف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 8، العدد 3، 2023م، ص 13.

[2] - **Emile Mac Quart**, Les réalités algériennes, etude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905), Imprimerie Administive, Amaguin, Blida, 1906, p 46.

استحواذه لما له قدرة على استقطاب رؤوس الأموال من خلال عملية المبادلات التجارية لاستثمار بأرباحها.

سيطر المستثمرون الأوروبيين على التجارة الداخلية وتمت وفق سياسة تجارية محكمة، وكانت بداية عن طريق، بالسيطرة على الأسواق الداخلية في الجزائر المستعمرة وتحكم في الأنشطة التجارية. وأدى ذلك إلى تنظيم حركة البضائع، فتح أسواق جديدة، وتحويل المراكز الساحلية إلى مراكز تجارية. وقد تأثر الاقتصاد الجزائر المستعمرة التقليدي، واضطر الجزائر المستعمرة لبيع المنتجات لشركات الاحتكار الفرنسية واستيراد احتياجاتهم. وبهذا تراجعت سيطرة الجزائر المستعمرة على الأسواق والنشاط التجاري.

فقد عرف الشرق الجزائر المستعمرة نشاطا تجاريا كبيرا خلال القرن التاسع عشر، إذ جاء في تقرير الوزارة الحربية الفرنسية أنه تمّ شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر أي مجموع 6845 رأس حيوان في سوق سكيكدة وتمّ تصديرها إلى جيجل والجزائر المستعمرة العاصمة[1]، ولعلّ النشاط في الجهة الشرقية مرده إلى كثرة الموانئ والكثافة السكانية ووجود دول قريبة منها تتعامل معها تجاريا، حيث وصلت مداخيله السنوية ما يربو 2.5مليون فرنك[2].

وتعدّ مدينة عنابة أحد الأقطاب الأساس في التجارة الفرنسية وذلك لقوة مينائها الاقتصادية ناهيك عن انفتاح أسواقها خاصة في إنتاج الحبوب على قبائل حنانشة وأولاد سي عابد وحتى على الحدود التونسية كانت تتوافد عليها القبائل بمنتوجاتها وحبوبها لبيعها. ولا تقل مدينة قسنطينة نشاطا عن سابقتيها خاصة وأنها كانت ملتقى تجار بائعي الصوف وتجارة المواشي واستقطبت إليها قبائل

[1] – **أحميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916 م)**، درا هومة، الجزائر، 2009م، ص 36.

2 – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 199.

حراكته وسلاوة وحتى التجار الأوروبين...[1]، وقد بلغت مداخيل أسواق عمالة وهران لوحدها سنويا حوالي 3.1 مليون فرنك، أما أسواق التيطري وصلت حوالي 14.6 مليون فرنك[2].

نشطت التجارة الداخلية في جهة الجنوب في العهد الفرنسي، وهذا بسبب وجود الطرق التجارية الرئيسة فاق عددها 15 طريقا. فكانت القوافل تجوب الصّحراء الجزائر المستعمرة وهي محملة بالسلع والبضائع النادرة والأقمشة والسروج، الألجمة، الأدوات الحديدية (القدور، السكاكين، الإبر، الأواني المنزلية...)[3]. وقد كانت كلّ من تبسة وسعيدة وفرندة وغيرها أهم المراكز التجارية في الصحراء على أنّ مدينة بسكرة كانت الأكثر الجهات نشاطا والأكثر المناطق استقطابا للتجار، ولهذا قال «**شارل فيرو**» «**Charles Ferro**» فيها: «**تعد بسكرة مركزا تجاريا هاما لتجار العرب الوافدين من بوسعادة وأولاد نايل وتقرت وواد سوف...**»[4]، والملاحظ هنا وحتى وإن نشطت الحركة التجارية الداخلية وتطورت بالجنوب لكن ظل المحتكر لها الأوروبيون واليهود بشكل أكبر.

ومن بين الأساليب التي سيطرت فيها السلطات الفرنسية على تجارة الصحراء الجزائر المستعمرة، كانت أسلوب الاتفاقيات والمعاهدات، مثل التي تمّ توقيعها مع بني ميزاب في 19 أفريل 1853م تضمنت المعاهدة؛ اعتراف بني ميزاب بالسلطة الفرنسية وحقها في بسط حمايتها على المزابيين، مع دفع ضريبة سنوية لفرنسا تتقاسمها مدن ميزاب السبع، مقابل تعهد فرنسا بضمان حريتهم التجارية بين التل والصحراء والإبقاء على عاداتهم وأعرافهم وشعائرهم الدينية ومؤسساتهم

[1] – **صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي على ضوء شرق البلاد (1848– 1871)**، منشورات جامعية، الجزائر، 2005م، ص 222.

[2] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 199.

[3] – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 48.

[4] – احميدة عميراوي وآحرون، المرجع السابق، ص 37.

القضائية، وأفرزت هذه المعاهدة نتائج سلبية، مكّنت القوات الفرنسية التوغل جنوبا حتى مشارف تقرت وسوف، بالإضافة إلى أنه أصبحت بنو ميزاب جزءا تابعا لفرنسا[1].

وأبرمت فرنسا أيضا معاهدة غدامس مع زعيم الطوارق[2] " **الشيخ ايخنوخن**" في 26 نوفمبر 1862م، ومن نتائج هذه الاتفاقية أن عملت على توسيع التبادل التجاري بين التجار الأجانب والجنوب الجزائر المستعمرة والصحراء الإفريقية. وفتحت المجال لاستثمار واستغلال المناطق البكر بتلك المنطقة، مع الحرص على تزويد فرنسا بالمنتجات التي تنقصها في بلدها الأم[3].

كما اهتم الفرنسيون بإقامة محطات تجارية من أجل التبادل التجاري، وتعيين قناصلة من أجل الحصول على اتفاقيات مربحة مع ملوك وشيوخ القبائل. وبدءا من ستينيات القرن التاسع عشر حددت فرنسا كلّ من البيض (الأبيض سيدي الشيخ) والأغواط وبسكرة كمراكز انطلاق واستقبال للقوافل[4]، لتتوغل فيما بعد جنوبا وتقيم بها عدّة مراكز أخرى منها:

أ. مركز عين الصفراء: الذي استقبل القبائل المغربية والقبائل الجزائر المستعمرة، وحملت إليه السلع المحلية كالماشية والتمر والبرانس، ...

---

[1] – احميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

[2] – **الطوارق**: يتمركز الطوارق بكتلة صخرية وهي مركز تمتد من الغرب إلى الشرق على طول خط 12°تشكل كل من الأهقار والتاسيلي. أصلهم أمازيغي ولغتهم (تماهاك) وهي لهجة أمازيغية قديمة. يعيشون على تربية الحيوان وجزء بسيط من الزراعة... للمزيد انظر: ابراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي...، المرجع السابق، ص 23.

[3] – نفسه، ص ص 82، 83.

[4] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج1، المرجع السابق، ص 72.

ب. مركزي **بني ونيف وبشار**[1] : والمتواجدان عند مدخل توات بحوضي زوزفانة والساورة، تقدمت فيهما التجارة بفضل خط السكك الحديدية الذي مدّ عبر بشار، وتحولت بدورها إلى سوق مهم عجّ بالتجار والسلع من جميع الأنواع، الشيء الذي كان له تأثير اقتصادي وسياسي للمنطقة[2].

ج. **مركز عين صالح**[3]: تحكمت السلطة الفرنسية في سوقها، لأنّ لها موقع إستراتيجي، يموّل الطوارق، وهو ملتقى الطرق الصحراوية التي تربط القارة الإفريقية بالسودان (تقع على مسافة متساوية بين الجزائر المستعمرة شمالا وتنبكتو جنوبا وموغادور غربا وطرابلس شرقا)[4].

قد أثر الاحتلال الفرنسي في العلاقات التجارية التي كانت بين التل والصحراء، فكثيرا من القوافل التجارية عزفت عن التوجه نحو الشمال من أجل جلب القمح بسبب المقاومات الشعبية، والتي أيضا عطلت العلاقات بين بوسعادة والجزائر المستعمرة، بين فكيك[5] والأغواط. وهناك بعض من القوافل من لجأت إلى أماكن أخرى كتونس من أجل امدادها بالسلع التي تحتاجها، ومن أجل فك

---

[1] – هذه الفكرة تعود للسيد **أوكونور (O'connor)** الذي أدرك أهمية هذا المركز وجهزه ببناء منازل عصرية، أرصفة، دكاكين، سوق مركزي مغطى ونزالة للبهائم. للمزيد انظر: **سميرة دعاشي**، الاهتمام الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية ما بين 1850 – 1945م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2014- 2015م، ص 150.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – **عين صالح:** عبارة عن واحات تمتد من الشمال نحو الجنوب، بُنت قصورها على التخوم الشرقية بجانب الكثبان الرملية. سكانها حوالي: 1550 نسمة، دون إحصاء تعداد الأجانب المرتفع الذين يتوقفون للتبادل التجاري مع التواتيين والغدامسيين وبني ميزاب ... للمزيد انظر: إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي ...، المرجع السابق، ص 11.

[4] – المرجع نفسه، ص 110.

[5] – **فكيك:** هي مدينة مغربية في إقليم فكيك بجهة الشرق، تقع بالقرب من جبال الأطلس على الحدود مع الجزائر. انظر: الموقع الإلكتروني ويكيبيديا.

الخناق بين الجبهتين قامت السلطات الفرنسية بإقامة محطة بوغار جعلتها نقطة محمية تتوسط منطقة ميزاب والتل، ثمّ أصدرت لاحقا قانونا تسهل التجارة المحلية بين التل والصحراء لحسابات استعمارية[1].

كانت واد سوف تجلب الحبوب من الأوراس بواسطة قوافل النمامشة والحناشلة وتبسة، أما القهوة والسكر تجلبهم من تونس عن طريق التهريب أو بصفة قانونية. أما عن صادرات سوف فارتكزت على التمر والغرس ودقلة نور، إضافة إلى تجارة البرنوس والتبغ[2].

وبالنسبة لأسواق توات فأسواقها كثيرة ومنتشرة بشكل كبير ولعل أهمها: سوق تيميمون، سوق أدرار، أسواق تيديكلت[3]. هذه الأخيرة التي بقيت على اتصال مع أسواق المشرية، عين الصفراء، فكيك، ... يحملون إليها القمح، الشعير، الصوف، الزبدة، الشحم، اللحوم الجافة، الصول، الصابون، الزيت، السكر والقهوة ليعودوا من توات محملين بالتمور[4].

وقد استقبلت منطقة توات خلال عامي 1886 و1887م من قبيلة حميان ما مجموع حمولته: أكثر من 200 ألف فرنكا وتنوعت ما بين مواد استهلاكية مختلفة كالقمح بلغت كميته: حوالي 57 ألف قنطارا مقابل: حوالي 11 ألف فرنكا، الشعير: 950 قنطارا بقيمة مالية مقدرة بـــ: 665 فرنك، اللحم المجفف: 6.6ألف قنطارا مقابل: 33.2ألف فرنكا، الزبدة: 661 قربة مقابل: 198.3ألف

---

[1] – **سميرة دعاشي**، المرجع السابق، ص ص 233، 234.

[2] – **عثمان زقب**، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1947-1918م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، باتنة، 2006-2005م، ص 99.

[3] – سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 234.

[4] – **محمد حوتية، توات والأزواد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي (دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية)**، ج1، دط، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م، ص 171.

فرنكا، ... إضافة إلى مواد أولية مثل الجزة الصوف: 377.5ألف جزة مقابل: 566.3ألف فرنكا، ومواد تنظيف كالصابون: 13 كغ مقابل: 5 فرنكات[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ التجارة الداخلية ازدادت نشاطا، حينما سمحت السلطات الفرنسية بإعادة المتاجرة مع دول الجوار (تونس، المغرب الأقصى) بدءا من عام 1853م وأستبدل بتعريفة جمركية، أما في 17 جويلية 1867م صدّر قانون يسمح بدخول السلع التونسية والمغربية بدون حاجز[2] وفقا مع ما يتلاءم مع مصالحها المادية، ومع ما يوفر لها الأمن بالمنطقة.

ولهذا جعلت نقاط عبور معينة لنقل البضائع من الجزائر المستعمرة إلى المغرب عبر تلمسان وندرومة، ومغنية، أما قالمة وبسكرة، وسوق أهراس، وتبسة، وعين البيضاء كانت نقاط عبور للبضائع التونسية. وتمّ فتح طرق تجارية مع السودان بعد ذلك، وحدّدت البيض والأغواط وبسكرة مراكز انطلاق واستقبال للقوافل[3].

في العموم، احتكار التجار المستوطنين الفرنسيين التجارة الداخلية في كلّ جهاتها جعلها تحقق أرباحا طائلة، ولم تترك لأهل البلاد حق المشاركة في هذا الحراك التجاري سوى القليل الذي يزيد عن حاجاتهم الذي يبيعونه للشركات الاحتكارية وفي المقابل يقتنون مستلزماتهم من الأجانب، وهذا الذي أدى في نهاية المطاف إلى تقويض النشاط التجاري للجزائريين.

2- التجارة الخارجية:

عملت الإدارة الفرنسية منذ الاحتلال على تنشيط الحركة التجارية في مستعمرتها الجزائر المستعمرة، وهذا من خلال ربط العملية الإنتاجية التي أحدثها قطاعها الاقتصادي الأوروبي الحديث

[1] - سميرة دعاشي، المرجع نفسه، ص 236.

[2] - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 393.

[3] - عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص ص 48، 49.

القائم أساسا على سياسة رأسمالية تقوم على زيادة القدرة الإنتاجية من أجل رفع الصادرات لتوجيهها نحو السوق الفرنسية والأسواق العالمية الرأسمالية. ومن هنا اجتهدت الحكومة الفرنسية في إرساء آليات تجارية تسير بها عملية المبادلات التجارية التي تطورت خلال عهد الجمهورية الثالثة في عوامل مختلفة تظافرت فيما بينها حتى ظهر قطاع التجارة بالمستعمرة يواكب التطورات الاقتصادية الأوروبية.

أ. عوامل تطور التجارة الخارجية في الجزائر المستعمرة ما بين 1870 و1914م:

إذا كانت السياسة التجارية مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة من أجل الحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة، فما هي يا ترى الأساليب والأدوات التي سنتها الإدارة الفرنسية من أجل تنظيم تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية وتطويرها ما بين سنتي 1870 و1914م؟

اهتمت السلطات الفرنسية بتنظيم النظام الجمركي الذي طورته بحسب الظروف والأحوال التي مرت بها مستعمرة الجزائر المستعمرة.

*** النظام الجمركي وتطوره (1830 – 1914م):**

- تطور النظام الجمركي في مرحلة التوسع (1830-1870م):

من أجل فرض السيطرة الاقتصادية على تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية لجأت السلطات الفرنسية إلى تطبيق سياسة جمركية تعمل على جعل المستعمرات أسواقا للمنتوجات المصنعة للدول المستعمرة ومصدرا مزودا بالمواد الأولية والغذائية، هذا النظام الجمركي الذي انقسم إلى فرعين هما:

- **النظام الجمركي التجاري:** يُعنى بالمبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة والأسواق الخارجية.

- **النظام الجمركي الملاحي:** يقوم على تنظيم الملاحة البحرية التجارية بين الجزائر المستعمرة والخارج، وعلى السّواحل الوطنية[1].

إنّ تنظيم العلاقات التجارية الخارجية للجزائر مع فرنسا بدأ مع تطبيق تشريعات جمركية مست النظام الجمركي التجاري، وأولى قانون تنظيمي ظهر هو:

➢ **قانون 11 نوفمبر 1835م:** بموجبه أصبحت السلع ذات الأصل الفرنسي أو السلع التي خضعت للرسوم الجمركية الفرنسية تعفى من الرسوم عند استيرادها من فرنسا إلى الجزائر المستعمرة، كما تستفيد من هذا الإعفاء جميع المواد التي تساعد على انتشار الاستعمار كمواد البناء، وسائل الإنتاج الزراعي... وفيما يخص السلع الأجنبية الأخرى فتخضع $\frac{1}{5}$ الرسوم المعمول بها في فرنسا إذا آتية من ميناء فرنسي، و$\frac{1}{4}$ الرسوم إذا كانت آتية من غير ميناء فرنسي[2].

➢ **مرسوم 16 ديسمبر 1843م:** جاء هذا القانون ليكمل الذي سبقه، ومنح حق الامتياز للسلع الفرنسية المستوردة إلى الجزائر المستعمرة لكنها احتفظت بالالتزام. أما بالنسبة لمنتجات الجزائر المستعمرة تقوم بدفع ضرائب معينة على دخولها إلى موانئ فرنسا. وقد تم تحرير بعض المنتجات الخارجة من الجزائر المستعمرة من دفع "رسوم الخروج".

وهكذا حصلت الجزائر المستعمرة على حق إدخال منتجاتها إلى السوق الفرنسية وتمّ إدخال الصوف والزيتون، والجلود الجاهزة... وذلك بنصف السعر المتعلق بهذه السلع عند استيرادها من الخارج، أما بالنسبة للمنتجات المماثلة لتلك التي توفرها المستعمرات الأخرى فقد طبق عليها نظام مخصصا من جانبها ستضمن لفرنسا حصة أكبر في العرض. وقد تمّ رفع التعريفة للمواد الأجنبية

[1] - عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص ص 12،13.

[2] - عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 13.

إلى 1.4 و1.3 من التعريفة العامة لفرنسا والرسوم الخاصة بمتوسط 20 إلى 25% تمّ تأسيسها على المنتجات الرئيسة للصناعة الأجنبية خاصة على الأقمشة الصوفية والقطنية... كما أجاز هذا المرسوم على إنشاء مستودعات للجزائر كالمرسى الكبير ووهران، وتنس، وسكيكدة...[1] وعليه، حافظ قانون 1843 على عدم المساواة في المعاملة بين المنتجات الفرنسية والمنتجات الجزائر المستعمرة[2].

➢ **قانون 19 جوان 1845:** أكد هذا المرسوم على أحكام المرسوم السابق في 16 ديسمبر 1843 بمقتضى هذا القانون تمّ إعفاء صادرات فرنسا إلى الجزائر المستعمرة من رسوم الخروج وحدّد الموانئ التي ستتمتع بها، كما أخضعت المنتوجات الجزائر المستعمرة المصدّرة نحو فرنسا لرسوم استيراد مشجعة[3].

➢ **مرسوم 13 ديسمبر 1846:** سمح هذا المرسوم باستيراد فواكه المائدة الطازجة ومنتجات أخرى من فرنسا تكون معفاة من الرسوم الجمركية، وحظر تصدير اللحاء[4] من الجزائر المستعمرة إلى أية وجهة سوى العاصمة باريس، علاوة على ذلك ينص نفس المرسوم على تطبيق التعريفة الجمركية في المستعمرة على جميع المنتجات الأجنبية، باستثناء التي تستطيع الجزائر المستعمرة استيرادها معفاة من الرسوم[5].

---

[1] - Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie Mars -Avril 1863, Typographie Bastide, Alger, p 4.

[2] - **Louis Vignon**, Op.cit, p 222.

[3] - **Félix Dessoliers**, Op.cit, p16.

[4] – **اللّحاء:** اللحاء هو الطبقة الخارجية من جذوع الأشجار والتي تغطي السطح الخارجي للجذع. يلعب اللحاء دورًا هامًا في وظائف الشجرة وله استخدامات مختلفة من قبل البشر والحيوانات. ومن بعض استخداماته نذكر: الاستخدامات الطبية: يحتوي اللحاء على مركبات طبيعية تستخدم في الطب النباتي والتقليدي، والصناعات الحرفية والفنية: يستخدم اللحاء في بعض الصناعات الحرفية والفنية لصنع المنتجات مثل السلال والسجاد، يمكن استخدام اللحاء القديم كسماد عضوي لتحسين التربة... للمزيد انظر: **موقع إلكتروني: ويكيبيديا الموسوعة الحرة**.

[5] - **Enquete sur le commerce**, op.cit, p 5.

➢ **قانون 11 جانفي 1851م:** قامت السياسة الاستعمارية في مجال التجارة الخارجية الخاصة بمستعمرة الجزائر المستعمرة بفرض سياسة الحماية في التبادلات التجارية، وهذا من خلال فرض التشريعات السابقة الذكر. والتي تمركزت حول فرض الرسوم الجمركية على السلع التجارية التي تدخل فرنسا أي كانت الجزائر المستعمرة في علاقاتها التجارية تشبه إلى حد ما البلدان الأجنبية، وكان لديها السعر خصم ما خلق تفاوت كبير في عدد الواردات والصادرات في فرنسا، مما أدى إلى إعاقة التطور التجاري للجزائر بسبب التعريفات الجمركية الباهظة.

سيطر العنصر الأجنبي في المستعمرة على التجارة الداخلية، خاصة الحبوب والدقيق مما أدى إلى استنزاف في مسألة النقد، لكن بمجيء قانون 1851 فتح المنتجات الرئيسة لسوق فرنسا والذي بمقتضاه أصبحت المنتجات الجزائر المستعمرة المصدّرة إلى فرنسا معفية من الرسوم التي كانت تفرضها على وارداتها، أما واردات الجزائر المستعمرة من غير فرنسا فإنها تخضع لنفس التعريفة المعمول بها في فرنسا عدا بعض المواد التي تسهم في تقدّم المستعمر وتوسعاته في الجزائر المستعمرة والتي أصبحت تفرض عليهم نصف الرسوم المطبقة بفرنسا[1]، وهذا الذي أدى إلى تنشيط وتوسيع أسواق التّصدير.

➢ **قانوني 19 ماي 1866م و07 سبتمبر1866:** خص هذين القانونين النوع الثاني للنظام الجمركي في شقه الخاص بالملاحة التجارية، أما القانون الأول فقد فتح باب الملاحة بين الجزائر المستعمرة وفرنسا لجميع البحريات التجارية مع إمكانية الحصول على ترخيص من الحاكم العام للرُسو بين موانئ الجزائر المستعمرة[2].

[1] - **Enquete sur le commerce**, op.cit, p 6.

[2] – **عبد الرشيد بن ديب**، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع التسيير جامعة الجزائر 3، 2002-2003م، ص 22.

وبالنسبة للقانون الثاني فقد نظم خدمة النقل البحري بواسطة السفن الأجنبية التي تبحر تحت العلم الفرنسي في المياه الساحلية الجزائر المستعمرة، تحدّد شروط الامتياز الخاص الممنوح لهذه السفن، فأية سفينة أجنبية وزنها 80 طنا وما فوق يمكن قبولها في منح امتياز خاص يسمح لها بالإبحار حصريا في مياه الجزائر المستعمرة تحت العلم الفرنسي وبدون رسوم، كما يجب أن يكون مالكو هذه السفن مقيمين في المنطقة التي تمّ فيها تسجيل السفينة، وتخضع السفن الأجنبية الناطقة بالفرنسية لدفع رسوم استيراد قدرها 40 فرنكا للطن الواحد...[1].

➢ **قانون 17 جويلية 1867م:** نص على تطبيق اتحاد جمركي بين الجزائر المستعمرة وفرنسا، إذ تمّ إعفاء صادرات الجزائر المستعمرة دون استثناء من أي ضريبة جمركية عند دخولها إلى فرنسا ونفس الشيء بالنسبة لصادرات فرنسا نحو الجزائر المستعمرة. أما بالنسبة للواردات الأجنبية فقد تمّ تقسيمها إلى: منتجات تستفيد من تعريفة خاصة كمنتجات المستعمرات، ومنتجات تقبل بدفع ضرائب تقدّر بالثلث $\frac{1}{3}$ الرسم المعمول به في فرنسا أو التعريفة المتفق عليها مثل الحديد والرصاص، المواد المعدنية[2]، أما الواردات من تونس والمغرب، أو من جنوب الصحراء الواردة عن طريق البر فهي تستفيد من حرية الدخول[3].

- تطور النظام الجمركي في مرحلة الاندماج الاقتصادي (1870-1914م):

خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر ظهر الاندماج كفكرة رائجة لدى الجمهوريين، والذين هدفوا من خلاله إلى غرس الحضارة والتمدن في الجزائر المستعمرة حسب زعمهم، لهذا جاءت قوانين

[1] - **Enquete sur le commerce**, op.cit, p 10.
[2] - Vignon, op.cit, p 223.
[3] - عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق، ص 209.

السياسة التجارية التي تتماشى مع الاتجاه الاندماجي خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة والتي انبثقت عنها جملة من التشريعات الجمركية أهمها:

- **قانون 29 ديسمبر 1884م:** يتعلق بـ **"تحديد ميزانية الإيرادات لعام 1885"**[1]، وتمّ فيه تعميم الاتحاد الجمركي بين الجزائر المستعمرة وفرنسا وأصبح شبيها بالنظام التجاري الفرنسي[2]. وألغى الامتيازات التي كانت تتمتع بها المنتوجات الأجنبية التي تستورد إلى الجزائر المستعمرة مستثنيّا الدخان والكبريت، والقهوة التي سمح بها قانون 17 جويلية 1867م[3].
- **قانون 02 أفريل 1889م:** خصّ هذا القانون شق الملاحة البحرية، إذ فرض الاحتكار الملاحي لصالح البحرية التجارية الفرنسية، أي الملاحة بين الجزائر المستعمرة وفرنسا لا يمكن أن تكون إلاّ تحت العلم الفرنسي[4].
- **قانون 19 جويلية 1892م:** جاء المرسوم من أجل توحيد الجزائر المستعمرة وفرنسا جمركيا وتجاريا بشكل كلي من خلال إلغاء التّفرقة الجمركية وتطبيق مبدأ المساواة على كلّ السلع، كما نصّ على التّحرر الجمركي بالنسبة للسلع القادمة إلى فرنسا أو الجزائر المستعمرة باعتبارها سلعا وطنية[5].
- **قانون 28 ديسمبر 1895م:** جاء هذا المرسوم على نفس الصيغة الجمركية التي كان معمول بها في فرنسا في 30 جانفي 1872م الخاص بالموانئ، كما تمّ فيه إقامة رسوم جمركية على النشاط التجاري الملاحي للجزائر[6].

---

[1] - Vignon, op.cit , p 224.
[2] - M. Alfred Rambaud, op.cit , p 121.
[3] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 16.
[4] - **Imbert. A,** Notice sur les services maritimes, Giralt (Alger-Mustapha), Paris, 1900, p 8.
[5] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 204.
[6] – نفسه، ص 203.

➢ **قانون 1910م:** سعى هذا القانون إلى حرية التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر المستعمرة مع تطبيق تعليمات خاصة بهذا التبادل بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية الأخرى. كذلك فرض الرسوم الجمركية وعقد اتفاقيات بين الجزائر المستعمرة وفرنسا[1].

قامت السلطات الاستعمارية بوضع قوانين جمركية تنظم بها العلاقات التجارية مع مستعمراتها:

- العلاقات التجارية مع تونس والمغرب:

➢ **19 جويلية 1890م:** الاستيراد من تونس عن طريق البحر التي تخص المنتوجات الزراعية التي استفادت من حرية الدخول باستثناء الحبوب التي لا تخضع للتحديد ولا للرسوم الجمركية، أما السلع الأخرى فتخضع للتعريفة المشجعة أو الدنيا.

خضعت واردات المغرب لتعريفة مشجعة أو الدنيا بدءا من 1893م، في المقابل صادرات الجزائر المستعمرة نحو تونس أُعطيت لها تسهيلات الدخول مع إعفاء أكبر عدد من المواد التي تنتجها الجزائر المستعمرة من التعريفة الجمركية، أما باقي المواد الأخرى فتخضع للتعريفة العادية التونسية. والتّصدير بالنسبة للمغرب فيتم بحسب اتفاقية 1901 و1902م، صارت سلع الجزائر المستعمرة عند استيرادها من المغرب عن طريق البر تستفيد من الضرائب حوالي 5% من القيمة، وإذا كان الدخول عن البحر فتخضع للتعريفة العامة المطبقة في المغرب، وننوّه هنا إلى أنه صادرات الجزائر المستعمرة إلى كلّ من تونس والمغرب تعدّ صادرات فرنسية[2].

- العلاقات التجارية مع المستعمرات الفرنسية الأخرى:

[1] - نفسه، ص ص 204، 205.

[2] - عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص ص 16، 17.

- **المستعمرات ذات النظام الخاص:** المواد الأولية والمواد الغذائية تستفيد من حرية الدخول، أما المنتوجات الأخرى فتخضع للتعريفة الدنيا، أو حرية الدخول في إطار التحديد السنوي للواردات.
- **المستعمرات المندمجة في النظام الفرنسي:** تستفيد وارداتها من الدخول إلى الجزائر المستعمرة، وبالمقابل صادرات الجزائر المستعمرة تعامل كصادرات فرنسية حين تصدّر نحو المستعمرات، على أنه هناك استثناءات تخص دخول بعض المواد بكل حرية[1].

ما يمكن أن أقوله عن التّشريعات الجمركية التي صدّرت في فترة ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر أنها كانت ارتجالية ومؤقتة، إذ خضعت التشريعات التجارية للجزائر لتعديلات خفيفة هدفت منها فرنسا تنظيم أمورها خلال هذه المرحلة التي طغت فيها المقاومات الشعبية وفتور في النشاط الاقتصادي عموما.

بعد 1870م ظهرت أفكار جديدة، تدعو إلى خلق وحدة جمركية وتجارية بين الطرفين الجزائر المستعمرة والفرنسي، بمعنى تطبيق نفس التّشريع الجمركي المعمول به في كلّ من فرنسا والجزائر المستعمرة. وظلّ كذلك إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، مع الحرص على تطبيق تعليمات خاصة حين يتعلق الأمر بالمتبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية الأخرى، وكما هو ملاحظ ومن خلال التشريعات التجارية الفرنسية أنها جاءت كلّها لتدعم مصالح فرنسا في الجزائر المستعمرة.

قامت الإدارة الاستعمارية من أجل تنظيم شؤون التجارة الخارجية أكثر في الجزائر المستعمرة مع فرنسا وربط اقتصادها بمصالحها، بإدراج النقد وإدخاله إلى السّوق الجزائر المستعمرة. فبعدما كان سكان الجزائر المستعمرة في العهد العثماني يمارسون التجارة عن طريق المقايضة وعملات أخرى

[1] - نفسه، ص 21.

ذهبية وفضية، قام بتغيير الاحتلال الفرنسي طبيعة التعامل التجاري بإصدار **قرار 07 ديسمبر 1831م** الذي ينصّ على أنّ النقد الفرنسي عملة رسمية في الجزائر المستعمرة[1].

وإقحام النقد في النشاط الاقتصادي منذ ذلك الحين، أجبر الجزائر المستعمرة على دفع الضرائب نقدا الذي كانوا يتحصلون عليه من خلال بيع محاصيلهم الزراعية للقطاع الاقتصادي الأوروبي بالجزائر المستعمرة وهذا الذي أسهم في إثراء خزينة الدولة وأضحى الإنتاج الجزائر المستعمرة تابعا للاقتصاد الفرنسي[2].

لقد أدت السياسة التجارية الفرنسية إلى تحطيم البنية الاقتصادية لاقتصاد، وجعلته أكثر ارتباطا وتبعية بالاقتصاد الفرنسي.

*** غرفة التجارة في الجزائر المستعمرة:**

ظهرت غرف التجارة في الجزائر المستعمرة خلال الفترة الاستعمارية وذلك بموجب قانون صدر في 9 أفريل 1898م، والذي فتح الباب أمام توسيع نطاق النشاط التجاري في البلاد. وكانت هذه الغرف التجارية تهدف إلى تيسير تكامل النشاط التجاري بين وفرنسا، وكان لها دور استعماري بارز في تعزيز الربط الاقتصادي بين البلدين[3].

أصدر الجنرال **"كلوزيل" «Clauzel»مرسوماً** في 7 ديسمبر 1830م بمدينة الجزائر المستعمرة العاصمة، وذلك بعد احتلال فرنسا للجزائر، وهذا يعكس التوجه الفعلي نحو فرض الهيمنة

[1] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 17.

[2] – الهواري عدي، المرجع السابق، ص 170.

[3] – **صالح كليل**، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830 – 1870م، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2017- 2018م، ص 298.

الاقتصادية على البلاد. ومع تزايد حجم التجارة وازدياد نشاطها، تم إنشاء غرف تجارية في مقاطعات مختلفة في الجزائر المستعمرة تشرف على تسييرها لجان ومجالس رسمية، حيث يتم انتخاب رئيس من أعضاء الغرفة التجارية ونائبين وكاتب عام وأمين المال.

وفي سياق تلك التطورات، تأسست غرف التجارة في مدن مثل: وهران في 4 أكتوبر 1844م، وعنابة في 14 ديسمبر 1844م، وقسنطينة في 19 سبتمبر 1848م[1]، أما مستغانم فقد تأسست الغرفة التجارية لها في 28 ديسمبر 1892م بعدما كان مقترحة سنة 1844م مع تلمسان، حيث جاء في تقرير تحت رقم 33 من أجل إحداث تقرير حول إحداث غرفتين تجاريتين جديدتين بمستغانم وتلمسان ما مفاده: **«قرر المجلس العام في جلسته المنعقدة بتاريخ 13 ماي، وبعد اعتماد خلاصات لجنة الشؤون المتنوعة، تمّ تأجيل طلبات إحداث الغرف التجارية بمستغانم وتلمسان، إلى أجل آخر [...] وفي حالة تلمسان، سيتم إعادة الأمر إلى المحكمة المدنية. لقد أعرب الاجتماع بالفعل عن راي غير مناسب بشأن الإنشاء المخطط له.»**[2]، أما معسكر فلم يتم تأسيس غرفة لتجارة لها إلاّ بتاريخ 29 سبتمبر 1901م[3].

سعت غرف التجارة إلى تعزيز التجارة بين الجزائر المستعمرة وفرنسا من خلال تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وكذلك تنظيم ومراقبة الأنشطة التجارية المختلفة. ورغم أنّ هذه الغرف كانت تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الفرنسي في الجزائر المستعمرة، إلاّ أنّها أثرت أيضًا على الاقتصاد المحلي والتجارة الجزائر المستعمرة، حيث تم تحديد القوانين واللوائح وفقًا لمصلحة المستعمرة ومناهج الهيمنة الاقتصادية. بهذا، أصبحت الغرف التجارية جزءًا من البنية التحتية الاقتصادية للنظام الاستعماري

[1] – نفسه، ص 298.

[2] - A.N.A boite N° 957,Rapport du Création de nouvelles chambres des commerce a Mostraganem et á Tlemcen.

[3] – صالح كليل، المرجع السابق، ص 299.

الفرنسي في الجزائر المستعمرة، ولعبت دورًا في توجيه وتنظيم التجارة الخارجية وفقًا لمصالح الاستعمار، مما أثر على اقتصاد البلاد وتجارتها بشكل عام[1].

سعت غرف التجارة في الجزائر المستعمرة خلال فترة الاستعمار إلى تحقيق أهداف تخدم مصالح فرنسا وتعزز من هيمنتها على الاقتصاد المحلي. وكانت هذه الغرف تركز في أنشطتها ومهامها داخل دوائرها، ودورها تمركز في التنسيق والتّعاون مع السلطة العمومية على مختلف المستويات والقضايا الاقتصادية ذات الصلة بالتشريع التجاري والجمركي والمالي.

قامت الغرف التجارية في الجزائر المستعمرة بتقديم استشارات خاصة حول الإجراءات القانونية المتعلقة بالنشاط التجاري، وكذلك القضايا المتعلقة بالرسوم والضرائب المتعلقة بوسائل النقل. وتمثلت جهودها أيضًا في إنشاء غرف تجارة تخصصية في مناطقها الجغرافية وإقامة محاكم تجارية لمناقشة النزاعات والقضايا التجارية.

شمل اهتمام الغرفة التجارية أيضا، إقامة مجالس استشارية لمناقشة القضايا المتعلقة بالتجارة والاقتصاد[2]. وكان لهذه الغرف التجارية مصاريف سنوية تدفعها الإدارة الفرنسية من اجل تطوير سيطرتها على اقتصاد الجزائر المستعمرة، وإليك **جدول المصاريف السنوية للغرف التجارية الجزائر المستعمرة الموقعة بتاريخ 23 ماي 1855م**[3]:

	قسنطينة	سطيف	باتنة	سكيكدة	عنابة
التكلفة السنوية (فرنك)	270ألف	28348	16791	115	197ألف

[1] – نفسه.

[2] – صالح كليل، المرجع السابق، ص، ص 300.

[3] - A.N.A boite N° 957, Rapport du Création de nouvelles chambres des commerces a Mostraganem et á Tlemcen.

امتد اهتمامات غرف التجارة إلى مجموعة متنوعة من المجالات المهمة، منها القضايا المتعلقة بالقروض والتصنيع والبنوك والسياحة والتدريب المهني ووسائل النقل بما في ذلك السكك الحديدية والطرق البرية والنقل البحري. وقد تم تسليم إدارة النقل البحري للشركات الملاحية التي تدير كل جوانبها من التخزين والتحميل والنقل[1].

كان لغرف التجارة في الجزائر المستعمرة دور محوري في تنظيم وتسيير الأنشطة التجارية والاقتصادية في سياق الاستعمار الفرنسي، وقامت بتنسيق جهودها مع السلطة الاستعمارية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية.

* **تنظيم الأسواق الداخلية في الجزائر المستعمرة:** حيث تحكم المستوطنون في الأنشطة التجارية بالجزائر المستعمرة وذلك من خلال سيطرتهم على الأسواق الداخلية الجزائر المستعمرة عن طريق تأمينها وفتح أسواق أخرى جديدة، والتّحكم في الأسواق كان بفعل المراقبة للبضائع الداخلة والخارجة، وتنظيم المكوس وعدِّ الأحمال ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق أخرى أو من بلدان أخرى.

كانت الإدارة الفرنسية في حالة ما إذا أرادت أن تشجع بعض الأسواق، فإنها ترفع عنها المكوس لبعض الوقت. كما حرّصت على منع دخول السلع الممنوعة كالأسلحة ولوازمها ومراقبة الغرباء وإعادة فتح أسواق جديدة في أماكن مغايرة وتلغي القديمة[2]. الأمر لم يتوقف هنا، بل عمدت إلى تغيير

[1] – صالح كليل، المرجع نفسه، ص 300.

2 – عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 47.

الموازين القديمة بموازين جديدة وفق ما يخدم مصالحها الاقتصادية، ومن أجل ذلك أوكلت المهمة لمصلحة خاصة تراقب الأوزان والأسعار والتجار وتلزمهم بكشف خاص أثناء البيع[1].

انتشرت أسواق الجزائر المستعمرة على الخط الحدودي الداخلي الذي يربط الجنوب بالشمال أو الصحراء بالتل، كما كانت كلّ منطقة تمثل لوحدها إقليم تجاري خاص بها. فمثلا منطقة القبائل بغرسها الزيتون وامتلاكها بعض الصناعات الحرفية شكلت إقليما تجاريا متكاملا، لكن في القرن التاسع عملت السياسة التجارية لفرنسا على فرض تنظيم اقتصادي للأسواق، حيث قامت بنقل الحركة التجارية من الريف الداخلي إلى المدن الساحلية بعدما جعلتها مدنا استيطانية بفعل الهجرة الأوروبية[2].

في العموم، إنّ احتكار الإدارة الاستعمارية بفعل التجار المستوطنين للأسواق الداخلية جعلهم يطورون التجارة الخارجية، ولم تترك للجزائريين حق المشاركة في هذا الحراك التجاري سوى القليل الذي يزيد عن حاجاتهم الذين يبيعونه للشركات الاحتكارية، وفي المقابل يقتنون مستلزماتهم من الأجانب، وهذا الذي أدى في النهاية دحض الأنشطة الاقتصادية الجزائر المستعمرة التقليدية وبالتالي تقويض النشاط التجاري للجزائريين.

*** دور المواصلات:**

سيطر القطاع الاقتصادي الأوروبي على شبكة المواصلات البرية والبحرية، وقد بدأ الاهتمام بالطرق والسكك الحديدية، وحركة الملاحة التجارية في خمسينيات القرن التاسع عشر بالجزائر المستعمرة من أجل تفعيل حركة الاستيطان والتجارة الخارجية. وقد شملت شبكة المواصلات على:

---

[1] – **حسان أحمد**، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847-1900، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014-2015م، ص 97.

[2] – رضا حوحو، شبكة الطرقات الفرنسية في جزائر...، المرجع السابق، ص ص 228، 229.

- **الطرق البرية:** وتضم:

- **الطرقات:** أما هدف إنشاء شبكات الطرق فكان من أجل: تسهيل النقل وربط مناطق الاستيطان والإنتاج بالأسواق وموانئ التّصدير[1]، ونظرا لأهميتها فقد ظهرت المشاريع الكبرى لإنجازها تسير على نمط الطرق في فرنسا، إذ تمّ تصنيف الطرق في الجزائر المستعمرة إلى: طرق وطنية ووصل عددها إلى 10 طرق منها: الطريق الواصل بين الجزائر المستعمرة والأغواط عبر المدية على مسافة 449.5 كم، الطريق الواصل بين المرسى الكبير وتلمسان على مسافة 147.5 كم، الطريق الواصل بين سطورة وبسكرة عبر قسنطينة على مسافة 327.9 كلم، الطريق الواصل بين الجزائر المستعمرة وقسنطينة مرورا بسطيف على مسافة 432.8 كم ... [2].

وقد تضاعفت الصادرات في الفترة الممتدة ما بين (1852- 1860م) إلى 49 مليون فرنك أما في سنة 1864م وصلت إلى 108 مليون فرنك[3]. وفي 1890 أنجز 237.15 كم من الطرق والمسارات ذات الأهمية منها 3آلاف كم من الطرق الوطنية وتمّ افتتاحها من طرف الجيش الفرنسي وتطلبت أعمالا فنية أخرى[4].

والطرق الواصلة بين العمالات التي هي الأخرى شهدّت تطورا، فلم تكن في سنة 1884م يتجاوز طول شبكة طرقها 2941 كم، لتصبح بمجموع 54.1ألف كم في 1910م أي بفارق 42.2ألف كم. وقد تمركزت هذه الطرق خاصة في عمالة الجزائر المستعمرة بطول شبكة 1.1ألف

---

[1] – رضوان شافو، عمر لمقدم، ملامح حول التجارة الخارجية ...، المرجع السابق، ص 301.

[2] - G.G.A, **Notice sur les routes et chemins, les ports et l'éclairage des côtes, le fonctionnement des services maritimes, l'hydraulique agricole, les associations syndicales, le développement de l'industrie minérale en Algérie**, op.cit , p 8.

[3] – الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867- 1868) ...، المرجع السابق، ص 288.

[4] - M. Alfred Rambaud, op.cit, p 118.

كم من مجموع 2.9ألف كم في ثمانينيات القرن التاسع عشر ثمّ زاد الطول إلى 16.9ألف كم من مجموع حوالي 45.2 ألف كم في العشرية الأولى من القرن العشرين[1].

وجدت أيضا بالإضافة إلى **الطرق الفرعية والطرق الريفية** التي اهتمت بها السلطات الاستعمارية من أجل تمديد طول شبكتها التي وصلت إلى 1316 كم في 1881م هذا بالنسبة للمسالك الفرعية، بينما الطرق المتواجدة داخل الأرياف بلغ طول شبكة فيها 6281 كم من نفس السنة[2] وهي كلها طرق أسهمت في تفعيل الحركة التجارية الخارجية من خلال ربط مراكز الإنتاج بموانئ التّصدير.

اهتمت السلطات الفرنسية بتطوير طرق مواصلات الصحراء الجزائر المستعمرة، حيث قامت بتعبيد طرق السيارات من سطافة إلى غرداية على بعد 82 كم سنة 1882م، تم استعماله في السنة الموالية، كذلك تم شق طريق من غرداية نحو الأغواط عبر وادي ميزاب، ثمّ طريق من غرداية نحو ورقلة في نفس السنة، وعبدت طرقات بسوف. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، أوجدت خمسة مسالك وهي:

-الوادي – نفطة، الوادي – بسكرة، الوادي – تقرت عبر الجامعة ، الوادي – نقرين، الوادي– تقرت عبر فرجان[3]. كما واصلت فرنسا عملية تعبيد الطرق البرية في الصحراء الجزائر، للربط بين السكك الحديدية وطرق السيارات من الواحات الثلاث: ورقلة، الأغواط، بشار لتنطلق في مسالك للصحراء[4].

---

[1] - M.C.I., **Annuaire Statistique de la France 1886**, Imprimerie nationale, Paris, 1886, p 674.
M.T.P.S., **Statistique Générale de la France 1911**, Imprimerie nationale, Paris, 1912, p 179.

[2] - M.C.I., **Annuaire Statistique de la France 1885**, Imprimerie nationale, Paris, 1885, p 631.

[3] – عثمان زقب، المرجع السابق، ص 11.

[4] – سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 162.

- **السكة الحديدية:** عملت السلطات الاستعمارية على خدمة الاقتصاد الفرنسي وذلك من خلال توفير سكة حديدية تساعدها في نهب خيرات الجزائر المستعمرة لهذا بدأ التفكير في هذا المشروع بدءا من 1844م الذي كان عبارة عن بناء خط حديدي يربط بين الجزائر المستعمرة والبليدة على مسافة 61 كم ومعه مسار مزدوج بطول 16 كم وكان هذا المشروع مقترح من طرف مجموعة من الرأسماليين الإنجليز والألمان[1] ونذكر منهم: السيد "**دوريدون**" « **M. de edon** » وعدّله السيد "**كيرفيغن**" « **M.de Kerveguen** » والذي كلف حوالي 12 مليون فرنك.

أما في خمسينيات القرن التاسع عشر فقد طالب كلّ من: **وارني** « **MM. Warnier**»، **ران** « **Ranc**»، **ماك كارتي** « **Mac Carthy**» وغيرهم منح امتياز لشبكة كاملة تشمل: خطوط حديدية من الجزائر المستعمرة العاصمة إلى وهران، من عمورة إلى قسنطينة، سكيكدة، عنابة[2]. بموجب مرسوم إمبراطوري المؤرخ في 08 أفريل 1857م وينصّ على إنشاء شبكة سكك حديدية عبر العمالات الثلاث، كما أكدّ على ضرورة أن تكون خطوط السكة موازية للساحل وتصل بين الموانئ والمناطق الداخلية كالخط الرابط بين الجزائر المستعمرة وقسنطينة مرورا بسطيف، والخط الرابط بين قسنطينة وسكيكدة الممتد على مسافة 87 كم[3].

منحت مشاريع إقامة السكك الحديدية خلال القرن التاسع عشر إلى شركات كبرى خضعت لنظام التشريع الفرنسي مقابل امتيازات تأخذها، وبفضل هذه المؤسسات تطورت شبكة السكك الحديدية

[1] - Maurice. Antoine Bernard, Op.Cit, p 2.
[2] - Alphonse-Marie-Pierre Tuillier, Op.Cit, pp 7,8.
[3]- G.G.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1862,** imprimerie impériale, Paris, 1863, p 67.

ووفرت السّرعة والثمن المعقول وبالتالي أدى ذلك إلى توفير الوقت والمال المضاعف، بعدما كانت وسائل النقل في الجزائر المستعمرة تقوم بها الحيوانات[1].

- الجدول 04: تطور شبكة السكك الحديدية في الجزائر المستعمرة (1871-1899م)[2]:

السنة	شركة باريس-ليون-المتوسط	شركة الشرق الجزائر المستعمرة	شركة الغرب الجزائر المستعمرة	شركة بونة-قالمة	الشركة الفرنكوجزائرية	شركة مقطع الحديد	المجموع
1871	51	//	//	//	//	//	51
1876	513	//	//	55	//	33	601
1881	513	198	51	255	352	33	1373
1886	513	580	221	308	364	33	2019
1891	513	887	329	436	663	33	2861
1896	513	887	368	436	668	33	2905
1899	513	887	368	436	668	33	2095

ومن أهم الخطوط التي أنجزت في الجزائر المستعمرة في الجهة الشمالية إلى غاية عام 1890م، وبلغت ما مجموعه 2795 كم نجد: من الجزائر المستعمرة العاصمة إلى وهران؛ من الجزائر المستعمرة العاصـمة وتيزي وزو إلى بجاية عبر بني منصور؛ من قسنطينة إلى سطيف والجزائر المستعمرة (464 كيلومترا)؛ من قسنطينة إلى باتنة وبسكرة ومن قسنطينة (أولاد الرحمن) إلى عين البيضاء (شرق الجزائر المستعمرة)؛ من أرزيو في سعيدة إلى ملحق مع امتداد إلى عين الصفراء؛ من وهران وتليلات في سيدي بلعباس إلى رأس الماء؛ من وهران إلى عين تموشنت وتلمسان (غرب الجزائر المستعمرة)؛ من عنابة إلى قالمة مع الامتداد من قالمة إلى قسنطينة ؛ الآخر من

[1] - Clément Duvernois, Op.Cit, p 309.
[2] - **G.G.A., notice sur les chemins de fer algériens,** Op.Cit, pp 4-5.

قالمة (Duvivier) إلى سوق أهراس والحدود التونسية؛ من سوق أهراس إلى تبسة؛ من الكاف أم طبول إلى سعيدة ومن أرزيو إلى خطوط المياه المالحة؛ من مستغانم إلى غليزان وتيارت؛ من قسنطينة إلى سكيكدة.

قد وصلت التكاليف المالية لإنجاز مشاريع السكك الحديدية في الجزائر المستعمرة بفعل التّقدم المستمر إلى حوالي: 16.2 مليون فرنكًا في 1884م[1]، وتجاوزت 21 مليون فرنك في مطلع القرن العشرين[2].

وبدءا من القرن العشرين شهدت السكة الحديدية قفزة نوعية وانطلاقة جديدة بفعل تحقيق الاستقلال المالي لخزينة الجزائر المستعمرة عن فرنسا، وأصبحت شبكة المواصلات تابعة للمصالح العمومية التي عملت على شراء عدّة خطوط من الشركة الفرنسية الجزائر المستعمرة، كخط الجزائر المستعمرة في 1908م، وخط الوسط في 1915م. كما تمكنت أن توفر دخلا جديد من الرساميل من خلال جعل السكة الحديدية تنقل المسافرين، والتي خصصت لهم بعض الخطوط كالخط الرابط بين مغنية وتلمسان، الحدود المغربية...[3]. إلى جانب دورها الاقتصادي في نقل المواد الأولية والمنتوجات الزراعية إلى الموانئ.

وبعد تنفيذ مشاريع السكة الحديدية في الجهة الشمالية للجزائر راحت السلطات الاستعمارية تفكر في إمكانية تزويد الصحراء بشبكة من المواصلات منذ سبعينيات القرن التاسع عشر أين تمّ تقديم عدّة اقتراحات منها: الخط الشرقي عبر غدامس، الخط الأوسط انطلاقا من ورقلة إلى أمقيد

[1] - **Alfred Rambaud**, Op.Cit, pp 118,120.

[2] - **Louis Hamel**, Les chemins de fer Algériens (étude historique sur la constitution du réseau Le classement de 1857), Adophe Jourdan libraire de L'académie, Alger, 1885, p 239.

[3] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 223، 224.

ومنه نحو النيجر وبحيرة التشاد، الخط الغربي عبر توات. وبعد عدّة مناقشات اختير الخط الأوسط الذي يتفرع إلى فرعين أما الأول يتجه نحو النيجر، والثاني يتجه نحو بحيرة التشاد وتمّ تنفيذ هذا البرنامج سنة 1880م[1].

عملت السلطة الفرنسية على تزويد جنوب الجزائر المستعمرة بثلاثة خطوط، وهي خط من قسنطينة إلى ورقلة عبر بسكرة وتقرت، وخط من البليدة إلى الجلفة عبر لمدية، وخط من المحمدية إلى بني عباس عبر سعيدة وبشار[2].

- **الملاحة البحرية:** أنفقت السلطات الفرنسية مبالغ ضخمة من أجل تطوير وإنجاز مشاريع كبرى في مجال الأشغال البحرية، والذي ارتبط ارتباطا مباشرا بالتقدم الذي لحق بالمجال الاقتصادي الذي حصل في المستعمرة، فهي لم تكتف بإنجاز الطرق البرية بل راحت تربط هذه الأخيرة بالساحل لتفعيل المبادلات الخارجية.

قد أنفقت الإدارة الفرنسية في تسعينيات القرن التاسع عشر ما يفوق 22 مليون فرنك فرنسي من أجل بناء وإعادة تهيئة الموانئ وصيانتها، ووزعتها على عمالات الجزائر المستعمرة، إذ حصلت عمالة الجزائر على قرابة 8ملايين فرنك، وعمالة وهران 7ملايين فرنك، وأخيرا عمالة قسنطينة على 5 مليون فرنك، بالإضافة إلى نفقة تقدّر بـ: 1,3مليون فرنك على تطوير الموانئ الصغيرة وتشييد نقاط جديدة على السّاحل[3].

---

[1] - V. Derrécagaix, **Exploration du Sahara , les deux missions du lieutenant-colonel Flatters**, Imp. Emile Martinet, Paris, 1882, p 9.

[2] - **يحي بوعزيز**، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ويليه الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات، ط 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 98.

[3] - G.G.A, **Délégations financières algériennes, session de novembre 1899**, Op.Cit, p 15.

وبفضل هذه السلسلة من التغيرات التي أجرتها الإدارة الاستعمارية في موانئ جزائر المستعمرة ظهر ما يعرف بالموانئ المتخصصة أي تخصيص كلّ ميناء لمنتوج معين كتخصيص موانئ بني صاف والغزوات لتصدير المعادن، ميناء مستغانم وميناء وهران ... لتصدير الخضر والفواكه وزودت هذه الموانئ المتخصصة بمختلف الهياكل الجديدة كالمستودعات والآلات الميكانيكية الكبرى، المنارات...[1].

*** دور المؤسسات المالية:**

عملت الإدارة الفرنسية على توفير الظروف الملائمة من أجل استقطاب أعداد هائلة من المستوطنين بالجزائر المستعمرة للإقامة، من خلال تأسيس مؤسسات مالية تسهم في دعم المشاريع الاستيطانية الاقتصادية بمختلف القروض المقدمة من أجل توسيع مجال الاستثمارات.

وإن كان في البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي دور القروض ضعيفا، نتيجة توافد على الجزائر المستعمرة طبقات اجتماعية واقتصادية ذات مستوى فقيرة في بداية الاحتلال هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان أغلب هذه الفئات من العناصر الخطيرة والمشاغبة في فرنسا، وحتى من ذوي السوابق...[2]. ووجود مثل هذه العناصر البشرية لا يمكنها تسيير شؤونها لوحدها دون تدخل الحكومة الفرنسية.

ولعلّ تخوف أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في الجزائر المستعمرة، أحد العوامل التي أضعفت فرصة توفر رؤوس الأموال، بسبب حالة لا الاستقرار التي كانت تشهدها المنطقة (المقاومات

[1] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 223.

[2] – **صلاح العقاد**، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م، ص 138.

الشعبية) المنتشرة في بعض المناطق[1] المناهضة للاحتلال، والأكيد عدم استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية من شأنها أن تعرقل النمو الاقتصادي والاستثمار.

وجدير بالذكر هنا، أن نقف عند الذهنية التي كانت تفكر بها الحكومة الفرنسية في تلك الفترة، والتي عملت على جعل الجزائر المستعمرة مقاطعة فرنسية تابعة، هذا ما انعكس سلبا في فكرة تشجيع رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية[2]، لأنه ظلت لوحدها تقدّم خدامتها نحو المستوطنين من أجل استقطابهم إلى أرض الجزائر. حيث قامت بدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة، وتوزيع الأراضي الفلاحية عليهم بالمجان، وإنشاء المساكن ونحو ذلك من الامتيازات والمنافع، لكن أصحاب الأموال لم تكن تستهويهم المغامرة كثيرا في المستعمرة[3].

كان جهل هؤلاء المستثمرين بالطبيعة الجزائرية والخيرات التي تحتويها أحد الأسباب التي منعت أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار فيها، فقد اعتبروها منطقة استوائية حارة[4]، محدودة الإنتاج وحديثة الاستغلال[5]، ومثل هذا المناخ لا يحقق التنمية الاقتصادية لمشاريعهم.

لجأ الاستعمار الفرنسي إلى السيطرة الاقتصادية بواسطة القروض التي تعدّ مصدر التمويل قصد استغلالها في امتلاك الأراضي الخصبة وتدعيم الاستثمار وتوسيعه في الجزائر المستعمرة، وبالتالي إنجاح الاستيطان الاستعماري. والآلية التي استخدمت لتحقيق هذه الأهداف كانت بتأسيس بنوك مصرفية بالجزائر. ولعلّ أول مصرف تأسس هو:

---

[1] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 21.

[2] – عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق، ص 212.

[3] – عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ص 119.

[4] – يحي بوعزيز، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية ...، المرجع السابق، ص 8.

[5] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع نفسه، ص 22.

- **بنك الجزائر « Banque de l'Algeri »**: استدعت التجارة إلى ضرورة وجود بنك من أجل تقديم المساعدات المالية للتجار، خاصة للوسطاء القادرين على تسديد الدّيون. وفي 04 أوت 1851م تمّ تأسيسه، وهو عبارة عن بنك للخصم والتداول والودائع. وكان الغرض من إصدار قطع النقد الضرورية للتداول لتوفير رؤوس الأموال من أجل تقديمها في شكل مساعدات للتجار الوسطاء القادرين على تسديد الدّيون... [1].

انطلق نشاط البنك الفعلي بصدور قانون 1 نوفمبر 1851م الذي سمح بطرح 2000 سهم كاكتتاب أولي، وقد بدأ رأسماله بـ: 3 ملايين فرنك. ثمّ ارتفع إلى 10 ملايين فرنك وذلك بموجب القوانين المتعاقبة التي عملت على تحسينه والتي منها: قانون 20 أوت 1870م، قانون 30 سبتمبر 1870م، قانون 10 نوفمبر 1870م. أين تمّ رفع الحد الأقصى لإصدار الأوراق النقدية من طرف هذا البنك إلى 48 مليون فرنك مع الإذن بالإصدار [2].

وجاء تأسيس البنك من أجل تحقيق أهداف واضحة حددها قانون صدوره عام 1851م، والتي شملت خصم الأوراق التجارية، حيث يقوم البنك بخصم الكمبيالات والسندات التي يقدمها التجار، مما يوفر لهم سيولة نقدية فورية مقابل خصم بسيط. وهذا ما سهّل المعاملات التجارية وأسهم في تدوير رؤوس الأموال [3].

---

[1] - Vignon, op.cit, p 261.
[2] - V. Loizillon, **l'Algérie pratique**, Imprimerie Deyme, Alger, 1876, p 59.
[3] - Henri Garrot**, Cahiers algériens. La banque de l'Algérie, ses origines, ses modes d'opérer et ses résultats en Algérie**, Deuxiéme éddition, Paris, 1892, p 6.

كذلك تقديم القروض والسلف على الضمانات، حيث سمح القانون للبنك بتقديم قروض للأفراد والشركات بضمان أصول معينة (مثل الأوراق المالية، الذهب، السلع المخزنة). هذا سهّل على المستوطنين والمؤسسات الزراعية والتجارية الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أنشطتهم[1].

وكان إصدار الأوراق النقدية من أهداف البنك الذي منح الحق الحصري له في عملية إصدار الأوراق النقدية، وكان يهدف إلى توحيد العملة وتسهيل التبادلات التجارية، والقضاء على العملات المتعددة أو وسائل الدفع غير الرسمية التي كانت سائدة في الجزائر. وهذا أعطى البنك قوة مالية وسيادة نقدية في المستعمرة[2].

جاء تأسيس البنك نتيجة لمطالبات متزايدة من قبل القطاعات التجارية والمالية الفرنسية في الجزائر، والتي رأت الحاجة إلى مؤسسة ائتمانية مركزية تدعم النشاط الاقتصادي وتوفر السيولة اللازمة في مستعمرة الجزائر. بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية والخصم للمؤسسات التجارية في مستعمرة الجزائر، والتي كانت تعاني من نقص السيولة والاعتماد المفرط على وسائل دفع بدائية أو مكلفة. وعليه أعتبر بنك الجزائر كأداة حيوية لتنشيط التجارة وتحقيق التنمية في المستعمرة بما يخدم المصالح الفرنسية.

أنشأت عدة فروع لهذا ومنها فرع عنابة الذي أنشأ في 11 جويلية 1868م؛ وفي كلّ من سكيكدة وعنابة اللذان تأسسا في 22 أفريل 1875م[3].

---

[1] - **Henri Garrot,** op.cit, p 6.

[2] - Ibid, pp 6-11.

[3] - G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1880**, Imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1880, p 70.

حاولت الحكومة الفرنسية والإدارة في الجزائر المستعمرة على استغلال البنك من أجل تمويل مشاريع المنفعة العامة ومشاريع الهياكل القاعدية وتقديم المساعدات على أساس القانون الرئيسي الذي اعترف به أنه بنك الصرف والتحويل والتوفير، ومهمته القرض التجاري ووجد لأجل تقديم الوسائل الضرورية لتطوير التجارة سواء من حلال الأوراق المالية والتجارية أو منح القروض التجارية[1]، حيث قدّرت المبالغ المخصومة في بداية عملياته نحو 8.60مليون فرنك، ثمّ تطور المبلغ إلى 68 مليون فرنك في فترة (1861-1862) وزادت بعد ذلك بفارق 448 ألف فرنك من الأوراق النقدية وهي تمثل فترة ازدهار...[2]، وقد استفاد كثيرا من القروض المقدمة خاصة، بنك القطاع الزراعي حيث وفرت له الرساميل والقروض الزراعية[3]، من أجل تطوير قطاع الزراعة الموجه إنتاجه أساسا نحو خدمة مصالح فرنسا.

- **القرض المالي والزّراعي للجزائر «Crédit financier et agricole de l'Algérie»** : في 09 ديسمبر 188م تأسست هذه الشركة ودامت ما يقارب 70 سنة أي تنتهي في 30 جويلية 1951م، وانطلق مشوراه برأس مال وصل 15 مليون فرنك. وانقسمت عمليات القرض الزراعي في الجزائر المستعمرة إلى جزءين متميزين هما:

أ. القروض المقدمة بالإشراك مع القرض الزراعي الفرنسي **«Crédit agricole de France»** والذي يوفر الأموال بسعر فائدة مقيّد، ويحصل على جزء من الأرباح.

---

[1] - **Henri Garrot,** op.cit, p 6.

[2] - Vignon, op.cit, p 262.

[3] - عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 22.

ب. أ. القروض المقدمة بالإشراك مع القرض الزراعي الفرنسي **«Crédit agricole de France»** والذي يوفر الأموال بسعر فائدة مقيّد، ويحصل على جزء من الأرباح.

ب. القروض الممنوحة برأس مال خاص بالقرض الزراعي الجزائري وتقدّم هذه القروض إلى الإدارات، والبلديات، والمؤسسات العامة، اتحادات الرّي...[1]. وفي العموم أسهم هذا المكتب في تفعيل النشاطات الزراعية والتجارية في الجزائر.

- **الشركة العامة الجزائرية«La société générale algérienne»** : تمّ إنشاؤها في 12 جويلية 1865م بعد اتفاق حصل بين وزير الحرب الفرنسي مع كلّ من: السيد **"لويس فريمي"** « **Louis Frémy** » مدير القرض العقاري، والسيد **"بولان طالابو"** « **Paulin Talabot** » مدير السكة الحديدية باريس-المتوسط- P-L-M. وبلغ رأسمال هذه الشركة 100 مليون فرنك تمّ تشكيلها من قبل بإصدار 200ألف سهم[2]، ثمّ تطور نشاطها بشكل ملحوظ فبعدما كان رأسمالها 25 مليون فرنك في 1900م زاد إلى 95 مليون فرنك في العشرية الأولى من القرن العشرين[3].

تمكنت هذه الشركة من تقديم قروض الرهن العقاري في الجزائر المستعمرة، وقدّمت كذلك القروض على الضمانات وسندات الشّحن والودائع، وحرصت على تدبير رؤوس الأموال وفتح اعتمادات لجميع العمليات الزراعية والصناعية والتجارية... وقد ظهرت لهذه الشركة عدّة وكالات في: عنابة، وقسنطينة، وسطيف، ووهران، ووصل معدّل الخصم إلى حوالي 242 مليون فرنك في شكل كمبيالات مخصومة في عام 1891م [4].

---

[1] - Vignon, op.cit, p 263.

[2] - V. Loizillon, op.cit, p 63.

[3] - خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 89.

[4] - Vignon, op.cit, PP 263,264.

- **القرض الليوني«Le Crédit lyonnais»**: في 1878م تمّ تأسيس هذا البنك[1]، وظهرت عنده عدّة وكالات منها وكالة في مدينة الجزائر، ووهران، وقسنطينة، وسيدي بلعباس...[2]. ولقد بلغت قيمة الكمبيالات المخصومة في 1890م نحو حوالي 137.6 مليون فرنك[3]، أما في عام 1897م ارتفع ووصلت قيمة الخصم إلى حوالي 156,8مليون فرنك. وبلغ إجمالي الحركة النقدية إلى 737,9مليون فرنك بمتوسط حركة يومية 2,4مليون فرنك[4].

- **القرض العقاري «Le Crédit foncier»**: بمرسوم إمبراطوري نشأت هذه المؤسسة المالية في 11 جانفي 1860م، وهدفت إلى توسيع امتيازات القرض العقاري الفرنسي في المستعمرة[5]. وتمّ إقامة فروع لهذه الشركة في كلّ من: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة[6] وقد استفاد من قروضها الكولون.

*** دور صادرات القطاع الاقتصادي التقليدي:**

تتطلب التجارة وجود رؤوس أموال ومثل هذا المحرك لم يكن متواجدا بالجزائر في بدايات الاستعمار، ذلك أنّ القطاع الاقتصادي الأوروبي لم يكن بإمكانه أن ينتج ويصدّر حتى يتمكن من خلق الثروة التي كان يحلم بها وبالتالي يحرك دواليب التجارة في المستعمرة. فقد طغت على الزراعة الكولونيالية الصعوبة والبطء في التقدّم خاصة في مرحلة **(1830-1865م)** والتي امتازت بشيء من الخيبات الفادحة والإخفاقات المتعاقبة والمحاولات المتغيّرة[7]، وقد أطلق عليها فترة المخاض تنتظر

---

[1] - Vignon, op.cit, p 264.
[2] - E. Levasseur, **La France et ses colonies : géographie et statistique**, T.3, Librairie CH. Delagrave, Paris, p 46.
[3] - Vignon, op.cit, P 264.
[4] - E. Levasseur, op.cit, p 46.
[5] - M. Bourgade, **Le Crédit foncier de France, le crédit agricole et les emprunteurs**, Imprimerie administrative De Paul Dupont, Paris, 1861, p 146.
[6] - V. Loizillon, op.cit, p 66.
[7] - **محفوظ قداش، جيلالي صاري**، الجزائر صمود ومقاومات (1830 - 1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص 199.

ميلاد سياسية زراعية رأسمالية وما كانت لتبرز في هذه الفترة بالذات، لأنّها كانت غير ناضجة[1]، في الأخير هي مرحلة تجريبية منيّت بالفشل.

اهتم الكولون في البداية بالمزروعات التي ممكن أن تدّر عليهم أرباحا وتخدم المصالح الفرنسية، واعتقدوا أنّ الجزائر المستعمرة بإمكانها تزويد البلد الأم بالقهوة والكاكاو، الفلفل، الفانيليا، القطن[2]، فعملت على إدماج زراعات دخيلة إضافة إلى زراعة الحبوب التي كانت متواجدة من قبل ولم تضف عليها أية تجديدات[3]، بل عملت على تحسين أساليب زراعتها، وكانت الآمال معقودة كثيرا على المزروعات المدارية لذلك تمّ إنشاء حديقة التجارب بالجزائر العاصمة يوم 30 ديسمبر 1832م، حيث قام الجنرال **«أنطوان أفيسارد» «Antoine Avisard»**بإنشاء حديقة التجارب على قطعة أرض مساحتها 5 هكتارات في مكان يسمى الحامة شرق الجزائر العاصمة بغرض الإشراف على الزّراعات العمومية والخاصة وإجراء تجارب زراعة النباتات والأشجار الملائمة لتربة ومناخ البلدان التي تمّ احتلالها حديثا،[4] ضف ذلك إلى توزيع مختلف الشتلات والبذور على المزارعين الأوروبيين[5]، ومع تحسين نوعية المزروعات ومتابعتها[6].

---

[1] – **محمد بلقاسم حسن بهلول**، المرجع السابق، ص 37.

[2] - **L'Abbé G.Dervin**, L'Algérie Son Agriculure, Son Commerce, Son Induslrie, Sa Colonsiation, Son Avenir, Epernay, Imp. Du Courrier du Nord-Est, M.C.M 11, 1902, p 26.

[3] – محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع نفسه، ص 199.

[4] - **Laribi Ghanem et Sofiane Hadjadj**, Le Jardin d'éssai du Hamma : Histoire d'un jardin colonial, in Abderrahmane Bouchèche et al., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, la découverte "Poche/Essai", 2013, p 120.

[5] - **E.Lacanaud**, L'Algérie au point de vue de L'économie sociale, giralt, Imprimeur-Photograveur, Rue des colon 17, 1900, Alger, pp37,38.

[6]– **مليكة جرمولي**، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتور قسنطينة، 2007- 2008م، ص 19.

في 1867م كان بالحديقة العديد من الأنواع والأصناف النباتية وصلت 8214 نوعا وصنفا ونصفها تقريبا استوائي الأصل والذي أعطى للحديقة بعدا غربيا وقد أجرت هذه الأخيرة عدة تجارب على بعض المنتوجات لمعرفة إمكانية غرسها بالجزائر المستعمرة كمزروعات القطن والتبغ، الشاي، قصب السكر[1]،... وعلى الرغم من حصول بعض التقدّم، لكن بقيّ نشاطها محصورا لا يسهم في التجارة الخارجية[2].

وقد أولى قطاع المستوطنين عناية بالمحاصيل الصناعية نظرا لحاجة الصناعة الفرنسية لها ومحاولة في إحداث انقلاب شامل في الفلاحة التقليدية بالمستعمرة نحو فلاحة صناعية تستجيب لمصالح المستوطنين[3] وتلبي حاجات السّوق الخارجية، كذلك انصب الاهتمام على مثل هذه المحاصيل التجارية من أجل توسيع الإنتاج الزراعي في زراعة الجزائر وبالتالي تحقيق الرّبح كهدف أسمى لدى المعمرين المالكين الجدد[4]، ولعلّ أهمها هذه المزروعات التي اهتمت بغرسها في المستعمرة هي: القطن، التبغ، زراعة الكتان، قصب السكر وأشجار الشاي، البن والخيزران، الأرز... تجارب عرفت زراعتها الفشل الذريع بأرض الجزائر المستعمرة[5].

سعت الإدارة الفرنسية لتطبيق كلّ الإجراءات القانونية والزراعية في المستعمرة من أجل تطوير الاقتصاد لجعله يسهم في تطوير الحركة التجارية الخارجية، لكنه عجز عن ذلك مما جعلهم يستغلون القطاع التقليدي الخاص بالجزائر المستعمرة ليقوم مقام قطاعهم الأوروبي في السنوات الأولى من الاحتلال باعتباره احتياطي لتوسعاتها الاستغلالية، وكمصدر لليد العاملة، وسوق للمنتوجات المصنعة

[1] - **Laribi Ghanem et Sofiane Hadjadj**, Op.Cit, pp121, 122.

[2] – محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 200.

[3] – صالح فركوس، المرجع السابق، ص 180.

[4] – محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 37.

[5] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 120.

الفرنسية[1]. وبفضل القطاع التقليدي في الجزائر المستعمرة سيسدّ هذا الفراغ في البدايات الأولى لتواجده، وذلك من خلال ما سيقوم به القطاع الأوروبي من دور الوسيط بين القطاع التقليدي والأسواق الخارجية باعتباره المسيطر على كلّ ما تملكه المستعمرة من ثروات.

خلاصة القول، ومن خلال دراستنا لآليات وجهود الاستعمار للإقلاع التجاري (1870-1914م)، نجد أنّ السياسة الاقتصادية للإدارة الفرنسية التي اتبعتها في الجزائر المستعمرة، لم تخرج عن إطار الاستثمار والاحتكار لكلّ ما هو مهم يضمن ديمومة اقتصاد البلد الأم والاقتصاد الكولونيالي بالجزائر المستعمرة. وانطلاقا من هذا المقصد، اتبعت السلطة الاستعمارية مختلف الطرق والإجراءات التي استهدفت تغيير أنماط النشاطات الاقتصادية مثل النشاط الزراعي والصناعي، فضلا عن سياستها التجارية التي كرستها نحو تمويل سوق فرنسا وأسواق الخارج بمختلف الحاجيات الأساسية.

عملت الإدارة الفرنسية على استنزاف المقدرات الطبيعية التي تملكها مستعمرة الجزائر، وكان ذلك من خلال إنشاء قطاع اقتصادي أوروبي فيها، اتسم بالحداثة من حيث امتلاكه لوسائل إنتاج وتجهيزات متطورة أو من حيث الدعم المادي والاهتمام الذي عُنيّ به من الطرف الفرنسي والتي انتهجت من أجل تجسيده السياسة الاستيطانية القائمة على استحواذ الأراضي الزراعية الخصبة مع خلق قاعدة بشرية دخيلة على المجتمع الجزائر المستعمرة، وتزويد هذه الفئة الأجنبية بكلّ ما تحتاجه من مراكز استيطانية، قروض مالية، مشاريع البنى التّحتية...

إنّ تطور هذا النظام الاقتصادي الأوروبي أتى بفضل جهود الإدارة الاستعمارية والتي وجهت كلّ خدماته نحو اقتصادها فرنسا ونحو الأسواق الخارجية، دونما التفكير في الخراب الذي ألحقته

[1] - عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 12.

بالقطاع التقليدي الذي كان سائدا في الجزائر قبل الاحتلال، بل عملت على تقويضه وسخرته كاحتياطي لها وقت الحاجة.

أدرك الاستعمار الفرنسي منذ البداية أنّ الجزائر المستعمرة بلد زراعي بامتياز ومن ثمة راح يؤسس لمنظومة زراعية ذات توجه رأسمالي إمبريالي جديد، يقوم على سيطرته للعقار المحلي للجزائريين من خلال سنّ ترسانة تشريعات وإجراءات ثمّ تحول ملكيته نحو المستوطنين المستقدمين من مختلف أقطار أوروبا، وانطلاقا من هذه السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الإدارة الفرنسية فقد أدت في نهاية المطاف إلى انهيار المنظومة العقارية المحلية ومن ثمّ ضياع الزراعة المعاشية الخاصة بالجزائر المستعمرة وبرز نمط زراعي جديد اعتمد على الزراعات النقدية التي تغطي عجز فرنسا ونقص منتوجها وتسد طلبات الخارج عليها.

أما عن التنظيم الكولونيالي للصناعة فقد اقتصرت على الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية التي احتكرتهما الشركات الفرنسية والأجنبية من أجل توجيه القدرة الإنتاجية نحو فرنسا ومصانع أوروبا. وعليه لا يمكن الحديث عن قاعدة صناعية في مستعمرة الجزائر بل ذلك الضعف الصناعي جعلها في تبعية مستمرة للبلد الأم.

وقطاع التجارة ارتبط مباشرة بإنتاج قطاعي الزراعة والصناعة في مستعمرة الجزائر، حيث حرصت السلطات الفرنسية على تطوير نظام القطاع الاقتصادي الحديث على حساب القطاع الاقتصادي الجزائري التقليدي ووجهته وربطته مباشرة باقتصاد فرنسا والخارج عن طريق سياسة تجارية خارجية حوّلت إلى مطمورة تنهل منها مختلف المنتوجات الزراعية والمواد الأولية وسوقا لمنتجاتها الصناعية وبهذا فتحت لها منافذ جديدة للتجارة.

ولضمان هذه المنافذ المادية وضعت النظام الجمركي الذي طبقته في الجزائر المستعمرة والذي كان من خلال مرحلتين مهمتين هما: مرحلة التوسع الاستعماري ومرحلة الاندماج الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا باستعمال آلية التعريفات الجمركية الذي خدم بالدرجة الأولى مصالح الكولون ومصالح فرنسا وامتد بظله حتّى على الخارج وهذا طبعا في حدود ما سمحت به الإدارة الفرنسية.

استطاعت السلطات الفرنسية تطبيق سياسة جمركية محكمة في تعاملها مع الدول الأجنبية، إذ تمكنت من خلال النظام الجمركي بشقيه التجاري والملاحي أن تقضي على كلّ منافسة خارجية في الأسواق الجزائر وإن كانت البدايات الأولى للاستيطان سمحت باستيراد المواد الاستهلاكية الغذائية من أجل تأمين حاجيات الجنود والفئة الأوروبية المستوطنة لتوسيع هيمنتها في الجزائر. لكن سرعان ما استتب لها الأمن والانتشار في مستعمرتها خلال سبعينيات القرن التاسع عشر ومن ثمة راحت تسن رسوما جمركية مرتفعة على السلع الأجنبية المستوردة نحو الجزائر المستعمرة من أجل تسخير أسواقها لخدمة اقتصاد فرنسا ودحض أي تنافس خارجي.

أدت مجموعة من العوامل إلى تطوير التجارة الخارجية في الجزائر المستعمرة مع فرنسا والخارج، فبالإضافة إلى المواصلات التي أسهمت شبكاتها بمختلف أنواعها في ربط المساحات الزراعية بموانى التصدير أو التخزين هذا من الناحية الزراعية، سخرت كذلك من الناحية الصناعية حين سهلت نقل الثروات المعدنية إلى مصانع التحويل أو موانئ التصدير لتوجيهها نحو فرنسا، وهذا ما أدى إلى تفعيل حركة التجارة بين مستعمرة الجزائر وفرنسا وغيرها من الدول الأجنبية.

هناك أيضا الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر التي بفضلها تشكل القطاع الاقتصادي الأوروبي عن طريق مصادرة الأراضي الزراعية ودعم الفئة المستوطنة بكلّ الأشكال المادية والتقنية، من أجل ربط اقتصاد الجزائر المستعمرة باقتصاد فرنسا عن طريق تفعيل حركتي الاستيراد والتصدير.

أما عن الهيئات المالية أسهمت في تفعيل الجانب الاقتصادي بأنشطته المختلفة خاصة منها التجارية، حيث قدمت القروض للمنتجين التجار وموّلت الإنتاج، وشاركت في الكثير من المشاريع الاستثمارية والمنتجات المختلفة أين زادت الأموال المستثمرة إلى 38 مليار فرنك فرنسي في العشرية الأولى من القرن العشرين بعدما كانت في 1880م لا تزيد عن 18 مليار فرنك[1].

وسعت الحكومة الفرنسية جاهدة إلى تشجيع تقديم القروض بفوائد تصل نسبتها إلى 8% بالنسبة للفائدة المتفق عليها و5% بالنسبة للفائدة الشرعية وهذا وفقا للقانون الصادر في 13 أفريل 1898م، وهذا كله من أجل رفع الإنتاج لربطه بالتصدير.

شهدت التجارة الخارجية بين الجزائر وفرنسا تطورًا هامًا نتيجة الاحتلال الفرنسي لها في منتصف القرن التاسع عشر، وتحوّلت الجزائر في تلك الفترة إلى مستعمرة فرنسية وأصبحت جزءًا من منها. وقد شكلت الجزائر في تلك الفترة جزءًا مهمًا من اقتصاد فرنسا، حيث استفادت من مواردها ومنتجاتها.

وقد تعززت هذه العلاقة التجارية بواسطة السياسات الاستعمارية التي طبقها فرنسا، حيث أقرت قوانين تشريعية ورسوم جمركية تحمي المصالح الفرنسية وتحجب التطور الاقتصادي للجزائر مما أثر على التنمية الشاملة وتشجيع الاعتماد الاقتصادي الخارجي بدلاً من التنمية المحلية.

خلق التنظيم الكولونيالي قطاع زراعي متطور وأوجد نسيج صناعي ضعيف في مستعمرة الجزائر يعتمد على الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وإذا كان نشاط قطاع التجارة الخارجية مرتبط بالقدرة الإنتاجية لهما، فكيف نستطيع في ظل هذه الثنائية المتضادة تنشيط المبادلات التجارية بين

[1] - Samir Anin, **L'économie de Maghreb**, Ed de minuit, Paris, 1966, p 98.

الجزائر المستعمرة وفرنسا وبين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية خلال الفترة ما بين 1870 و1914م؟

الفصل الثاني: طبيعة المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر المستعمرة مع فرنسا والخارج خلال الفترة (1870-1914م).

المبحث 01: التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة مع فرنسا خلال الفترة (1870-1914م).

المبحث 02: تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية المستعمرة مع الخارج خلال الفترة (1870-1914م).

المبحث الأول: تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية مع فرنسا خلال الفترة (1870-1914م)

شهدت التجارة الجزائر المستعمرة تحولات هامة نتيجة الاحتلال الفرنسي والتأثيرات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت عن ذلك. فقد شكلت الجزائر جزءًا من اقتصاد فرنسا المستعمرة، وأصبحت وجهة للاستثمارات الفرنسية ومنطقة لتصدير المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية إلى فرنسا ودول الخارج.

أولا: تطور التجارة الخارجية مع فرنسا:

1- الفترة الأولى (1870 – 1899م):

إنّ التقدّم الذي حدّث في التجارة العامة الخارجية[1] للجزائر أخذت منه فرنسا النّصيب الأكبر باعتبار الجزائر مستعمرة لها، والإحصائيات الرسمية تؤكد ذلك. فقد بلغ المجموع الكلي لحركة التجارة خلال الفترة (1830-1861م) نحو: حوالي 5.6 مليار فرنك كان نصيب فرنسا فيه حوالي 2.2مليار فرنك منها ما قيمته حوالي 2.2مليار فرنك لفرنسا وحدها وهو ما نسبته 84.57%، في حين وصل حجم صادرات الجزائر المستعمرة الكلي بنحو: 8.5مليار فرنك بنسبة 15.42%[2].

والواضح من خلال هذه الإحصائيات هناك ارتفاع واضح في حجم واردات الجزائر المستعمرة من فرنسا مقارنة بحجم صادراتها منها. ولعلّ لهذا ما يفسره في اعتقادي، إذ في بدايات الاحتلال لم

[1] - **التجارة العامة**: هي التي تشمل جميع السلع التي لأي سبب من الأسباب تعبر الحدود للاستيراد أو التصدير، فعند لاستيراد تتكوّن التجارة العامة من جميع البضائع الواردة من الخارج المستعمرة ومن الصيد البحري الكبير عن طريق البر أو البحر، سواء للاستهلاك أو التّخزين أو العبور أو إعادة الشحن أو إعادة التصدير أو الإدخال المؤقت. أما عند التّصدير، تتكوّن التجارة العامة من جميع البضائع الفرنسية أو الأجنبية التي تغادر فرنسا. انظر:
Félix Dessoliers, Op.Cit, p16., M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1891**, Imprimerie nationale, Paris, 1891, p 591.

[2] - **Sans auteur**, **Enquete sur le commerce et la navigation de l'Algérie**, Op.Cit, p 19.

يكن الوضع الاقتصادي للجزائر من أولويات السلطة الاستعمارية التي انصب اهتمامها على تكريس السياسة الاستيطانية، وعليه انحصر التعامل التجاري في السنوات الأولى على تأمين مستلزمات الجيش الفرنسي، كذلك عملت التشريعات الجمركية على ترجيح كفة السلع المستوردة خاصة التي أصدرت في هذه الفترة.

وظلت قيمة صادرات الجزائر المستعمرة بطيئة خلال الفترة (1830-1861م) التي لم تتجاوز 15.42%، وهذا الذي يعكس حسب اعتقادي تدهور أوضاعها الاقتصادية بسبب ما كرّسته السياسة الاقتصادية الفرنسية بالرغم من أنّ القطاع التقليدي الجزائر المستعمرة غطى جزءا كبيرا بفضل منتجاته التي صدّرت نحو فرنسا قبل أن يتطور القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث بالمستعمرة. وقد عملت أيضا سياسة مصادرة الأراضي الزراعية نحو المستوطنين على تراجع المردود الزراعي وبالتالي ضعف عملية التصدير نحو الخارج عموما.

انتعشت حركة التجارة الخارجية الخاصة بين الجزائر المستعمرة وفرنسا خلال الفترة (1870-1914م) أين وصلت القيمة المالية للمبادلات التجارية ما بين سبعينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر إلى ما يقارب 5ملايير فرنك، موزعة على الواردات بحجم: حوالي 3ملايير فرنك بنسبة 63%، وعلى الصادرات بقيمة يقارب 2 مليار فرنك[1] ما نسبته 37%. أما مع نهاية القرن التاسع عشر فقد وصل حجم المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا سنة 1898م كقيمة إجمالية من الواردات ما يقدّر بـ: 302.2مليون فرنك تقريبا، كان نصيب فرنسا منها: حوالي 225.5 مليون فرنك أي بنسبة 74.62%، أما القيمة الكلية للصادرات الجزائر المستعمرة وصلت إلى حوالي:

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1878**, **1881**, **1884**, **1885**.

285.7مليون فرنك سيطرت منها فرنسا لوحدها نسبة 81.23% أي بقيمة حوالي 232.1مليون فرنك[1].

ومن خلال المعطيات المقدمة سابقا، نلاحظ ارتفاع القيمة المالية للمواد المستوردة نحو الجزائر المستعمرة من فرنسا، وهذا التطور الملحوظ ارتبط ارتباطا وثيقا بالتقدّم الذي حصل في القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث الذي اعتمد بناؤه على كلّ ما مستورد من البلد الأم وغيرها من أجل تطويره، كما كان للسياسة الجمركية المحكمة المطبقة من طرف الإدارة الفرنسية دعامة أساسية في خلق توحيد جمركي وتجاري بين الطرفين والذي ظلّ قارا حتى بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولعلّ مثل هذه التشريعات الجمركية فتحت منافذا جديدة لفرنسا فيما يخص تجارتها الخارجية لترويج صناعتها نحو أسواق الجزائر المستعمرة مما أعطى دفعا قويا للحركة التجارية ووسعها لصالح فرنسا.

إنّ ديناميكية الحركة التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا، زاد من تطورها أيضا حضور المهاجرين المتزايد خاصة خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، والذي وصل تعدادهم مع سنة 1872م إلى حوالي 280 ألف مستوطن، وارتفع إلى حوالي 634ألف مستوطن خلال الفترة (1891-1900م)[2]، والذين لقوا الدعم المادي، مما انعكس بالإيجاب على الإنتاج الاقتصادي الأوروبي في المستعمرة، وبالتالي أسهم في تنشيط الحركة التجارية الخارجية بين الطرفين هذا من جهة، ومن جهة أخرى الكثافة السكانية للمستوطنين زادت من تطور الاستهلاك للمستوردات الفرنسية داخل الجزائر المستعمرة.

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1899**, Imprimerie nationale, Paris, 1899, pp 241,242.

[2] - **Albert Glorieux, La colonisation française dans ses rapports avec les indigènes algériens : étude présentée à la Société des agriculteurs d'Algérie**, Imprimerie de P. Fontana, Alger, 1900, p 18.

أما بالنسبة لصادرات الجزائر المستعمرة نحو فرنسا، فنجدها أنها تضاعفت بما يقارب عشر مرات خلال الفترة (1870-1899م) مقارنة بما كانت عليه في بدايات الاحتلال، إذ الجزائر المستعمرة عرفت نقلة نوعية في طبيعة اقتصادها الذي رافقه تطور في البنى التحتية، مما انعكس إيجابا على تطور الإنتاج الاقتصادي الخاص بالمستوطنين داخل الجزائر المستعمرة وعلى البلد الأم خارجيا من خلال ترجيح كفة الصادرات على الواردات في بعض من سنوات نهاية القرن التاسع عشر، فمثلا عام 1894م اتسع الفارق بين السلع المستوردة والسلع المصدّرة إلى حوالي 14.5مليون فرنك، أما في عام 1897م وصل الفارق إلى حوالي 29.8 مليون فرنك[1] وهذا الذي ينم على حسب اعتقادي على تحسن الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري لصالح الفئة المستوطنة بالجزائر المستعمرة واقتصاد فرنسا.

2- الفترة الثانية (1900 – 1914م):

مع الربع الأول للقرن العشرين، استمرت الحركة التجارية في تطورها بين الجزائر المستعمرة وفرنسا بغض النظر عن بعض التذبذبات الطفيفة التي حدّثت خلال السنوات (1902- 1903- 1913 و1914م)، ففي عام 1900م بلغ حجم المبادلات التجارية الكلية حوالي 432.8 مليون فرنك[2] وهي بذلك زادت بحوالي: 135.6 مليون فرنك مقارنة بسنة 1870م، وتضاعفت إلى ما يقارب

[1] – استقينا هذه المعطيات الإحصائية من المصادر الفرنسية المعاصرة لتلك الأحداث. (**Sans auteur**, **Enquete sur le commerce et la navigation de l'Algérie**, M. C. Guy, L'Algérie Agriculture, Industrie, Commerce., **Paul Leroy-Beaulieu**, **L'Algérie et la Tunisie**., M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1878, 1891**, **1895,1896**, **1897**, **1901**.)

[2] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, Imprimerie nationale, Paris, 1902, pp 451, 452.

سبعون مرة مقارنة بسنة 1830م، وفي عام 1902م وصل حجم المبادلات التجارية بين الطرفين بحوالي:162.1 مليون فرنك[1].

وقد حافظت فرنسا على مكانتها في هذا التقدم في تجارتها مع الجزائر المستعمرة، فإذا كان حجم التجارة الخارجية العامة في عام 1905م وصل إلى حوالي 630.9مليون فرنك؛ فإنّ فرنسا شغلت لوحدها حوالي 543.1مليون فرنك من المجموع الإجمالي. حيث استحوذت على قيمة 326.7مليون فرنك عند الاستيراد أي بنسبة 60.16%، أما عند التّصدير قدّرت نسبتها 39.83% أي بقيمة 216.3مليون فرنك[2].

إنّ عمليتي الاستيراد والتّصدير بدءا من عام 1907م ستشهد ارتفاعا ملحوظا بمجموع وصل 683.3مليون فرنك، كان نصيب الواردات 392 مليون فرنك والصادرات قيمتها 290 مليون فرنك ما نسبته 42.52%. أما بعد مرور ثلاث سنوات فقط وصلت الحركة التجارية بين الطرفين إلى 872.4مليون فرنك، أخذت منها حركة الاستيراد 438 مليون فرنك بينما حركة التّصدير 433 فرنك مليون[3].

وهذا التطور الملحوظ في قطاع التجارة الخارجية، وحسب رأيي كان سببه النشاط الذي حصل في القطاع الاقتصادي الأوروبي الخاص بالمعمرين في الجزائر المستعمرة، لأنّ قطاعهم الزراعي استحوذ على كلّ المقومات الرئيسية من أراضي خصبة ومكننة، وقروض مالية...، كذلك التعداد

[1] - A.N.A boite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bône.

[2] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1907**, Imprimerie nationale, paris, 1907, p 346, 347.

[3] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Imprimerie nationale, paris, 1908, p 346.

الهائل للمهاجرين الذين توافدوا على المستعمرة خاصة بعد 1870م قد أسهموا بدورهم في تنشيط الحركة الإنتاجية. ناهيك عن البنى التحتية التي حظيت بها الجزائر المستعمرة لاستغلالها في تطوير حركتي الاستيراد والتصدير... كلّ هذه العوامل وغيرها عملت على تطوير القطاع الاقتصادي الحديث للأوروبيين بالجزائر المستعمرة، وبالتالي تنشيط قطاع التجارة الخارجية الخاصة وتسخيره لصالح خدمة فرنسا.

في عام 1908، بلغت الواردات حوالي 4 مليارات فرنك، بينما ارتفعت الصادرات لتتجاوز 2.8 مليار فرنك. وفي عام 1910، حققت الصادرات قفزة كبيرة لتتجاوز 4.5 مليار فرنك، متجاوزة بذلك مستوى الواردات التي كانت قد وصلت إلى حوالي 4.2 مليار فرنك في نفس العام، مما قد يشير إلى تحسن نسبي في وضع مستعمرة الجزائر التجاري في تلك السنة..

لقد مثلت سنة 1912م من القرن العشرين أعلى قيمة مالية للمبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا بمجموع: 995.7مليون فرنك، أين وصلت نسبة الاستيراد 57.09% أي بقيمة 568 مليون فرنك في حين نسبة التصدير كانت 42.90% أي بقيمة 427 مليون فرنك، وعليه تضاعف حجم التجارة الخارجية إلى ما يقارب ثلاث مرات مقارنة بعام 1870م. على أنه الحركة التجارية ستتراجع بشكل ملحوظ في سنة 1914م، حيث بلغت الواردات حوالي 4.5 مليار فرنك، بينما انخفضت الصادرات إلى نحو 3.3 مليار فرنك[1]، ولعلّ هذا التراجع في عام 1914م قد يكون مرتبطاً ببداية الحرب العالمية الأولى وتأثيراتها على حركة التجارة بين دول أوروبا.

[1] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, **1903 1905**, **1906**, **1909**, **1911**, **1914 et 1915**.

وعليه وكما وضح من خلال الإحصائيات، تبرز بوضوح أن العلاقة التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا كانت علاقة نمو مستمر في حجم التبادل، ولكنها تميزت بغلبة مستمرة لواردات الجزائر من فرنسا (أي صادرات فرنسا للجزائر)، وهذا يعني أن الجزائر كانت سوقاً مهماً للمنتجات الفرنسية، بينما كانت صادراتها إلى فرنسا (غالباً مواد خام ومنتجات زراعية) أقل قيمة بشكل عام. م

ثانيا: بنية الواردات والصادرات بين الجزائر المستعمرة وفرنسا (1870- 1914م):

1- بنية الواردات:

كانت أهم المواد المستوردة من فرنسا نحو الجزائر في البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي تقتصر على المنتجات الغذائية الاستهلاكية ومواد البناء، التّعمير، وسائل الإنتاج الزراعي...، لكن بعد سنة 1870م شهدت المبادلات التجارية بين الطرفين ارتفاعا معتبرا نتيجة إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الواردات التي نشّطت حركة التجارة الخاصة[1] كـ: المنسوجات بأنواعها، الملابس الجاهزة، مصنوعات جلدية، الفخار والكريستال، النبيذ، صناعة الحلي، هيكل السّيارات... لذلك وصل حجم المستوردات الفرنسية خلال سبعينيات القرن التاسع عشر بنحو: 173مليون فرنك.

[1] – **التجارة الخاصة:** هي تلك البضائع المحتجزة للاستهلاك أو التي تمّ تأميمها من خلال دفع الضرائب الجمركية. وتشمل التجارة الخاصة عند الاستيراد البضائع التي تترك تحت تصرف المستوردين، أي إجمالي السلع مثال الرسوم وعندما يتعلق الأمر بالسلع الخاضعة للتعريفة الجمركية، فإنّ الكميات التي خضعت لها الحقوق. وعند التّصدير تشمل التجارة الخاصة جميع صادرات البضائع الوطنية والبضائع الأجنبية التي يتم إرجاعها إلى الخارج بعد قبولها مجانا أو تأميمها عن طريق دفع رسوم الاستيراد. انظر:
(M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France des (1892-1893-1894),** Imprimerie nationale, Paris, 1894, p 531.

وبعد مرور ثلاث سنوات فقط زادت القيمة المالية إلى 197.2مليون فرنك[1] أي بنسبة 58.37%، وعليه وصل الفارق إلى حوالي 24.6 مليون فرنك مقارنة بعام 1870م. وهذا الارتفاع الذي حصل في عام 1873م جاء جراء الزيادة المعتبرة في بعض المنتجات المصنعة التي بلغ مجموعها بحوالي: 140 فرنك بنسبة 70.74% من المجموع العام للواردات وضمت:

- **الورق والكرتون:** حوالي 2.9 مليون فرنك في عام 1873م مقابل 2.6مليون فرنك في سنة 1872م.، **الصابون والعطور**: 3.2مليون فرنك في عام 1873م.، **الحديد المصنع:** 2.2مليون فرنك في عام 1873م مقابل 2.6مليون فرنك في سنة 1872م.، **الزجاج والكريستال:** الذي استخدم لصناعة الأواني خاصة ووصلت قيمته بنحو: 1 مليون فرنك في عام 1872م[2].، **الجلود الجاهزة:** 8.6مليون فرنك في عام 1873م[3]. وتجاوز 10 ملايين في سنة 1876م ورغم تسجيل انخفاض طفيف سنة 1879م، فإنه سرعان ما عاود الصعود بشكل حاد ليصل في 1882م إلى أكثر من 16 مليون فرنك[4]. هذا الارتفاع يعكس، ضعف التصنيع المحلي للجلود وتزايد الاعتماد على المنتجات الفرنسية الجاهزة في المستعمرة. ولا ننسى تهميش الحرف التقليدية في الجزائر المستعمرة التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال.

وتأتي بعد ذلك المواد النباتية التي وصلت نسبتها 13.56% من المجموع الكلي لواردات سنة 1873م وشملت خاصة: **الفواكه:** 3 مليون فرنك في سنة 1873م.، **الخشب:** 2.9مليون فرنك في

[1] - **G.G.C. L, Statistique générale de l'Algérie 1867-1872,** Op.Cit, pp 331- 332.
[2] - Ibid, p 331.
[3] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie 1882 à 1884**, Op.Cit, p 226.
[4] - Ibid, p 227.

سنة 1873م. الأطعمة الاستعمارية[1]: 14.5مليون فرنك في سنة 1873م[2]، لتشهد بعد ذلك زيادة تدريجية سنوية. وبحلول سنة 1882م، تجاوزت القيمة 22مليون فرنك، ما يشير إلى ارتفاع بنسبة تفوق 50% خلال أقل من عقد. قد بلغ هذا النمو ذروته سنة 1884م، حيث تجاوزت قيمة الواردات الغذائية أكثر من 30 مليون فرنك[3]، وهو ما يمثل أكثر من ضعف ما كانت عليه في بداية الفترة.

ولعلّ هذا التّطور الحاصل في استيراد الأطعمة الاستعمارية لديه ما يفسره، إذ يعكس وبجلاء توسّع نمط الاستهلاك الأوروبي داخل الجزائر المستعمرة، خاصة مع ازدياد عدد المستوطنين الفرنسيين. كما يدّل على تكريس التبعية الاقتصادية، حيث أصبحت الجزائر المستعمرة سوقًا لتصريف المنتجات الفرنسية الجاهزة بدل أن تكون منتِجًا محليًا.

ثمّ تأتي المواد الحيوانية بقيمة: 8.2مليون فرنك أي بنسبة 4.18% من المجموع العام للواردات، أما المواد المعدنية بلغت نسبتها 11.5% أي بقيمة حوالي 22.7 مليون فرنك من المجموع الكلي للواردات لسنة 1873م وضمت خاصة: **الفحم**: 1.1مليون فرنك.، **المعادن**: حوالي 227 ألف فرنك تطورت الكمية والحجم مع مرور السنوات، ففي بداية الفترة (1872-1874م)، كانت الكميات المستوردة محدودة نسبيًا، مع تدرّج طفيف في القيمة المالية.

وابتداءً من 1876م، شهدت الكمية المستوردة قفزة كبيرة، حيث تضاعفت تقريبًا، لتبلغ ذروتها في 1881م، حيث تجاوزت 20مليون كلغ، ما يدل على توسّع في المشاريع الفرنسية داخل

[1] – **الأطعمة الاستعمارية**: نقصد بها السمك المعلب والجبن، القهوة والسكر ...

[2] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1878**, **1881, (1882 à 1884)**.

[3] - Ibid.

(مثل السكك الحديدية، المنشآت العسكرية، البنى التحتية). أما من حيث القيمة المالية، فقد عرفت تقلبات، حيث سجلت انخفاضًا ملحوظًا في 1878م[1]، رغم ثبات الكمية تقريبًا، ما يدل على انخفاض أسعار المعادن أو تغيّر نوعية الواردات.

في سنة 1881م، تزامن الارتفاع الحاد في القيمة المالية مع ذروة في الكمية، لتبلغ ما يفوق 15مليون فرنك، وذلك بسبب الحاجة إليها للقيام بمشاريع البنى التّحتية حتّى تسهم في التّنمية الاقتصادية من خلال قطاع التجارة الخارجية. وفي نهاية الفترة، تحديدًا 1884م، لوحظ تراجع طفيف في كل من الكمية والقيمة[2]، وهو ما قد يُعزى إلى تشبع السوق المحلية أو تغيّر سياسات التوريد.

حققت حركة التجارة الخاصة تقدّما خلال السنوات 1876 و1877 و1878م وذلك بسبب ارتفاع الواردات الفرنسية نحو الجزائر المستعمرة التي وصل مجموعها الكلي بنحو: حوالي 650.6 مليون فرنك، ففي عام 1876م بلغت القيمة المالية للسلع المستوردة 211.1مليون فرنك أي بنسبة 56.97% من المجموع العام للتجارة الخارجية، أما في العام الموالي (1877م) ارتفع الحجم إلى 2493ألف فرنك ما نسبته 62.81%، لكن في عام 1878م قدّرت القيمة المالية بـ: حوالي 255.9 مليون فرنك بنسبة 65.06% وهي نسبة فاقت النصف، والتي تؤكد الإحصائيات على أنّ معظمها منتجات مصنعة ذات المصدر الفرنسي والموّجه مباشرة للاستهلاك.

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 226.
[2]- Ibid.

وفيما يلي **جدول لأهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1878م**[1]:

المادة	القيمة المالية (فرنك)	المادة	القيمة المالية (فرنك)
حيوانات حية	4.1ألف	**المعادن**	5.5مليون
منتوجات حيوانية	6آلاف	**مواد كيماوية**	13.8مليون
الفواكه والبذور	15.8مليون	**أصبغة ملونة**	2مليون
صيد الأسماك	422ألف.	**مصنوعات مختلفة**	8.1مليون
خشب الغابة	397ألف.	**النبيذ**	10.1مليون
ألياف نباتية	52ألف.	**التزجيج**	4.4مليون
صبغات جاهزة	203ألف.	**مصنوعات مختلفة**	1.2مليون
الأطعمة الاستعمارية	17.5مليون	**أقمشة**	65مليون
خضروات	7.9مليون	**الورق واستخداماته**	5.4مليون
الوقود المعدني	2.6مليون	**منتوجات مختلفة**	541581
المعادن	5.5مليون	**سلع أخرى**	45.8مليون
المجموع:			**225.85مليون**

نلاحظ من خلال الجدول، هناك زيادات معتبرة والتي نعتقد أنّ أسبابها تعود إلى:

أ. **المنتجات المصنعة:** بلغت قيمتها الإجمالية بـ: حوالي 149 مليون فرنك، حيث وصلت القيمة المالية للصبغات الملونة: من 1 مليون فرنك في 1876م إلى 498 ألف فرنك في 1878م، والمصنوعات المختلفة 5 ملايين فرنك في عام 1878م مقابل 4 ملايين فرنك في عام 1876م.

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Imprimerie nationale, Paris, 1881, pp 606,607. .(انظر الملحق رقم 02، ص 321.)

ب. المنتجات النباتية: التي شكلت قيمتها المالية 50.2مليون فرنك وضمت: الخضروات: 7 ملايين فرنك مقابل 3 ملايين فرنك في سنتي 1877 و1876م.

ج. المنتجات الحيوانية: مثلت بقيمة 10.6مليون فرنك وشملت:

- **الحيوانات الحية:** 4 ملايين فرنك في عام 1878م مقابل 3 ملايين فرنك في سنة 1877م.

- **الأسماك:** 422 ألف فرنك في سنة 1878م مقابل 4 آلاف فرنك في سنة 1877م و394 ألف فرنك في سنة 1876م.

أما في سنة 1880م وما بعدها، فقد سُجّل ارتفاع جديد في كل من الكمية والقيمة، حيث بلغت الكمية ذروتها سنة 1881م بأكثر من 1.6مليون كغ، كما اقتربت القيمة المالية من 400ألف فرنك [1]. هذا التطور يعكس تحول إلى سوق استهلاكية للأسماك الأوروبية، رغم امتلاكها لسواحل واسعة. وفيه دلالة أيضا على تهميش قطاع الصيد البحري المحلي. مع تعزيز التبعية الغذائية لفرنسا حتى في المنتجات التي كان يمكن إنتاجها محليًا في مستعمرة الجزائر.

ارتفعت قيمة الواردات الفرنسية نحو الجزائر المستعمرة ووصلت إلى حوالي 404.89مليون فرنك ما نسبته 74.03% في عام 1882م، ولعلّ أهم المنتجات التي أسهمت في رفع القيمة المالية لهذه السنة كانت خاصة:

أ. المنتجات المصنعة: التي بلغ مجموع وارداتها: 26.7مليون فرنك من المجموع العام أي بنسبة 65.98%، وأهم هذه المواد نذكر: **مصنوعات من مواد مختلفة:** وصلت قيمتها إلى 104 مليون

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 223.

فرنك بنسبة 25.86% من مجموع الواردات الكلية.، **النبيذ:** نسبة 2.69%.، تركيبات مختلفة: 11 مليون فرنك بنسبة 2.75%.، **صبغات ملونة:** 3 ملايين فرنك.، **التّزجيج:** 4 ملايين فرنك بنسبة 1.06%.، **مواد كيماوية:** 2 مليون فرنك نسبتها 0.66%. **الأقمشة بأنواعها:** 118 مليون فرنك أي بنسبة 29.31% من المجموع العام للواردات.، وقد هيمنت الأقمشة القطنية على جميع الأنواع الأخرى من حيث الكمية أو القيمة المستوردة طوال هذه الفترة **(1871- 1883م)**، والتي شهدت نموًا مطردًا وملحوظًا، حيث زادت قيمتها تدريجياً لتصل إلى ذروتها في عامي 1882 و1883م، مسجلة حوالي 85 مليوناً و90 مليوناً على التوالي. كما أظهرت **الأقمشة الصوفية** نموًا تدريجيًا أيضًا، لتصل إلى ذروتها عند حوالي 18 مليونًا في عام 1880م ثم حوالي 19 مليونًا في عام 1883م.

حافظت **الأقمشة القنبية** على مستوياتها المنخفضة نسبياً مع بعض التقلبات، ووصلت إلى ذروة حوالي 15 مليوناً في عام 1882. وظلت **الأقمشة الحريرية** الأقل استيراداً بوضوح طوال الفترة[1]، بشكل عام، تعكس هذه المعطيات الإحصائية تزايد الطلب الكولونيالي على الأقمشة الفرنسية خلال تلك الفترة، مع تركيز كبير على الأقمشة القطنية.

ب. المنتجات الزراعية: التي بلغت قيمتها الإجمالية 77.2مليون فرنك أي بنسبة 19.06% من مجموع الواردات وخصّت: **المنتجات الحيوانية** بقيمة 6 ملايين فرنك ما نسبته 1.65% من المجموع

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 227.

العام للمستوردات.، **الطّحين:** 21 مليون فرنك بنسبة 5.33%.، **الأطعمة الاستعمارية:** 22 مليون فرنك أي بنسبة 5.66%.، **الخشب:** بنسبة 3.01% ما قيمته 12 مليون فرنك.

ج. المواد المعدنية: نالت حصتها في المواد المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة بمجموع: 51.5مليون فرنك أي بنسبة 12.72% من المجموع الكلي لواردات سنة 1882م، والمعادن ستشهد تطورا هاما في قيمتها المالية في عامي 1883 و1884م بمجموع 3.1مليون فرنك[1] وهذا الارتفاع في القيمة المالية في رأيي كان من أجل إتمام مشـروع سـكة حديدية لتفعيل حركة التجارة الخارجية خاصة.

وفي العموم، يبدو واضحا أنّ غالبية السلع المستوردة نحو الجزائر المستعمرة ارتكزت على مواد البناء والتّعمير، وعلى منتجات استهلاكية مباشرة لصالح الأقلية الأجنبية التي أخذ تعدادها يتزايد سنة بعد أخرى لتسهم في تكريس السياسة الاستيطانية الاستعمارية في الجزائر المستعمرة.

حجم المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا سرعان ما تراجعت قيمته المالية إلى 286 مليون فرنك بعد مرور عامين فقط أي في سنة 1884م ووصل الفارق إلى 118.8مليون فرنك، وهذا الانخفاض حدّث بسبب التّراجع الذي مسّ مستوردات المنتجات المصنعة التي لم تتجاوز 191.6مليون فرنك من المجموع العام للواردات مقارنة بما كانت عليه قبل سنتين (1882م: 267.1مليون فرنك، 1883م: 231.1مليون فرنك.).

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 213.

وقد شمل الانخفاض المواد التالية: **الأقمشة:** 129 مليون فرنك في عام 1883م مقابل 96 مليون فرنك في العام الموالي[1].، **النبيذ:** 8 ملايين فرنك في 1883م و7 ملايين فرنك في سنة 1884م، وهذا التراجع يعود إلى مرض الفيلوكسيرا الذي قضى على مزارع الكروم بفرنسا خلال فترة ثمانينيات القرن التاسع عشر.، **الورق واستخداماته:** قلّ استيراده إلى 6 ملايين فرنك في 1884م بعدما كان 7 ملايين فرنك في 1883م.، **المصنوعات المختلفة:** تراجعت قيمتها إلى 58 مليون فرنك في 1884م مقابل 62 مليون فرنك في عام 1883م.

كذلك الانخفاض كان واضحا في المنتجات الزراعية لسنة 1884م وضمت: **الحيوانات الحية:** 660 ألف فرنك مقابل 887 ألف فرنك في 1883م.، **الطّحين:** انخفاض محسوس، فمن 18 مليون فرنك في عام 1883م إلى 15 مليون فرنك في العام الموالي.، **الفواكه:** 117 ألف فرنك في سنة 1884م إلى 184 ألف فرنك في عام 1883م[2].

وعلى الرغم من حفاظ بعض المنتجات على كميتها وقيمتها المالية لسنة 1884م مقارنة بما كانت عليه في السنوات الأخرى، مثل **المواد الكيماوية:** 2 مليون فرنك، **التزجيج:** 4 مليون فرنك...[3]، إلاّ أنه شكلت واردات سنة 1884م نحو الجزائر المستعمرة أضعف حلقة في فترة ثمانينيات القرن التاسع عشر، وهذا بسبب الكوليرا التي ضربت كلّ من الجزائر المستعمرة وفرنسا، أين اتخذت إجراءات صحية فرضت على السفن الداخلة والخارجة مما أنتج تباطؤا في حركة التجارة الخارجية[4].

[1] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France 1901**, **1904**, **1906, 1908**, **1911**.
[2] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 213.
[3] - Ibid, p 213.
[4] - Ibid, p 209.

مع نهاية القرن التاسع عشر تحسنت المستوردات من حيث الكمية والحجم ووصلت قيمتها إلى 235.6مليون فرنك بنسبة 56.92% من المجموع الإجمالي للواردات، أما في عام 1899م فقد زاد الحجم إلى 260 مليون فرنك أي بفارق 34975000 فرنك مقارنة بالعام السابق، وشملت الزيادات أكثر المواد المصنعة مثل: **أثاث ومصنوعات خشبية:** 12 مليون فرنك مقابل 10 ملايين فرنك في 1898م.، **مواد كيماوية:** 3 ملايين فرنك في عام 1899م مقابل 1 مليون فرنك في سنة 1898م.، **أدوات ومصنوعات معدنية:** 10 ملايين فرنك مقابل 9 ملايين فرنك في سنة 1898م.، **مواد البناء:** 3 ملايين فرنك مقابل 2 مليون فرنك في 1898م[1].، **الآلات الميكانيكية:** كانت القيمة المالية للاستيراد معتدلة في عام 1876م ، حيث بلغت حوالي 2.6مليون فرنك وارتفعت قليلاً إلى حوالي 2.8مليون فرنك في عام 1879م. ثم شهدت القيمة قفزة ملحوظة في عام 1881م لتصل إلى حوالي 4.9 مليون فرنك .استمرت في التذبذب مع اتجاه عام نحو الارتفاع، حيث بلغت ذروتها المؤقتة في عام 1887م بحوالي 5.7مليون فرنك، قبل أن تشهد انخفاضًا حادًا في عام 1894م لتبلغ حوالي 3.2 مليون فرنك . ومع ذلك، سرعان ما تعافت القيمة المالية، فارتفعت إلى حوالي 4.2مليون **فرنك** في عام 1896م، لتنتهي الفترة بارتفاع كبير آخر في عام 1898، التي قدّرت بـ: 7 ملايين فرنك مقابل 6 ملايين فرنك في سنة 1898م[2].

وفي العموم حازت السلع المصنعة على النصيب الأكبر في واردات الجزائر المستعمرة ومثل هذه المنتجات تسهم بدورها في توطين وتوسيع الحركة الاستيطانية وتخدم الاستعمار الفرنسي من

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1899**, Op.Cit, p 240., G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 386.
[2] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, **1889**, **1891**, **(1895-1896)**, **1897**, **1898**.

خلال تكريس فكرة جعل مستعمرة الجزائر سوقا للصناعات الفرنسية ومجالا لتصريف منتجاتها نحوها، وبذلك جعلتها معرضا مفتوحا وسوقا مضمونا للشركاء الاقتصاديين لفرنسا على حساب ساكنة القطر.

- الجدول رقم 06: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1896م[1]:

المادة	الكمية المستوردة	القيمة المالية (بمليون فرنك)	المادة	الكمية المستوردة	القيمة المالية (بمليون فرنك)
منسوجات بأنواعها	14.6مليون كغ	43	**الفخار والكريستال**	10.3مليون كغ	4.9
ملابس جاهزة	587 ألف كغ	126.5	**زيوت**	5.5مليون هكتولتر	2.9
مصنوعات جلدية	632 ألف كغ	8.9	**آلات ميكانيكية**	3.5مليون كغ	4.1
حبوب	155 ألف قنطار	5.2	**الأجبان بأنواعها**	2.3مليون كغ	4.1
الحلي	664 ألف كغ	5.6	**الحديد والصلب**	17.3 مليون كغ	2.3
أدوات ومصنوعات معدنية	15.5 مليون كغ	8.8	**مواد كيماوية**	13.1 مليون كغ	1.8
جلود مصنعة	965 ألف كغ	6.6	**كبريت**	13.8 مليون كغ	1.7
سكر مكرر	13.3 مليون كغ	4.7	**فواكه مسكرة، حلوى**	905ألف كغ	1.2
الورق، الكرتون، الكتب	6.83 مليون كغ	5	**صياغة الذهب والفضة**	//////////	1.2
أثاث ومصنوعات خشبية	29.12 مليون كغ	8.2	**طرود بريدية**	2.2 مليون كغ	33.2
نبيذ ومشروبات كحولية	587 ألف كغ	7.3	**قطع غيار للسيارات**	171ألف كغ	710.9ألف
الصابون والعطور	10.7مليون كغ	4.8	**سلع أخرى**	//////////	6.7
المجموع:		**293.41مليون فرنك**			

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1897**, Op.Cit, p 181. (انظر الملحق رقم 03، ص 322.)

من خلال الجدول، والذي أخذنا منه أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1896م كعينات للدراسة. نلاحظ أنّ واردات فرنسا نحو تطورت من حيث الكمية والقيمة المالية التي بلغت: **293.41مليون فرنك** من المجموع الإجمالي للتجارة الخارجية. كما نجد أغلب المنتجات المستوردة ترتكز على المنتجات المصنعة، حيث تتصدر الملابس الجاهزة قائمة المواد المستوردة من حيث القيمة والتي تشكل النسبة الأكبر بفارق شاسع أكثر من 43%. وتأتي المنسوجات بأنواعها في المرتبة الثانية بأكثر من 14%. وفي الأخير تعدّ الطرود البريدية ذات قيمة عالية نسبياً كذلك إذ تمثل أكثر من 11%، وتوزعت النسب المئوية الأخرى على المواد ذات الطبيعة النباتية والطبيعة الحيوانية.

على مدى ربع قرن ظلت التنمية التجارية في الجزائر المستعمرة خلال القرن العشرين في تقدّم مستمر ماعدا بعض التذبذبات التي خصت سنتي 1900 و1901م من ناحية عملية الاستيراد. ففي سنة 1900م وصلت قيمة الواردات إلى: 259.3 مليون فرنك وقد انخفضت بـ: 1 مليون فرنك مقارنة بسنة 1899م، وهذا التراجع مسّ المواد الغذائية كـ: **الأرز**: 708ألف فرنك مقابل 827ألف فرنك في سنة 1899م.، **الشموع**: 2.5مليون فرنك في عام 1900م مقابل 2.9مليون فرنك في عام 1899م، كذلك الأصناف المصنعة شهدّت انخفاضا خاصة في **الصبغات**: 971ألف فرنك مقابل 1مليون فرنك في عام 1899م.

في سنة 1900م عرفت الواردات ارتفاعا في بعض موادها الاستهلاكية مثل: **الشكولاطة**: 483ألف فرنك مقابل 388.6ألف فرنك في عام 1899م.، **النبيذ**: 3 ملايين فرنك في عام 1900م مقابل 2 ملايين فرنك في سنة 1899م.، **الخضروات**: 703ألف فرنك مقابل 1 مليون فرنك في سنة 1899م.، **اللحوم الطازجة والمملحة**: 2 مليون فرنك مقابل 1 مليون فرنك في سنة 1899م.،

وحظيت المنتجات المصنعة بنصيب أكبر في قيمتها المالية، فمثلا **الورق** قدّرت بـ: 7 ملايين في عام 1900م مقابل 5 ملايين فرنك.، أما **الملابس الجاهزة** زادت بـ: 4 مليون فرنك في عام 1900م مقارنة بما كانت عليه في 1899م التي وصلت إلى 12 مليون فرنك[1]. **الأقمشة بأنواعها:** 1 مليون فرنك مقابل 863ألف فرنك[2].، فقد شهدت ارتفاعًا مستمرًا ومطردًا طوال الفترة بأكملها.

شهدت القيمة المالية لحركة الاستيراد من فرنسا نحو مستعمرة الجزائر في عام 1900م أكثر من 4 ملايين فرنك للأقمشة الفرنسية، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل إلى حوالي 6ملايين فرنك في عام 1907م. واستمر هذا الارتفاع لتصل قيمته المالية إلى حوالي 7.6 مليون فرنك في عام 1911م، وتبلغ ذروتها في عام 1913م عند حوالي ما يقارب 8ملايين فرنك. هذا الاتجاه المتصاعد الثابت للقيمة يشير إلى ازدياد الإنفاق الكولونيالي على الأقمشة الفرنسية بأنواعها[3].

في سنة 1901م لم تكن أحسن حال عن سابقتها، فقد لوحظ انخفاض في إجمالي قيمتها المالية للتجارة الخاصة بين فرنسا ومستعمرة الجزائر والتي بلغت: 421.1مليون فرنك، أخذت منها قيمة الواردات بنحو: 255.2مليون فرنك والتي بدورها تراجعت إلى 1مليون فرنك مقارنة بسنة 1900م[4]، ودون أن تظهر زيادة ملحوظة في السنوات السابقة.

---

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.cit., p 386., M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, Op.Cit, p 451.

[2] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, **1904**, **1906**, **1908**, **1911**, **1913**.

[3] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, **1904**, **1906**, **1908, 1911**.

[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Victor Heintz imprimeur du gouvernement général, Alger, 1906, p 317.

واصلت الواردات في حركتها التصاعدية البطيئة في سنة 1903م والتي بلغ حجمها 286.6مليون فرنك مقابل 269.1مليون فرنك في سنة 1902م، ويعود هذا التقدّم البسيط إلى ارتفاع قيمة وكمية أصناف من الاستيراد نشطت الحركة التجارية على ما كانت عليه سالفا ولعلّ أهمها:

أ. **المواد الغذائية: خضر:** 4 ملايين فرنك في عام 1903م مقابل 3 ملايين في سنة 1902م.، **سكر:** 6 ملايين فرنك مقابل 4 ملايين فرنك في سنة 1902م.، **أسماك:** 1.8مليون فرنك مقابل 1.6مليون فرنك في سنة 1902م.، **نبيذ:** زاد بحوالي 1 مليون فرنك مقارنة بما كانت عليه في 1902م (7.2مليون فرنك).

ب. **المواد المعدنية اللازمة للصناعة: الحديد والصلب:** 4 ملايين فرنك مقابل 3 ملايين فرنك في عام 1902م.، **النحاس:** 1.1مليون فرنك في عام 1903م مقابل 989 ألف فرنك في سنة 1903م.

ج. **المنتجات المصنعة:** آلات ميكانيكية: زادت بحوالي 3 ملايين فرنك في عام 1903م مقارنة بعام 1902 التي قدّرت بـ: 2 مليون فرنك.، **مصنوعات خشبية:** 13 مليون فرنك في عام 1903م مقابل 11 مليون فرنك في سنة 1902م.، **مواد كيماوية:** زادت بـ: 1 مليون فرنك مقارنة بسنة 1902م. وعلى العكس من ذلك انخفضت قيمة المنسوجات بأنواعها إلى 540 مليون فرنك في عام 1903م مقابل 568 مليون فرنك.، **الصبغات:** 926 ألف فرنك في عام 1902م إلى 902 ألف فرنك في عام 1903م[1].

[1] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1903**, Imprimerie nationale, Paris, 1904, p 408., M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1904**, Imprimerie nationale, Paris, 1905, p 348.

وكما يبدو، فإنّ التطور في بنية وحجم الواردات الفرنسية نحو الجزائر المستعمرة جاء نتيجة الارتفاع في كمية المنتجات المصنعة، وهذا الذي أثبتته إحصائيات سنتي 1873 و1908م.

- الشكل رقم 01: بنية الواردات الفرنسية نحو لسنتي 1873 و1908م[1]:

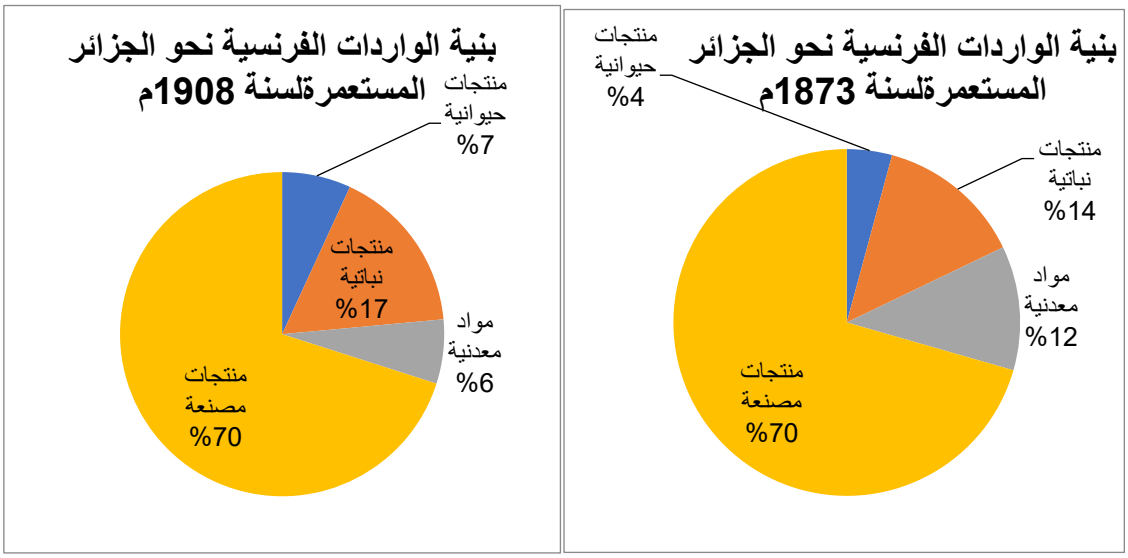

من خلال الشكلين نلاحظ أنّ غالبية المواد المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة خلال سنتي 1873 و1908م، عبارة عن منتجات مصنعة فاقت قيمتها نصف المجموع إجمالي الواردات بنسبة 70%، ثمّ تأتي في المرتبة الثانية المواد النباتية التي وصلت نسبتها في عام 1873م إلى 14% بينما زادت قيمتها إلى 17% في عام 1908م.

أما باقي النسب تقاسمتها كلٌّ من المنتجات الحيوانية والمواد المعدنية وهذا الأمر طبيعي؛ لأنّ مستعمرة الجزائر تزخر بمثل هذه الثروات التي لا تحتاج فرنسا إلى استورداها، كما يظهر حرص الإدارة الاستعمارية على تصدير كلّ ما هو مصنع لتجعلها مرتعا لمنتوجاتها الصناعية.

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1878**, Op.cit., p 559., G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.cit., p 414.

تمكنت واردات الجزائر المستعمرة من فرنسا أن تحافظ على تقدّمها خلال الفترة (1909-1913م)، أين وصل المجموع الإجمالي للواردات حوالي 2.44 مليار فرنك وبمتوسط تجاري قدّر بـحوالي: 61مليار فرنك، فمن 39.71مليار مليون فرنك في عام 1909م إلى 568.4 مليون فرنك بعد مرور ثلاث سنوات فقط، وعليه الفارق وصل إلى حوالي 171.4 مليون فرنك[1]، ومنه الواردات تضاعفت إلى ما يقارب ثلاث أضعاف عما كانت عليه في عام 1870م والتي كانت في أغلبها منتجات مصنعة، في حين الإنتاج الزراعي في شقه الحيواني مثل نسبة ضئيلة الذي لم يتجاوز 42387 رأسا خلال الثلث الأول من القرن العشرين.

ففي عام 1910م، كانت الواردات في أعلى مستوياتها، حيث بلغت حوالي 23ألف رأسا بعد ذلك شهدت الواردات انخفاضًا كبيرًا وملحوظًا عامًا بعد عام؛ ففي عام 1911م، تراجعت إلى ما يقارب12.5 ألف رأسا، ثم انخفضت بشكل أكبر في عام 1912م لتصل إلى حوالي 4ألف رأسا. وبحلول عامي 1913و1914م، وصلت الواردات الحيوانية من فرنسا إلى أدنى مستوياتها، حيث بلغت في كلّ من هذين العامين حوالي 500رأسا فقط[2]، مما يشير إلى توقف شبه كامل أو انخفاض حاد للغاية في هذه التجارة خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة.

لقد شكلت واردات عام 1912م أعلى قيمة مالية بنسبة 58.51% خلال الربع الأول من القرن العشرين، أين مثلت المنتجات الزراعية نسبة 8.87% من المجموع الكلي للواردات.

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, Op.Cit, p 204.
[2] - A.N.A boite N°641, Note sur l'elevage Algerien et les Relation commecialles.

والجدول التالي يوضح لنا **أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1912م**[1]:

المادة	الكمية المستوردة	القيمة المالية (مليون فرنك)	المادة	الكمية المستوردة	القيمة المالية (مليون فرنك)
حليب ومشتقاته	39ألف قنطار	8.2	**مصنوعات جلدية**	10آلاف قنطار	6.4
بطاطا وخضر مجففة	340ألف قنطار	7.3	**آلات وميكانيكا**	159ألف قنطار	20.9
سكر خام ومكرر	435ألف قنطار	20.9	**أدوات ومصنوعات معدنية**	441ألف قنطار	26.2
مواد مختلفة	240ألف طن	6.8	**العطور والصابون**	169ألف قنطار	9.7
المعادن	771ألف قنطار	10.7	**المواد الكيماوية**	531ألف قنطار	9.4
الفخار والكريستال	296ألف قنطار	8.9	**أثاث وأعمال خشبية**	مليون و21 ألف قنطار	26
أقمشة قطنية	180ألف قنطار	73.6	**هياكل سيارات**	91ألف قنطار	26.6
الملابس الداخلية وأدوات التجميل	13ألف قنطار	**17.2**	**خشب عادي**	47.7ألف طن	5.8
الورق واستخداماته	152ألف قنطار	16.8	**طرود بريدية**	84ألف قنطار	125.4
المجموع		**569.8مليون**			

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, Op.Cit, p 204.(انظر الملحق رقم 04، ص 323.)

مثلت **الأجبان** حجم 8 ملايين فرنك مقابل 7 ملايين فرنك في سنة 1911م، **الخضروات** بقيمة 7 ملايين فرنك أي بنسبة 1.28% مقارنة بـ: 0.97% في السنة التي سبقت. في حين **المواد المعدنية** شكلت جزءا بسيطا بمجموع 10 ملايين فرنك أي بنسبة 1.88% مقابل 9 ملايين فرنك في سنة 1911م[1]، غير أنّ المنتجات المصنعة شكلت أهم تطور في الواردات الجزائر المستعمرة من فرنسا بمجموع: حوالي 372.8 مليون فرنك بنسبة 42.61% مقارنة بسنة 1911م التي لم تتجاوز نسبتها 40%، فمستوردات الملابس الداخلية وصلت عام 1912م إلى حوالي 17.2 مليون فرنك ما نسبته 3.02%، وهي تمثل أكثر ما يقارب ضعفين ما استورد في سنة 1903م.

كما شهدت **المصنوعات الخشبية** ارتفاعا معتبرا، فمن 13 مليون فرنك في سنة 1903م إلى 25 مليون فرنك في عام 1912م[2]. وفي عام 1913، بلغت الكمية المستوردة من المصنوعات الخشبية من فرنسا إلى ما يقارب مليون قنطار، بينما وصلت قيمتها المالية إلى حوالي 20 مليون فرنك[3].

شهدت واردات الجزائر من فرنسا تقدماً ملحوظاً في الكمية والحجم بنهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. لكن في عام 1914م، تراجعت حركة الاستيراد بشكل ملموس، حيث بلغت قيمتها حوالي 444.6 مليون فرنك، بنسبة 41.31% من المجموع الإجمالي للتجارة الخارجية. هذا يمثل تراجعاً بنحو 108 مليون فرنك مقارنة بعام 1913م، الذي سجل حوالي 552 مليون فرنك. أما في

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, Op.cit., p 204.
[2] - **G.G.C. L, Statistique générale de l'Algérie 1867-1872,** Op.cit., p 333., M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, **1882**, **1883**, **1886, 1889**, (**1892-1893-1894**).
[3] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, **1904**, **1906**, **1908**, **1911**, **1913**.

عام 1912م، فكانت القيمة المالية للواردات حوالي 566 مليون فرنك[1]. وأعتقد بأنّ مقدمات الحرب العالمية وإرهاصاتها قد أثرت في الحركة التجارية والتصنيع بشكل عام.

- الجدول رقم 08: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1914م[2]:

المادة	الكمية المستوردة	القيمة المالية (مليون فرنك)	المادة	الكمية المستوردة	القيمة المالية (مليون فرنك)
حليب ومشتقاته	40ألف قنطار	8.7 مليون	**مصنوعات جلدية**	6آلاف قنطار	4.5
بطاطا وخضر مجففة	318ألف قنطار	6.1مليون	**آلات وميكانيكا**	159ألف قنطار	22.4
سكر خام ومكرر	397ألف قنطار	18.7مليون	**أدوات ومصنوعات معدنية**	445ألف قنطار	20 مليون
مواد مختلفة	155 ألف طن	4.3مليون	**العطور والصابون**	157ألف قنطار	10.2
المعادن	64ألف قنطار	8مليون	**المواد الكيماوية**	359ألف قنطار	8.9
الفخار والكريستال	157ألف قنطار	10.2مليون	**أثاث وأعمال خشبية**	680ألف قنطار	17.1
أقمشة قطنية	104ألف قنطار	44.6مليون	**هياكل سيارات**	53ألف قنطار	18.3
الملابس الداخلية وأدوات التجميل	11ألف قنطار	13.9مليون	**خشب عادي**	43 ألف طن	5.1
الورق واستخداماته	142ألف قنطار	16.8مليون	**طرود بريدية**	57ألف قنطار	85.9
المجموع		**444.6مليون**			

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, Op.Cit, p 204.

[2] - Ibid. (انظر الملحق رقم 04، ص 323.)

تظهر إحصائيات جدول سنة 1914م انخفاضا محسوسا مسّ تقريبا جميع المواد المستوردة كمية وحجما مقارنة بعام 1913م، يتعلق الأمر ها هنا **بالمنتجات الحيوانية** بما فيها الحليب ومشتقاته الذي وصلت نسبة استيراده إلى 6.02% في عام 1913م مقابل 1.96% في سنة 1914م.

وجدير بالذكر هنا أن ننوه إلى أمر مهم، وهو أنّ الجزائر المستعمرة قامت بتزويد فرنسا بالحيوانات سنة 1914م بما لا يقل عن 17ألف رأسا تحاورت ما بين خيول وبغال وذلك إما عن طريق الشراء المباشر أو عن طلب الجيش الفرنسي لهما، أما عن تعداد رؤوس الخيول فقد وصل إلى حوالي 5.8ألف رأسا والبغال بلغ تعدادها 908 وهذا كان عن طريق الشراء مباشرة، وفيما يخص طلب الجيش الفرنسي فوصل التعداد إلى ما يقارب: 10.4 ألف رأسا منها 7آلاف خيلا و3.4 بغلا[1].

أما **المنتجات المصنعة** التي كانت ركيزة الاستيرادات الجزائر المستعمرة من فرنسا فقد وصل مجموعها بنحو: حوالي 253.1 مليون فرنك من المجموع الكلي وبالتالي تراجعت قيمتها مقارنة بعام 1913م التي وصلت حوالي 52.7 مليون فرنك، وقد شملت: **المصنوعات المعدنية:** من 27 مليون فرنك مقابل كمية حوالي 445 ألف قنطار في عام 1913م إلى 19 مليون فرنك في السنة الموالية بكمية حوالي 289 ألف قنطار.، **الملابس الداخلية والجاهزة:** قدّرت الكمية حوالي 10.8ألف قنطار بقيمة 13 مليون فرنك في سنة 1914م مقابل 13ألف قنطار بقيمة 16 مليون فرنك في عام 1913م.، **الأقمشة القطنية:** وصلت الكمية المستوردة إلى 104ألف قنطار بـ: 44 مليون فرنك في سنة 1914م أي بنسبة 10.03% مقابل 69 مليون فرنك بكمية 134ألف قنطار في عام 1913م.[2]

[1] - A.N.A boite N°641, Note sur l'elevage Algerien et les Relation commecialles.
[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Imprimerie nationale, paris, 1915, p 262.

وعلى الرغم من محافظة بعض المنتجات المستوردة لسنة 1914م على قيمتها المالية وحتّى على كمياتها كـ: **الخشب** مثلا بقيمة 5 ملايين فرنك في كلاّ العامين 1913 و1914م، **الآلات والميكانيك** 22 مليون فرنك... وحتى هناك بعض المستوردات زادت قيمتها في سنة 1914م مقارنة بعام 1913م، **كالسكر الخام والمكرر**: 18 مليون فرنك في 1914م مقابل 10 مليون فرنك في سنة 1913م، **العطور والصابون:** 9 مليون فرنك في سنة 1913م مقابل 10 مليون فرنك في العام الموالي[1].

كانت سنة 1914 سنة استثنائية، فقد شكلت وارداتها الحلقة الأضعف في الثلث الأول من القرن العشرين، وهذا التباطؤ في حركة الاستيراد مرده إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي أثرت بشكل مباشر على واردات الجزائر المستعمرة من فرنسا باعتبارها مستعمرة تابعة لها. وربما أثر أيضا على جميع الدول التي كانت أطرافا مباشرة أو غير مباشرة في هذه الحرب التي دامت إلى غاية 1918م.

2- بنية الصادرات:

تنوعت صادرات الجزائر المستعمرة نحو فرنسا بتنوع المنتجات الزراعية ذات الأصلين النباتي والحيواني مع المواد الأولية التي زخرت بها المستعمرة، وحرصت الإدارة الفرنسية على استغلالها لصالح اقتصادها فرنسا والأقلية الأوروبية المستوطنة بالجزائر. على أنّ حجم عملية التّصدير خضعت لعدة تقلبات ملحوظة خاصة خلال الفترة (1870- 1893م) بمقدار 93 مليون فرنك وهذا الذي يبرزه لنا المتوسط الخماسي:

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 262.

(1870- 1875م): **164.4 مليون فرنك.**

* (1876- 1880م): **141.3 مليون فرنك.**

* (1881- 1885م): **139 مليون فرنك.**

* (1886- 1890م): **139 مليون فرنك.**[1]

في عام 1870م وصلت الصادرات إلى حوالي 124.5 مليون فرنك، وغذّت هذه القيمة المالية لهذه السنة بشكل رئيسي:

أ. **المنتجات الزراعية:** مثل: **الصوف:** 11 مليون فرنك في عام 1870م مقابل 10 ملايين في سنة 1899م.، **عظام الماشية والقرون**[2]: من 126 ألف فرنك في 1869م إلى 197 ألف فرنك في العام الموالي.، **الحلفاء:** 38 مليون فرنك عام 1870م مقابل 5 ملايين فرنك في سنة 1869م، وفي بداية الفترة، وتحديداً بين عامي 1871 و1876، شهدت صادرات الحلفاء، سواء من حيث الكمية أو القيمة، نمواً ملحوظاً. استمر هذا النمو بشكل عام، وإن كان بوتيرة متذبذبة، حتى عام 1884، حيث وصلت الكمية المصدرة إلى ذروتها في هذه الفترة، مقتربة من 10 ملايين كيلوغرام، وتبعها ارتفاع موازٍ في القيمة المالية، وإن كان بزيادة أقل حدة.

[1] – الإحصائيات الرقمية مأخوذة من « Annuaire Statistique de la France (1870-1890)»

[2] – **عظام الماشية والقرون:** لها فوائد عديدة وتستخدم في مجموعة متنوعة من الصناعات والمنتجات، مثل لصناعات الجلدية: يمكن استخدام العظام والقرون في صناعة المنتجات الجلدية والأحزمة والمصنوعات الجلدية، الصناعات البيولوجية: يُستخدم العظام والقرون في الصناعات البيولوجية لاستخراج مواد أولية مثل الجيلاتين، والمكونات الفعالة للأدوية والمستحضرات الطبية. كما تستخدم القرون في صناعة أزرار الملابس والأدوات الصغيرة... للمزيد انظر: الموقع الإلكتروني ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

بعد عام 1884، بدأت الكمية المصدرة في الانخفاض بشكل تدريجي حتى عام 1890م، ثم شهدت انتعاشًا طفيفًا بحلول عام 1892م، لكنها لم تعد إلى مستويات الذروة لعام 1884م. أما القيمة المالية، فقد حافظت على استقرار نسبي بعد عام 1884م، متذبذبة حول مستويات أعلى مما كانت عليه في بداية السلسلة الزمنية، على الرغم من التقلبات في الكمية. وهذا ما يشير إلى أن قيمة الحلفاء المصدرة كانت تحافظ على سعر جيد نسبيًا حتى مع تراجع طفيف في الكميات في بعض السنوات[1].

ب. المحاصيل الصناعية: وشملت القطن والكتان بقيمة 693 ألف فرنك مقابل 282 ألف فرنك في سنة 1869م، و**النبيذ:** زاد بـ: 47 ألف فرنك في عام 1870م مقارنة بما كان عليه في سنة 1869م.

في العام الموالي 1871م تراجعت القيمة المالية لصادرات الجزائر المستعمرة نحو فرنسا إلى حوالي 111.7 مليون فرنك، وهذا التراجع كان سبب المواد النباتية التي شملت: **الخضر:** 98 ألف فرنك في 1871م مقابل 255 ألف فرنك في عام 1870م.، **الفلين الخام:** 1 مليون فرنك مقابل 2 مليون فرنك في عام 1870م.، **القطن والكتان:** 542 ألف فرنك في سنة 1871م مقابل 693 ألف فرنك في 1870م.، **الصوف:** وصلت 11 مليون فرنك في عام 1871م بعدما كانت 7 ملايين فرنك في 1870م. كذلك الانخفاض مسّ أيضا المواد المعدنية بما فيها **النحاس** الذي انتقل من 6500 فرنك في عام 1870م إلى 110 فرنك فقط في السنة الموالية[2].

ورغم هذا الانخفاض، إلاّ أنه بعض **المنتجات الحيوانية** استطاعت تحقيق زيادة في حجمها لتكون مغذية لعملية التّصدير لسنة 1871م وضمت: **المواشي:** 5 ملايين فرنك في عام 1871م

[1] - **G.G.C.L, Statistique générale de l'Algérie (1867-1872),** M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1881**, **1882**, **1883**, **1886, 1889**, (**1892-1893-1894**).
[2] - G.G.C.L, **Statistique générale de l'Algérie (1867-1872),** Op.cit., p 333.

مقابل 4 ملايين فرنك في سنة 1870م.، **الجلود الخام:** 2 مليون فرنك مقابل 1 مليون فرنك في سنة 1871م.، **الأسماك:** من 148 ألف فرنك إلى 156 ألف فرنك في سنة 1870م[1].

وقد كان **للحبوب** دور في تفعيل حركة التصدير من خلال ارتفاع قيمتها المالية إلى 23 مليون فرنك بعدما كانت 9 مليون فرنك وبهذا هي تضاعفت إلى ما يقارب مرتين ونصف مما كانت عليه في سنة 1870م.، و**زيت الزيتون** و**الألياف النباتية** كلاهما ارتفعت قيمتهما في عام 1871م إلى 4 ملايين فرنك بعدما كانت 2 مليون فرنك في سنة 1870م[2].

ومع مطلع سنة 1873م وصل حجم الصادرات بنحو: حوالي 152.2 مليونًا فرنك، وزادت إلى: 159.4مليون فرنك في سنة 1876م. وهذه الزيادة كان نتيجة ارتفاع قيمة المنتجات النباتية التي بلغت قيمتها المالية ما يقارب: 84.6مليون فرنك في سنة 1873م، ثمّ ارتفعت إلى: 19.8مليون فرنك في سنة 1876م[3].

أما في عام 1882م بلغت المنتجات المصدّرة نحو فرنسا بنحو: 142مليون فرنك وانخفضت إلى 131.2مليون فرنك في العام الموالي 1883م، وهذا التّراجع مسّ خاصة:

أ. **المواد الحيوانية:** التي وصلت قيمتها المالية إلى 28 مليون فرنك أي بنسبة 22%، بينما كانت في عام 1882م تقدّر بـ: 32 مليون فرنك.

ب. **المواد النباتية:** حدّث الانخفاض في التي بلغ حجمها: 66 مليون فرنك في سنة 1883م مقابل 76 مليون فرنك في عام 1882م.

[1] - G.G.C.L, **Statistique générale de l'Algérie (1867-1872),** Op.cit., p 333.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

ج. المواد المعدنية: لعبت دورا أساسيا في رفع قيمة التّصدير في 1883م بسبب قيمتها التي بلغت 14 مليون فرنك بنسبة 11.23% مقارنة بعام 1882م التي وصلت نسبتها 9.02% فقط[1].

وعموما التراجع الذي حصل في ثمانينيات القرن التاسع عشر يعود بالأساس إلى تفشي وباء الكوليرا الذي ضرب فرنسا وإسبانيا مما اضطر الأمر إلى اتخاذ تدابير صحية للحد من انتشار الوباء مما أدى في نهاية المطاف إلى تجميد الحركة التجارية.

- الجدول رقم 09: أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1884م[2]:

	سنة 1884م		
المادة	**القيمة المالية (فرنك)**	**المادة**	**القيمة المالية (فرنك)**
المواشي	19.7 مليون	**الوقود المعدني**	317ألف
المنتجات الحيوانية	7.1 مليون	**المعادن**	16.1مليون
الأسماك	2.9 مليون	**الذهب والفضة**	5مليون
الحبوب	38.8 مليون	**مواد كيماوية**	431ألف
فواكه وبذور	5.1 مليون	**التراكيب المختلفة**	1.4مليون
أطعمة استعمارية	3.7 مليون	**مشروبات كحولية**	3مليون
خضر	4 مليون	**التّزجيج**	46ألف
خشب	6.3 مليون	**الأقمشة**	6.4مليون
الأصباغ	2.7 مليون	**الورق**	153ألف
الوقود المعدني	316ألف	**سلع أخرى**	4.5مليون
المجموع	**146.95مليون ألف**		

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 214.

[2] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 213. (انظر الملحق رقم 05، ص 324.)

من خلال الإحصائيات أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1884م بلغ المجموع الإجمالي للقيمة المالية للمنتجات المصدّرة 146.95مليون فرنك .وهيمن على هذه الصادرات بشكل واضح الحبوب التي بلغت قيمتها المالية أكثر من 26%، تليها المواشي أكثر من 13% والمعادن أكثر من 10%، مما يؤكد طبيعة المستعمرة كمصدر رئيسي للمواد الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية لفرنسا في تلك الفترة.

وكذا الأمر بالنسبة لسنة 1892م التي تراجعت قيمتها المالية إلى نحو: 171 مليون فرنك، ويزيد الانخفاض في العام الموالي إلى 142 مليون أي بفارق 29 مليون فرنك، على أنه بعض من المنتجات الزراعية في عام 1893م عملت على تنشيط حركة التّصدير من خلال المنتجات النباتية التي شكلت لوحدها نسبة 61.6%، وهي نسبة تمثل أكثر من نصف الصادرات في مستعمرة الجزائر.

وعليه المكسب المالي كان في **الحبوب** بنسبة 16.42% الذي بالرغم من أنّ إنتاجه في المستعمرة شهد ركودا وتراجعا خلال الفترة (1875-1900م)، حيث قدّرت كميته لسنة 1875م نحو 5 قناطير تقلصت إلى 4.2 قنطار سنة 1901م[1] وبينما كان معدل الاستهلاك المتوسط للحبوب لكلّ فرد في 1871م نحو 5 قناطير انخفض إلى 2.5 قنطار مع القرن العشرين[2].

إنّ التراجع الذي حدث في إنتاج الحبوب ارتبط طرديا مع المساحة المخصصة لزراعته، والتي عرفت انكماشا محسوسا خاصة من جهة الأوروبيين، لاعتمادهم زراعة المحاصيل الصناعية التي تدّر أرباحا سريعة، في حين حاول الفلاح الجزائري المحافظة على زراعة الحبوب رغم المضايقات

[1] – **عمار بوحوش**، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1979م، ص 131.

[2] – جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم ...، المرجع السابق، ص 170.

العديدة والأزمات المتكررة خاصة، منها أزمة سنة 1875م حين أصيبت زراعة الكروم فرنسا بمرض الفيلوكسيرا وقلّ عرض الخمور في السوق فارتفعت أسعارها وتعرضت زراعة الحبوب إلى مزاحمة من طرف الكروم من خلال تولي السلطة الاستعمارية تشجيع الجزائر المستعمرة على توفير كميات النبيذ الضرورية لفرنسا[1].

وقد كان **للمنتجات الحيوانية** نصيب في رفع صادرات سنة 1893م والتي مست خاصة: الضأن: 14.22%، الأبقار: 0.82%، الحصان: 0.75% ... تلاها **المواد المعدنية** التي شكلت نسبة 0.9%، وهذا الذي يؤكد أنّ المنتجات الزراعية شكلت أكبر نسبة صادرات الجزائر المستعمرة خلال هذه السنة.

إنّ التذبذبات التي حصلت لعملية التّصدير في الجزائر المستعمرة نحو فرنسا طيلة الفترة (1870- 1893م)، حسب اعتقادي هناك ما يفسرها، ولعلّ أولى الأسباب هو أنّ الجزائر بلد يمارس الزراعة قبل الاستعمار، وحرصت الإدارة الفرنسية على انتهاج سياسة زراعية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية، وبما أنّ الإنتاج النباتي يعتمد على كمية الأمطار التي تتلقاها، فإنّ الإنتاج مرتبط بالأمطار. فيكون المحصول وفير ومنتظم بانتظام التساقط والعكس صحيح، وهذا ما يجعل التصدير مرتبط بالإنتاج.

بالإضافة إلى أنّ الصادرات تتنوع بحسب وفرة أو احتياج البضائع المراد تصديرها نحو الوجهة المقصودة، فإذا كان الإنتاج الزراعي أو الصناعي الفرنسي متوفر وهو في أغلبه يماثل ما تنتجه؛ فإنّ

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 128.

في هذه الحالة تؤثر على أسعار الشراء الذي لا يكون أصلا في صالح مصدري الجزائر المستعمرة. ومثل هذا التّحدي لا يمكن تجاوزه بسهولة لأنها في الأخير مستعمرة ارتبط اقتصادها باقتصاد فرنسا.

شهدت نهاية القرن التاسع وبداية الثلث الأول من القرن العشرين تزايدا في حجم صادرات الجزائر المستعمرة بشكل كبير، ويمكن ملاحظة ذلك خلال المتوسط الخماسي التجاري لتطورها في الفترة (1894- 1913م):

- متوسط التجاري السنوي (1894- 1898م): **217.7مليون فرنك.**
- متوسط التجاري السنوي (1899 – 1903م): **225.6مليون فرنك.**
- متوسط التجاري السنوي (1904- 1908م): **251.5مليون فرنك.**
- متوسط التجاري السنوي (1909- 1913م): **464.4مليون فرنك**[1].

فمن حوالي 213.8 مليون فرنك في عام 1894م إلى حوالي 46 مليونًا فرنك بعد مرور ثلاث سنوات فقط أي بفارق حوالي 32.1 مليونًا فرنك، وقد تضاعفت الصادرات إلى ما يقارب ضعفين مقارنة بما كانت عليه سنة 1870م. أما في عام 1899م فارتفع الحجم إلى حوالي 32.1 مليونًا فرنك مقارنة بعام 1894م.

[1] – الإحصائيات الرقمية مأخوذة من: « Annuaire Statistique de la France (1894-1913)»

والجدول التالي يوضح لنا **أهم المنتجات المصدرة من نحو فرنسا لسنة 1899م**[1]:

سنة 1899م					
المادة	**الكمية المستوردة (كغ)**	**القيمة المالية (فرنك)**	**المادة**	**الكمية المستوردة**	**القيمة المالية (فرنك)**
المواشي	791 ألف	1.6مليون	**المعادن**	562 ألف قنطار	1.3 مليون
الحبوب	3 مليون	1.6مليون	**الجلود الخام**	2.1مليون كغ	8.4 مليون
الألياف النباتية	21.2 مليون	4.9مليون	**الفوسفات الطبيعي**	755ألف قنطار	3.4 مليون
زيت الزيتون	5.8 مليون	10.7مليون	**الأسماك**	1.2مليون كغ	1.1 مليون
فواكه المائدة	5.7 مليون	1.4مليون	**البطاطا**	10.4مليون كغ	725 ألف
الصوف	151 ألف	757ألف	**الحلفاء**	3.25 مليون كغ	812 ألف
الخضر	10.35 مليون	1.3مليون	**التبغ الورق والمصنع**	3.6مليون كغ	11.1 مليون
الفلين الخام	3.25 مليون	725ألف	**النبيذ**	4.7مليون هكتولتر	131 مليون
المعادن	791 ألف	812ألف	**الحلفاء**	21.2 مليون	1.6مليون
البطاطا	3 مليون	1.6مليون	**طرود بريدية**	///////	26.3 مليون
المجموع		**211.261مليون فرنك**			

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 388. . (انظر الملحق رقم 06، ص 325.)

من خلال الجدول نلاحظ تطور في حجم صادرات الجزائر المستعمرة والتي بلغت قيمتها المالية: ما يقارب 280 مليون فرنك، وهذا الارتفاع أتى بسبب ما حققته المنتجات النباتية من زيادات معتبرة خاصة في الحبوب التي وصلت قيمتها 1.6مليون فرنك. كذلك أسهمت بعض المحاصيل التجارية في رفع الكلفة خصوصا التبغ بنوعيه (الورق والمصنع) وفر نحو: 10 ملايين فرنك أي بنسبة 3.97% مقابل 7 ملايين فرنك في سنة 1898م. أما النبيذ الذي قدّرت قيمته لوحده بـ: 130 مليون فرنك من مجموع الصادرات وهذا ما جعله يحقق ما نسبته 46.84%[1].

وقد غذّت حركة التصدير أيضا البواكير التي بدأ تطورها منذ عام 1890م واستطاعت تحقيق قيمة مالية قدّرت بـ: حوالي 7 مليون فرنك في 1899م، ناهيك عن الطرود البريدية التي كانت تغادر موانئ الجزائر المستعمرة والتي غالبيتها تكون محملة بهذا المنتوج النباتي والذي وصلت قيمته 26 مليون فرنك بنسبة 9.4%، وهي قيمة معتبرة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1898م التي لم تتجاوز 3 مليون فرنك أي بنسبة 1.54%[2].

عملت المنتجات الحيوانية على زيادة حجم الصادرات بالنسبة لعام 1899م، من خلال تصدير الحيوانات بما فيها **الضأن** الذي وصل تعداد تصديره إلى 4 ملايين فرنك أي بنسبة 1.44%[3]. وتوزعت قيمة 19 مليون فرنك على باقي الحيوانات الحية الأخرى (الأبقار، الماعز، الخيول...)[4].

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 388.
[2] - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893-1894)**, Op.Cit, 1894, p 717.
[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1903**, Op.Cit, p 196.
[4] - Ibid.

كذلك الإنتاج الحيواني أسهم في تنشيط حركة التصدير بمجموع يقارب 18 مليون فرنك أي بنسبة 6.81%، وشملت كلٌّ من الصوف والجلود الخام خاصة. ولا يمكن إغفال المواد المعدنية في صادرات الجزائر المستعمرة بما فيها: الحديد والنحاس، الرصاص، الفوسفات الطبيعي أين وصلت قيمتهم المالية نحو 4 ملايين فرنك من أجل استغلال هذه المواد الأولية في الصناعة الفرنسية.

وفي العموم، بلغ المجموع الإجمالي للقيمة المالية للمنتجات المصدّرة من الجزائر نحو فرنسا في سنة 1899م حوالي 279.675مليون فرنك . أين هيمن على هذه الصادرات بشكل ساحق النبيذ، الذي يمثل ما يقارب نصف إجمالي الصادرات (أكثر من 46%). تليها الطرود البريدية (حوالي 9.4%)، ثم التبغ وزيت الزيتون والجلود الخام بأقل من 4% لكل منها. وهذا ما يبرز أن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة كان يعتمد بشكل كبير على تصدير المنتجات الزراعية (خاصة النبيذ) والمواد الخام إلى فرنسا.

إنّ تطور بنية الصادرات وارتفاع حجم قيمتها المالية أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين يعود في الحقيقة إلى عدة عوامل متضافرة مع بعضها البعض ولعلّ أبرزها، هو ما حققه القطاع الاقتصادي الأوروبي من تطور في منتجاته الجديدة التي أقحمها في الثقافة الجزائر المستعمرة التي أضحت مع مرور الوقت عنصرا مهما في التصدير، ومثل هذه المنتجات الصناعية كانت في البداية تقتصر على القطن والتبغ، الكتان...

بعد وقوع أزمة الفيلوكسيرا ما بين (1878- 1885م) التي تعرضت من خلالها مزارع الكروم بوسط وجنوب فرنسا إلى الإتلاف وتقلصت المساحات الزراعية المخصصة للكروم إلى حوالي 612 ألف هكتار خلال الفترة (1875- 1890م)، وارتفعت مستورداتها من النبيذ إلى ما يقارب 13 مليونًا هكتولتر في سنة 1888م بعدما كانت 100ألف هكتولتر في سنة 1875م، هذا الذي جعلها تسجل

عجزا في ميزانها التجاري[1] ولتعويض خساراتها وجدت في تربة ومناخ الجزائر المكان المناسب أين شجعت زراعة الكروم بالمنطقة وقدّمت كلّ الدعم المادي والقانوني للكولون من أجل توسيع هذا المنتوج بالمستعمرة، وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى توسيع مساحات وإنتاج الكروم كان على حساب زراعة الحبوب الذي يعدّ الغذاء المعاشي للجزائريين.

كما نشطت الهجرة الفرنسية إلى الجزائر والتحق في سنة 1876م ما تعداده: حوالي **119ألف** مزارعا ثمّ زاد إلى 187.033 مزارعا في 1886م، أما خلال الفترة (1891- 1896م) فقد وصل تعدادهم إلى حوالي **187ألف** مزارعا[2] وكلّ هذا من أجل توجيه الخمور نحو التصدير لتحقيق الربح المادي.

- الشكل رقم 02: تطور صادرات خمور الجزائر المستعمرة نحو فرنسا خلال الفترة (1880-1899م)[3]:

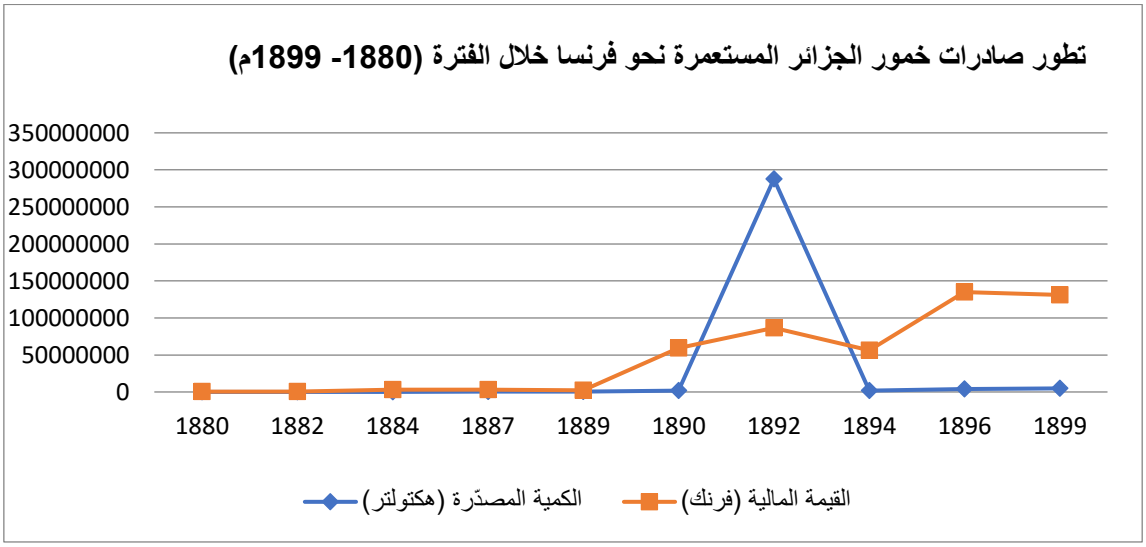

[1] - **عبد اللطيف بن أشنهو**، المرجع السابق، ص 128.

[2] - **Albert Glorieux**, Op.Cit, p 18.

[3] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie (1882 à 1884), 1887, 1891, (1892-1893-1894), 1897, (1895-1896), 1898.**, G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**.

يُظهر المنحنى، تطور صادرات الخمور الجزائر المستعمرة إلى فرنسا بين عامي 1880 و1899م، وخلال الفترة الأولية من 1880 إلى 1889م، كانت كل من الكمية والقيمة منخفضة للغاية، مما يشير إلى حجم محدود للتصدير. وحدث تحول كبير في عام 1892م، حيث شهدت الكمية المصدرة ارتفاعاً هائلاً وغير مسبوق، مقتربة من 30 مليون هكتولتر، وهو ما يمثل الذروة المطلقة للكمية خلال الفترة الموضحة. ومع ذلك، لم تواكب القيمة المالية هذا الارتفاع الهائل في الكمية، حيث بلغت ذروة معتدلة نسبياً لم تتجاوز 10 ملايين فرنك، مما يشير إلى أن الأسعار ربما كانت منخفضة في ذلك العام.

بعد عام 1892م، انخفضت الكمية المصدرة بشكل حاد وعادت إلى مستوياتها المنخفضة السابقة، واستمرت كذلك حتى نهاية الفترة في عام 1899م. وعلى النقيض من ذلك، شهدت القيمة المالية انتعاشاً لافتاً، حيث وصلت إلى ذروتها القصوى في عام 1896م حوالي 14 مليون فرنك واستقرت عند مستويات مرتفعة حوالي 13 مليون فرنك في 1899م، على الرغم من أن الكميات المصدرة في هذه السنوات كانت ضئيلة جداً.

هذا التباين اللافت بين الكمية والقيمة في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر يشير بقوة إلى ارتفاع كبير في سعر الهكتولتر الواحد من خمور الجزائر المستعمرة المصدرة خلال الفترة **(1880-1899م)**، مما يعكس ربما تحولاً نحو تصدير أنواع أجود أو حدوث تغيرات مواتية في ظروف السوق وأسعارها.

ويعود أيضا ارتفاع عملية التّصدير من الجزائر المستعمرة إلى القوانين الجمركية خاصة قانوني 1851 و1867م اللّذان دمجا اقتصاد الجزائر باقتصاد فرنسا، وأديا إلى رفع الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر المستعمرة. في المقابل إلغاء رسوم الدخول إلى فرنسا على المنتجات الواردة من المستعمرة، وهذا الذي خلق حرية تجارية بين الطرفين أسهمت في دفع حركة عجلة التّصدير من المستعمرة نحو البلد الأم.

تواصلت صادرات الجزائر المستعمرة في الارتفاع خلال العقد الأول من القرن العشرين، فمن 253 مليون فرنك في عام 1902م إلى 262 مليون فرنك في العام الموالي وكانت عبارة عن: حبوب ووصلت كميتها حوالي 1.7 مليون قنطار والحلفاء صدّر منها حوالي 398 ألف قنطار أما الشعر النباتي كانت كميته حوالي 158 ألف قنطار، ...[1]، تزداد القيمة المالية ارتفاعا لتصل إلى 29 مليون فرنك بعد مرور أربع سنوات فقط. وعليه حجم السلع المصدّرة تضاعف إلى ما يقارب ضعفين ونصف عما كان عليه في سبعينيات القرن التاسع عشر.

[1] - A.N.A boite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bone.

- الجدول رقم 11: أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1907م[1]:

المادة	الكمية المصدرة الكلية	القيمة المالية (فرنك)	المادة	الكمية المصدرة الكلية	القيمة المالية (فرنك)
النبيذ بأنواعه	5.7 مليون هكتولتر	88.4 مليون	**فوسفات طبيعي**	796 ألف قنطار	3.3 مليون
الحبوب	3.8 مليون قنطار	81.5 مليون	**حيوانات حية**	1.1 مليون رأس	31 مليون
صوف	135 ألف قنطار	17.5 مليون	**أسماك**	29 ألف قنطار	3.3 مليون
فواكه	301 ألف قنطار	7.8 مليون	**خيول**	4.5 ألف رأس	995 ألف
جلود خام	23 ألف قنطار	6.9 مليون	**ورق التبغ**	39 ألف قنطار	2.5 مليون
زيت الزيتون	19 ألف هكتولتر	2.1 مليون	**رصاص خام**	63 ألف قنطار	1.7 مليون
عنب طازج	164 ألف قنطار	4.9 مليون	**نترات البوتاسيوم**	26 ألف قنطار	1.5 مليون
خضر	141 ألف قنطار	4.5 مليون	**مواد المعدنية**	6 آلاف قنطار	937 ألف
بطاطا	110 ألف قنطار	2.5 مليون	**طرود بريدية**	18 ألف قنطار	1.9 مليون
المجموع الكلي			**290.6مليون**		

حسب الجدول، بلغت صادرات **290.6مليون** مليونًا فرنك من المجموع الإجمالي والتي غالبيتها منتجات القطاع الزراعي وقد شملت الزيادة **المواد النباتية:**

- **النبيذ:** نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح للخمور مساهمة كبيرة من الناحية الكمية المصدّرة والقيمة المالية المحققة في رفع حجم حركة التّصدير الجزائر المستعمرة، فإذا كان في سنة 1906م لم يتجاوز حجمها 7 ملايين فرنك بنسبة 23.24% من المجموع الكلي للصادرات؛ فإنها في العام الموالي 1907م ارتفعت إلى بـحوالي 9.8 مليون فرنك ومثلت القيمة المالية نسبة 30%.

[1] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.cit., p 346. (انظر الملحق رقم 07، ص 326.)

- **الحبوب:** بالرغم من منافسة الزراعات الصّناعية التّصديرية للحبوب خاصة الكروم، فقد ظلت صادراتها معتبرة بنسبة 28% من مجموع صادرات الجزائر المستعمرة لسنة 1907م مقارنة بسنة 1906م التي لم تتجاوز نسبتها 17.78%.

- **البواكير:** لعبت دورا مهما في رفع الصادرات وحققت نسبة 4.24% في عام 1907م، أما في عام 1908م، أظهرت صادرات البواكير من الجزائر المستعمرة إلى فرنسا نشاطاً ملحوظاً في كل من الخضروات الطازجة والتي بلغت الكمية المصدرة 135 ألف قنطار، محققة قيمة مالية قدرها 4.3 مليون فرنك. أما عنب المائدة وصل تصديرها إلى 117 ألف قنطار، بقيمة مالية بلغت 3.5 مليون فرنك. والبطاطا، فقد تم تصدير 150 ألف قنطار منها، بقيمة مالية وصلت إلى 3 مليون فرنك[1].

- **الطرود البريدية:** التي تغادر الجزائر المستعمرة معظمها تحتوي على فواكه وخضروات طازجة، بدأت القيمة في عام 1900م بحوالي مليوني فرنك. ثمّ انخفضت في عامي 1901 و1902م إلى حوالي مليون وربع فرنك، ثم عادت لترتفع في عامي 1903 و1904م لتقترب من مليوني فرنك مرة أخرى.

أما في عام 1905م، شهدت أدنى قيمة لها بحوالي مليون فرنك، لكنها سرعان ما انتعشت بشكل ملحوظ في عام 1906م لتصل إلى حوالي مليونين وربع فرنك. وشكلت في سنة 1907م قيمتها المالية 1 مليون فرنك بنسبة 0.66%[2]، وسجلت القيمة المالية أعلى مستوى لها في عام 1908، حيث بلغت ما يزيد عن ثلاثة ملايين فرنك بكثير[3]. وهذا ما أسهم في تنشيط حركة الصادرات نحو فرنسا.

[1] - Démontés Victor, Op.cit., p 420., M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, **1907**, **1908**, **1909**.
[2] - Démontés Victor, Op.cit., p 420., M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, **1907**, **1908**, **1909**.
[3] - Ibid.

- **المواد الحيوانية:** وشملت: **المواشي:** التي بلغت قيمتها 30 مليون فرنك أي بنسبة 10%.، **الأسماك:** 333 ألف فرنك في عام 1907م بنسبة 1.14% مقابل 1% في سنة 1906م.، **الخيول:** 995 ألف فرنك أي بنسبة 0.34%.، وعن الإنتاج الحيواني الذي ضم: **الجلود الخام** بقيمة 6 ملايين فرنك في عام 1907م، **الصوف** بـ: 1 مليون فرنك ما نسبته 6.02%.

- **المواد المعدنية:** بلغت النسبة 1.68% من المجموع الكلي للصادرات[1].

تمتلك الجزائر المستعمرة أراضي خصبة في مناطق الصحراء والجنوب وتتركز بشكل كبير في صحراء عمالة قسنطينة خاصة بمناطق وادي ريغ، مما سمح بزراعة التمور بكميات كبيرة وجودة ممتازة، بفضل الظروف المناخية المناسبة لها. وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تقوم بتشجيع زراعته وتطوير البنية التحتية لها من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية وتلبية احتياجات السوق الفرنسية والأوروبية.

إنّ تصدير التمور في الجزائر المستعمرة خلال العهد الفرنسي كان جزءًا هامًا من التجارة الخارجية للبلاد، حيث كانت تحظى بشهرة واسعة في الأسواق الأوروبية بفضل نكهتها الطبيعية الفريدة وقيمتها الغذائية. وقامت الشركات الفرنسية بالاستفادة من ثروات التمور الجزائر المستعمرة لتزويد السوق الفرنسية بكميات كبيرة وتحقيق الأرباح الاقتصادية.

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.cit., p 346.

شهدت تجارة التمور في الجزائر المستعمرة تطورًا ملحوظًا، حيث كانت الجزائر المستعمرة تنتج كميات كبيرة من التمور وتصدّرها إلى فرنسا خاصة من نوعية دقلة النور التي تمتاز بالجودة ومطلوبة كثيرا بفرنسا والخارج. بلغت كمية التصدير في بداية الفترة عام 1901م حوالي 19.8ألف قنطارًا بقيمة مالية قدرت بـ حوالي 901 ألف فرنكا، وبعد عامين فقط ارتفعت قيمة التصدير إلى نحو 1.97 مليون فرنك[1].

تزايدت كمية التصدير خلال السنوات التالية، حيث وصلت إلى 36ألف قنطارًا بقيمة مقدرة بحوالي 2.5 مليون فرنكا في عام 1909م[2]. وفي الفترة من 1910 إلى 1912م، بلغ متوسط تصدير التمور قيمة متوسط 3.39 مليون فرنكا، مما يدل على استمرار ازدياد حجم التجارة الخارجية للتمور الجزائر المستعمرة في العهد الاستعمار الفرنسي[3].

وفي عام 1913م، وصل الإنتاج الجزائر المستعمرة من التمور إلى حوالي 63.6ألف قنطارًا بقيمة 4.72 مليون فرنكا، وقد تمّ تصدير حوالي 6.6ألف طن منه خلال نفس السنة، لكن في العام الموالي 1914م لم تتعد كمية التصدير سوى حوالي 2.8ألف طن[4].

إنّ هذا الانخفاض في الإنتاج جعل الحكومة الفرنسية تتخذ إجراءات من أجل تحسين غلة التمور، وتكفلت بشراء أكبر قدر ممكن من التمور وتحويلها نحو فرنسا والدول الأجنبية وهذا ما جعل

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie pendant (1903 et 1921)**, typographie Adelphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1929, p 230.
[2] - Syndicat commercial algérien, **l'Algérie et ses produits**, imprimerie Fontana frères et Cie, Alger, 1911, p 34.
[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie pendant (1903 et 1921)**, Op.cit., p 230.
[4] - Ibid.

الإنتاج يشهد تطورا ملحوظا مع سنة 1915م ووصلت كمية التصدير إلى 5آلاف طن. مما يعكس تحقيق معدل نمو ملحوظ وارتفاع قيمة التصدير في تلك الفترة[1].

كانت فرنسا تفرض رسومًا جمركية مرتفعة على التمور الجزائر المستعمرة المصدرة إليها، مما أدى إلى تحكمها في الأسواق وحماية منتجاتها المحلية من المنافسة. لذلك، لم يتمكن الجزائر المستعمرة من تحقيق فائدة كاملة من تجارة التمور، رغم اعتمادها عليها كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي. وبهذا استفادت فرنسا بشكل كبير من ثروات الجزائر المستعمرة وتوجيه تجارتها نحو مصلحتها الاقتصادية الخاصة، في حين لم تتمكن الجزائر المستعمرة من تحقيق فوائد متساوية وتحسين أوضاعها الاقتصادية بشكل كاف.

وعليه نقول، ومن خلال الإحصائيات السابقة نجد أنّ صادرات الجزائر المستعمرة من حيث بنيتها تشكلت غالبيتها من المنتجات الزراعية ذات الطابع النباتي والحيواني تتخللها بعض من المواد الأولية، وتمّ ذلك طبعا وفق سياسة اقتصادية استعمارية من أجل خدمة الاقتصاد فرنسي.

[1] – عثمان زقب، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1947-1918م ...، المرجع السابق، ص 34

ولعلّ الشكلين التاليين يوضحان لنا مدى **مساهمة الإنتاج الزراعي في صادرات الجزائر المستعمرة من خلال مقارنة إحصائيات عامي 1876 و1909م**[1]:

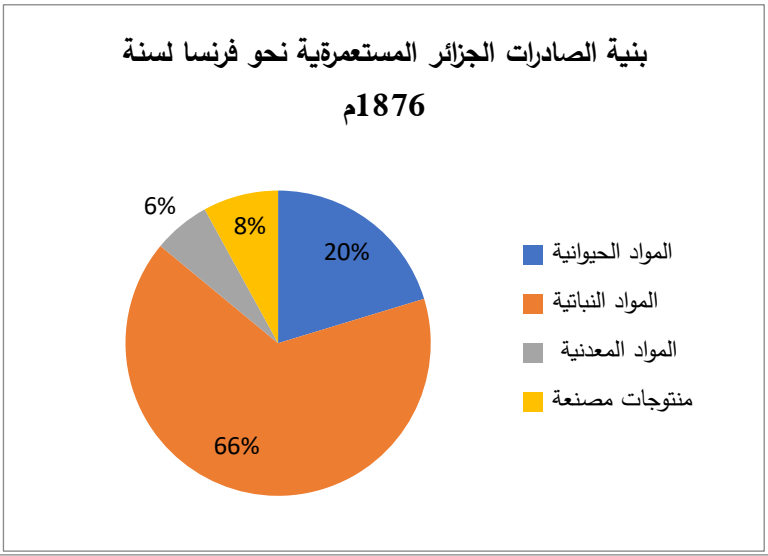

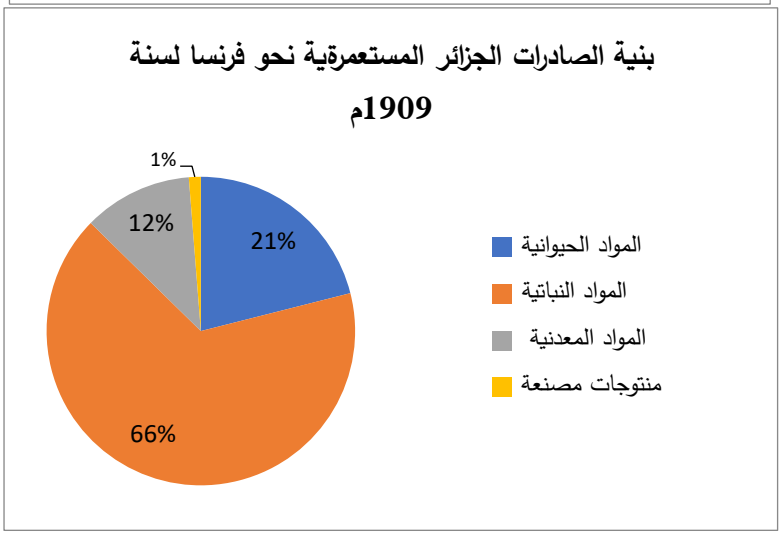

تمكنت الجزائر المستعمرة عام 1910م ترجيح كفة صادراتها على وارداتها مع فرنسا، حيث وصلت التجارة الخاصة بين الطرفين بنحو: 885 مليون فرنك توزعت على حوالي 438.9 مليون

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Op.cit., pp 606, 607., G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.cit., 1911, p 414.

فرنك واردات أي بنسبة 49.56% وحوالي 446.6 مليون فرنك صادرات بنسبة 50.43% وهي في العموم تشكل النصف من المجموع العام للتجارة الخارجية[1].

وأهم المنتجات التي أسهمت وغذت عملية التّصدير في عام 1910م نجدها بقيمة حوالي 402 مليون فرنك من مجموع الصادرات كلها منتجات زراعية، بما فيها من الإنتاج الحيواني الذي بلغ في عام 1910م، بلغت الصادرات حوالي ستة آلاف رأسا، ثم شهدت انخفاضًا طفيفًا في عام 1911م لتصل إلى حوالي أربعة آلاف رأسا.

ومع ذلك، بدأت الصادرات في الارتفاع بشكل كبير وملحوظ بعد ذلك، فقفزت في عام 1912م إلى ما يقارب خمسة عشر ألف رأسا، واستمرت في صعودها القوي لتصل إلى ذروتها في عام 1913م بحوالي ثلاثة وثلاثين ألف رأسا. ثم شهدت انخفاضًا حادًا في عام 1914م لتعود إلى حوالي تسعة عشر ألف رأسا[2].

وفي العموم بلغ المتوسط السنوي خلال الفترة من 1910 إلى 1914م حوالي 15 ألف رأسا. فيما مثلت المواد المعدنية نسبة 1.64%، أما المنتجات المصنعة في الجزائر المستعمرة كانت ضعيفة شكلت نسبة 2.08%[3].

وعليه في كلّ مرة تثبت الإحصائيات تفوق صادرات المنتجات الزراعية بنوعيها النباتي والحيواني على المنتجات الأخرى المصدّرة، ولعلّ سبب ذلك هو الاهتمام الكبير من طرف فرنسا

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1911**, Op.Cit, p 233.
[2] - A.N.A boite N°641, Note sur l'elevage Algerien et les Relation commaicialles.
[3] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1911**, Op.Cit, p 233.

لجعل مستعمرة الجزائر أرضا زراعية، لأنها تعدّ الزراعة نمط حياة وليس مجرد حرفة[1] ويتجلى ذلك الحرص من خلال تكريس الاستيطان الزراعي الذي قام عليه القطاع الاقتصادي الأوروبي الذي ركيزته الزراعة المرتبطة إنتاجها بشكل مباشر بالاقتصاد فرنسا والاقتصاد الخارجي.

وبدءا من سنوات (1911 – 1914م) أخذت صادرات الجزائر المستعمرة نحو فرنسا في التراجع تدريجيا في الحجم والقيمة، فمن 425 مليون فرنك في سنة 1911م بنسبة 46.48% إلى 330 مليون فرنك ما نسبته 37.45% في سنة 1913م، ورغم ذلك فقد بلغت صادرات الجزائر المستعمرة سنة 1913م من المنتجات الحيوانية ما يقدّر بـ: 1مليار و133 مليون من الماشية الحية واللحوم ومختلف المنتجات التي توفرها الحيوانات الأليفة، أين وصل تعداد سكان مستوطنة الجزائر حوالي 6.5% وللوهلة الأولى تبدو هذه النسبة ضئيلة، ولكن إنتاج الماشية ومنتجاتها مثلت نسبة كبيرة بلغت 80%، أين كان نصيب فرنسا من صادرات المستعمرة ما يقدّر بـ: 89 مليونا[2].

وإن حافظت المنتجات الحيوانية على حصة الأسد في صادراتها لسنة 1913م، إلاّ أنه الانخفاض مسّ بعض المنتجات الزراعية خاصة منها **النبيذ** الذي كان له دور مهم في الصادرات في السنوات السابقة، فمن 227 مليون فرنك أي بنسبة 56.48% في عام 1912م إلى 148 مليون فرنك بنسبة 44.97% في السنة الموالية 1913م. كذلك **الزيوت النباتية** سجلت انخفاضا في قيمتها

[1] – **جون كينبت جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر**، تر: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000م، ص 59.

[2] - A.N.A boite N° 641, Note sur l'elevage Algérien et les relations commercial Septembre 1916.

المالية ووصلت نسبتها 0.39% مقارنة بما كانت عليه في عام 1913م بنسبة 2.26%[1]. أما في سنة 1914م وصلت القيمة المالية إلى 312 مليون فرنك من مجموع الصادرات أي نسبة 41.31%.

والجدول التالي يوضح لنا **أهم المنتجات الصادرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1914م**[2]:

المادة	الكمية المصدرة الكلية	القيمة المالية (فرنك)	المادة	الكمية المصدرة الكلية	القيمة المالية (فرنك)
الضأن	265 ألف رأس	26.6 مليون فرنك	**زيوت نباتية**	41 ألف قنطار	حوالي 5.1 مليون
جلود خام	21 ألف قنطار	8 مليون فرنك	**خشب**	5.4 ألف طن	حوالي 2.5 مليون
صوف	80 ألف قنطار	11.7 مليون فرنك	**خضر**	190 ألف قنطار	حوالي 7.5 مليون
حبوب	2 مليون قنطار	51.8 مليون فرنك	**نبيذ بأنواعه**	5.1 مليون هكتولتر	154.7 مليون
بطاطا	185 ألف قنطار	4 مليون فرنك	**المعادن بأنواعها**	396 ألف قنطار	2.4 مليون
فواكه	308 ألف قنطار	8.5 مليون فرنك	**سلع أخرى**	////////	30.4 مليون
المجموع الكلي			**310.8مليون فرنك**		

من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض الذي مسّ تقريبا جميع الصادرات وصلت قيمتها نحو: حوالي 311 مليونًا فرنك مقارنة بعام 1913م: 330 مليون فرنك، و403 مليون فرنك في عام 1912م. ويتعلق الأمر هنا بالمعاملات التي ستتم على صادرات **الضأن** من 11.46% في 1913م إلى 8 ملايين فرنك في العام الموالي أي بنسبة 8.56%.، **الخشب**: 3 ملايين فرنك بنسبة 1.19%

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1912**, Op.Cit, p 213., M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 262.(انظر الملحق رقم 08، ص 327.)

[2] - Ibid.(انظر الملحق رقم 08، ص 327.)

إلى 2 مليون فرنك بنسبة 0.8% في سنة 1914م.، **المعادن:** شهدت هي الأخرى تراجعا من 2 مليون فرنك إلى نسبة 0.77% في عام 1913م.

أما بالنسبة للزيادات البسيطة التي وعلى الرغم من التباطؤ العام في حركة الصادرات إلاّ أنه تمّ تصدير **الجلود الخام:** 7 ملايين فرنك ما نسبته 2.57% في سنة 1914م مقارنة بعام 1913م بنسبة 1.88%.، **الحبوب:** من 46 مليون فرنك بنسبة 13.99% سنة 1913م إلى نسبة 16.67% من قيمته 51 مليون فرنك في عام 1914م.، **الزيوت النباتية:** زاد الطلب عليها، فمن 1 مليون فرنك بنسبة 0.39% سنة 1913م إلى 5 ملايين فرنك ما نسبته 1.64% في سنة 1914م.

وفي العموم أخذت صادرات المنتجات الزراعية وبشكل كبير على النبيذ بأنواعه والذي قاربت نسبته 49.77% من المجموع الإجمالي، تليه الحبوب بنسبة حوالي 16.67%، والضأن حوالي 8.56%، ثم عندنا السلع الأخرى بنسبة حوالي 9.78%. هذا يؤكد استمرار تركيز الاقتصاد الجزائري الكولونيالي على تصدير المنتجات الزراعية الأساسية والمواشي إلى فرنسا في ظل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

المبحث الثاني: تجارة الجزائر المستعمرة مع الخارج خلال الفترة (1870-1914م)

توفرت الجزائر على موقع استراتيجي شمال البحر الأبيض المتوسط وثروات طبيعية غنية، مما جعلها محط أنظار فرنسا والدول الأوروبية الأخرى. وقد اشتهرت بالتجارة البحرية والبرية مع دول أوروبا والشرق الأوسط قبل الاحتلال الفرنسي، وكانت تركز المبادلات التجارية حول الحبوب والمنسوجات والمواد الغذائية والحيوانات.

ومع دخول فرنسا للجزائر واستعمارها لها، تغيرت تمامًا طبيعة التجارة الخارجية، حيث سيطرت فرنسا على الاقتصاد الجزائر، واستغلت مواردها الطبيعية في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجية، وأصبحت المستعمرة مصدرًا للموارد الطبيعية التي يحتاجها الاقتصاد الفرنسي، وتم توجيه الاستثمارات الفرنسية بشكل رئيسي نحو القطاعات الاقتصادية التي تلبي احتياجاتها ودول أوروبا الأخرى.

تطورت التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة ودول أوروبا خلال هذه الفترة المدروسة (1870 – 1914م)، وارتكزت على تصدير الموارد الطبيعية إلى الأسواق الأوروبية، مما جعل النشاط التجاري بينهما يتزايد ويتنوع. ومع ذلك، فإن هذا النمط الاقتصادي للتجارة كان يعكس استعمار فرنسا للجزائر وسيطرتها على الاقتصاد الجزائر، وعلى الرغم من التطور الاقتصادي الناجم عن التجارة مع دول أوروبا، إلا أن هذا التطور كان يخدم بشكل رئيسي مصالح فرنسا وتلبية احتياجات الأسواق الخارجية، وأدى إلى تحويل المستعمرة إلى مصدر للموارد الاقتصادية بدلاً من تحقيق التنمية لاقتصادها.

أولا: تطور التجارة الخارجية مع الخارج في ظلّ الإدارة الاستعمارية الفرنسية:

لم تتوان فرنسا في تطبيق سياسة فرض قيود جمركية على الدول الأجنبية من أجل تنظيم العلاقات التجارية بين والخارج. وإذا كانت في بدايات الاحتلال سمحت بجلب المواد الغذائية الاستهلاكية لتموين جنودها لتحقيق التّوسع الاستيطاني، وضمان استقرار العنصر الأجنبي. وقد بلغت حجم مبادلاتها التجارية بأكثر من 37 مليوناً فرنك في أربعينيات القرن التاسع عشر بعدما كانت لا تتجاوز 11 مليون فرنك سنة 1835م، أما في سنة 1854م ارتفعت المبادلات التجارية بين الطرفين إلى: ما يقارب 31 مليوناً فرنك ثمّ زاد الحجم بفارق حوالي 10 ملايين فرنك في العام الموالي أي سنة 1855م[1].

وفي اعتقادي، مرّد هذا التّحسن يعود إلى قانون المماثلة الجمركية الصادر في 1851م والذي ساوى تعريفة واردات الجزائر المستعمرة من الدول الأجنبية بما كان معمول به في فرنسا. لهذا في ستينيات القرن التاسع عشر ارتفعت القيمة المالية إلى 82 مليون فرنك[2].

1- الفترة الأولى (1870- 1899م):

انتعشت حركة التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية في عهد الإدارة المدنية بدءا من 1870م، حيث كان حجم المبادلات الإجمالية للجزائر استيرادا وتصديرا مع الخارج تقدّر بحوالي 12 مليوناً فرنك في 1835م ليتضاعف بأكثر من 8 مرات بعد مرور ثلاثة عقود فقط ويصل إلى حوالي 101.4 مليوناً فرنك[3].

[1] - **Guy**, Op.Cit, p 167.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

وفي العموم وصلت القيمة المالية للحركة التجارية بين الطرفين طيلة الفترة (1870- 1874م) إلى أكثر من 45.6 مليون فرنك كان نصيب الواردات فيها ما يقارب 232 مليوناً فرنك والصادرات بقيمة: حوالي 224 مليونا فرنك[1].

وكما هو ملاحظ من خلال الإحصائيات، القيمة المالية للمواد المستوردة من الخارج والمقدرة نسبتها بـ: 50.85% مرتفعة عن نسبة صادرات الجزائر المستعمرة والمقدّرة بنسبة 49.14% من المجموع الإجمالي[2]، وهذا يعود إلى قانوني 19 ماي 1866م و07 سبتمبر 1866م اللّذان خصا شق الملاحة التجارية، إذ سمحا للسفن الأجنبية بخدمة النقل البحري في المياه الساحلية الجزائر تحت العلم الفرنسي، أما القانون الصادر في 17 جويلية 1867م فقد نصّ على دفع الثلث $\frac{1}{3}$ من الرسم المعمول بها في فرنسا هذا بالنسبة لمنتجات المستعمرات. وعليه قامت السلطات الفرنسية الاستعمارية باتباع سياسة الباب المفتوح أمام البحريات التجارية الأجنبية في البداية من أجل توسيع استيطانها في المستعمرة.

في ثمانينيات القرن التاسع عشر شهدت حركة المبادلات التجارية بين والخارج انكماشا، فبعدما وصلت القيمة المالية في عام 1885م إلى 130 مليون فرنك موزعة بين 67 مليون فرنك كنصيب للواردات، و62 فرنك نصيب الصادرات تراجعت بفارق وصل إلى أكثر من 31.5 مليون فرنك في سنة 1887م حيث كانت قيمة الواردات 44 مليون فرنك ما نسبته 44.42% وقيمة الصادرات وصلت 55 مليون فرنك أي بنسبة 55.75%[3].

[1] - **Guy**, Op.Cit, p 167.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

ويمكنني القول، أنّ هذا التّراجع في حركة المبادلات التجارية يعود بالأساس إلى قانون 29 ديسمبر 1884م الذي بمقتضاه تمّ إلغاء جميع الامتيازات الأجنبية التي تستورد نحو الجزائر المستعمرة، كذلك أسهم قانون 1889م في فرض الاحتكار الملاحي لصالح البحرية التجارية الفرنسية وبالتالي حرمان أي سلعة أجنبية دخول المنطقة.

وقد كان للأوبئة جزء فعال في تعطيل عمليتي الاستيراد والتصدير بين الطرفين، إذ في ثمانينيات القرن التاسع عشر ضربت الجزائر المستعمرة الكوليرا ولهذا اتخذت الإدارة الفرنسية إجراءات صحية على السفن الداخلة والخارجة، وهذا ما عطل الملاحة البحرية بين الطرفين طيلة فترة انتشار الوباء.

في تسعينيات القرن التاسع عشر أخذت الأمور في التحسن، ووصل الحجم الكلي للتجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة والخارج أكثر من 640 مليون فرنك طيلة الفترة الممتدة ما بين 1893 و1899م، وتوزعت إلى حوالي 266 مليون فرنك كقيمة للواردات أي بنسبة 41.51% والصادرات وصلت قيمتها إلى أكثر من 374.6 مليون فرنك ما نسبته 58.48% وهي زيادة معتبرة بلغت قيمتها المالية بنحو: حوالي 184.4 مليون فرنك[1] مقارنة بما كانت عليه في فترة السبعينيات من نفس القرن، فمن 74 مليون فرنك في سنة 1893م إلى 117 مليون فرنك[2] في العام الموالي 1894م.

وصلت قيمة المبادلات التجارية بعد أربع سنوات فقط إلى حوالي 130 مليون فرنك من التجارة الخارجية الكلي، أين كان نصيب الواردات فيها: أكثر من 53.6 مليون فرنك والصادرات وصلت إلى

[1] - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893-1894)**, Op.Cit, 1894, pp 714,715.
[2] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France (1895-1896)**, Op.Cit, pp 573,574.

حوالي 76.7 مليون فرنك[1]، وهذا التطور الحاصل جاء نتيجة قانون 19 جويلية 1892م الذي ألغى التفرقة الجمركية بين سلع الجزائر المستعمرة وسلع فرنسا مما منح حركية في عمليتي الاستيراد والتّصدير مع الدول الأجنبية.

2- الفترة الثانية (1900 – 1914م):

مع مطلع القرن العشرين انتعشت الحركة التجارية من جديد بين الطرفين، ففي عام 1901م بلغ حجم التجارة الخارجية الكلي بحوالي: 136 مليون فرنك[2] كانت نسبة الواردات: 53.03% أما الصادرات نسبتها 43.96%. وبعد مرور خمس سنوات زاد حجم المبادلات إلى مجموع كلي قدّر بـأكثر من 164.1 مليون فرنك[3]، أين بلغت قيمة الواردات 49 مليون فرنك ما نسبته 48.39% والصادرات 84 مليون فرنك بنسبة 51.6%[4].

التطور الحقيقي للنشاط التجاري حصل خلال سنوات 1906 و1907 و1908م أين فاقت القيمة المالية لحجم المبادلات التجارية إلى 200 مليون فرنك[5]، وعليه تضاعفت القيمة المالية إلى ما يقارب 3 مرات مقارنة بما كانت عليه سنة 1871م. وهذا الذي يفسر التطور السريع لحجم التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الأجنبية.

في عام 1910م وإلى غاية 1914م عرفت الحركة التجارية تراجعا في قيمتها المالية مقارنة بالسنوات السابقة من القرن العشرين، ففي سنة 1911م بلغ حجم التجارة الخارجية الكلي للجزائر

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1898**, Op.Cit, pp 240,241
[2] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1902**, Imprimerie nationale, Paris, 1903, pp 372,373.
[3] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, Op.Cit, pp 205, 206.
[4] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, **1904**, **1908, 1909, 1913**, **(1914 et 1915).**
[5] - Ibid.

استيرادا وتصديرا بحوالي 146.1 مليون. فرنك موزعة بين الواردات التي كانت قيمتها: 63 مليون فرنك والصادرات بلغت 82 مليون فرنك. وما إن وصلت سنة 1914م حتى تناقصت القيمة المالية بفارق أكثر من 13.4 مليون فرنك[1] كان نصيب الواردات ما نسبته 48.42% والصادرات نسبتها 51.57%[2].

ولعلّ التراجع الذي حصل في الحركة التجارية خلال فترة 1910 و1914م له ما يفسره، إذ قانون 1910م الذي قوّض التبادل التجاري بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية بسبب تطبيق تعليمات خاصة في صالح فرنسا، كما أنه نشوب الحرب العالمية الأولى كان له تأثير مباشر على الحركة التجارية باعتبار الجزائر تابعة لفرنسا والتي تعدّ طرفا فعالا في اشعال فتيل الحرب في العالم. وتظهر الإحصائيات أيضا، أنّ قيمة الصادرات تفوقت على قيمة الواردات وذلك بدءا من 1885م وهذا ما جعل الجزائر المستعمرة تحقق فائضا في ميزانها التجاري في تجارتها مع الخارج.

ثانيا: بنية المبادلات التجارية بين والخارج (دراسة نماذج):

كانت التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة في ظل الإدارة الاستعمارية الفرنسية والدول الأجنبية تشهد تباطؤا في حركتها، وهذا تماشى مع ما فرضته فرنسا من تشريعات جمركية على السلع غير الفرنسية لتحقيق احتكار أسواق مستعمرتها، وبالتالي القضاء على أية منافسة من الخارج، لهذا لم تتجاوز المبادلات التجارية سوى 2.14% من المجموع الكلي للتجارة الخارجية منتصف القرن التاسع عشر.

[1]- M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 378.
[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1912**, Op.Cit, p 331.

تّصاعدت القيمة المالية إلى أكثر من 36 مليون فرنك سنة 1855م منها حوالي 23.2 مليون فرنك للواردات أي بنسبة 63.85% وحوالي 13.1 مليون فرنك للصادرات ما نسبته 36.14%. أما في السنة الموالية 1855م زادت بـ حوالي 4.4 مليون فرنك، حيث بلغت قيمة مستورداتها أكثر من 32 مليون فرنك، وهي تقدّر بنسبة 78.5% في حين الصادرات بلغت قيمتها حوالي 8.7 مليون فرنك ما نسبته 21.49%[1].

في سنة 1861م كانت قيمة الواردات الكلية تقدّر بـ حوالي 15.8 مليون فرنك **والجدول التالي يوضح لنا أهم السلع المستوردة من الجزائر المستعمرة نحو الخارج لسنة 1861م[2]:**

البضائع	القيمة المالية (فرنك)	البضائع	القيمة المالية (فرنك)
تبغ مصنع	1.75 مليون	**جلود جاهزة**	214ألف
نبيذ	2.10 مليون	**جبن**	62ألأف
قهوة	17.1مليون	**أثاث**	14 ألف
منسوجات	1.58مليون	أرز	303ألف
خشب	214ألف	**طحين**	270ألف
سكر	147ألف	**فواكه المائدة**	1.42 مليون
فحم	324ألف	**لحوم مملحة**	32ألف
المجموع الكلي			**15.88مليون فرنك**

بلغ المجموع الكلي للقيمة المالية لهذه البضائع يبلغ 15.88مليون فرنك. والمنتجات الأكثر قيمة ماليا كانت النبيذ بنسبة 13.23%، والتبغ المصنع نسبته 10.99%، ثمّ القهوة قدّرت نسبتها

[1] - Guy, Op.Cit, p 167.
[2] - **Enquete sur le commerce**, Op.cit., p 24. .(انظر الملحق رقم 09، ص ص 328، 329).

0.76%، المنسوجات بلغت 9.92%، وفواكه المائدة وصلت نسبتها 8.97%، حيث تشكل هذه الخمسة معاً نسبة كبيرة من الإجمالي.

والجدول الثاني يبيّن **لنا أهم المنتجات التي صدّرت نحو الخارج من الجزائر المستعمرة لسنة 1861م** والتي بلغت قيمتها الكلية بأكثر من 11.2 مليون فرنك[1]:

البضائع	القيمة المالية (فرنك)	البضائع	القيمة المالية (فرنك)
حبوب	2.18مليون.	**مرجان خام**	273ألف.
الضأن	1.99مليون.	**تبغ مصنع**	1.3مليون.
الصوف	627ألف.	**تبغ ورق**	92ألف.
جلود خام	269ألف.	**نحاس**	20ألف.
المجموع الكلي			**11.22مليون فرنك**

من خلال الإحصائيات يمكنني القول أنّ تفوق واردات الجزائر المستعمرة على صادراتها في تعاملها التجاري مع الدول الأجنبية، مرّده إلى قانون المماثلة الجمركية 1851م الذي سمح بدفع نصف الرسوم الجمركية على السلع غير الفرنسية من أجل تحقيق التّوسع الاستيطاني في المستعمرة.

كما نلاحظ من خلال المعطيات أيضا، أنّ جلّ المواد المستوردة من الخارج نحو الجزائر المستعمرة عبارة عن منتجات مصنعة، فمجموع التبغ المصنع والنبيذ والقهوة والخشب يقدّر بـنسبة 50.64% من مجموع الواردات لسنة 1861م، وهذا الذي يفسر سعي السلطات الفرنسية إلى جعل أسواق مستعمرتها مجالا لتصريف المنتجات المصنعة للدول الأجنبية دون الحيلولة لقيام صناعات مختلفة، وبذلك تقوم على تنويع مصادر الدخل الذي تعتمد عليه في القطاعات الأخرى والتي كانت بحاجة إلى النهوض بها.

[1] - **Enquete sur le commerce**, Op.cit., p 24.

وصادرات الجزائر المستعمرة نحو الخارج غلبت عليها المنتجات الزراعية، فمجموع الضأن والصوف والحبوب والتبغ بنوعيه وصلت نسبتهم إلى 54.36% من مجموع الصادرات وفي هذا تأكيد على تكريس الميزة الزراعية في المستعمرة من خلال تقديم كلّ الدعم للاستثمار الزراعي وتسخيره لخدمة الكولون والبلد الأم.

في مرحلة ما بعد 1870م وحتى نهاية القرن التاسع عشر تسارعت الحركة التجارية الخارجية، فبعدما كانت القيمة المالية للجزائر مع الخارج تقدّر بـحوالي 86.5 مليون فرنك موزعة بين 51 مليون فرنك كقيمة لواردات الجزائر المستعمرة و34 مليون فرنك قيمة الصادرات في فترة السبعينيات من نفس القرن، ارتفعت إلى مجموع عام في سنة 1899م إلى أكثر من 111 مليون فرنك كان نصيب الواردات يقدّر بـ: 50 مليون فرنك و66 مليون فرنك قيمة الصادرات[1].

ويمكن تفسير هذا النشاط الكبير في قطاع التجارة الخارجية بسبب تنوع العلاقات التجارية التي ربطت بالخارج بفعل قانوني 1884 و1889م اللذان سمحا برسو السفن غير الفرنسية تحت العلم الفرنسي وهذا ما زاد في عدد الدول الأجنبية المتعاملة تجاريا مع الجزائر المستعمرة.

كانت في سنة 1861م تُمارس الجزائر المستعمرة المبادلات التجارية مع إسبانيا وإنجلترا وإيطاليا، تركيا، رومانيا والتي اقتصرت عملية الاستيراد على المنتجات الغذائية الاستهلاكية ومواد البناء خاصة من أجل تحقيق التوسع الاستيطاني في المستعمرة، أما التصدير تركز على منتجات نباتية وأخرى حيوانية وبنسب متفاوتة. ومع ثمانينيات القرن التاسع عشر تطورت الحركة التجارية كما وكيفا واتسعت دائرة التعاملات مع دول غربية أخرى كـ: النمسا، الو.م.أ، روسيا، البرتغال، ألمانيا...

[1] - **Guy**, Op.Cit, p 167.

- جدول رقم 15: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وأهم الدول الأجنبية لسنة 1887م[1]:

الدول الأجنبية	الواردات	الصادرات	المجموع الكلي
ألمانيا	170 ألف	603ألف	774ألف
إنجلترا	7.5 مليون	15.1 مليون	22.6مليون
النمسا	1.7 مليون	181077	1.9مليون
إسبانيا	10.2 مليون	13.2 مليون	23.4مليون
الو.م.أ	1.4 مليون	1.5 مليون	2.9مليون
إيطاليا	2.8 مليون	14.9 مليون	7.7مليون
روسيا	1.1 مليون	1 مليون	2.1مليون
تركيا	865 ألف	15.4ألف	881ألف
دول أخرى	2.3 مليون	4.8 مليون	7.1 مليون

من خلال الجدول يظهر لنا العديد من الدول الأجنبية التي تعاملت مع تجاريا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وكان على رأسهم **إنجلترا** التي استطاعت استحواذ مجموع كلي للتجارة الخارجية 773513 فرنك منها 7 آلاف فرنك ما نسبته 33.25% كحجم واردات والتي كانت لا تتجاوز نسبة 7.38% في سنة 1877م[2].

أما قيمة الصادرات فوصلت إلى 603 ألف فرنك أي بنسبة 65.87% سنة 1887م في لم تتجاوز نسبة 11.45% في سنة 1879م[3].

[1] - **M. Maurice Block**, Annuaire de l'économie politique et la Statistique, Guillaumin et Cie éditeurs, paris, p 647. (انظر الملحق رقم 10، ص 330.)

[2] - G.G.C., **Etat Actuel de l'Algérie 1877**, imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1878, pp 74-75.

[3] - G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie (1879- 1880)**, imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1880, p 187.

وتعود هذه الزيادة المعتبرة إلى الارتفاع المحسوس في قائمة المنتجات المتبادلة بين الطرفين والتي اقتصرت على المنتجات المصنعة نحو الجزائر المستعمرة أما التصدير فمعظمها منتجات زراعية وتمثل الإنتاج النباتي في: (الفواكه والخضر، الحلفاء...)، وعن الثروة الحيوانية ومنتجاتها فقد تمثلت في (الخيول بأنواعها، البغال والحمير، الأبقار بأنواعها والضأن، والماعز والخنازير...)[1]، المعادن (الحديد)[2] نحو إنجلترا.

والملاحظ أيضا في عملتي الاستيراد والتصدير فاقت قيمة الصادرات من الجزائر المستعمرة على الواردات الإنجليزية وهذا الذي يعكس التطور الحاصل في قطاع الزراعة بالجزائر المستعمرة الذي عرفت كيف تستثمر فيه الإدارة الفرنسية من أجل تلبية حاجيات الأقلية الأوروبية المستوطنة في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى خدمة اقتصاد فرنسا. كذلك لعبت شبكة المواصلات البرية والبحرية دورا في تفعيل الحركة التجارية والتي حرصت فرنسا على تطويرها بدءا من خمسينيات القرن التاسع عشر.

تأتي في المرتبة الثانية **إسبانيا** التي بلغت قيمة تجارتها الكلية مع الجزائر المستعمرة في سنة 1887م حوالي: 23.4 مليون فرنك والتي كانت تحتل المركز الأول في ستينيات القرن التاسع عشر من حيث المبادلات التجارية. استطاعت إسبانيا أن تستحوذ على نسبة 43.69% كقيمة واردات والتي وصلت في سبعينيات القرن التاسع عشر سوى نسبة 2.72% أما الصادرات فحازت نسبة

[1] – انظر الملحق رقم 11 ص ص 331، 333.

2 – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 264.

56.3% من المجموع الإجمالي للتجارة الخارجية بعدما كانت لا تتجاوز نسبة 7.62% في سنة 1879م[1].

وطبيعي جدا أن تحظى إسبانيا بهذه المرتبة، فهي من الناحية الجغرافية الأقرب للجزائر في المجال الملاحي، ولا ننسى الوجود الكثيف للجالية الإسبانية الذي كان تعدادهم في تزايد مستمر ووصل حوالي 184ألف إسباني خلال القرن التاسع عشر، وبالرغم من تشابه المنتجات بين الطرفين إلاّ أنه اسبانيا كانت تستورد الشعير والفحم، الخشب، الحلفاء، الزيت، ... واستوردت أيضا الحيوانات الأليفة منها: الخيول بأنواعها والحمير والضأن، واللحوم المملحة ...[2].

كذلك ربطت الجزائر المستعمرة علاقات تجارية مع **إيطاليا** ووصلت حجم المبادلات بنحو: 7.7 مليون فرنك سنة 1887م وكان نصيب الواردات 2 مليون فرنك أي نسبة 36.3% وهي قيمة لا بأس بها مقارنة بما كانت عليه سنة 1879م التي بلغت 1.16%، أما نصيب الصادرات فاقت 7 ملايين فرنك ما نسبته 63.69% لسنة 1887م على أنّ أغلب الصادرات كانت منتجات زراعية (الأسمدة، الفلين، الشعير، العلف، البغال والحمير والضأن، الدواجن والحمام، اللحوم المبردة والبيض...)[3]، ركام الحديد... وهي مطلوبة في السوق الإيطالية.

وقد كانت كلّ من **ألمانيا** و**النمسا** يستوردان من الجزائر المستعمرة المنتجات النباتية (التمر والخمور والبطاطا والزيوت)، والمنتجات الحيوانية (الفراء بأنواعه والرّيش، وجلود الأبقار والأغنام،

[1] - G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie (1879- 1880)**, Op.Cit, p 187.
[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1910**, Op.Cit, p 325.
[3] – انظر الملحق رقم 11 ص ص 331، 333.

اللحوم المملحة) إضافة إلى المعادن خاصة الزنك والفوسفات. واقتصر التعامل مع **الولايات المتحدة الأمريكية** على الدهون بأنواعها واللحوم المبردة[1]، وجلود الماعز والمعادن[2].

في نهاية القرن التاسع عشر شهدت الجزائر المستعمرة عدّة تطورات خاصة في شقها الاقتصادي الذي حقق قيمة معتبرة من الواردات وقدّرت بـ: 46.7 مليون فرنك[3] سنة 1893م، والتي كانت أغلبها منتجات مصنعة موجهة للاستهلاك اليومي.

- جدول رقم 16: أهم المنتجات المستوردة من الدول الأجنبية نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1893م[4]:

المادة	القيمة المالية (فرنك)	المادة	القيمة المالية (فرنك)
القهوة	7.9مليون	**الفحم الخام**	2.1مليون
الحبوب	6.6مليون	**الخشب العادي**	2.7مليون
الضأن	5.3مليون	**التبغ المصنع**	1.1مليون
منسوجات قطنية	1.1مليون	**تبغ ورق**	1.5مليون
ملابس مصنوعة	1.3مليون	**الجلود الخام**	890ألف
النبيذ	1.1مليون	**البطاطا**	914ألف
أدوات ومواد معدنية	927ألف	**زيت الزيتون**	873ألف
منسوجات صوفية	629ألف	**مواد مختلفة**	6.2 مليون
المجموع:		**43.163مليون فرنك**	

يظهر الجدول القيمة المالية لأهم المنتجات المستوردة من الخارج لسنة 1893م والتي بلغ المجموع الكلي لهذه القيم حوالي 43.163 مليون فرنك. وفي مقدمة هذه المنتجات تأتي القهوة، التي

[1] – انظر الملحق رقم 11 ص ص 331، 333.

[2] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص ص 264، 265.

[3] - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893-1894)**, Op.Cit, p 714.

[4] - Ibid.(انظر الملحق رقم 12، ص 334.)

استحوذت على الحصة الأكبر بقيمة 7.9 مليون فرنك، أي ما يعادل 18.30% من الإجمالي. يليها الحبوب بقيمة 6.6 مليون فرنك، مشكّلة نسبة 15.29%. تأتي في المرتبة الثالثة فئة "مواد مختلفة" بقيمة 6.2 مليون فرنك، وتمثل نسبة 14.36% من الإجمالي.

كما شكل الضأن عنصراً مهماً بقيمة 5.3 مليون فرنك، أي 12.28%، مما يعكس الأهمية الاقتصادية للثروة الحيوانية. وقد أسهم كلّ من الخشب العادي بـ: 2.7 مليون فرنك أي بنسبة 6.26% والفحم الخام بـ: 2.1 مليون فرنك ما نسبته 4.87% بشكل ملحوظ في القيمة المالية المستوردة إلى مستعمرة الجزائر.

أما باقي المنتجات، فتتوزع قيمتها المالية بنسب مئوية أقل، لكنها تُظهر تنوعاً في طبيعة السلع المتداولة. ويشمل ذلك التبغ بنوعيه المصنع والورق بقيمة1.1 مليون فرنك لكل منهما، أي 2.55% لكل نوع)، والملابس المصنوعة 1.3 مليون فرنك، 3.01%، والمنسوجات القطنية والصوفية التي بلغت قيمتهما حوالي1.1 مليون فرنك و629 ألف فرنك على التوالي، أي بنسبتي 2.55% و1.46%.

كما تظهر مواد مثل أدوات ومواد معدنية، البطاطا، الجلود الخام، وزيت الزيتون بقيم تتراوح بين 873 ألف فرنك و927 ألف فرنك، وبنسب تتراوح بين 1.87% و2.15%. وهذا التنوع يشير إلى قطاعات مختلفة تسهم في الحراك الاقتصادي العام.

وعليه تبرز في الختام، يبرز السلع الاستهلاكية الأساسية كالقهوة والحبوب واللحوم، بالإضافة إلى مساهمة ملحوظة من الموارد الطبيعية مثل الخشب والفحم.

وفيما يلي جدول يبن لنا **أهم المنتجات المصدرة نحو الخارج من الجزائر المستعمرة لسنة 1893م**[1]:

المادة	القيمة المالية (فرنك)	المادة	القيمة المالية (فرنك)
الحلفاء	6مليون	**حديد خام**	2.1 مليون
تبغ مصنع	3.6مليون	**رصاص خام**	806ألف
الفلين الخام	1.8 مليون	**نحاس خام**	2.6ألف
حبوب	562186	**زيت الزيتون**	21.2ألف
ألياف نباتية	1.6 مليون	**البطاطا والبقول**	60.3ألف
الجلود الخام	914ألف	**الخيول**	176ألف
الضأن	834ألف	**العلف**	355ألف
المرجان الخام	504ألف	**سلع أخرى**	5.6 مليون
المجموع:		**25.94مليون فرنك**	

يتضح من الجدول، أنّ غلبة المنتجات النباتية والحيوانية على صادرات الجزائر المستعمرة، حيث غطت الحلفاء قائمة الصادرات والتي شكلت لوحدها قيمة حوالي 6ملايين فرنك ما نسبته 21.84% من الإجمالي. والتبغ بقيمة 3.6 مليون فرنك أي بنسبة 13.10% أما الفلين بلغت بقيمته 1.8 مليون فرنك 6.55% بنسبة 6.55%. وقد لعبت المنتجات الحيوانية وإنتاجها دورا في تغذية حركة التصدير خاصة الضأن الذي بلغت نسبته 3.03% والعلف 1.29%.

كذلك أسهمت المواد المعدنية من عملية التصدير كالحديد الخام بنسبة 7.64% والرصاص 2.93% والنحاس الخام والذي قدّرت قيمته بـ: 2613 فرنك، وهناك أيضا الفلين الخام بقيمة 1.8 مليون فرنك أي بنسبة 6.55%.

[1] - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893-1894)**, Op.cit., p 714. (انظر الملحق رقم 12، ص 334.)

مع مطلع القرن العشرين وصلت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية ما يقارب: 114 مليون فرنك موزعة بين الواردات بقيمة حوالي 63مليون فرنك والتي كانت أغلبها منتجات مصنعة بحاجة إليها المستعمرة، في حين الصادرات بلغت: حوالي 50مليون فرنك وطغى عليها المنتجات ذات المصدر الحيواني والمصدر النباتي. والجدول التالي يوضح لنا **أهم واردات وصادرات الجزائر المستعمرة نحو الدول الأجنبية لسنة 1901م**[1]:

المادة	قيمة الواردات (ألف فرنك)	قيمة الصادرات (ألف فرنك)
المواشي	15756	526
المنتجات الحيوانية	4976	6359
الطحين	1059	2566
الفواكه والبذور	1691	984
الزيوت	1662	825
الخشب	6563	4432
المشروبات الكحولية	173	1120
المعادن	4563	7876
مواد كيماوية	422	567
أقمشة	2653	925
الورق	217	166
جلود جاهزة	1259	89
مصنوعات معدنية	2820	494
أثاث ومصنوعات خشبية	217	44
المجموع الكلي	**63.35مليون فرنك**	**50.72مليون فرنك**

من خلال الجدول، تظهر المواشي هي السلعة الأكثر استيرادًا بقيمة 15.756 ألف فرنك، مع صادرات ضئيلة جدًا، مما يُبرز اعتمادًا كبيرًا على الاستيراد في هذا القطاع. في المقابل، تصدرت

[1] - Maurice Wahl, Op.Cit, p 448. (انظر الملحق رقم 10، ص 330.)

المعادن قائمة الصادرات بقيمة 7.876 ألف فرنك، مع واردات أقل، مما يدل على وجود فائض في ميزانها التجاري. كما سجلت المنتجات الحيوانية فائضًا ملحوظًا حيث فاقت صادراتها 6.359 ألف فرنك وارداتها 4.976 ألف فرنك.

وبشكل عام، تعكس هذه الأرقام اعتمادًا على استيراد بعض السلع الأساسية والمصنعة، بينما تُظهر القدرة على تصدير الموارد الطبيعية وبعض المنتجات الحيوانية والزراعية.

قامت علاقات تجارية بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية خلال العهد الفرنسي، وفق ما يتماشى مع مصالحها. وقد احتلت **إنجلترا** المرتبة الأولى (23 مليون موزعة بين واردات 7 ملايين وصادرات 15 مليون)، وتستورد منها الأقمشة والفحم والآلات، تصدر الحلفاء والخامات والحبوب لها؛ صادراتها تفوق وارداتها بكثير. وقد بلغت المعاملات التجارية مع **إسبانيا** (8 ملايين موزعة بين 5 ملايين فرنك واردات و2 مليون فرنك صادرات) وكانت الواردات أعلى من الصادرات.

تأتي بعد ذلك **بلجيكا** (6 ملايين كان نصيب الواردات 652 ألف فرنك والصادرات 6 ملايين) و**إيطاليا** (6 ملايين موزعة بين 2 مليون للواردات و3 ملايين للصادرات)، أما **ألمانيا** (5 ملايين بلغت الواردات 908 ألف فرنك والصادرات 4 ملايين) و**الولايات المتحدة الأمريكية** (5 ملايين نصيب الواردات كان 4 ملايين فرنك يفوق الصادرات 4 مرات والتي بلغت 1 مليون فرنك)، ولا ننسى الدانمارك التي كان لها موضع قدم في صادرات الجزائر المستعمرة خاصة منها الحبوب والخضروات والحمضيات، وحتى الألياف النباتية والفلين...[1].

[1] - A.N.A boite N°1213, Accords commerciaux entre la France et Danémark 1927- 1939.

وخلاصة القول إن حركة الأعمال التجارية للجزائر مع الدول الأجنبية، والتي كانت 114 مليون في عام 1901، وصلت إلى مليار و155 مليون خلال فترة العشر سنوات (1891-1900)، بمتوسط 115 مليون؛ متوسط الواردات (63 مليون) يفوق الصادرات (52 مليون)[1].

انصب اهتمام فرنسا على الزراعة، لخلق قطاع زراعي حديث خاص بالكولون ومرتبط ارتباطا مباشرا باقتصاد البلد الأم ويلبي حاجيات السوق الخارجي. هذا القطاع الاقتصادي الكولونيالي تطور بفعل ما لقاه من دعم مادي، والأهم من ذلك هو سياسة مصادرة الأراضي المستعمرة التي سمحت للمستوطنين باستغلالها وإنتاجها من أجل توجيه غلتها نحو فرنسا والخارج.

جاءت فترة (1910- 1913م) لتعرف المبادلات التجارية ارتفاعا محسوسا بين الجزائر المستعمرة والأطراف الغربية. ففي سنة 1910م كانت الواردات تقدّر بـ: 55 مليون فرنك أي بنسبة 42.89% في حين قدّرت الصادرات بـ: 73 مليون فرنك[2] ما نسبته 57.11%.

في عام الموالي أي 1911م زاد حجم المنتجات المستوردة إلى: 63.96 مليون فرنك بنسبة 43.62% أما الصادرات قيمتها المالية بلغت: 82.65 مليون فرنك أي بنسبة 56.37%. وكانت إنجلترا الشريك التجاري الأبرز، حيث تجاوزت الصادرات الجزائرية إليها (حوالي 26 مليون فرنك) وشملت الحديد والمواشي وإنتاجها، أما المنتجات الزراعية فكانت الفواكه والخضر والحلفاء. والواردات بلغت (حوالي 15 مليون فرنك).

كما حققت الجزائر المستعمرة فوائض تجارية ملحوظة مع بعض الدول الأوروبية؛ فمع بلجيكا، وصلت صادرات الجزائر إلى حوالي 12مليون فرنك مقابل واردات بلغت حوالي 2مليون فرنك.

[1] - Maurice Wahl, Op. Cit, p 447- 449.
[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1911**, Op.Cit, p 335.

ويتم الاستيراد والتصدير حول المنتجات الزراعية كالخمور وزيت الزيتون والتبغ بالإضافة إلى المعادن خاصة الحديد.

أما مع ألمانيا، فقد بلغت الصادرات حوالي 10ملايين فرنك بينما كانت الواردات حوالي 5 ملايين فرنك. وتتم عملية الاستيراد والتصدير على المنتجات الزراعية (التمور – الخمور – البطاطس– الزيوت الأساسية– الأعشاب الطبيعية) أما المنتجات الحيوانية تمثلت في جلود الأبقار والأغنام والأحصنة وأخيرا المعادن شملت (الزنك– الفوسفات). ومع هولندا، سجلت الصادرات حوالي 8 ملايين فرنك مقابل واردات بلغت حوالي 4ملايين فرنك.

تعاملت الجزائر المستعمرة تجاريا مع **الولايات المتحدة الأمريكية** ووصلت حجم التجارة الخارجية معها لسنة 1911م ما يقارب: 5.5 مليون فرنك والمبادلات كانت حول جلود الماعز والرخام والمعادن، وإسبانيا وصلت القيمة للمبادلات التجارية بأكثر من 10 ملايين فرنك واقتصرت المبادلات على: الجلود والحبوب خاصة الشعير والفحم، الخشب، الحلفاء، الزيت.

في المقابل، سجلت الجزائر عجزاً تجارياً كبيراً مع البرازيل (واردات حوالي 9 ملايين فرنك مقابل صادرات ضئيلة)، ومع إسبانيا وإيطاليا...[1].

في سنة 1912م ارتفعت قيمة الواردات إلى 82 مليون فرنك في حين قيمة الصادرات وصلت إلى 97 مليون فرنك، ومن خلال الإحصائيات يتضح تفوق صادرات الجزائر المستعمرة على وارداتها والتي كانت في معظمها المنتجات الزراعية، وبلغ مجموع الصادرات الحيوانية والنباتية معا بنحو: 86.83% فيما كانت نسبة المعادن 8.61% فقط.

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1912**, Imprimerie nationale, Paris, 1913, p 331.

أما المنتجات المصنعة فهي لم تتجاوز 4.54% وهي نسبة ضئيلة غير أنّ بنية واردات الجزائر المستعمرة من المنتجات المصنعة لسنة 1912م كانت تقدّر بـ: 70.39% من إجمالي الواردات، فيما لم تتجاوز نسبة مستوردات للمواد الحيوانية والنباتية معا سوى نسبة: 27.28%، وهذا ما تؤكده إحصائيات سنة 1912م، حيث كانت بنية واردات وصادرات الجزائر المستعمرة كما هو مبين في الشكلين التاليين.

- شكل رقم 04: بنية واردات وصادرات الجزائر المستعمرة مع الدول الأجنبية لسنة 1912م[1]:

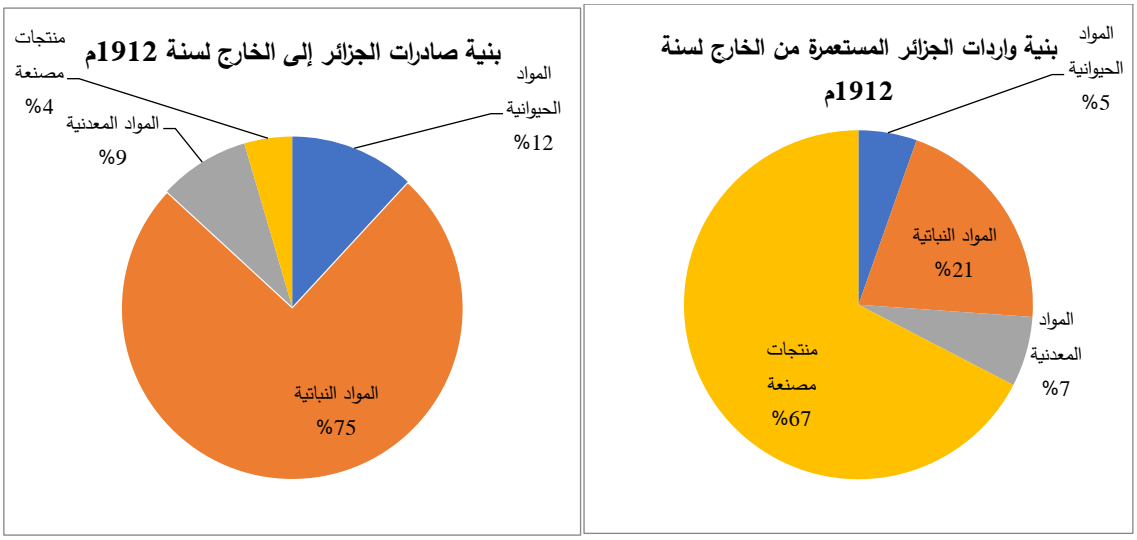

وفي سنة 1913م، استقبلت الدول الأجنبية من صادرات الجزائر المستعمرة ما يقارب 6ملايين و500 ألف فرنك كانت عبارة عن ماشية ومنتجاتها من القيمة الإجمالية التي قدّرت بـ: 89 مليون فرنك، وقد توزعت حسب الأهمية كما يلي: الجلود بأنواعها: 4.4 مليون فرنك، الماشية: 1.8 مليون فرنك، الصوف: 650 ألف فرنك، الخيول: 300 ألف فرنك، وقد حصلت ألمانيا تقريبا على جلود

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, Op.Cit, p 311.

الضأن بعد فرنسا[1]. أما في سنة 1914م وصلت القيمة المالية إلى: 839 مليون فرنك من مجموع الواردات المتبادلة بين الجزائر المستعمرة والدول الغربية، أما الصادرات فقيمتها وصلت إلى 123 مليون فرنك.

والجدول التالي يوضح لنا **بنية واردات وصادرات التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة مع الدول الأجنبية لسنة 1914م**[2]:

المادة	قيمة الواردات (ألف فرنك)	قيمة الصادرات (ألف فرنك)
المواشي	6387	6580
منتوجات حيوانية	7292	4569
الطحين	4439	20705
الفواكه والبذور	2199	1098
السلع الاستهلاكية الاستعمارية	16678	9606
تركيبات متنوعة	1245	1039
الخشب	4643	9759
رخام والوقود المعدني	15300	6021
المعادن	1784	23481
المواد الكيماوية	1003	2093
أقمشة متنوعة وملابس	2560	9172
الورق	914	372
جلود وفراء	815	2095
المجوهرات وصناعة الساعات	8960	1437
أثاث وأعمال خشبية	595	647
المجموع الكلي	**74,814ألف فرنك**	**99,654ألف فرنك**

[1] – انظر الملحق رقم 11، ص ص 331، 333.

[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 379. (انظر الملحق رقم 13، ص 335.)

من خلال الجدول، تظهر الإحصائيات التجارية وجود فائض إجمالي حيث بلغت الصادرات حوالي 99.65مليون فرنك متجاوزة بذلك الواردات البالغة حوالي 74.81مليون فرنك. وكانت أهم المواد المستوردة تتمثل في: السلع الاستهلاكية الاستعمارية بنسبة 22.29% والرخام والوقود المعدني نسبتهما معا وصلت إلى: 20.45% والمجوهرات وصناعة الساعات بنسبة 11.98%، مما يشير إلى اعتماد على السلع المصنعة والكمالية.

في المقابل، هيمنت المعادن بنسبة 23.56% والطحين نسبتها 20.78%، والخشب بلغت نسبتها 9.79% على الصادرات، مما يعكس قوة في قطاعات الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي.

ثالثا: أهم صادرات الجزائر المستعمرة نحو الدول الأجنبية:

1- صادرات المحاصيل الصناعية:

شكلت الزراعات المصنعة حصة الأسد في عملية التصدير نحو الدول الغربية، ولعلّ سبب اهتمام الكولون بالمنتجات المدارية هو الإقبال الأوروبي على هذه المنتجات، وهذا ما توافق مع رغبة فرنسا في جعل مستوطنتها الجزائر خزانا لهذه المنتجات نظرا لارتفاع أسعارها.

بالإضافة ذلك، حرصها لتعويض ما خسرته من مستعمرات استوائية من خلال ما تنتجه في الجزائر المستعمرة من هذه المحاصيل التجارية...[1]، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت **الحلفاء** من أهم المنتجات التي صدّرت نحو الدول الأجنبية وشهدت تطورا مستمر في تصديرها نحو الأسواق الخارجية طيلة الفترة (1902-1910م) ووصلت كمياتها الإجمالية حوالي 7.3 مليون قنطار،

[1] - ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص 175.

وبمتوسط تصدير عام قدّر بـ: 814438 قنطار، حيث سجلت سنة 1906م أعلى نسبة مصدرة والمقدّرة بـ: 13.64% من المجموع الكلي[1].

- جدول رقم 20: تطور كمية الحلفاء المصدّرة من الحلفاء خلال الفترة ما بين 1902 و1910م[2]:

السنة	الكمية المصدرة (بالقنطار)	السنة	الكمية المصدرة (بالقنطار)
1902	350 ألف	**1907**	978 ألف
1904	758 ألف.	**1908**	934 ألف.
1905	840 ألف.	**1909**	821 ألف.
1906	1مليون	**1910**	918ألف

ويمكنني القول أنّ هذا التقدم الحاصل في صادرات الحلفاء، يعود بالأساس إلى الطلب الخارجي على منتوج الحلفاء ذات الجودة العالية خاصة من طرف إنجلترا التي بقيت لها الريادة في الاستيراد حتى عام 1914م بكمية قدرها: 100 ألف قنطار[3].

ثمّ تأتي إسبانيا التي استوردت ما نسبته 17.52%[4] في فترة نهاية القرن التاسع عشر مقابل دفع قيمة 299175 فرنك بعدما كانت من محتكري إنتاج وتصدير مادة الحلفاء نحو الأسواق الخارجية. تليها دول أخرى يصل مجموع الاستيراد حوالي: 16402 طن[5].

---

[1] - **Syndicat Commercial Algérien**, L'Algérie et Ses produits, Imprimerie Fontana fréses et Cie, Alger, 1911, p 38.

[2] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 38.

[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, Imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1915, p 450.

[4] - M.C. I., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1884**, Imprimerie nationale, Paris, 1884, p 641.

[5] – ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص 146.

إنّ **الألياف النباتية** باعتبارها مادة عازلة استخدمت في أجهزة التدفئة وأجهزة التبريد[1] بالإضافة إلى استخدامات أخرى وجه إنتاجها من الجزائر المستعمرة نحو التصدير إلى كلّ من: إيطاليا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا... حيث بلغ المجموع العام لصادراتها خلال الفترة (1902-1910م) بأكثر من 2.9 مليون قنطار وبمتوسط تصدير بلغ حوالي 323 ألف قنطار.

وتصدير كميات الألياف النباتية شهدت ارتفاعا مستمرا، فمن 120ألف قنطار في سنة 1902م إلى 357ألف قنطار في سنة 1905م، وظلت الكمية في التزايد إلى غاية 1910م أين وصلت إلى 434ألف قنطار[2]. وعليه فقط تضاعفت كمية التصدير إلى 22 مرة في ظرف 11 سنة (1899م) وهذا يعطي فكرة عن استغلال هذا المنتوج من طرف فرنسا لتوجيهه نحو التصدير. وقد صدّرت الألياف النباتية نحو العديد من الدول الأجنبية مثل: إيطاليا وألمانيا وإنجلترا، وهولندا، والدانمارك، واليونان...[3].

وكذا الأمر بالنسبة **للقطن** الذي أولته الإدارة الفرنسية الاهتمام لرفع قيمة الصادرات ووصلت الكمية المصدرة في عام 1902م حوالي 40.6ألف قنطار. وشهد عام 1903م زيادة ملحوظة لتصل إلى حوالي 107.5ألف قنطار، واستمر الارتفاع في كمية التصدير لتصل إلى حوالي 188.7ألف قنطار في عام 1904. أما في عام 1906م وصلت إلى ما يقارب 192.4ألف قنطار، ثم قفزت إلى حوالي 224.0ألف قنطار في 1907. بينما سجلت ارتفاعاً جديداً في عام 1910، حيث بلغت

[1] – ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص 146.

[2] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 35.

[3] – ضيف الله شلالي، المرجع نفسه، ص 115.

الكمية المصدرة حوالي 229.4ألف قنطار[1]. هذا التطور يعكس نمواً عاماً في حجم الصادرات لهذه المادة على مدى العقد.

أما **التبغ** الذي عملت فرنسا على تطويره في مستعمرتها من خلال توفير المساحة وتقديم التسهيلات من طرف الحكومة الفرنسية لزراعته، مع توسيع تقنيات الرّي وكلّ هذا وغيره من العوامل أسهمت في رفع الإنتاج من أجل تصديره نحو الدول الأجنبية. ففي سنة 1899م وصلت كمية تصدير بنحو: 898 قنطار مقابل قيمة مالية قدّرت بـحوالي 7.6 مليون فرنك[2] سرعان ما تضاعف حجم التصدير سنة 1902م إلى حوالي 3.5ألف قنطار ثمّ زادت الكمية إلى حوالي 8.3ألف قنطار بعد مرور 3 سنوات، على أنه حجم التصدير ارتفع أكثر إلى حوالي 27.9ألف قنطار سنة 1910م وعليه جحم التصدير تضاعف بـ: 31 مرة مقارنة بنهاية القرن التاسع عشر[3].

وتعدّ تصدير **الخمور** من الصادرات المهمة التي راهنت عليها فرنسا في الجزائر المستعمرة لما تدّره من رساميل باهضه، فتحولت في فترة وجيزة من زراعة تجارية إلى مصدر الثروة الكولونيالية جراء تضاعف كميات تصديره نحو الأطراف الأوروبية، فمن حوالي 39.8ألف هكتولتر سنة 1899م[4] إلى حوالي 110.5ألف هكتولتر سنة 1908م ومنه تضاعفت الكمية إلى ما يقارب 3 مرات، وفي العموم وصلت الكمية الإجمالية للتصدير خلال العشرية الأولى من القرن العشري حوالي 685.5ألف هكتولتر[5].

[1] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 49.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op. Cit, p 388.
[3] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 44.
[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 388.
[5] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 44.

- جدول رقم 21: تطور صادرات الخمور من الجزائر المستعمرة نحو الدول الأجنبية خلال الفترة (1902-1910م)[1]:

السنة	الكمية المصدرة (بالهكتولتر)	السنة	الكمية المصدرة (بالهكتولتر)
1902	3.2ألف	**1907**	158.1ألف
1903	27.5ألف	**1908**	110.5ألف
1904	32ألف	**1909**	109.4ألف
1905	85ألف	**1910**	95.2ألف

- صادرات زيت الزيتون:

كذلك تمّ تصدير **زيت الزيتون** إلى الخارج، فلم تكن تشكل صادراتها في نهاية القرن التاسع عشر سوى 173 قنطار[2] لكن في بداية الفترة عام 1902، كانت الكمية المصدرة تبلغ حوالي 3,500 قنطار. وشهدت السنوات التالية نموًا تدريجيًا ومعتدلاً، حيث ارتفعت الكمية في عام 1905 لتصل إلى حوالي 6ألف قنطار، وظلت مستقرة تقريباً عند هذا المستوى في عام 1906، حيث بلغت حوالي 6.2ألف قنطار.

أما القفزة الكبيرة والملحوظة فقد شهدت كانت ما بين عامي 1906 و1908م، تضاعفت الكمية المصدرة تقريباً لتصل إلى ذروتها في عام 1908م، مسجلة حوالي 15ألف قنطار. وفي نهاية الفترة، وتحديداً في عام 1910م، لوحظ انخفاض طفيف عن الذروة، حيث بلغت الكمية حوالي 14.5ألف

[1] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 32.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 388.

قنطار[1]. هذا الاتجاه العام يعكس ازديادًا كبيرًا في إنتاج أو تصدير زيت الزيتون الجزائر المستعمرة خلال هذه السنوات، مما يشير إلى أهمية متزايدة لهذا المنتج في التجارة الخارجية.

2- صادرات الصوف:

لقد كان **للصوف** دور هام في تحريك التجارة الخارجية للجزائر المستعمرة مع الدول الأجنبية، وشهدت صادرات الصوف في عام 1902م عند حوالي 1.1 ألف قنطار، ثم قفزت بشكل ملحوظ في عام 1903م لتصل إلى حوالي 5.1 ألف قنطار. وعلى الرغم من انخفاض طفيف في عام 1904 إلى حوالي 4.9 ألف قنطار، استأنفت الصادرات نموها لتصل إلى حوالي 10.7 ألف قنطار في عام 1905م[2].

بلغت ذروتها في عامي 1906 و1907م، مسجلة حوالي 13.7 ألف قنطار و13.9 ألف قنطار على التوالي. بعد ذلك، شهدت الكميات انخفاضًا في عامي 1909 و1910، لتصل إلى حوالي 8.3 ألف قنطار و9.0 ألف قنطار على التوالي[3]. ورغم التذبذبات التي عرفتها صادرات الصوف إلاّ أنها حققت زيادات معتبرة.

3- صادرات المواد المعدنية:

- صادرات الحديد:

المواد المعدنية التي لا تقل أهمية عن سابقاتها فقد أسهمت في رفع صادرات الجزائر المستعمرة نحو الأطراف الأوروبية خلال الفترة (1902- 1910م) التي شهدت ارتفاعا مستمرا في التصدير ووصل الحجم الإجمالي حوالي 6.45 مليون طن، حيث بلغت كمية الحديد المصدّرة بأكثر من 5.9

[1] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 35.
[2] - Ibid., p 51.
[3] - Ibid.

مليون طن وشكلت أعلى نسبة 91.88%، ففي سنة 1903م صدّر منه ما يقدّر بـ حوالي 541 ألف طن مقابل قيمة مالية وصلت إلى أكثر من 4.5 مليون فرنك وبعد عامين زاد حجم التصدير إلى حوالي 568 ألف طن بقيمة مالية قدّرت بأكثر من 6.2 مليون فرنك[1].

– صادرات الزنك:

أما الزنك بلغ مجموعه: حوالي 453ألف طن ما نسبته 7.02%، وتمّ تصديره إلى الخارج بحجم: 41956 طن بقيمة مالية وصلت إلى حوالي 7.1 مليون فرنك هذا في عام 1903م أما عام 1904م وصلت الكمية المصدّرة إلى: حوالي 58.1ألف طن بقيمة مالية أكثر من 8.8 مليون فرنك[2].

– صادرات النحاس والرصاص:

فيما شكل كل من النحاس والرصاص الحلقة الأضعف في تصديرها ولم تتجاوز نسبتها سوى: 1.08%، ففي سنة 1905م صدر النحاس بكمية بلغت: حوالي 4.5 ألف طن مقابل حوالي 537 ألف فرنك وعليه زادت القيمة المالية بحوالي حوالي 423 ألف فرنك مقارنة بما كانت عليه سنة 1903م في حين الرصاص ارتفع كما وكيفا ووصلت قيمته المالية في عام 1905م إلى حوالي 1.68 مليون فرنك وقدّرت الكمية المصدّرة بـ: حوالي 9.9 ألف طن[3].

وفي العموم، تطورت صادرات المعادن من الجزائر المستعمرة نحو الدول الأجنبية خلال الفترة من 1902 إلى 1910م، وبدت الهيمنة الواضحة لمعدن الرصاص. فقد شهدت صادرات الرصاص نموًا مطردًا وملحوظًا على مدار هذه السنوات، حيث بدأت بحوالي 300 ألف طن في عام

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Victor Heintz imprimeur du gouvernement général, Alger, 1906, p 323.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

1902م لتصل إلى أكثر من مليون طن (حوالي 1.1 مليون طن) بحلول عام 1910م، مما يجعله المحرك الرئيسي لصادرات المعادن[1].

وفي المقابل، كانت صادرات الزنك أقل بكثير، وتذبذبت حول 100 ألف طن بعد زيادة أولية من حوالي 50 ألف طن في عام 1902م. أما صادرات الحديد، فتبدو ضئيلة جدًا[2].

وفي الأخير، لقد شكلت صادرات المعادن مصدرًا مهمًا للمواد الخام الحيوية للبلدان الصناعية الأوروبية، مما يعكس الطبيعة الاستغلالية للاقتصاد الاستعماري الذي يركز على استخراج وتصدير الموارد الطبيعية لتغذية الصناعات في فرنسا والأسواق الأجنبية الأخرى.

– صادرات الفوسفات:

كان للفوسفات نصيب في عملية التصدير وظل في تطور تصاعدي في الكمية المصدرة بالقنطار على مدار الفترة من 1902 إلى 1910م. وبدأت الكمية في عام 1902م عند حوالي 81.6ألف قنطار. أما في السنوات اللاحقة شهدت ارتفاعا ملحوظًا، حيث وصلت في عام 1904م إلى حوالي 266.2ألف قنطار، واستمر التزايد في عام 1905م لتسجل حوالي 276.0ألف قنطار .

بلغت الصادرات ذروتها في عام 1908م وبلغت حوالي 280.8ألف قنطار، ثم واصلت ارتفاعها الطفيف في عام 1909م لتصل إلى حوالي 293.4ألف قنطار .وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في عام 1910، إلا أنها حافظت على مستوى عالٍ عند تصديرها ووصلت إلى حوالي 279.8ألف قنطار[3].

[1] - Syndicat Commercial Algérien, Op.Cit, p 53.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid., p 55.

من خلال ما تقدّم يمكن أن نخلص إلى أنّ في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وخصوصا خلال الفترة المدروسة (1870 – 1914م)، ومن خلال دراستنا لطبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة مع فرنسا ودول الخارج، نجد أنّ الذي ساد وطغى في الحركة التجارية المنتجات الزراعية على صادرات المستعمرة، في المقابل سادت المنتجات المصنعة على وارداتها.

وهذه السياسة متعمدة من طرف الإدارة الفرنسية، حيث كرست الطابع الزراعي في اقتصاد الجزائر المستعمرة من أجل توجيه إنتاجه نحو الأسواق الخارجية وعملت على فتح المجال لتصريف المنتجات المصنعة نحو أمام الأسواق مستعمرتها وهذا ما يؤكد ارتباط اقتصاد الجزائر اباقتصاد فرنسا وجعله مكملا له.

في كلا الشقين من الحركة التجارية، سواء الواردات أو الصادرات، كان المستفيد الأكبر هو الاقتصاد الفرنسي نفسه، بالإضافة إلى طبقة المستوطنين في الجزائر. هذا الوضع يجسّد بوضوح طبيعة التبعية الاقتصادية التي أرستها فرنسا، جاعلةً الاقتصاد الجزائري مجرد مُكمِّل وتابع لسوق "البلد الأم"، بما يخدم استمرارية الهيمنة الاستعمارية.

الفصل الثالث: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد الجزائر المستعمرة والاقتصاد الأجنبي (الفرنسي والأوروبي).

المبحث 1: أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد الكولونيالي للجزائر المستعمرة.

المبحث 2: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد فرنسا.

المبحث3: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد دول أوروبا.

المبحث الأول: أثر التجارة الخارجية على الاقتصـــاد الأوروبي الحديث في الجزائر المستعمرة.

كانت تجارة الجزائر المستعمرة مع فرنسا خلال الفترة (1870–1914م) معقدة ومليئة بالتناقضات والتحديات. حيث شهدت تفاوتًا كبيرًا بين الفوائد المحققة لفرنسا ولمصالح دول الخارج والآثار على الاقتصاد مستعمرة الجزائر.

شكلت التجارة بين الجزائر المستعمرة وفرنسا ودول الخارج خلال تلك الفترة المدروسة ركيزة أساسية للاستعمار الفرنسي. وقد تمثلت هذه الفوائد في استغلال فرنسا لثروات المستعمرة الطبيعية والمعدنية والموارد الزراعية. والتي استفادت منها الصناعات الفرنسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الفرنسية مع الدول الأخرى.

ولا يمكن بأية حالة من الأحوال إنكار أنّ التجارة الخارجية في الجزائر المستعمرة خلال سنتي 1870 و1914م أثرت بشكل كبير على اقتصاد فرنسا وحققت مصالحها اقتصادية على حساب الاستغلال الشديد للجزائر والاعتماد عليها بشكل كامل. وفي نفس الوقت، عانى الاقتصاد الجزائر من التهميش والاعتمادية، مما جعله هشا وضعيفا نظير تطلعات فرنسا الاقتصادية وحاجات الأسواق الخارجية للموارد الطبيعية والزراعية غير المتناهية.

استغلت فرنسا الموارد الزراعية للجزائر خاصة منها المنتجات النقدية (الخمور والتبغ والحلفاء والبواكر)، وصدرته لتحقيق الاكتفاء الذاتي في منطقتها وتحقيق الثروة لمستوطنيها بأرض الجزائر المستعمرة، بينما تركت القطاع التقليدي يعتمد على بعض المنتجات الزراعية (زيت الزيتون، المواشي والإنتاج الحيواني) التي كانت إنتاجها يتناقص في كلّ لعدة اعتبارات.

كما استغلت فرنسا في تجارتها مع الجزائر المستعمرة على استخراج المعادن لتعزيز صناعاتها ودعم اقتصادها الخاص بفضل الموارد المعدنية للمستعمرة، وتطورت البنية التحتية الصناعية لفرنسا

بفضل التجارة مع المستعمرة، مما أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين معدلات التشغيل والإنتاج في بلدها.

في المقابل، استفادت الجزائر المستعمرة من التجارة الخارجية مع فرنسا من خلال تحسين بنيتها التحتية، حيث شهدت تطويرًا في النقل والموانئ والطرق، مما سهّل عملية الاستيراد والتصدير وزيادة حجم التجارة، ولكن عملت فرنسا على تعزيز استغلال الموارد مستعمرتها لخدمة اقتصادها الخاص، دون تطوير الصناعات في الجزائر أو دعمها.

أثرت هذه التجارة بشكل سلبي على الجانب الاقتصادي للجزائر، فالسيطرة الفرنسية الكاملة على التجارة والاستثمار في البلاد أدت إلى تهميش اقتصاد الجزائر المستعمرة، وجعله معتمدًا بشكل كبير على فرنسا.

أولا: تراكم رؤوس الأموال لدى الكولون:

بفضل النظام الاقتصادي الأوروبي الحديث، وسياسته المعتمدة على زيادة القدرة الإنتاجية للأرض، وإقحام المحاصيل الصناعية الأكثر ربحا، حقق الكولون تراكما في المال الذي اكتملت ملامحه في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أين توفرت له الشروط اللازمة لخلق هذه الثروة.

وقد استفادت الشركات الرأسمالية في المستعمرة تكوين الثروة، وعلى سبيل المثال شركة جنيفوار السويسرية والتي خلال نصف قرن من تواجدها في الجزائر المستعمرة، تمكنت من تحقيق مردود مالي سنوي ضخم عن طريق نشاطاتها الاقتصادية المختلفة، حيث قفز رصيدها أكثر من 320 ألف فرنك سنة 1870م برأسمال قدّر ب: 350 ألف فرنك إلى حوالي 13.3 مليون فرنك في الفرن العشرين وبرأسمال عقاري بلغ 50 مليون فرنك[1].

1 – احميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 59.

وقد صرحت إحدى الجرائد الباريسية توضح فكرة تراكم المال للمستوطنين بواسطة قطاع الزراعة فقالت: «**ونظرا لكل هذه الاعتبارات من جودة وخصوبة الأراضي وقرب المسافة بينها وبين فرنسا، والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية، وخاصة استخدام البواخر التجارية في مدخل البحر الأبيض المتوسط [...]. ولا ريب أنّ أول من سيقطف ثمار هذه الأعمال وينال فوائدها هم الفرنسيون الذين يستوطنون في الجزائر ويستعمرون أراضيها.**»[1].

كان لنمو أسواق التصريف الخارجية التي ظلت بحاجة إلى المنتجات الزراعية بمستعمرة الجزائر من الأسباب التي جعلت الكولون يستحوذ على رساميل معتبرة، خاصة التي تحصل عليها نتيجة جني الكروم التي ازدهرت عهد الجمهورية الثالثة أي بعد 1870م.

وتطور كميات إنتاج الكروم الذي تزامن مع الأزمة التي تعرضت لها فرنسا جراء هجوم حشرات الفيلوكسيرا على زراعة الكروم بوسط وجنوب فرنسا، ومن أجل المحافظة هذه الأخيرة على مكانتها الأولى عالميا في النبيذ، وأرادت تعويض خسارتها في أرض إنتاج الخمور بالجزائر المستعمرة أين توفرت الشروط الطبيعية والبشرية.

ولقد لقى هذا الاستثمار الزراعي الدعم الحكومي لتشجيع المعمرين على مثل هذه الزراعات التجارية، لهذا قول أحد مبعوثي الحكومة الفرنسية: «**خلال عشر سنوات، لن تكون هناك كرمة في أوربا، إن بلدكم هو الذي يستوجب عليه تعويض العجز، هو الذي يتوجب عليه أن يرد لفرنسا المليارات التي ستخسرها... إنّ الكرمة الفرنسية تحتضر تحت الضربات المتلاحقة لحشرات الفيلوكسيرا، وليس الوطنية هي التي يجب أن تدفعكم إلى زراعة الكرمة، بل الفائدة أيضا.**»[2].

[1] – إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي ...، المرجع السابق، ص 81.

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 129.

إنّ التشجيع المتواصل للمستوطنين من طرف الحكومة الفرنسية من أجل زراعة الكروم تعويضا لخسائرها، أدى في نهاية المطاف إلى حتمية زيادة في المساحات المزروعة ووصلت إلى 147ألف هكتار في سنة 1900م بعدما كانت حوالي 105 ألف هكتار في سنة 1891م[1] وهذا ما انعكس على القدرة الإنتاجية التي زادت أكثر من 7.5 مليون هكتولتر سنة 1903م بعدما كان حوالي 261 ألف هكتولتر سنة 1877م[2].

وقد أصبح للكروم أهمية كبيرة مقارنة بمحصول القمح، والذي وصلت قيمة الهكتار الواحد من الكروم 4 آلاف فرنك، بينما هكتار واحد من القمح كان 300 فرنك، وهذا ما جعل الكولون ينكب على زراعته من أجل تحقيق الثروة بتصدير هذا المنتوج نحو السوق الخارجية الذي تزايدت عليه الطلبات، فقد تمّ تصدير كمية 49ألف هكتولتر سنة 1880م بقيمة: حوالي 433ألف فرنك وبعد مرور 4 سنوات فقط ارتفعت الكمية إلى: حوالي 150ألف هكتولتر وزادت القيمة بـأكثر من 2.9 مليون فرنك ومع نهاية القرن التاسع عشر وصل حجم القيمة المالية المصدرة بـحوالي 130.9 مليون فرنك[3].

انتشرت زراعة الكروم في الجزائر المستعمرة ووصلت مساحتها في عام 1910م إلى حوالي 152ألف هكتار، أما في السنة الموالية قدّرت نحو 155ألف هكتار ثم زادت إلى حوالي 181ألف

[1] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ...، ج2، ص 307.

[2] - **Louis Trabut et Roge**r **Marès**, **L'Algérie agricole en 1906**, imprimerie Algérienne, Alger, 1906, p 42.

[3] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)** , **1887**, **1891,** (**1892-1893-1894), 1897**, (**1895-1896)**, **1898**,.G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 387.

هكتار في 1914م[1]. وارتبط هذا التوسع طرديا مع زيادة معتبرة في كميات الإنتاج لدى أصحاب الرأسمالية الزراعية في المستعمرة.

ففي عام 1913م إنتاج الكرمة وصل إلى حوالي 7.37 مليون هكتولتر ليرتفع في العام الموالي بزيادة بلغت أكثر من 1.9 مليون هكتولتر[2]. وهي زيادة معتبرة لصالح الكولون وجهت نحو التصدير والتي وصلت مع مطلع القرن العشرين قيمة صادرات النبيذ بأكثر من 51 مليون فرنك وارتفعت في سنة 1910 بحوالي 214 مليون فرنك وبعد مرور عامين فقط وصلت الكمية المصدرة إلى أكثر من 235 مليون فرنك[3].

إنّ زيادة الطلب الخارجي على خمور مستعمرة الجزائر، حتم على الحكومة الفرنسية تسخير مؤسسات مالية داعمة لهذا الاستثمار الزراعي، وظهر نظام تقديم القروض للنهوض بمثل هذه الزراعات المطلوبة في السوق الفرنسية والأسواق الخارجية. حيث وفرت قروض وسلفيات يمنحها بنك الجزائر، الذي يعدّ المؤسسة الأكثر استثمارا في مجال زراعة الكرمة، وقدم القروض للمستوطنين ووصل مقدارها بنحو: 16 مليون فرنك عام مطلع القرن العشرين، وارتفع القرض إلى 44 مليون فرنك في سنة 1908م، أما سنة 1910م زادت القيمة المالية إلى: 88 مليون فرنك[4].

كذلك حرص بنك الجزائر على امتلاك الأراضي الخصبة من أجل المشاركة في غرس وإنتاج الكروم، فقد امتلك 8آلاف هكتار من المساحات الزراعية سنة 1892م وأضاف 1000 هكتار لزراعة الكروم[5].

---

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 139.

[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1923**, Op.Cit, p 375.

[3] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 142.

[4] – شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج2، المرجع السابق، ص 181.

[5] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع نفسه، ص 147.

ونظرا للأرباح التي حققتها زراعة الكروم برزت مؤسسات مالية داعمة لهذا المنتوج، لهذا ظهرت مؤسسة القرض المالي الزراعي للجزائر سنة 1880م ومنحت ما قيمته 10 ملايين من أجل الاستثمار في الزراعة ذات الطابع التجاري كالكروم[1]. والقرض العقاري الزراعي الجزائر كذلك قدم قروضا قصير الأجل ووصل مجموع قروضه إلى 60 مليون فرنك ثمّ ارتفعت إلى أكثر من 91 مليون فرنك ما بين سنتي 1881 و1889م[2].

كما تحولت الشركة الجزائر للقرض والبنك برأس مال قدّر بـ: 10 ملايين فرنك في سنة 1877م. بالإضافة إلى تعاونيات قباء التخمير التي استفادت من 292ألف فرنك سنة 1901م من أجل إنتاج النبيذ...[3] ومثل هذه الهيئات المالية أسهمت في رفع الإنتاج الذي كان موجه نحو أسواق التصريف الفرنسية والأوروبية.

[1] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية...، ج2، المرجع السابق، ص ص 244، 245.

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 132.

[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, Op.Cit, p 345

- الشكل رقم 05: تطور زراعة الكروم في الجزائر المستعمرة (1880- 1895م)[1]:

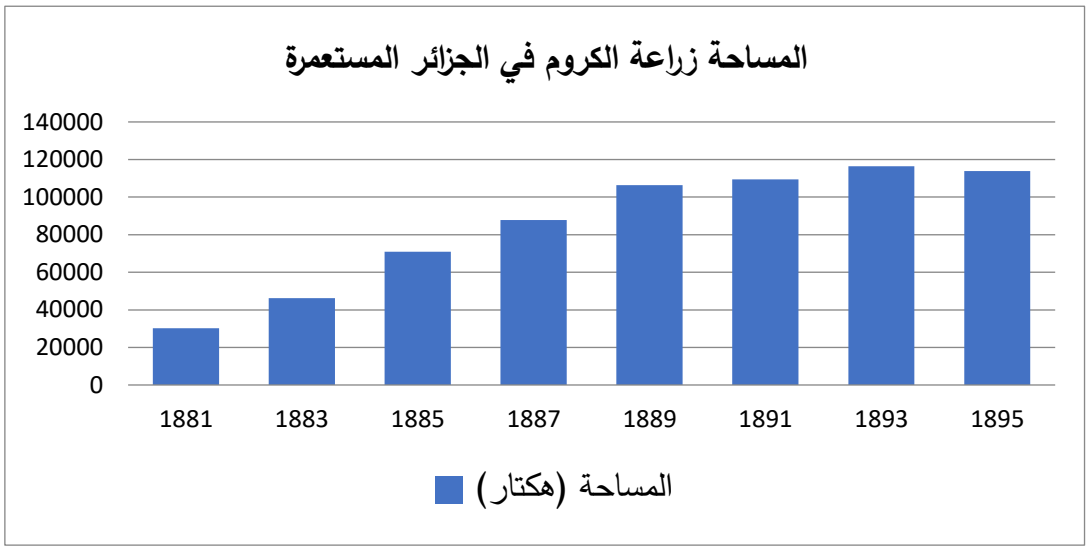

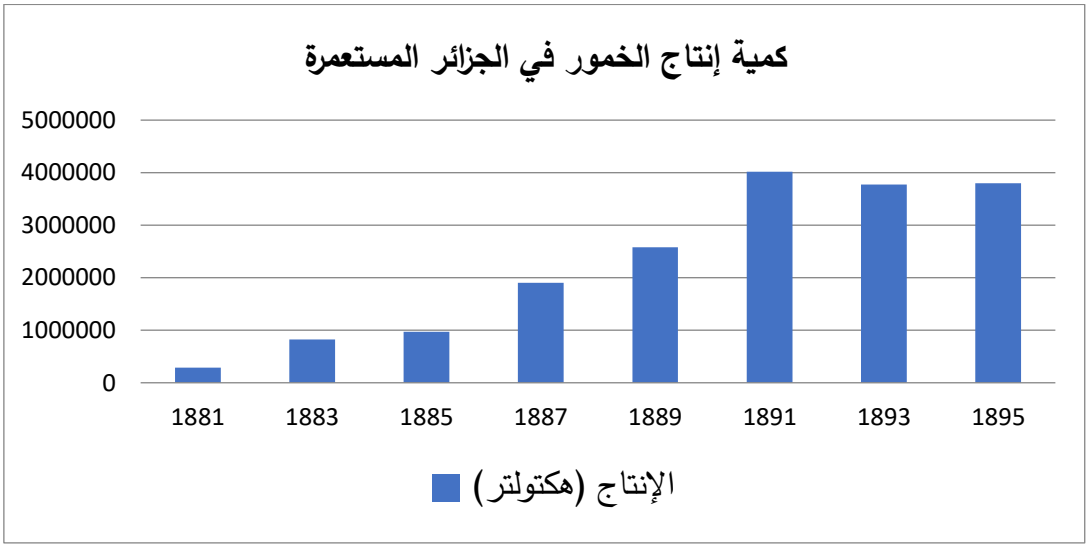

إنّ زيادة مساحة الكروم تحتاج إلى قوة عاملة لقطف المحصول، لذلك احتاج الكولون كلّ عام عدد من العمال الأكثر دقة في زراعة الكروم، وخصوصا تشذيب الأنصاب. لذلك ارتفع تعداد العاملين الإسبان في الجزائر المستعمرة ووصل إلى 144530 عاملا سنة 1886م، بعدما كان عددهم لا يتجاوز 71366 عاملا في سنة 1872م، وقد وظفهم الكولون كتقنيين ومسؤولين عن العمل في حين

[1] - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج1، المرجع السابق، ص 197.

تحضير الأرض وقلبها وحرثها، جمع قضبان الكرمة، أعمال القطاف كان من حظ سكان الجزائر المستعمرة مقابل أسعار متدنية ما بين 1 – 2.25 فرنك. وقد سخرت الإدارة الفرنسية المساجين تحت تصرف المعمرين من أجل استخدامهم كعمال لخدمة الأرض...[1].

قد استهوى الجنوب المستوطنين واهتموا بزراعة النخيل، مما جعلهم يدرون ثروة معتبرة بسبب تصدير دقلة نور إلى فرنسا والأسواق الأوروبية. لذلك أصبحت الفلاحة الصحراوية النشاط المهم عند الفرنسيين، وهذا ما جعلهم يمتلكون بساتين النخيل والتي وصلت مع خمسينيات القرن العشرين إلى ما يقارب: 160ألف نخلة موزعة على أهم الشركات الأوروبية وهي:

- الشركة الفلاحية والصناعية للصحراء الجزائر: 24200 نخلة.
- الشركة الفلاحية للصحراء الجزائر: 13863 نخلة.
- الشركة الاستعمارية لإفريقيا الشمالية: 9823 نخلة.
- شركة واحات شمال إفريقيا: 24450 نخلة[2].

وامتلاك الكولون لمثل هذا العدد من النخيل، جعلهم يصدرون المنتوج نحو فرنسا والذي بلغت الكمية المصدّرة سنة 1901م بنحو: 19.8 ألف قنطارا بقيمة مالية قدّرت بحوالي 901 ألف فرنكا، وبعد مرور فقط عامين وصلت قيمتها المالية إلى حوالي 1.97 مليون فرنكا. ومن سنة 1909 زادت كمية التصدير وبلغت: 36.1 ألف قنطارا مقابل أكثر من 2.5 مليون فرنكا، وطيلة الفترة الممتدة ما بين 1910 و1912 وصلت قيمة تصدير التمور بمتوسط تجاري بلغ: حوالي 3.39 مليون فرنكا، على أنه سنة 1913م وصل الإنتاج إلى: 63.6 ألف قنطارا مقابل حوالي 4.7 مليون فرنكا[3].

---

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص 134–136.

[2] – سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص ص 176، 177.

[3]- G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie pendant (1903 et 1921)**, Typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1929, p 230.

قد شكلت الزراعة قاعدة أساسية من أجل تكوين ثروة في الجزائر المستعمرة لصالح المستوطنين خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى إلى غاية سنة 1914م. وكان لقطاع الخمور دورا في تكوين رساميل ضخمة في يد الكولون، ولا يمكن إنكار محصول الحبوب الذي ازدادت مساحته حوالي 373 ألف هكتار سنة 1880م إلى نحو 418ألف هكتار في سنة 1895م، ومع القرن العشرين زادت المساحة إلى 591ألف هكتار وبلغت سنة 1910م حوالي 753ألف هكتار، وهذه الزيادة في المساحة انعكست على القدرة الإنتاجية التي ارتفعت نتيجة ازدياد أسواق التصريف في البلدان الرأسمالية المتطورة [1].

أسست السياسة التجارية الفرنسية في الجزائر المستعمرة لرأسمالية نافذة في قطاع التجارة الخارجية وحوّلت موارد المستعمرة في يد الأقلية الكولونيالية التي سيطرت على دواليب القرار الاقتصادي.

ثانيا: ظهور المنظومة الاقتصادية في الجزائر المستعمرة:

شهدت أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة احتكار الرأسمالية[2] القائمة على الإنتاج ورأس المال الذي راح يتراكم يوما بعد يوم، وهذا الذي أدى في نهاية المطاف إلى تراكم الرساميل في الدول الصناعية، وكان حتما عليها تصدير الفائض من رأس المال نحو خارج حدودها للاستثمار، بدل تركه في منطقتها وبالتالي ينخفض معدل الربح.

---

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص 149– 153.

[2] – **الرأسمالية:** نظام اقتصادي دو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها من خلال الحرية مما يزيد أهمية مفهوم الملكية الفردية الموارد النادرة، حيث تفتح سوق المنافسة لاستغلالها بكفاءة. للمزيد انظر:

Sée Henri, Les origines du capitalisme moderne, édit Armand colin, Paris 1926, pp.10-23.

وقد كانت فرنسا إحدى تلك الدول الصناعية التي سعت إلى تصدير فائضها نحو مستعمرتها، وذلك من خلال تصريف إنتاجها الصناعي وجلب المواد الأولية لصناعتها، ومن هنا حدّث تسرب رأسمالي فرنسي في أسواق المستعمرة وأثر ذلك على اقتصاد الجزائر.

كان اقتصاد الجزائر المستعمرة مبني على الاستهلاك الذاتي ومبادلاته التجارية أساسها المقايضة، فهو لا يحتاج إلى بيع المنتوج للخارج للحصول على النقد، بقدر ما كان يهم الفلاح الجزائري أن يخزن محصوله لاستغلاله في الموسم القادم. وحتى الضرائب كانت تدفع عينا في الجزائر، غير أنّ الاحتكاك بالفرنسيين أدخل النقد إلى الجزائر خاصة بعد سنة 1854م وفرض في المعاملات ومعه تغيرت طبيعة المبادلات التجارية التي أصبح يتحكم فيها قانون العرض والطلب[1] المرتبط بالنظام الليبرالي الرأسمالي.

ألزمت الإدارة الفرنسية الجزائر المستعمرة على استبدال القمح بالنقد، وهذا ما فرض على الفلاح الجزائري ضرورة الحصول على القطع النقدية من خلال بيع كلّ احتياطات المنتوج بدّل تخزينه للموسم المقبل، ولكن كثيرا ما كان يبيع المحصول بثلثي قيمته الحقيقية، فمثلا الفلاح يبيع قمحه للسمسار بكمية من النقود التي لا تعادل القيمة الحقيقية لسعره بسبب ارتفاع المعروض منه، في المقابل يشتري هذا الفلاح الجزائري القمح في فترة لاحقة بثمن أغلى مما باعه وبهذا أصبح النقد آلية استغلال[2].

[1] – عدي الهواري، المرجع السابق، ص 70.

[2] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون ...، ج1، المرجع السابق، ص 674.

ولقد أسهمت الضرائب أيضا في تداول النقد، حيث كانت تدفع في موسم جني المحصول وهذا ما أثر على القيمة المالية بسبب زيادة العرض على الطلب مما أدى إلى انخفاض الأسعار ووجد الفلاح نفسه مضطرا إلى شراء القمح بأثمان مرتفعة في تلك الفترة لنقصان العرض وزيادة الطلب[1].

وقد كان لإدخال العملة الفرنسية وتداولها في الجزائر المستعمرة خاصة في الأسواق بموجب قرار 07 ديسمبر 1831م الذي نص على أنّ النقد الفرنسي العملة الرسمية في الجزائر[2] الأثر البالغ في تطور الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي وبالتالي السيطرة على التجارة الخارجية.

تميزت فترة نهاية القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر بوفرة الإنتاج في الدول المصنعة الرأسمالية مما أدى بها إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شرائه والتي بدورها كانت تموّن الدول الأوروبية بالمواد الأولية. وفي هذه المرحلة سمحت بتقسيم التجارة الخارجية ما بين الدول الرأسمالية والدول المستعمرة ومن هنا ظهر التبادل غير المتكافئ.

والجزائر باعتبارها مستعمرة لا تخرج عن هذا الإطار الذي حددته السياسة التجارية الفرنسية التي سيطرت على تجارتها الخارجية وربطتها بالرأسمالية من خلال التحكم في تحديد أسعار المواد المتبادلة بينهما سيما نهاية القرن التاسع عشر وفق ما يخدم اقتصادها، حيث قامت بشراء منتوجات المستعمرة بأثمان بخسة ثمّ يعيدون بيعها للأسواق الخارجية بأثمان باهضة خاصة إذا علمنا تمكن الإدارة الاستعمارية في البدايات الأولى من القضاء على أي منافسة لها في مستعمراتها بفضل ما سنته من تشريعات فرنسية تنظم بها العلاقات التجارية بين الجزائر المستعمرة والخارج، وهذا الأمر مكّنها من تحديد السعر الذي تراه مناسبا لاقتصادها[3].

[1] – عدي الهواري، المرجع السابق، ص 70.

[2] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 21.

[3] – نفسه، ص 18.

توضـح الإحصـائيات العامة مدى ارتفاع أسـعار السـلع المسـتوردة من فرنسـا نحو الجزائر المستعمرة والعكس حين يتم تصدّير سلع المستعمرة نحو فرنسا تكون الأسعار رخيصة، فعلى سبيل المثال لا الحصـــر، صـــدّرت الجزائر في عام 1872م **الجلود الخام** بقيمة: 0.42 فرنك/ كغ وفي نفس السنة استوردت من فرنسا نفس المنتوج إلى مستعمرتها الجزائر سعر الكيلوغرام الواحد بـــــــ: 4.68 فرنك[1].

ومع مطلع القرن العشرين سعر الجلود المصنعة المجلوبة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة وصلت قيمته المالية بنحو: 793.03 فرنك/ القنطار الواحد، في المقابل صدّرت المستعمرة للقنطار الواحد من نفس الســـنة ما قيمته: 441.15 فرنك[2]. وبعد مرور ثمانية ســـنوات بلغ القنطار الواحد عند استيراده من فرنسا بـــــــــــ: 804.9 فرنك في حين لم تتجاوز قيمته المالية عند تصديره من الجزائر المستعمرة بـــ: 320.73 فرنك/ القنطار[3].

والأمر نفسه بالنسبة **للحبوب** التي وصل متوسط قيمتها عند استيرادها من فرنسا في تسعينيات القرن التاسع عشر بـــ: 30.5 فرنك/ القنطار وذات المنتوج المصدّر إليها وصلت قيمته 19.47 فرنك/ القنطار، وفي عام 1907م كانت قيمة الحبوب المستوردة من فرنسا تصل إلى 32.43 فرنك/ قنطار في حين القيمة المصدّرة إليها من الجزائر المستعمرة فمتوسطها قدّر بـــ: 21.53 فرنك/ القنطار.

[1] - G.G.C. L, **Statistique générale de l'Algérie (1867-1872),** Op.Cit, pp 331, 333.
[2] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, Op.Cit, pp 451, 452.
[3] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1910**, Op.Cit, pp 369, 370.

وكان في نفس السنة سعر **السكر** المستورد من فرنسا يقدّر متوسط قيمته: 31.36 فرنك/ القنطار[1]، وكما هو ملاحظ سعر السكر المكرر يفوق بكثير سعر الحبوب الذي هو الأكثر أهمية مقارنة بغيره من السلع الأخرى.

كذلك منتوج **الحديد المصنع** المستورد إلى الجزائر المستعمرة، قدّرت قيمته بنحو: 15.77 فرنك/ القنطار الواحد في بدايات القرن العشرين بينما المنتوج ذاته المصدّر منها نحو فرنسا كان متوسط قيمته بـــ: 1.29 فرنك/ القنطار من نفس السنة. في سنة 1907م بلغ متوسط قيمة **الحديد** المستورد بنحو: 17.58 فرنك/ القنطار ولم يتجاوز تصديره من مستعمرة الجزائر بـــ: 0.9 فرنك/ القنطار.

ووصلت قيمة **الصابون والعطور** المستوردة من الجزائر المستعمرة للقنطار الواحد ما قيمته: 55 فرنك[2]، في حين تمّ تصدير منتوج **الشكولاطة** من فرنسا بمتوسط قيمة: 300 فرنك/ القنطار[3] نحو الجزائر المستعمرة في سنة 1907م.

الأمر لم يختلف كثيرا في أسعار التبادل التجاري بين الجزائر المستعمرة وفرنسا فيما يخص قيمة **النبيذ** الذي ظلت قيمته المالية مرتفعة حين يستورد إلى المستعمرة من فرنسا والعكس صحيح عند تصديره من الجزائر المستعمرة نحوها، فمثلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت القيمة تقدّر بـــ: 27.85 فرنك للهكتولتر الواحد عند الاستيراد و17.35 فرنك/ هكتولتر من ذات المنتوج خلال نفس الفترة.

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.Cit, pp 345, 346.
[2] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, Op.Cit, pp 451, 452.
[3] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.Cit, pp 345, 346.

أما في التسعينيات كان سعر الخمور المصدّر من الجزائر المستعمرة إلى فرنسا يقدّر بـــ: 27.99 فرنك/ هكتولتر، بينما المستورد من فرنسا فقد وصل متوسط قيمته بنحو: 132.07 فرنك/ هكتولتر[1]. ومع القرن العشرين ظلت أسعار النبيذ مرتفعة حين تستورد من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة أين وصلت قيمتها بنحو: 67.85 فرنك/ هكتولتر، بينما القيمة المصدّرة إليها لم تتجاوز: 30.26 فرنك/ هكتولتر[2].

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت قيمة **البطاطا** المستوردة من فرنسا تقدّر بـــ: 29.66 فرنك/ القنطار في حين ذات المنتوج المصدّر نحوها من الجزائر المستعمرة لم يتجاوز: 18.44 فرنك/ القنطار[3]. أما في سنة 1908م بلغت قيمة البطاطا المصدّرة من المستعمرة بـــ: 19.56 فرنك/ القنطار في المقابل المستوردة نحوها من فرنسا متوسط قيمتها كان 32.99 فرنك/ القنطار[4].

كما شهد منتوج **تبغ الورق** نفس الحالات السابقة من ناحية سعره، حيث وصل متوسط قيمته حين استورد من فرنسا بنحو: 2.29 فرنك/ كغ في سنة 1884م، أما حين يصدّر من الجزائر المستعمرة نحوها فمتوسط قيمته تقدّر بـــ: 1 فرنك/ كغ[5].

كذلك أدى ارتفاع أسعار الخمور في الجزائر المستعمرة، إلى تحفيز الرأسمالية الفرنسية الاستثمار في زراعة الكروم بالمستعمرة، حيث قدّر سعره خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر بـــ: 65 فرنك للهكتولتر لهذا قال **«شارل روبير آجيرون»** أنه زراعة الكروم لم تزدهر في الجزائر إلاّ بارتباطها مع المال الذي وفرته القروض المالية التي بدورها، وجدت الدعم والركيزة باعتبارها زراعة مضاربة،

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, pp 386, 387.
[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 262.
[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, pp 386, 387.
[4] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1909**, Op.Cit, pp 369, 370.
[5] - M.C.I., **Annuaire Statistique de la France 1887**, imprimerie nationale, Paris, 1887, p 683.

لذلك اهتمت الشركات الرأسمالية بمجال زراعة الكروم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، امتلكت الشركة العقارية والزراعة بالحراش حوالي: 460 هكتار والشركة الزراعية الليمونية لشمال إفريقيا امتلكت: 397 هكتار مع مطلع القرن العشرين[1].

ارتكزت زراعة الكروم على الشركات الرأسمالية التي كانت تزداد كلّ يوم مساحاتها على حساب المستوطنين الأوروبيين، الذين أخذ تعدادهم يتناقص في مجال زراعة الكروم، بسبب اضطرار المزارع المدان بيع ملكيته لأحد الشركات الرأسمالية، حين لا يستطيع تسديد قروضه. ويتحول إلى عامل أجير، وهذا ما أدى إلى ظهور ما يعرف بظاهرة التركيز العقاري التي ارتبطت بالشركات الكبرى الذين تحتكرون رؤوس الأموال من أجل استثمارها في زراعة الكرمة[2].

وكان للشركات الفرنسية والأوروبية دور في نمو رؤوس الأموال وانتشارها في مستعمرة الجزائر، والتي تمّ توظيفها في مختلف المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والنقل. فنجد على سبيل المثال بنك الاتحاد الباريسي الذي تأسس سنة 1869م شارك في إدارة شركات منجمية متواجدة بالونزة وفي مقطع الحديد، وقد كانت شركة قسنطينة تسيطر على الفوسفات من أجل إنتاجه في شكل مواد كيماوية وأسمدة، وامتلكت مصالحها شركات لنقل خطوط السكة الحديدية التي تربط بين الجزائر المستعمرة والطريق البري عبر الصحراء[3].

أما شركة القرض العقاري للجزائر وتونس التي تأسست سنة 1880م، امتلكت في أسهما في **شركة بايليس** (Bayles) للتبغ والسجائر، وشركة الحصر التي لها علاقة بالعقار بمقاطعة الجزائر. بالإضافة إلى شركة القرض الزراعي التي ارتبطت بجماعة روتشلد، وشركة مناجم واد المرجة

[1] – شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج2، المرجع السابق، ص ص 170– 181.

[2] – نفسه.

[3] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 51.

1864م، الشركة العامة للجزائر، بنك القرض الليوني، شركة مرسيليا للقرض، بنك الجزائر...، هذه الشركات كلها ممثلة في معظم مجالس إدارات الشركات بالجزائر المستعمرة وكبار المعمرين هم الذين وطنوا رؤوس أموالهم في هذه الشركات ويتحكمون في توجيه سياستها حسب مصالحهم الخاصة[1].

هذه المؤسسات المالية وغيرها الكثير بمستعمرة الجزائر، استطاعت أن تحقق أرباحا ضخمة لصالحها. ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل تحكموا في مختلف القرارات التي تخص المستوطنة ووجهوها نحو خدمة أغراضهم الاقتصادية.

كذلك أصبح منتوج الحلفاء مادة أساسية بعد سنة 1871م تتحكم في إنتاجه بعض الشركات الرأسمالية والذي احتكرت إنتاجها حوالي 75 شركة ومصنعا نذكر منها: شركة نافار **(Société Navarre)**: حصلت على حق امتياز لمدة 18 سنة لاستغلال الحلفاء في مناطق مختلفة: عين بوسيف، قصر الشلالة... وأنتجت قرابة 1500-2000 طن سنويا[2].

ووجدت أيضا شركة أوجين ماركو **(Eugéne Marco)** وهذه الشركة للتصدير والاستيراد واستغلال الحلفاء، جمعت النبتة في منطقة الحراش وكانت تعالج بمصانعها. وأنتجت ما بين 600 و700 طن سنويا. أما شركة الحلفاء: مقرها بباريس وحصلت على حق امتياز استغلال الحلفاء لمدة 18 سنة ولها مقر في الجلفة وتبلغ قدرة استغلال مصانعها حوالي: 30ألف طن سنويا. وهناك أيضا شركة أوليفيى **(Olivier & Co)** التي كان مقرها بالحراش، نالت حق امتياز استغلال الحلفاء لمدة 18 سنة في منطقة عين وسارة وقتلة سطار لمدة 17 سنة وعين بوسيف 17 سنة، لها قدرة إنتاج بلغت: 400 طن سنويا وقدرة معالجة وصلت إلى 400 طن[3].

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص ص 50 – 52.

[2] – ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص ص 135- 137.

[3] – نفسه.

وشركة مارسيل ليل (**Marcel Lillo**) التي امتلكت مخازن تجميع الحلفاء في حاس بحبح، ولها مصنعان بقصر البخاري وبالحراش. استغلت حق امتياز الاستغلال لمدة 3 سنوات في حقول بوسعادة وسيدي عيسى... وقدرة إنتاجها سنويا بلغت: 5000 طن. بالإضافة إلى الشركة الفرنسية الجزائر وحصلت على أكثر من 300ألف هكتار في الهضاب العليا[1]، استغلت مادة الحلفاء. وقد وجدت عدّة شركات استغلال أخرى كشركة الألياف النباتية لإفريقيا، شركة استغلال المواد الجزائر –الإخوة بازيو– (**Basiaux Fréres**)، الشركة التجارية للحلفاء[2].

هذا على مستوى الشركات الكبرى الرأسمالية المتواجدة بالجزائر المستعمرة، أما على مستوى الأفراد فقد بزر مستوطنون رأسماليون امتلكوا الأراضي الزراعية واحتكروا كلّ الإنتاج المستعمرة ومنهم الرأسمالي "**كدوبونو**" «**Debono**» الذي حاز على ألف هكتار من الأراضي الزراعية في مقاطعة الجزائر واحتكر زراعة الكرمة وامتلك "**شيريس**" «**Chiris**»حوالي 760 هكتار[3].

وتمكن المستوطن الرأسمالي "**بورجو**" «**Borgo** » امتلاك ألفين هكتار من الأراضي الزراعية وبساتين تنتج حوالي 4 ملايين هكتولتر من النبيذ وامتلك أسهما في عدة شركات منها: شركة السابودي جاندارم ومطاحن الشلف، مناجم فسفات قسنطينة، مصانع التبغ...[4].

والنائب "**جورج بلاشيت**" «**Georges Blachet**»الذي احتكر منتوج الحلفاء في الهضاب العليا شمالي الجلفة، وتنازلت له الإدارة الفرنسية عن 689 هكتار من الأراضي مقابل 15 سنتيما

[1] - **G.G.C.A.,** Etat Actuel de L'Algérie 1877, Imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1878, p 125.

[2] – ضيف الله شلالي، المرجع نفسه، ص ص 135– 137.

[3] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 145.

[4] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 51.

عن كلّ طن من الحلفاء في حدود ألف طن، وله أسهم أيضا في شركة المياه بوهران وله صحيفة يومية بالجزائر المستعمرة[1].

أما " **لوران سكيافينو**" «**Lauren Schiavone**» الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي فقد احتكر التجارة والنقل البحري وامتلك شركة ملاحية باسمه وله عدة أسهم في عدة شركات لاستغلال مناجم الفوسفاط والنقل التجاري والمصارف التجارية والصناعية[2].

استطاع المستوطنون استثمار أموالهم في جميع المجالات الاقتصادية، فاستثمروا في الصناعة والتعدين واستغلال المناجم. ومثال كذلك مجموعة باستوس «**Bastos**»التي احتكرت التصنيع وتجارة التبغ، ومجموعة لافارج «**Lafarge**» التي احتكرت الإسمنت[3] وغيرهم الكثير الذين استطاعوا جمع ثروات طائلة مكنّتهم السيطرة على دواليب الاقتصاد في مستعمرة الجزائر.

واستطاع الكولون الوصول إلى الجنوب، واشتغلوا في زراعة النخيل من أجل توجيه إنتاج التمور نحو السوق الفرنسي وأسواق الخارج. في سبعينيات القرن التاسع عشر تأسيس "شركة باتنة والجنوب الجزائر" بقيادة السيد **فورو** «**Foureau**» والسيد **فو** « **Fau** » ، وفي 1887م قاما السيدان بإنشاء ثلاثة مراكز زراعية وبناء ثلاثة قرى، حفر سبعة آبار ارتوازية، استصلاح 400 هكتار، غرس 50ألف نخلة من أجل إنتاج التمور[4].

وعليه أقول، شهدت الجزائر المستعمرة نموا في الرساميل بواسطة الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية بالإضافة إلى المستثمرين الرأسماليين المستوطنين بالمستعمرة الذين تحكموا في دواليب الحياة الاقتصادية وسيروها وفق مصالحهم.

---

[1] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص 51.

[2] – نفسه.

[3] – إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي ...، المرجع السابق، ص 143.

[4] - **Louis Trabut et Roger Marès**, Op.Cit, p 134.

ثالثا: خلق الازدواجية الاقتصادية في مستعمرة الجزائر المستعمرة:

كانت النواة الأولى المشكِلَة للقطاع الاقتصادي الخاص بالمعمرين منطلقة من مصادرة الأرض بدءًا بأراضي البايليك وأراضي الوقف وأراضي العرش لأنّ مثل هذه الملكيات تتناسب مع ما كانت تطمح إليه الإدارة الاستعمارية من تحقيق الملكية الخاصة في الأراضي الجزائر المستعمرة، ثمّ انتقلت رويدا نحو أملاك الملك الخاصة بالجزائر التي استحوذت عليها بكلّ الطرق المباشرة وغير المباشرة، وهي في عمومها مساحات زراعة خصبة تقع قرب المدن. ناهيك عن حجم الأراضي الفلاحية التي حازت عليها السلطة الاستعمارية عن طريق الاستيطان الرسمي والاستيطان الحر اللّذان طُبّقا في مختلف مراحل الحكم الفرنسي بالمستعمرة والتي قدّرت بـ: 481ألف هكتار كانت قبل 1870م.

ثمّ عرفت تطورا ما بين عامي 1870 و1901م بفارق نحو 697ألف هكتار هذا عن طريق الاستيطان الرسمي، أما عن الاستيطان الحر فالمساحة المستحوذ عليها لا تقل شأنا عن سابقتها حيث كانت قبل 1870م تقارب قارب 23ألف هكتار في حين بلغت خلال الفترة الممتدة ما بين (1870–1901م) إلى ما يزيد عن 466ألف هكتار وكان المجموع الإجمالي بينها يقارب حوالي 3.3 مليون هكتار[1] وهي طبعا أراضي زراعية وزعت بالمجان على أولئك المستوطنين.

وبعد ذلك سعت إلى تطبيق الخطوة الثانية المتمثلة في الاستعمار الإسكاني، وسنلحظ بجلاء كيف أنه هذه الفئة السكانية الأجنبية الفقيرة التي جاءت تبحث عن الثراء في الجزائر المستعمرة ستحظى بكلّ الدعم المادي والتقني وحتى تجهيزات الأشغال العمومية، وبفعل هذه الطبقة سيدخل النظام الرأسمالي في اقتصاد المستعمرة الذي كان قائما على العمل الجماعي والاستهلاك الغذائي المحلي. على العكس من ذلك قطاع المعمرين قوامه: امتلاك وسائل الإنتاج وتوفير اليد العاملة

[1] - عبد النور بن سليمان، المرجع السابق، ص 46.

الرخيصة ومع إنتاج زراعي موّجه نحو السوق الخارجية من أجل تحقيق الثروة للكولون من جهة وتحقيق مصالح البلد الأم من جهة أخرى.

وبينما كان القطاع الأوروبي الحديث يتطور خطوة بعد خطوة ألقى تطوره بظلاله على القطاع التقليدي الخاص بالجزائر المستعمرة نحو التخريب والتدمير في نقطتين مهمتين، أما الأولى فتكمن في إعادة تشكيل الملكيات الخاصة بعدما كانت في مجملها عامة (أي القضاء على نظام المشاعة والاستغلال الجماعي) والثانية خلق نوع من نظام شبه إقطاعي تملكه ثلة من الطبقة البورجوازية صغيرة حازت على الأراضي الزراعية من أراضي الملك المتبقية وهي متواجدة قرب الملكيات الزراعية الأوروبية بالجزائر المستعمرة، وهي التي ستشكل نواة أولى للقطاع الزراعي التقليدي أو قطاع صغار الفلاحين[1].

كذلك أدى ارتفاع التعداد السكاني المستعمرة في تدهور القطاع التقليدي، فحرمان السكان الأصليين من أراضيهم الزراعية، وتمركزهم في المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب[2]، جعلهم هذا لا يقدرون على توفير متطلباتهم الغذائية ويؤدي هذا بدوره إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية للقطاع الخاص بالجزائر المستعمرة.

فقد وصلت الكثافة السكانية في المستعمرة في ستينيات القرن التاسع عشر حوالي 2.7 مليون جزائري أي بنسبة 7%، بينما ستشهد زيادة في 1881م إلى نسبة 8%. وهذا الارتفاع العددي للسكان بالمستعمرة لم يرافقه زيادة في الإنتاج ولا حصول تنمية اقتصادية، بل على العكس من ذلك، زاد الفقر والحاجة لكلّ أساسيات الحياة.

1 - محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 33.
2 - عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 28.

إذ شهد القطاع الزراعي على سبيل المثال تراجعا كبيرا في إنتاجه النباتي والحيواني على حد سواء، فبالنسبة للقمح الصلب شهد انخفاضا محسوسا في مردوده، حيث وصلت كميته إلى 4.68 قنطار/ الهكتار الواحد خلال الفترة (18875–1879م) بعدما كان مردوده يصل إلى 5.52 قنطار/ الهكتار خلال الفترة (1771–1874م)[1] ، وفي سنة 1899م وصل الإنتاج إلى حوالي 3.17 مليون قنطار بعدما كانت أكثر من 27.6 مليون قنطار في 1894م[2]، وكميات الإنتاج ستتراجع أكثر مع مطلع القرن لتصل إلى حوالي 4.2 مليون قنطار[3].

بينما كانت كميات الشعير في القرن التاسع عشر تصل نسبتها إلى 89% شهد أيضا انخفاضا في إنتاجه وصل إلى حوالي 4.7 مليون قنطار في 1897م[4] والتّراجع الكبير سيكون أكثر مع مطلع القرن العشرين أين بلغت كمية الإنتاج الإجمالي للقطاع التقليدي نسبة 41% في سنة 1914م بعدما كانت تصل نسبتها إلى 49% في السنة الماضية[5].

وعملت الإدارة الاستعمارية كذلك على تقويض الحظيرة الحيوانية الخاصة بالقطاع التقليدي من خلال استغلالها لمصالحها وتطوير تنمية اقتصادها على حساب القطاع التقليدي الجزائري في المستعمرة الذي تعدّ تربية المواشي قوامه والذي شهد انتكاسة حقيقية في عدد رؤوسه، التي أصبحت تتراوح ما بين 5 و6 ملايين خلال الفترة (1880–1882م) مقارنة بالسابق التي كان تعداده يفوق 9 ملايين رأس في سبعينيات القرن التاسع عشر[6]. كذلك تعرضت سلالة الماعز إلى التراجع مع

---

[1] - **René Arrus**, **l'eau en Algérie : de l'impérialisme au développement 1830-1962**, Office des publications universitaires et Presses universitaires de Grenoble, France, 1985, p 55.

[2] - **H. Lecq**, Op.Cit, p 49.

[3] - **Louis Trabut et Roger Marès**, Op.Cit, p 508.

[4] - **H. Lecq**, Op.Cit, p 17.

[5] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1923**, Op.Cit, p 375.

6 – جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم ...، المرجع السابق، ص 172.

مطلع القرن العشرين بعدما شهدت في القرن الماضي تحسنا، إذ سجلت في الفترة (1905-1909م) ما يقارب 4 رأسا من الماعز ثمّ ما لبثت أن تراجعت أكثر مع الفترة (1910- 1915م) إلى 3 ملايين رأسا[1].

من خلال الإحصائيات المذكورة آنفا، نلاحظ تراجعا واضحا في الإنتاج الزراعي كمثال والذي شكل عجزا واضحا في عدم قدرته على تلبية متطلبات سكان الجزائر المستعمرة الذين راحت أوضاعهم المعيشية تتدهور يوما بعد يوم نتيجة زيادة كثافتهم السكانية التي كانت تتطور باستمرار مع مطلع القرن العشرين التي بلغت حوالي 4.07 مليون جزائري أي بنسبة 11% ثمّ ارتفعت إلى نسبة 13% مع سنة 1911م، أما في 1912م فقد وصل التعداد السكاني للجزائريين إلى أكثر من 4.8 مليون جزائري[2]، وهذه الزيادة الطبيعية للسكان الأصليين لم يرافقها أي تطور وتحسن في الإنتاج سواء الزراعي أو الصناعي في قطاع الاقتصادي للجزائريين وبالتالي انعدمت التنمية الاقتصادية في القطاع التقليدي.

وبسبب عدم تطور وسائل الإنتاج عانى كثيرا قطاع الجزائر التقليدي من التدهور مقارنة بما كان يمتلكه القطاع الأوروبي الحديث، وهذا الذي أدى في نهاية المطاف إلى عدم تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بالمستعمرة[3].

فيما بلغ العدد الكلي للمعدات الزراعية 2363 أداة زراعية فقط، كان يمتلك المزارع الأوروبي 253 آلة في مستعمرة توزعت بين منزع العنب ومحجلة القطن، أما الفلاح بالمستعمرة فكان له 56 آلة. وكما يبدو جليا، امتلاك الجزائر المستعمرة حوالي 224ألف أداة زراعية ما يمثل نسبة 76.06%

[1] – شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون ...، ج2، المرجع السابق، ص 266.

[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.Cit, p 334., M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1928**, imprimerie nationale, Paris, 1929, p 281.

3 – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 26.

من مجموع الأدوات الزراعية يفوق ما كان عند المستوطنين المقدّر بـ: 70ألف أداة زراعية بنسبة 23.93%.[1]

إلى جانب ذلك، ظلّ التّفوق لصالح الجزائر المستعمرة في سنتي 1876م بنسبة 77.29% و1875م بنسبة 77.35%، لكن وبالرغم استحواذ الفلاح الجزائري نسبة 89.07% من المحراث إلاّ أنّها كانت محاريث خشبية بسيطة تتكون من جزأين: الأول يتمثل في عمودين مشدودين بالحيوان، والثاني عبارة عن مقود ينتهي بسكة معدنية يوّجه حركتها الفلاح وتعمل على تقليب الأرض، هو محراث بدائي في بنائه خفيف وسهل الاستخدام وفي حالة عطبه سهل إصلاحه[2].

وظلّ العزوف عن اقتناء المحراث العصري الفرنسي بسبب غلاء سعره وبعضه يحتاج إلى طاقة محركة في حين المحراث الخشبي بالجزائر خفيف وسهل التسيير ويعتمد الحيوان في جره، بالإضافة إلى انخفاض سعره[3]، لكن دون أن ننسى ضعف مردوده.

في المقابل استحوذ الأوروبيون على تعداد آلات زراعية أخرى بـ: 1253 آلة زراعية وهي أدوات حديثة متطورة لا يملكها الفلاح بالمستعمرة لغلاء ثمنها، فمثلا آلات الدرس والمحشات لا يملك منها القطاع التقليدي سوى 8 في حين يملك القطاع الحديث الأوروبي 638 آلة درس لوحدها والمحشات 594 آلة.

وهذا خلال الإحصائيات المعروضة آنفا، نخلص إلى سبب تطور الإنتاج الزراعي عند المستوطنين، على العكس الفلاحين الجزائريين بالمستعمرة الذي كان قطاعهم الزراعي متخلف، لأنه لم يكن باستطاعتهم اقتناء مثل هذه الوسائل بسبب ظروفهم المادية المزرية.

---

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1881**, Op.Cit, p 515.

[2] - **G.Dervin**, Op,Cit, p 22.

[3] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص ص 56 –58.

- جدول رقم 22: القيمة المالية للعتاد الزراعي لدى الجزائريين عامي 1883 و1902م[1]:

	1883			1902		
	الأوروبيون	الجزائر المستعمرة	المجموع	الأوروبيون	الجزائر المستعمرة	المجموع
العتاد الفلاحي	94ألف	270ألف	364ألف	135ألف	294ألف	429ألف
القيمة المالية (فرنك)	15.9مليون	3.6مليون	19.5مليون	33.7مليون	5.1مليون	38.8مليون

ما يلاحظ من الجدول، ارتفاع عدد العتاد الفلاحي عند الجزائر المستعمرة في السنتين بنسبة 74.08% في 1883م و68.60% في 1902م، في حين انخفاضها إلى النصف تقريبا في سنة 1883م نحو 25.91%. وفي 1902م بلغت النسبة بنحو: 31.39% في القطاع الزراعي الأوروبي، لكن رغم تعداد الوسائل الإنتاجية في القطاع التقليدي إلاّ أنه القيمة المالية أعلى سعرا عند المستوطنين التي وصلت 81.5% سنة 1883م و86.76% سنة 1902م، وعند الجزائر المستعمرة المجموع الكلي لسنتين لا يساوي حتّى نصف كلّ عام على حدا.

وفي هذا دليل على حرص السلطة الاستعمارية على إدخال المكننة المتطورة في الزراعة الكولونيالية بأثمان باهضه بسبب توفر رؤوس الأموال والقروض المالية...، في حين القطاع التقليدي الخاص بالأهالي العتاد الزراعي كان تعداده مرتفع لكن اقتناؤه بأسعار منخفضة، وهذا الذي يثبت إهمال سياسة فرنسا تطوير الزراعة الخاصة بالجزائر المستعمرة.

وبسبب الفقر الذي كان يعانيه الجزائيون منعهم التزود بالوسائل المتطورة من أجل رفع المردود الإنتاجي، فقد كان العتاد الأوروبي غالي الثمن يفوق بكثير مداخيل سكان الجزائر. لهذا تمسك الفلاح بأدواته الفلاحية البسيطة، وهذا الذي جعل إنتاجهم هزيل مقارنة بما ينتجه الكولون هذا من جهة،

[1] - **Louis Trabut et Roger Marès,** Op,Cit, pp 510,511.

ومن جهة أخرى طرد الفلاح إلى المناطق القاحلة والجرداء أثر ذلك بشكل كبير على إنتاجه الزراعي الذي كان في تدهور مستمر.

قد لعب التزايد المستمر للوافدين الأوروبيين على المستعمرة بين سنتي 1906م و1911م والتي وصلت نسبة 48.2% ليصبح التّعداد السكاني الإجمالي الأوروبي نحو 746ألف أوروبي منهم 480ألف ولدوا في الجزائر المستعمرة[1] وهذا ما أدى إلى تدهور القطاع التقليدي الجزائري؛ لأن الكولون سيطر على أجود الأراضي الزراعية وتحكموا في السياسة الزراعية ورفعوا القدرة الإنتاجية ووجهوا الصناعة نحو تصدير المواد الأولية، والاستقرار النسبي الذي شهدته الجزائر المستعمرة في ربوع أراضيها بسبب القضاء على المقاومات الشعبية إلاّ ما بقي في بعض جهات الجزائر، وغيرها من الأسباب.

وفي ظلّ هذه التحولات التي طرأت على مستعمرة الجزائر، تمّ تفعيل النشاط التجاري من طرف المستوطنين وفق ما يخدم مصالحهم الاقتصادية والبلد الأم، ووفروا ما تحتاجه الصناعات الأوروبية. ومنه لا يمكننا الحديث عن نشاط تجاري قام به القطاع التقليدي في الجزائر المستعمرة بسبب منافسة القطاع الأوروبي له وسيطرته على كلّ المنافذ البحرية.

إنّ السياسة الزراعية التي اعتمدتها السلطات الفرنسية القائمة أساسا على تشجيع الزراعات الصناعية من أجل توجيهها نحو الخارج، أنتجت فلاحة المضاربة التي تحصلت على فوائدها الشركات الرأسمالية الإمبريالية الاستعمارية منذ 1880م، وحرمت سكان الصحراء المساهمة في التنمية الاقتصادية.

[1] – كمال كاتب، المرجع السابق، ص 263.

شكلت زراعة النّخيل أهمية في الجنوب الصّحراوي باعتباره مصدر تغدية مهم للأهالي، كما أستغل محصوله في التّجارة والمقايضة[1]، وشغل مساحة 65 ألف هكتارا بكل أنواعه ذات الجودة العالية والذي بلغ إنتاجه 8 مليون قنطار في السنة[2]، وكانت مساحاته تغطي كلّ من: غرداية التي حوّت لوحدها ما بين 200- 250 نخلة في الهكتار الواحد، مليكة، بني يزقن، القراراة... واعتمدت في سياقتها على الآبار التي بلغ تعدادها 300 بئرا، وفي الأغواط وصل عدد أشجار النخيل إلى 7170 نخلة وفي بوسعادة 8656 نخلة[3].

وقد أدى اهتمام المستوطنين بغرس التمور في الجنوب دفعا قويا في عملية توسيعه وتطوير أساليب غرسه. فبوصولهم غيّروا الأسلوب القديم في الغرس، وقاموا بتوسيع المساحات لخلق غابات النخيل، وأدخلوا التقنيات الحديثة العلمية، ووفروا الرّي، وحفروا الآبار الارتوازية، ...[4]، ما جعل زراعة النخيل تجارة مربحة.

في سنة 1870م تأسيس "شركة باتنة والجنوب الجزائري" بقيادة السيد فورو « **Foureau**» والسيد فو «**Fau**» ، اللذان أنجزا ثلاثة مراكز زراعية وبنوا ثلاثة قرى، حفروا سبعة آبار ارتوازية، استصلحوا 400 هكتار، غرسوا 50ألف نخلة من أجل إنتاج التمور[5].

وامتلك السيد "**جورج رولان**" «**Georges Rolland**»مؤسس شركة "الجمعية الزراعية والصناعية لجنوب الجزائر" « **Société Agricole et Industrielle du Sud Algérien**»

[1] – عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص 62.

[2] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 84.

[3] – نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص 155.

[4] – **رضوان شافو**، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها نموذجا 1844-1875، دار الشروق، قسنطينة، الجزائر، 2015م، ص 191.

[5] - **Louis Trabut et Roger Marès,** Op.Cit, p 134.

سنة 1881م حوالي 10آلاف نخلة في وادي ريغ...[1]. وفي ظل هذه التحولات في طبيعة الإنتاج والوسائل المستخدمة، ومع توفير المواصلات... جعلت التجارة التقليدية تعرف تصدعا وتراجعت كميات إنتاج التمور وتصديرها في الجنوب الصحراوي.

إنّ سيطرة الإدارة الفرنسية على التجارة الداخلية والخارجية، حولت سكان صحراء الجزائر المستعمرة من منتجين إلى مستهلكين، مما أحدث عجزا في الميزان التجاري على مختلف العقود في الصحراء، لأن سكانه يشترون من الخارج أكثر مما يبيعون، فالمنتجات المصنوعة مثل الثياب، الأدوات، الأسلحة والأواني أصبحت تشكل أهم باب في واردات الصحراء، وأمام هذا الكم من المستوردات تراجعت الصناعات التقليدية وبدأت تختفي حرفيتها؛ فعلى سبيل المثال تراجع عدد صناع الزرابي في ميزاب من 6آلاف صانعا عام 1893م، إلى حوالي 1500 صانعا في القرن العشرين[2].

كان تجار الصحراء يعتمدون المقايضة في التعامل التجاري قبل الاحتلال، لكن بعدما خضع الجنوب للحكم الفرنسي فرض عليه التعامل النقدي، حيث ضرب الفرنسيون قطعة خمس فرنكات، ففي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت قيمة الفرنك بالنسبة للريال كالتالي: 100 غ ريال تساوي 125 فرنكا[3].

وبالإضافة إلى فرض الفرنك الفرنسي كأساس للتعامل، مع النقود المغربية المتمثلة في البندقي والعشراوي ونصف البندقي ونصف العشراوي والموزونة والفلس والدرهم[4]، وهذا ما أبعد سكان الصحراء

---

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie pendant (1903 et 1921)**, Typographie Adplphe Jourdan imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1929, p p 198, 199.

2 – سميرة دعاشي، المرجع السابق، ص 257.

[3] – نفسه، ص 179.

[4] – محمد حوتية، توات ...، ج2، المرجع السابق، ص 163.

في المشاركة الفعلية في المبادلات التجارية الصحراوية. كما خلق أزمة نقدية سببها إلغاء فرنسا التعامل بعملة القوراري التي صارت غير مشروعة وأدى في نهاية المطاف إلى كسادها[1].

عانى سكان الصحراء من الضرائب التي فرضت عليهم من طرف الاستعمار، وأثرت على ظروفهم المعيشية كثيرا، فقد أثبتت إحصائيات ضريبية دفعتها بني ميزاب مباشرة بعد معاهدة الحماية في 1853م قدّرت بـحوالي 3.9ألف فرنكا، بعدما خصص 5 فرنكات على كلّ منزل ونخلة ودكان، حيث دفعت غرداية لوحدها ما مجموعه حوالي 18.5ألف فرنكا من المجموع الإجمالي، مقسمة على عدد النخيل الذي بلغ: 50ألف نخلة و50 دكانا، والقراري قيمتها المالية المدفوعة وصلت إلى: 6آلاف فرنكا، أين كان عدد النخيل يقدر بـ: 20ألف نخلة و25 دكانا، ... [2].

في الأخير يمكنني القول، أنّ سيطرة فرنسا على قطاع الزراعة والصناعات الاستخراجية مكنهم من رفع القدرة الإنتاجية والتي ارتبطت بتصديرها نحو السوق الفرنسية والأسواق الخارجية عن طريق تفعيل قطاع التجارة الخارجية، وهذا ما جعل الشعب الجزائر المستعمرة يعاني، فتجريدهم من حقوقهم في التجارة الخارجية جعلهم في اعتمادية كبيرة على المواد الاستهلاكية الأجنبية، وعاجزة في نفس الوقت على تصدير مواردها الطبيعية والزراعية بشكل كافٍ. وهذا أسهم في إنعاش اقتصاد فرنسا وتحقيق مكاسبها، ولكنه أجبر اقتصاد الجزائر على التبعية والاعتماد على سياسات استعمارية مستغلة لثرواته خدمة مصلحة الاستعمار الفرنسي بدلاً من تحقيق تنمية الاقتصاد الجزائر المستعمرة.

[1] - سميرة دعاشي، المرجع نفسه، ص 257.

[2] – نفسه، ص 182.

رابعا: تطور الميزان التجاري الكولونيالي في الجزائر المستعمرة:

يعدّ الميزان التجاري ملمحا دالا على مدى الارتباط بين اقتصاد الجزائر المستعمرة بالاقتصاد الفرنسي والذي شهد هذا الأخير عجزا كبيرا خلال الفترة (1870-1894م)، فقد وصل حجم المبادلات التجارية في سبعينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر ما يقارب: 4.8 مليون فرنك موزعة على أكثر من 3 مليارات فرنك أي بنسبة 63% كقيمة للواردات، وأكثر من 1.7 مليار فرنك بنسبة 37% قيمة للصادرات، ومن خلال الإحصائيات هناك فرق كبير بين قيمة الاستيراد الموجه نحو الجزائر وقيمة التصدير نحو فرنسا ومن هنا يظهر لنا انخفاض الإنتاجية.

شهد الميزان التجاري في بعض من سنوات الاحتلال الفرنسي للجزائر تحسنا خاصة بين سنتي 1894 و1910م، فقد حقق سنة 1894م فائضا قدّر بـ حوالي 14.5 مليون فرنك[1] ثمّ فقز بحوالي 29.8 مليون فرنك بعد مرور 3 سنوات فقط[2].

مع مطلع القرن العشرين فقد تحسن بقيمة حوالي 38.2 مليون فرنك[3]، فقد سجلت سنة 1911م فائضا الميزان التجاري الكولونيالي في مبادلاتها التجارية مع الجزائر المستعمرة وبلغت حوالي 64.3 مليون فرنك وفي سنة 1912م ارتفع الفارق بنحو 141 مليون فرنك، أما مع سنة اندلاع الحرب العالمية فوصل فائض الميزان التجاري الكولونيالي بنحو: 131 مليون فرنك.

وجدير بالذكر، هذا الفائض الذي حصل سببه القطاع الأوروبي الحديث، الذي زودته السلطات الفرنسية بكلّ الدعم وطورته، من أجل توجيه منتجاته الزراعية والمعادن نحو فرنسا، مما جعل اقتصادها ذو إنتاجية خارجية خدمت الاقتصاد فرنسا.

---

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France (1895-1896)**, Op.Cit, pp 573,574.
[2] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1898**, Op.Cit, pp 256- 257.
[3]- M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1900**, Imprimerie nationale, Paris, 1901, pp 268- 269.

نبقى مع الميزان التجاري الكولونيالي في الجزائر المستعمرة الذي حقق فائضا في مبادلاته التجارية مع الخارج في بعض من سنواته، فمثلا خلال الفترة (1904- 1910م) استوردت ما مجموعه الإجمالي: أكثر من 885 مليون فرنك مقابل تصدير ما قيمته: حوالي 985 مليون فرنك نحو دول أوروبا[1]، ومنه يكون الميزان التجاري حقق فائضا في تعاملاته مع الدول الأخرى وصلت قيمته: 99 مليون فرنك.

وإن كانت سنة 1904م سجلت فائضا في صادرات الجزائر المستعمرة بنحو: 1 مليون فرنك، حيث صدرت ما يقدّر بأكثر من 56 مليون فرنك مقابل استيراد: حوالي 12.62مليون[2]؛ حوالي 1.26 مليون فإنّ في السنة الموالية تضاعف فائض الميزان التجاري إلى ما يقارب 9 مرات وبلغ: 10 مليون فرنك[3].

ومع سنة 1907م زادت صادرات الجزائر المستعمرة ووصلت إلى: 88 مليون فرنك مقابل استيراد 63 مليون فرنك[4] مما جعل الميزان التجاري يرتفع في إيراداته بنحو: 24 مليون فرنك، وهذا التحسن ينم على التطور الذي حققته منتجات القطاع الأوروبي الحديث في المستعمرة.

ومع سنتي 1909 و1910م شهد الميزان التجاري للجزائر المستعمرة تراجعا في إيراداته، ففي السنة الأولى كان الانخفاض طفيف بلغ: 22 مليون فرنك مقارنة بما كان عليه في سنة 1907م، لكن الانخفاض الحقيقي كان في السنة الموالية الذي قدّر فائض الميزان التجاري بـــــ: 1 مليون

[1] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1905**, **1906**, **1907**, **1908**, **1909**, **1910**, **1911**.
[2] - - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1905**, Op.Cit, p 365.
[3] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, Op.Cit, p 403.
[4] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.Cit, , p342.

فرنك، وهذا التراجع كان بسبب انخفاض قيمة صادرات الجزائر المستعمرة خاصة منها المنتجات الزراعية وفي مقدمتها الخمور.

المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد فرنسا.

أولا: انتعاش الملاحة البحرية:

إنّ امتداد البحر الأبيض المتوسط على حدود الجزائر الشمالية جعلها تملك موانئ بحرية لها أهمية إستراتيجية، لهذا أولت الإدارة الفرنسية عناية فائقة بالنشاط البحري، لأنه عصب التجارة الخارجية في النقل البحري. وقد صرحت إحدى الجرائد الباريسية في هذا الصدد فقالت: **«وقرب المسافة بينها –الجزائر– وبين فرنسا، والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية، وخاصة استخدام البواخر التجارية في مدخل البحر الأبيض المتوسط [...] يمكن أن يقال بأنّ الجزائر لا بديل لها ولا تماثلها منطقة أخرى في العالم بالنسبة لفرنسا.»**[1].

عنيت السلطة الفرنسية بتجديد وإعادة تهيئة الموانئ وربطها بالسكة الحديدية لتصريف المنتجات الزراعية والمعادن التي شهدت نموا تصاعديا بعد 1870م، ومن أجل إنجاز هذه المشاريع البحرية خصصت نفقات ضخمة قدّرت بـ: 22 مليون فرنك في سنة 1900م وتوزعت عبر العمالات كالآتي: وهران: 7.3 مليون فرنك، الجزائر: 8.4 مليون فرنك، قسنطينة: 5 ملايين فرنك، بالإضافة إلى مبلغ آخر قدره: 1.3 مليون فرنك خصص لتهيئة الموانئ الصغيرة وتشييد المرافئ في مختلف سواحل الجزائر المستعمرة[2].

ولعلّ هذه الخطوة نحو الاهتمام بالمنشآت البحرية أسهمت في تطوير حركة الاستيراد والتصدير عبر البحر بين وفرنسا ودول الخارج، فعلى سبيل المثال بلغ تعداد السفن الداخلة والخارجة نحو موانئ الجزائر المستعمرة في سنة 1865م حوالي 3813 سفينة نقلت حمولة قدّرت بـنحو.: 511ألف

[1] – إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي ...، المرجع السابق، ص 81.

[2] - G.G.A, **Délégations financières algériennes, session de novembre 1899**, imprimerie et papeterie Galmiche, Alger, 1899, p 15.

طن[1] وبعد مرور عقد كامل وصل عدد السفن حوالي 2.1 مليون سفينة داخلة وخارجة[2] محملة بـحوالي 1.05 مليون طن[3].

والجدول التالي يوضح لنا **تطور عدد السفن الفرنسية الداخلة والخارجة من موانئ الجزائر المستعمرة (1876-1886م)**[4]:

	1876	1878	1882	1884	1886
الدخول	683518	657110	1714	1423	2001
الخروج	707862	763489	1443	1317	1780
المجموع	1391380	1420599	3157	2740	3781

من خلال الجدول، نلحظ تعداد السفن الفرنسية الداخلة والخارجة كانت مرتفعة خلال سنتي 1876 و1878م كما كانت عدد السفن الخارجة أكبر من عدد السفن الداخلة نحو المستعمرة أما باقي السنوات الأخرى فالتعداد عرف تراجعا مع تفوق السفن الداخلة على السفن الخارجة، وارتفاع تعداد السفن الداخلة أو الخارجة مرتبط بالقدرة الإنتاجية ومتطلبات كل من الجزائر المستعمرة وفرنسا.

ولماّ كانت الجزائر المستعمرة جزءا من فرنسا حسب الخرافة الاستعمارية فإنها بديهيا هي تابعة لها اقتصاديا، لهذا كانت تسيطر على الملاحة البحرية بواسطة مجموعة من الشركات الفرنسية ولعلّ أهمها: شركة الملاحة المختلطة، شركة ميناء فاندريز (**Vendres**)، المؤسسة البحرية العامة...[5].

[1] - **Guy,** Op.Cit, p 165.
[2] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1878**, Op.Cit, 1878 , p 560.
[3] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1883**, Op.Cit, p 593.
[4] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Op.Cit, P 608., G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 218.
[5] – للمزيد انظر: خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 263.

ففي سنة 1876م احتكرت فرنسا السفن الداخلة بنسبة 49.12% وفي الخروج احتكرت نسبة 50.87% لكن الأمور تغيرت في فترة الثمانينيات من نفس القرن (1886م)، إذ استطاعت السفن الفرنسية الداخلة التي وصلت نسبتها: 52.92% التفوق على السفن الخارجة التي كانت نسبتها 47.07%.

استحوذت فرنسا على معظم تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية استيرادا وتصديرا فقد شكلت حجر الأساس في مجموع المستعمرات الفرنسية. ففي عام 1887م، بلغت حمولة الجزائر المنقولة ما يقارب 2.8 مليون طن، بينما كانت حمولة المستعمرات الفرنسية الأخرى حوالي 600 ألف طن[1]. هذا الفارق الكبير يوضح الدور المحوري للجزائر في حركة النقل البحري الاستعماري.

تطورت هذه الإحصائيات في عام 1889م، حيث حافظت حمولة الجزائر على مستوى مرتفع يقارب 2.8 مليون طن، فيما انخفضت حمولة المستعمرات الفرنسية الأخرى قليلاً لتقترب من 500 ألف طن. ومع حلول عام 1891، بقيت حمولة الجزائر مستقرة عند حوالي 2.8 مليون طن، بينما شهدت حمولة المستعمرات الفرنسية الأخرى ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى نحو 600 ألف طن[2].

عرّف عام 1893م انخفاضاً نسبياً في حمولة الجزائر، حيث بلغت ما يقارب 2.5 مليون طن. في المقابل، ارتفعت حمولة المستعمرات الفرنسية الأخرى لتتجاوز 700 ألف طن بقليل، وفي عام 1895، عادت حمولة الجزائر للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى حوالي 2.7 مليون طن، بينما استقرت حمولة المستعمرات الفرنسية الأخرى عند ما يقارب 700 ألف طن[3].

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France (1895-1896)**, Op.Cit, p 600.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

ولعلّ الشكل التالي دليل يوضح لنا **تطور حمولة السفن الجزائر المستعمرة المتنقلة بين فرنسا ومستعمراتها الأخرى خلال الفترة (1887- 1895م)**[1]:

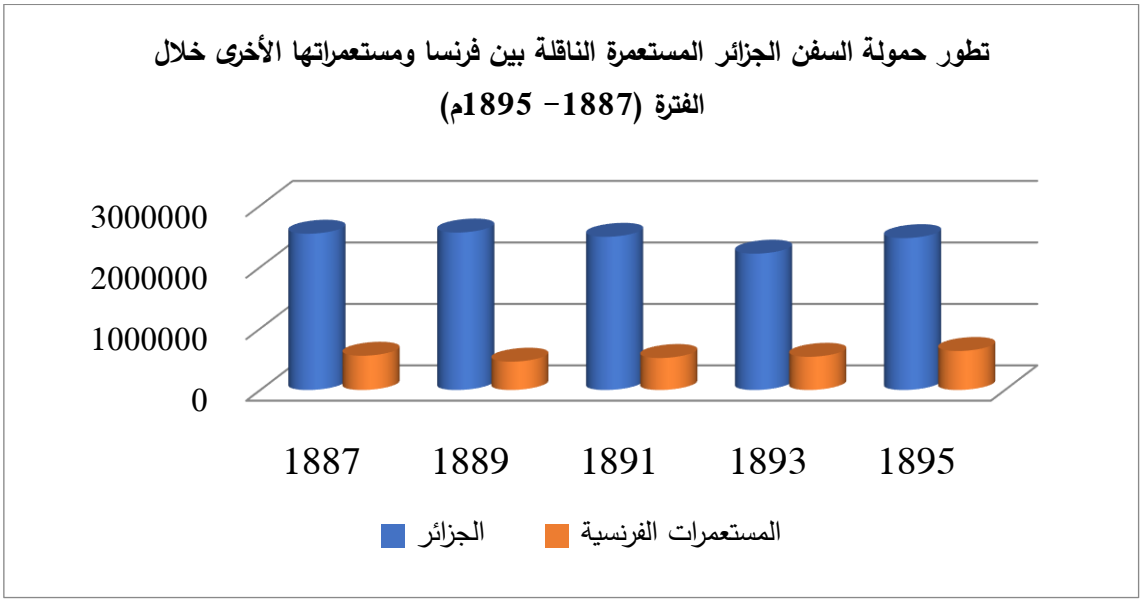

تُظهر هذه الإحصائيات بوضوح أن الجزائر كانت الركيزة الأساسية في حركة حمولة السفن بين فرنسا ومستعمراتها خلال هذه الفترة، وبدت متفوقة بشكل كبير على مجموع حمولات المستعمرات الفرنسية الأخرى. على الرغم من بعض التقلبات الطفيفة في حمولة الجزائر وارتفاع نسبي في حمولة المستعمرات الأخرى في نهاية الفترة، فإن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزائر المستعمرة كمصدر للموارد وسوق للمنتجات الفرنسية كانت ثابتة ومهيمنة في شبكة النقل البحري الاستعمارية.

تمكنت السلطات الفرنسية تهيئة الموانئ، وتنظيمها في فترة وجيزة خلال القرن التاسع عشر مما أدى إلى حركية في المبادلات التجارية عبر الملاحة البحرية، فارتفعت عدد السفن الداخلة والخارجة من فرنسا والخارج نحو موانئ الجزائر المستعمرة، التي حرصت فرنسا على تحويلها إلى موانئ متخصصة لتصدير واستقبال سلع معينة.

[1]- M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France (1895-1896)**, Op.Cit, p 600.

توزعت في مستعمرة الجزائر العديد من الموانئ، هذا التنوع منحها حركية في الملاحة البحرية مع فرنسا والدول الغربية لكن بدرجات متفاوتة، ويظهر أنه ميناء الجزائر المستعمرة من الأكثر الموانئ نشاطا وأهمية في التجارة الخارجية، الذي حرصت الإدارة الفرنسية على تهيئته وتوسيعه منذ السبعينيات وما إن وصلت سنة 1899م كانت جلّ التوسيعات أنجزت، حيث بلغت تكلفة الإصلاحات بحوالي: 616ألف فرنك وزادت إلى: 705ألف فرنك في العام الموالي[1].

وقد وصلت الحمولة التي مرت عبره في ثمانينيات القرن التاسع عشر بنحو: 300ألف طن وبلغ تعداد السفن بنحو: 2900 سفينة[2]. في عام 1883م حركة المرور وصلت كمية الحمولة إلى: 168ألف طن منها نسبة 22.69% سفن داخلة و17.68% خارجة[3] أما في سنة 1890م ارتفع عدد السفن القادمة والمغادرة لميناء الجزائر المستعمرة إلى: 5100 سفينة محملة بـ: 600ألف طن من السلع[4].

تتأكد أهمية النقل البحري في تطوير التجارة الخارجية بين ميناء الجزائر المستعمرة وموانئ فرنسا أكثر في سنة 1898م أين وصل عدد السفن بنحو: 8045 سفينة داخلة وخارجة محملة بحمولة قدّرت بـ: حوالي 1.15 مليون طن5، ومع مطلع القرن العشرين وحتى سنة 1913م وصلت الحمولة الإجمالية بنحو: 1.3مليون طن محملة على سفن بلغ تعدادها إلى: 8آلاف سفينة[6].

---

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France (1895-1896)**, Op.Cit, p 233.
[2] - **Louis Billiard et al (Jean Vergnieaud, Édouard Balensi), les ports et la navigation de l'Algérie**, librairie Larose, Paris, 1930, p 142.
[3] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 219.
[4] - **Louis Vignon,** Op.Cit, p 142.
[5] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, pp 240-241.
[6] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909**, imprimerie commerciale Victor Heintz, Alger, 1910, p 389., Louis Vignon, Op.Cit, p 142.

ففي عام 1904م، كانت الحمولة التي تم تداولها عبر ميناء الجزائر تتجاوز مليوني طن بقليل، في حين كان عدد السفن أقل من مليون سفينة. وشهدت الأعوام التالية نمواً مطرداً في الحمولة. ففي عام 1905م، ارتفعت الحمولة لتتجاوز 3 ملايين طن، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 1907م، حيث قفزت الحمولة بشكل كبير لتتجاوز 4 ملايين طن، مع بقاء عدد السفن عند مستويات مشابهة[1].

ووصلت الحمولة إلى ذروتها في عام 1909م، مسجلة رقماً تجاوز 4 ملايين طن بقليل، وهو مستوى يتماشى مع النمو المستمر في أهمية الميناء. ومع ذلك، شهد عام 1910م تراجعاً كبيراً في الحمولة، حيث انخفضت لتصل إلى أقل من مليون طن[2].

وتحديداً في عام 1913م، انتعشت الحمولة مجدداً لتتجاوز مليون طن بقليل. وعليه، يؤكد هذا الأداء على الدور الحيوي والمتنامي لميناء الجزائر كبوابة تجارية رئيسية للمنطقة، وذلك بسبب القرب الجغرافي بين مستعمرة الجزائر وفرنسا، ناهيك أيضا على طبيعة المبادلات التجارية التي نشطت حركتي الاستيراد والتي اقتصرت خاصة على المنتجات المصنعة ومواد البناء التي من حملت من فرنسا إلى مستعمرتها، أما التصدير من المستعمرة فقد نقلت السفن الخارجة من الميناء خاصة المنتجات الزراعة والمعادن والفحم...[3].

كذلك **ميناء وهران** له أهمية تجارية، فقد كان يتعامل مع عدّة موانئ فرنسية وكانت مبادلاته في مختلف السلع أهمها: الخشب والخمور والأوراق، الصابون، المواد المعدنية... وعموما اختص الميناء بالمنتجات المصنعة أكثر، وقدّرت الحمولة خلال الفترة (1882- 1884م) بحوالي 785

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909**, Op.Cit, p 389., Louis Vignon, Op.Cit, p 142.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909**, imprimerie commerciale Victor Heintz, Alger, 1910, p 389., Louis Vignon, Op.Cit, p 142.
[3] - **Syndicat commercial Algérien**, Op.Cit, p 16.

ألف طن[1]. في سنتي 1898 و1899م وصل تعداد السفن الداخلة والخارجة إلى: 8605 سفينة وتضاعفت الحمولة إلى حوالي 1.46 مليون طن[2].

شهد ميناء وهران، بصفته أحد أهم الموانئ الجزائرية، تطوراً ملحوظاً في حركية النقل البحري خلال الفترة من 1900 إلى 1909م، وذلك على صعيد الحمولة المنقولة، بينما ظل عدد السفن عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بالحمولات الضخمة. في عام 1900م، كانت الحمولة التي تم تداولها عبر الميناء تقترب من مليون طن، في حين كان عدد السفن أقل من 500 ألف سفينة. وقد عرفت السنوات اللاحقة نمواً تدريجياً في الحمولة، حيث ارتفعت الحمولة في عام 1904م، لتتجاوز 4 ملايين طن بقليل[3]، مع استقرار عدد السفن عند مستويات مقارنة لعام 1900م.

استمر هذا الارتفاع في الحمولة في عام 1906م، حيث تجاوزت الحمولة 4 ملايين طن، بينما ظل عدد السفن دون تغيير جوهري. وقد بلغ التطور ذروته الواضحة في عام 1908م، حيث قفزت الحمولة بشكل كبير لتتجاوز 6 ملايين طن، مع بقاء عدد السفن عند مستويات مماثلة للسنوات السابقة[4]. يشير هذا التباين الكبير بين حجم الحمولة وعدد السفن إلى الاستخدام المتزايد لسفن أكبر حجماً وأكثر قدرة على النقل.

وتحديداً في عام 1909، حافظ ميناء وهران على مستويات مرتفعة من الحمولة، حيث تجاوزت هي الأخرى 6 ملايين طن، مع استمرار عدد السفن عند مستواه المنخفض نسبياً[5]. تُظهر

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 219.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, pp 240-241.
[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1902**, Op.Cit, p 189., G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909** Op.Cit, p 389.
[4] - Ibid.
[5] - Ibid.

الإحصائيات الخاصة بميناء وهران خلال العقد الأول من القرن العشرين، أهمية ميناء وهران المتزايدة في التجارة والاستغلال الاقتصادي للمنطقة خلال الفترة الاستعمارية.

مع بداية القرن العشرين وحتى 1909م عرفت الحركة التجارية تطور حركية النقل البحري عبر موانئ مستعمرة الجزائر مع موانئ فرنسا، فعلى سبيل المثال وصل عدد السفن الداخلة والخارجة لسنة 1902 بنحو: 4464 سفينة، حملت حمولة قدّرت بـأكثر من 1.3 مليون طن[1]. سرعان ما ارتفع عدد السفن الداخلة والخارجة في السنوات اللاحقة إلى حوالي 31.4ألف سفينة في حين الحمولة المنقلة قدرت بـحوالي 21.9 مليون طن[2].

في الناحية الشرقية للجزائر، استطاع **ميناء عنابة** أن يحقق رواجا تجاريا في ثمانينيات القرن التاسع عشر ووصلت الحمولة الإجمالية حوالي: 440 ألف طن[3]، ثمّ ارتفعت الحمولة إلى حوالي 579 ألف طن في سنة 1898م محملة عبر 2584 سفينة داخلة وخارجة، وفي العام الموالي بلغ تعداد السفن بنحو: 2843 سفينة نقلت معها حوالي 655 ألف طن[4].

وخلال الفترة 1904 و1909م قدّرت الحمولة حوالي 8 ملايين طن منقلة عبر سفن قدّر عددها: 15333سفينة داخلة وخارجة[5] واختص هذا الميناء بتصدير المواد المعدنية خاصة، وهذه الزيادة في حركة المرور تتناسب طرديا مع ما شهده هذا الميناء من توسيع وتحسين في رصيفه الذي تطلب نفقة قدّرت بـأكثر من 6 ملايين فرنك[6].

[1] - A.N.A boite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bône.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909**, Op.Cit, p 389.
[3] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 219.
[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, pp 240-241.
[5] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.
[6] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 237.

وكذلك لدينا **ميناء سكيكدة** ولا يقل أهمية عن سابقيه، والذي بموجب المرسوم 24 جويلية 1900م تمّ تخصيص له حوالي 2 مليون فرنك، من أجل توسيعه وإنشاء المخازن فيه[1]. مما أدى إلى تنشيط حركة الملاحة فيه، خاصة فيما تعلق الأمر بالمنتجات الزراعية، إذ وصل تعداد السفن الداخلة والخارجة عبر مينائه في العشرية الأولى من القرن العشرين ما يقارب: 12452 سفينة، وبلغت حمولتها الإجمالية بأكثر من 6.18 مليون طن[2]، وهي حمولة معتبرة مقارنة بما كانت عليه في ثمانينيات القرن التاسع عشر التي لم تتجاوز حوالي 486 ألف طن[3].

أما **ميناء بجاية** الذي اكتسى أهمية تجارية، وبموجب مرسوم 14 ديسمبر 1896م تمّ تخصيص نفقة قدّرت بـ: 2 مليون فرنك من أجل إنشائه وترميمه، لكن وبسبب أهميته الكبيرة خلال سنوات 1890م التي بلغت حمولته: حوالي 40.6 ألف طن وارتفعت حوالي 60.3 ألف طن في 1895م ثمّ وصلت إلى حوالي 89.4 ألف طن في سنة 1897م.

وفي عام 1898 بلغت الحمولة: حوالي 114 ألف طن، وفي العام الموالي: حوالي 162 ألف طن، صممت السلطة الفرنسية على تحويل الميناء إلى حوض مغلق، يوفر سطح مائي محمي مساحته 23 هكتار ورصيف طوله: 985م مما سيوفر قدرة تعامل مع حركة المرور سنويا ما مقداره: 500ألف[4].

ارتفع عدد السفن القادمة والمغادرة له ووصلت إلى: 1835 سفينة التي ارتفعت معها الحمولة الكلية طرديا وبلغت: حوالي 730 ألف طن، وبعد مرور خمس سنوات فقط تصاعدت حركة المرور

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit , pp 237-238.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.
[3] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 219.
[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 236.

إلى: 1972 سفينة داخلة وخارجة بإجمالي حمولة مسجلة بأكثر من 1.07 مليون طن[1]، وعليه الحمولة تضاعفت إلى ما يقارب 5 مرات مقارنة بما كانت عليه في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

ومن الموانئ الأخرى التي ظهرت أهميتها الاقتصادية في الجزائر المستعمرة، نجد **ميناء آرزيو** شرق وهران والذي بلغت حمولته الكلية حوالي 255ألف طن في سنوات 1882 و1884[2]، وفي سنة 1898م وصل عدد السفن الداخلة والخارجة بنحو: 1068 سفينة مسجلة حمولة قدّرت بـ: 81402 طن وفي العام الموالي وصلت الحمولة حوالي 133ألف طن محملة عبر سفن قدّر تعدادها إلى: 1116 سفينة قادمة ومغادرة[3].

أما في سنة 1900م وصل عدد الرحلات بنحو: 117 رحلة محملة بـحوالي 76ألف طن[4] لكن خلال الفترة ما بين 1904 و1909م زاد تعداد سفن هذا الميناء إلى: 5112 سفينة داخلة وخارجة محملة بـ: حوالي 2.36 مليون طن[5] تنوعت بين زيوت وبنزين في الاستقبال والحلفاء في حالة التّصدير[6]. بالإضافة أيضا إلى موانئ أخرى منها: ميناء الغزوات، ميناء جيجل، ميناء مستغانم، ميناء بني صاف... عرفت حركة تجارية بحرية فعلّت النشاط الاقتصادي بين مستعمرة الجزائر وفرنسا.

شهدت حركة الموانئ الجزائرية الثانوية مع فرنسا في عام 1909م تباينات واضحة في أحجام الحمولة، بينما ظلت أعداد السفن الواردة والصادرة ضئيلة نسبياً في معظم هذه الموانئ. في ميناء

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.
[2] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 219.
[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, pp 240-241.
[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1902**, Op.Cit, p 189.
[5] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.
[6] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 259.

وهران، الذي يعدّ الأبرز في حركة الحمولة الإجمالية للعام السابق 1908م، كانت الحمولة في عام 1909م كبيرة جداً، تتجاوز 5 ملايين طن[1]، مما يؤكد دوره المحوري في التبادل التجاري مع فرنسا.

أما ميناء **القل**، فقد سجل حمولة كبيرة أيضاً، تجاوزت مليون ونصف المليون طن بقليل، مما يجعله من أهم الموانئ في حركة التجارة مع فرنسا بعد وهران. تبعه ميناء **عنابة** بحمولة تقارب مليون ونصف المليون طن[2]، مما يؤكد أهميتهما في استيعاب البضائع الصادرة والواردة من وإلى فرنسا.

من جانب آخر، أظهرت موانئ مثل **الجزائر** و**بجاية** و**سكيكدة** نشاطاً أقل من الموانئ الكبرى المذكورة سابقاً. فميناء الجزائر سجل حمولة تتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون طن، بينما بلغت الحمولة في ميناءي **بجاية وسكيكدة** نحو 600 ألف طن لكل منهما[3]. وهذه الأرقام تعكس دور هذه الموانئ في خدمة المناطق الداخلية المرتبطة بها، ولكن بحجم تجاري أقل كثافة مع فرنسا.

أما عن الموانئ ذات النشاط الأقل في هذا العام شملت **الغزوات** و**أرزيو** و**مستغانم** و**جيجل**. حيث تراوحت الحمولة في هذه الموانئ بين حوالي 400 ألف طن ومليون طن[4]، مما يشير إلى مساهمتها المحدودة في إجمالي التبادل التجاري البحري بين الجزائر وفرنسا في عام 1909م.

تُظهر الإحصائيات لعام 1909 استمرار تركيز حركة التجارة البحرية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا في موانئ رئيسية محددة، وعلى رأسها وهران، تليها القل وعنابة. هذا التركيز يؤكد على البنية التحتية المتطورة نسبياً لهذه الموانئ، ودورها كبوابات رئيسة للتبادل الاقتصادي الذي يخدم بالدرجة الأولى المصالح الفرنسية في استغلال الموارد الجزائرية وتسويق منتجاتها. في المقابل، تظهر الموانئ

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.
[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.

الأخرى بأحجام تجارية متواضعة، مما يعكس تفاوت الأهمية الاقتصادية والموقع الجغرافي لكل منها ضمن الشبكة التجارية الاستعمارية.

عموما حركية التبادل التجاري طورت حركة الملاحة التي ارتفع عدد السفن الداخلة والخارجة لموانئ الجزائر المستعمرة ووصل تعدادها إلى: 9313 سفينة سنة 1911م فاقت حمولتها بأكثر من 5.8 مليون طن، استطاعت فرنسا أن تستحوذ على نسبة 20.14% من عدد السفن القادمة والمغادرة حاملة معها حمولة بنسبة: 24.96%.

وفي عام 1913م بلغت الحمولة الإجمالية للسلع الداخلة والخارجة عبر موانئ الجزائر المستعمرة إلى أكثر من 13 مليون طن أي بنسبة 36.76% نقلت عبر 10194 سفينة بنسبة 27.44%[1]، وعليه حمولة السفن قد تضاعفت إلى ما يقارب سبع مرات في ظرف أربعة عقود وكذا الأمر بالنسبة لتعداد السفن الذي تضاعفت فيه إلى ما يقارب ثلاث مرات خلال سبعينيات القرن التاسع عشر.

مع حلول سنة 1914م نشطت حركة الملاحة بين وفرنسا خاصة من ناحية خروج السفن سجلت حمولة بحوالي 5.79 مليون طن بنسبة 54.86% نقلت على متن سفن خارجة[2]. وطبيعي أن تكون حركة التصدير نشيطة في سنة 1914م، لأنه فرنسا كانت تعيش حربا عالمية محتاجة كلّ ما يضمن لها المؤونة، لتأمين حاجيات جيشها عبر البحر الأبيض المتوسط من مستعمرتها التي مثلت لها قاعدة خلفية.

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1914, p 473.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1915, p 357.

- الجدول رقم 24: تطور تعداد السفن الفرنسية الداخلة والخارجة من موانئ الجزائر المستعمرة (1911- 1914م)[1]:

	1911	1912	1913	1914
الدخول	999ألف	1.07مليون	1.08مليون	2.61 مليون
الخروج	1.82مليون	1.5مليون	1.69مليون	3.18 مليون
المجموع	2.82مليون	2.61مليون	2.77مليون	5.79 مليون

ثانيا: ارتباط اقتصاد الجزائر المستعمرة بالسوق الفرنسية:

لقد لعبت السياسة الجمركية الفرنسية دورا مهما في ربط اقتصاد الجزائر المستعمرة القائم على القطاع الزراعي والمواد الأولية للصناعة مع اقتصاد فرنسا وجعلته تابعا ومكملا له، حيث نُظمت العلاقات التجارية الخارجية للجزائر في وقت مبكر من طرف الإدارة الفرنسية.

فكان لصدور المرسوم 11 نوفمبر 1835م الذي يعدّ الانطلاقة الأولى لتنظيم العلاقات التجارية للجزائر والذي تمّ بموجبه إعفاء الرسوم الجمركية للبضائع الفرنسية خاصة منها التي تسهم في التوسع الاستعماري[2]، ثمّ جاء مرسوم 19 جوان 1845م الذي أعفى صادرات فرنسا نحو الجزائر المستعمرة من رسوم الخروج وأخضعت صادرات الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لرسوم الاستيراد مشجعة [3].

وقد أحدث قانون المماثلة الجمركية الصادر بـــ 11 جانفي 1851م تغييرا كبيرا في النظام الجمركي في الجزائر المستعمرة، فهو الذي أعفى المنتجات الجزائر المستعمرة من الرسوم أما

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913**, Op.Cit, p 473., G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, Op.Cit, p 357.

[2] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 13.

[3]- Félix, op.cit, P 16.

الواردات من غير فرنسا نحو الجزائر المستعمرة تخضع لنفس التعريفة المعمول بها في فرنسا ماعدا المواد التي تساعد على تقدم الاستعمار وتوسعه[1] .

بعد 1870م شهد النظام الجمركي تطورا سار في منحى خدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث صدّر قانون 29 ديسمبر 1884م الذي عمم الاتحاد الجمركي بين الجزائر المستعمرة وفرنسا وأصبح شبيها بالنظام التجاري الفرنسي[2]. أما فيما يخص الملاحة البحرية فقد صدّر قانون 02 أفريل 1889م الذي بمقتضاه فرض الاحتكار الملاحي لصالح البحرية التجارية الفرنسية[3].

وجاء مرسوم 19 جويلية 1892م ليوحد الجزائر المستعمرة مع فرنسا جمركيا وتجاريا وحرّر السلع القادمة إلى فرنسا أو الجزائر المستعمرة من التعريفة الجمركية باعتبارها سلعا وطنية[4] . وقد عمل قانون 28 ديسمبر 1895م على إقامة رسوم جمركية تخص النشاط الملاحي للجزائر لكن مع مرسوم 1910م سعى إلى حرية التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر المستعمرة، مع تطبيق كلّ التعليمات القانونية التي تخص المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية الأخرى[5].

وعليه، السياسة الجمركية تعدّ أحد الآليات المهمة التي مكنت فرنسا من ربط اقتصاد الجزائر بالسوق الفرنسية من خلال ضمان التواصل التجاري بين الضفتين.

في فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، قامت السلطات الفرنسية بسياسات تجارية تهدف إلى التحكم في الاقتصاد المستعمرة وتعزيز مصالحها الاقتصادية الخاصة. حيث حرصت هذه السلطات

[1] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 14.

[2] - Vignon, op.cit, p 224.

[3] - Imbert, op.cit, P 8.

[4] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع نفسه، ص 16.

[5] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص ص 203–205.

بقطع العلاقات التجارية التقليدية التي كانت تربط الجزائر بدول أخرى، وخاصة العلاقات مع دول المغرب الأقصى وتونس، التي كانت جزءًا من الإمبراطورية العثمانية[1].

وتمثلت هذه السياسة في تقييد حرية التجارة بين الجزائر المستعمرة وباقي المناطق والبلدان، واقتصار التعامل التجاري للمستعمرة على الأسواق الفرنسية فقط. وهذا ما سمح باستغلال الموارد المستعمرة والمنتجات لمصلحة الاقتصاد الفرنسي، مما أدى إلى تكوين اقتصاد جزائري متوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي. ومثل هذا النمط الاقتصادي الذي تم فرضه من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية أثر بشكل كبير على الهيكل الاقتصادي للجزائر.

كذلك اختلال المبادلات التجارية الجزائر المستعمرة الفرنسية أدى إلى ارتباط اقتصاد الجزائر بالسوق الفرنسية استيراد وتصديرا، فطبيعة الواردات التي تعتمد على استيراد المواد المصنعة مقابل تصدير المنتجات الزراعية والمواد الأولية بأثمان رخيصة.

فالجزائر المستعمرة أورثها التنظيم الاقتصادي الكولونيالي نسيجا صناعيا ضعيفا، لا تقدر إنتاج ولا شيء من أجل أن تصبح الصناعات الفرنسية مصدرا لتلبية حاجيات السوق الجزائر المستعمرة. ونعتقد بأنّ ذلك يدّر أرباحا طائلة يمكنها من الإقلاع بمشاريع جديدة وتشكيل رأسمال، والمساهمة في الثراء الاجتماعي للكولون والشركات الأجنبية العاملة في تراب الجزائر، فقد استوردت المستعمرة السكر والقهوة والمنسوجات...، مقابل تصدير المنتجات الزراعية في مقدمتها الزراعات النقدية، كالخمور التي كان لها دور مهم في اقتصاد المستعمرة واقتصاد فرنسا بسبب الإيرادات التي زوّدت بها الخزينة العامة.

[1] – صالح كليل، المرجع السابق، 284.

وأيضا الحبوب والذي قال في هذا الصدد "**أحمد هني**": «**هذا الخضوع للسوق الفرنسية له نتائج خطيرة على مستوى التوازن الغذائي العام وكذا التنمية الاقتصادية، الجزء الأكبر من القمح يذهب إلى فرنسا، ثمّ يأخذ الطريق نحو الجزائر في شكل طحين.**». ثمّ يواصل ويقول: «**في الواقع، وجدت الصناعات الغذائية المرسيلية فائدة كبيرة في استيراد القمح الجزائري، ساعدها في ذلك انتظام النقل البحري.**»[1].

والجزائر المستعمرة باعتبارها مستعمرة فقد أجبرها النظام الاقتصادي الكولونيالي على التعامل مع الأسواق الصناعية، وهذا ما أثر بشكل مباشر على تطور الصناعة فيها، بالإضافة إلى عوامل أخرى، لأنّ ثروات المستعمرة اعتبرها السوق الفرنسية والأسواق الخارجية مصدرا تتزود به بالمواد الأولية التي كانت تشهد أسعارها تذبذبا، فترتفع أسعار المعادن حين ينشط المجال الاقتصادي في البلدان الصناعية وتنخفض حين يحدث الركود الصناعي في الأسواق الصناعية وهذا الذي يؤثر على الميزان التجاري في [2].

إنّ ارتباط اقتصاد الجزائر المستعمرة بالسوق الفرنسية يبدو واضحا سواء في الواردات التي شكلت نسبة 57.79% من التبادل التجاري الخارجي خلال الفترة (1901-1914م) وأما الصادرات فمثلت نسبة 42.2% من حجم التجارة الخارجية خلال نفس الفترة. وقد كانت أغلب المواد المصدّرة من منتجات القطاع الأوروبي الحديث الذي ارتبط مباشرة بسوق فرنسا وأسواق الخارج، لأنّ إنتاجه موجه للتصدير.

أما القطاع التقليدي فعلاقته بالأسواق الفرنسية والأجنبية ضعيفة وغير مباشرة ومشاركته في التجارة الخارجية ضئيلة بسبب تغير منتجاته من سنة لأخرى الناتجة عن السياسة التجارية

[1] - **Ahmed Henni,** La Colonisation agraire et le sous-développement en Algérie, ENAG, Algérie, 2009, p 161.

[2] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 45.

الاستعمارية التي عملت على تقويض الإنتاج وتدهوره لأجل إبقاء اقتصاد مستعمرة الجزائر مستهلكا لصناعاتها وبأثمان باهضة مما يجعل الميزان التجاري يعاني دائما.

وفي السياق، قال " **عبد الرحمن رزاقي**": **«والجزائر كمستعمرة كانت مجبرة على التعامل مع الأسواق الصناعية، وخاصة السوق الفرنسية. وهذه العلاقة مع الأسواق الصناعية ستؤدي إلى أن تكون صادرات هذه الأسواق إلى الجزائر عبارة عن منتجات مصنعة، وبأسعار مرتفعة، بينما صادرات الجزائر تكون في شكل مواد خام بأسعار منخفضة.»**[1].

ولاستكمال رسم صورة ارتباط اقتصاد الجزائر المستعمرة بفرنسا وتوضيح مدى تبعيته، لابد من الوقوف عند الفترة ما بين سنتي 1886 و1900م أين شهدت صادرات المستعمرة انخفاضا في قيمتها المالية وهذا بسبب ارتباطها المباشر بالسوق الفرنسية. ذلك أنّ البلد الأم لها منتجات مماثلة لتلك التي تنتجها المستعمرة، وكلما كانت السنة سيئة للمنتوج في فرنسا زادت صادرات الجزائر المستعمرة نحوها وبالتالي تنشط عملية التصدير والعكس صحيح.

ولما كانت نصف القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر المستعمرة تكون في أغلب الأحيان من الخمور، فالذي حدّث هو أنه عرفت انخفاضا في كميتها وهبوطا في أسعارها، وذلك راجع إلى تحقيق فرنسا حاجياتها من النبيذ في هذه الفترة، وبالتالي تجد مستعمرة الجزائر صعوبة في تصدير إنتاجها المرتبط أساسا بطلبات السوق فرنسا.

[1] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 43.

ثالثا: استنزاف ثروات الجزائر المستعمرة مقارنة بباقي المستعمرات الفرنسية ومحمياتها:

سعت فرنسا إلى تأسيس إمبراطورية استعمارية قوية على حساب شعوب دول الضفة الجنوبية التي كانت تعاني الانقسامات وعدم الاستقرار السياسي بسبب كثرة الفتن الداخلية والنعارات الجوارية والخارجية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية... وكان احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830م نقطة انطلاق أمام الاستعمار الفرنسي للتوسع في بلدان إفريقيا وآسيا وغيرهما، وامتد اتساعه إلى أقصى نقطة في العالم مع القرن العشرين.

هذا ما جعلها تحرص على تطبيق أنظمة مختلفة على تلك الشعوب المغلوبة على أمرها وتخترع الأساليب لاستنزاف ثرواتها، على أنه هذا الاستغلال الاقتصادي الكولونيالي تباين من مستعمرة إلى أخرى من خلال النشاط التجاري الخارجي التي عمدت السلطات الفرنسية تطبيقه في مستعمراتها.

وانطلاقا من الإحصائيات الرسمية تظهر أنّ مستعمرة الجزائر المستعمرة وبفضل ما تملكه من مقدرات طبيعية استطاعت أن تحتل مركزا لا تضاهيه فيها باقي المستعمرات الفرنسية ودول الحماية على مدى فترة طويلة من الاحتلال. فقد دعت لجنة الشؤون الخارجية والمحميات والمستعمرات الحكومة إلى دفع المستعمرة إلى التطوير المكثف لقدراتها الإنتاجية من أجل تزويد فرنسا بما ينقصها، كما قدّمت هذه الخيرة مقياسا لما ستتمكن من القيام به في المستقبل من خلال زيادة إنتاجها الزراعي بشقيه النباتي والحيواني[1].

ففي سنة 1875م كان المجموع الإجمالي للحركة التجارية بين فرنسا ومستعمراتها ودول الحماية ما يقدّر بـــحوالي 414.4مليون فرنك، استطاعت استحواذ قيمة 254.7مليون فرنك أي

[1] - A.N.A boite N° 641, Note sur l'elevage Algérien et les relations commercial Septembre 1916.

بنسبة 61.46% من المجموع الإجمالي وهو حجم معتبر فاق النصف، فيما حازت باقي المستعمرات القيمة المتبقية 159.7 مليون فرنك ما نسبته 38.53%، حيث بلغت عملية استيراد فرنسا من مستعمراتها ما قيمته: 215 مليون فرنك، نصيب الجزائر المستعمرة منه قدّر بـــ: 1.086 مليار فرنك أي بنسبة 42.63% لوحدها من المجموع الكلي للواردات الفرنسية، كذلك عملية التّصدير تمكنت مستعمرة الجزائر الاستحواذ على حجم 146.1 مليون فرنك ما نسبته 57.36% من المجموع الكلي للصادرات المستعمرة، في حين حازت المستعمرات الفرنسية المتبقية ودول الحماية ما قيمته: 199.4 مليون فرنك[1].

أما في ثمانينيات القرن التاسع عشر ارتفعت المبادلات التجارية بين فرنسا ومستعمراتها، حيث استوردت منهم ما يقدّر: 342.17 مليون فرنك منها 200.56 مليون فرنك كانت لصالح الجزائر المستعمرة وعليه القيمة المالية زادت بفارق أكثر من 141 مليون فرنك من المجموع الإجمالي للواردات مقارنة بما كانت عليه في سبعينيات القرن التاسع عشر، في حين صادرات فرنسا من مستعمراتها قدّرت بـــ: أكثر من 252 مليون فرنك أين حازت مستعمرة الجزائر لوحدها النصيب الأكبر وصل إلى: 120.66 مليون فرنك[2].

وكما يبدو من خلال المعطيات السابقة، نلحظ تمكن الجزائر المستعمرة في كلّ مرة استحواذ المرتبة الأولى في المبادلات التجارية مع فرنسا مقارنة بباقي مستعمراتها والدول الواقعة تحت حمايتها في نهاية القرن التاسع عشر.

في عام 1886م استحوذت الجزائر المستعمرة على المكانة الأولى من كلّ المستعمرات الأخرى في مبادلاتها التجارية مع فرنسا استيرادا وتصديرا بمجموع إجمالي وصل إلى: حوالي 313.66

[1] - M.A.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1878**, Op.Cit, p 450.
[2] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1891**, Op.Cit, pp 276, 277.

مليون فرنك موزعة بين الواردات بقيمة مالية قدّرت بـــأكثر من 124 مليون فرنك أي بنسبة 39.68%، وبقيمة أكثر من 189 مليون فرنك من حجم الصادرات ما نسبته 60.31%[1].

كما وصلت القيمة الكلية لصادرات فرنسا نحو مستعمراتها بأكثر من 263 مليون فرنك، استحوذت منه الجزائر المستعمرة ما قيمته حوالي 189.18 مليون فرنك أي نسبة 71.86% من المجموع الإجمالي للصادرات. فحجم ما صدّرت فرنسا لمستعمرتها الجزائر ا مضاعف إلى ما يقارب عشر مرات لما صدّر لتونس في نفس العام بحجم أكثر من 18 مليون فرنك[2].

إنّ التّطور السّريع الذي عرفته التجارة الخارجية بين فرنسا ومستعمراتها وباقي دول الحماية شكلت فيها الجزائر المستعمرة مكانة تجارية مميزة، إذ استحوذت على أغلب المبادلات التجارية لفرنسا مع المستعمرات.

ففي سنة 1893م كانت مستوردات فرنسا الكلية تقدّر بـــحوالي 3.85 مليار فرنك، منها أكثر من 142 مليون فرنك حجم الواردات فرنسا من مستعمرة الجزائر التي تفوقت فيها على باقي الدول المستعمرة والمحميات بمجموع إجمالي أكثر من 142 مليون فرنك، والأمر نفسه في حركة التّصدير التي بلغ مجموعها الكلي بـــحوالي 2.71 مليون فرنك[3].

وما يمكن استنتاجه أيضا، تفوق المواد الغذائية استيرادا في بنية التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها مقارنة بالمواد اللازمة للصناعة أو حتّى المواد المصنعة منها. فقد استطاعت الجزائر المستعمرة لوحدها استحواذ نسبة 72.87% من استيراد المواد الاستهلاكية في حين لم تتجاوز المواد اللازمة للصناعة سوى نسبة 25.21%، أما المواد المصنعة وصلت إلى 1.9%. ونفس الأمر

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1888**, imprimerie nationale, Paris, 1888, pp 296, 297.
[2] - Ibid.
[3] - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893-1894)**, Op.Cit, P 538.

حصل لباقي الدول المستعمرة، فعلى سبيل المثال تونس التي وصلت نسبة استيرادها للمواد الغذائية 68.59% بينما المواد اللازمة للصناعة كانت 28.29%، في حين المواد المصنعة لم تتجاوز نسبة 3.11%...[1].

أما إذا جئنا إلى التّصدير يبدو من خلال معاينة الشكل هناك تفوق واضح في استحواذ فرنسا على معظم تجارة الجزائر المستعمرة تصديرا، حيث سيطرت المواد المصنعة على باقي الصادرات الأخرى والتي بلغت نسبة 66.79% من المجموع العام للصادرات ثمّ تلتها نسبة 23.73% للمواد الغذائية وكانت نسبة 9.47% من نصيب للمواد اللازمة للصناعة[2]، هذا فيما يخص مستعمرة الجزائر.

والأمر لم يختلف كثيرا في باقي المستعمرات الفرنسية التي سيطرت صادرات المواد المصنعة بنسب متفاوتة كتونس مثلا نسبتها كانت 67.28% والسينغال 48.12%، الهند الصينية 55.62%... الأكيد أنه ملمح السياسة الاقتصادية الفرنسية الاستعمارية واضح في هذه الجزائية أي تفوق المواد الغذائية والمواد المصنعة تصديرا نحو المستعمرات، وهذا كله من أجل خلق أسواق لترويج موادها الاستهلاكية ومختلف صناعاتها دون بذل الجهود لتطوير هذه الشعوب المستعمرات في مجال قطاع الصناعة.

كذلك شهد أواخر القرن التاسع عشر تفوّق كفة صادرات فرنسا نحو الجزائر المستعمرة، ففي عام 1887م، بلغت واردات فرنسا من المستعمرة حوالي 133.91 مليون فرنك، بينما بلغت صادراتها إلى المستعمرة نحو 153.19 مليون فرنك. وقد وصل المجموع الكلي للتبادل التجاري إلى حوالي

[1] - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893-1894)**, Op.Cit, P 538.
[2] - Ibid.

287 مليون فرنك. وفي هذه السنة، شكلت الصادرات الفرنسية حوالي 53.35% من إجمالي التجارة[1]، مما يشير إلى فائض تجاري لصالح فرنسا.

استمر هذا النمو التصاعدي في عام 1893م، حيث زادت واردات فرنسا من لتصل إلى حوالي 142.37 مليون فرنك، وارتفعت صادراتها بشكل أكبر إلى حوالي 184.75 مليون فرنك. وبلغ المجموع الكلي حوالي 327.12 مليون فرنك. بينما ارتفعت نسبة الصادرات لتصل إلى 56.47%[2]، مما يؤكد تعمق الفائض التجاري الفرنسي.

في حلول عام 1896م، تضاعف حجم التجارة تقريبًا مقارنة بعام 1887م، حيث بلغت واردات فرنسا حوالي 196.8 مليون فرنك، وصادراتها حوالي 217.8 مليون فرنك. وصل المجموع الكلي للتبادل التجاري إلى حوالي 414.6 مليون فرنك. ومع ذلك، انخفضت نسبة الصادرات الفرنسية قليلاً لتصبح 52.53%[3]، مما يدل على أن نمو الواردات من كان يسير بوتيرة تقارب نمو الصادرات.

وبحلول عام 1898م، وصل حجم التجارة إلى مستويات أعلى، حيث بلغت واردات فرنسا حوالي 224.5 مليون فرنك، وصادراتها حوالي 225.5 مليون فرنك. وبلغ المجموع الكلي حوالي 450 مليون فرنك. وفي هذه السنة أيضا، تراجعت نسبة الصادرات الفرنسية لتصل إلى 50.11%[4]، وهذا ما يعكس تزايد استغلال فرنسا لموارد مستعمرتها لتلبية احتياجاتها، مما يزيد من قيمة وارداتها من المستعمرة، حتّى لو استمرت في تصدير منتجاتها المصنعة إليها. ويشير هذا التطور إلى أن

[1] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1889**, **(1892-1893-1894), 1898**, **1899**.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.
[4] - Ibid.

الجزائر المستعمرة كانت جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الفرنسي المستعمر، وتتزايد أهميتها كمصدر للموارد.

مع الربع الأول للقرن العشرين، المبادلات التجارية بين فرنسا ومستعمراتها وحتى دول الحماية ارتفعت من سنة إلى أخرى بالرغم من بعض التذبذبات التي حصلت خلال ستني 1909 و1910م. ففي عام 1902 وصلت القيمة المالية بين فرنسا مستعمرة الجزائر إلى أكثر من 522 مليون فرنك أين نصيب الواردات أكثر من 253 مليون فرنك أي بنسبة 48.52%، في حين قيمة الصادرات الفرنسية نحو مستعمرتها الجزائر فاقت النصف بنسبة 51.47% ما قيمته 269.15 مليون فرنك[1]. فيما تقاسمت باقي الدول المستعمرة والدول الواقعة تحت الحماية الفرنسية النسب الأخرى، 51.48% كمستوردات و48.53% صادرات فرنسية.

في عام 1905، كشفت حركة التبادل التجاري لفرنسا مع مستعمراتها عن تباينات كبيرة في الأهمية الاقتصادية لكل مستعمرة، مع هيمنة واضحة لمستعمرات معينة على حجم هذه التجارة. وتبرز الجزائر كأكبر شريك تجاري لفرنسا من بين المستعمرات في هذه السنة، حيث سجلت واردات فرنسا منها (صادرات الجزائر لفرنسا) قيمة تجاوزت 200 مليون فرنك، بينما فاقت صادرات فرنسا إلى مستعمرة الجزائر (واردات الجزائر من فرنسا) 300 مليون فرنك[2]. هذا الحجم التجاري الضخم يؤكد الدور المحوري لمستعمرة الجزائر كمصدر للموارد وسوق للمنتجات الفرنسية.

تأتي تونس في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير عن مستعمرة الجزائر، حيث كانت واردات فرنسا منها وصادراتها إليها تتراوح بين 25 مليون و50 مليون فرنك لكل منهما، كذلك، لعبت الهند

[1] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1903**, Op.Cit, pp 262, 263.
[2] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, Op.Cit, pp 205, 206.

الصينية الفرنسية دوراً مهماً في التجارة، حيث تجاوزت واردات فرنسا منها 50 مليون فرنك، بينما بلغت صادرات فرنسا إليها حوالي 70 مليون فرنك، أما المستعمرات الأخرى مثل السنغال، الساحل الغربي لإفريقيا، مدغشقر، جزيرة رينيون، ممتلكات فرنسية في الهند، أوقيانوسيا، ... فقد سجلت أحجام تجارية أقل بكثير مقارنة بالجزائر وتونس والهند الصينية. والتي تراوحت معظم واردات وصادرات فرنسا مع هذه المستعمرات بين قيم تصل إلى حوالي 25 مليون فرنك كحد أقصى لبعضها[1].

وعليه، أقول أنّ هذه الإحصائيات تؤكد على الطبيعة الاستعمارية للعلاقة التجارية، حيث كانت المستعمرات الكبرى مثل الجزائر بمثابة مصادر رئيسية للموارد الطبيعية وأسواق استهلاكية للمنتجات الفرنسية، مما يضمن تدفق الثروات والمنافع الاقتصادية باتجاه فرنسا، حيث لاحظنا الفروقات الشاسعة في حجم التجارة بين المستعمرات المختلفة تبرز تفاوت الأهمية الاقتصادية والإنتاجية لكلّ منها بالنسبة للقوة الاستعمارية.

وبعد مرور خمس سنوات، المجموع الإجمالي لحجم التجارة الخارجية التي جمعت فرنسا بمستعمراتها وغيرها ومن كانوا تحت حمايتها ارتفع إلى: أكثر من 1.29 مليار فرنك. أين وصلت قيمة مبادلات حوالي 863.3 مليون فرنك بنسبة 52.73%، وعليه قد تضاعفت التجارة بين فرنسا والجزائر باعتبارها مستعمرة ما يقارب ضعفين ونصف مقارنة بما كانت عليه سنة 1875م، حيث بلغت السلع المستوردة الإجمالية إليها بما يقدّر بـــ أكثر من 290 مليون فرنك أي نسبة 42.52%. أما السلع المصدّرة الكليّة فقدّرت بـــ حوالي 392.7 مليون فرنك[2] أي بنسبة 57.47% من المجموع الكلي للصادرات.

[1] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, Op.Cit, pp 205, 206.
[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.Cit, pp 197, 198.

- الشكل رقم 07: نصيب التجارة الخارجية الفرنسية مع الجزائر المستعمرة وباقي المستعمرات لسنة 1910م[1]:

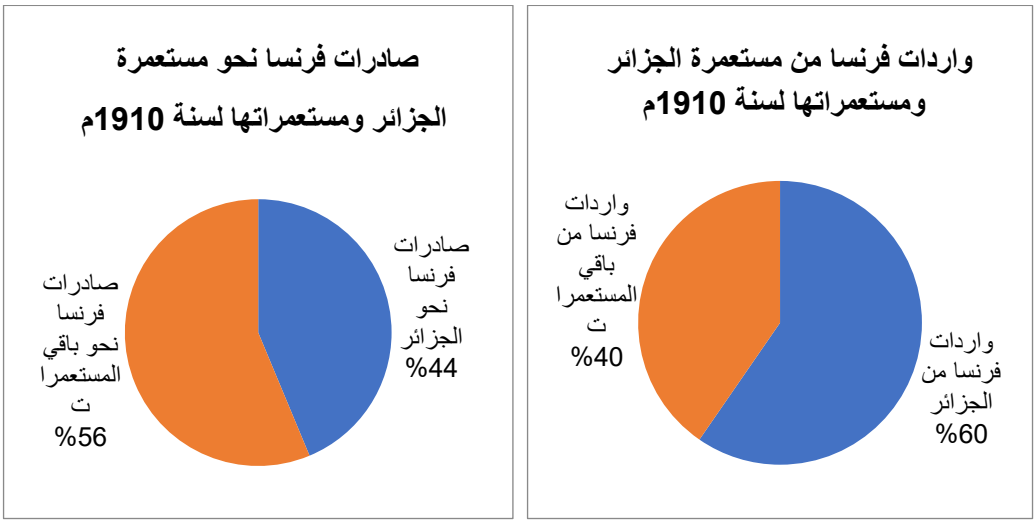

ظلت مستعمرة الجزائر محتفظة بمكانتها في تجارتها الخارجية مع فرنسا استيرادا وتصديرا، ولم تستطع أي مستعمرة غيرها أن تنافسها في مرتبتها طيلة عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة تقريبا بالرغم من تزايد المستعمرات التي تحصلت عليها فرنسا مع القرن العشرين، وقد قامت الجزائر المستعمرة بتزويد العاصمة باريس بالعديد من المنتجات التي ساهمت بشكل كبير في أعمال توريدها، كما قدّمت دراسة استشرافية حول زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أجل دعم مستقبل اقتصاد فرنسا.

ولعلّ لهذا ما يفسره، فالاستعمار الفرنسي كانت أهدافه اقتصادية بالمقام الأول وقد وجد في الجزائر مقدرات طبيعية سخرها لخدمة مصالحه من خلال تطبيق أساليب وإجراءات منظمة استهدفت استنزاف خيرات البلاد. ثمّ إنّ القرب الجغرافي بين الضفتين الشمالية والجنوبية أسهم في تفعيل النشاط

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1910**, Op.Cit, p 199.

التجاري بينهما، لكن مع فرق وهو أنّ المستفيد الوحيد من هذا التبادل التجاري هو البلد المُستَعمِر وليس البلد المستعمَر وإحصائيات الصادرات من فرنسا نحو المستعمرة تثبت ذلك.

- الشكل رقم 08: تطور التجارة الخارجية لفرنسا مع الجزائر المستعمرة وباقي المستعمرات لسنة 1913م[1]:

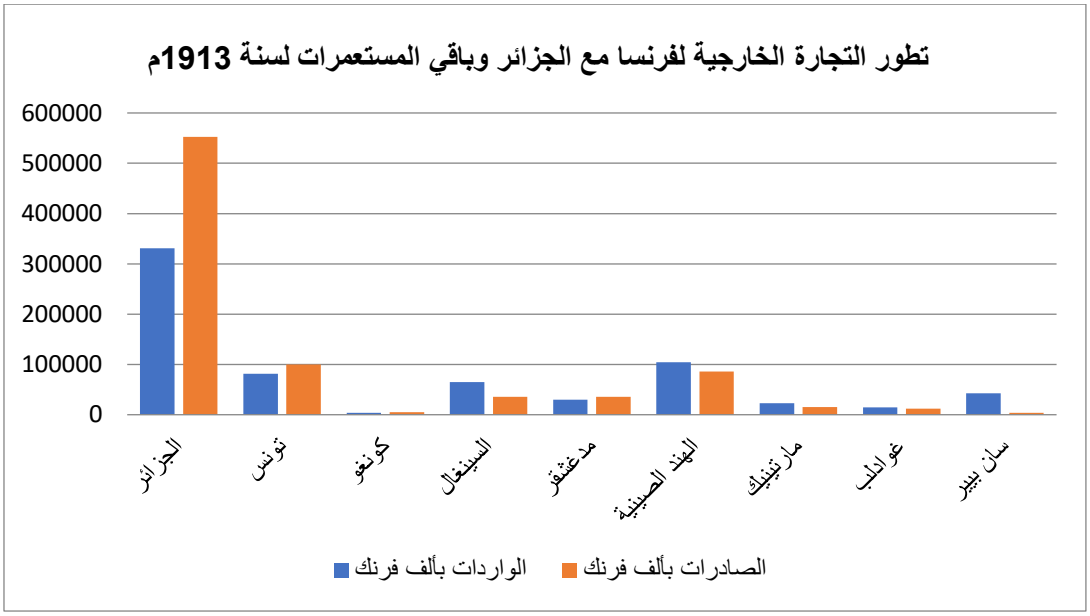

يمكنني أن أقول في الأخير، من ناحية مكانة الجزائر المستعمرة عموما ومكانتها التجارية وعلى الخصوص مقارنة بباقي المستعمرات الفرنسية والمحميات، صادرات فرنسا نحو مستعمراتها فاق وارداتهم منها وقد احتلت الجزائر مرتبة أولى في عمليتي الاستيراد والتّصدير طيلة الفترة (1870-1914م).

ويعود هذا بسبب القرب الجغرافي لكلا البلدين من جهة، ومن جهة أخرى المقدرات الطبيعية الظاهرية والباطنية منها التي تزخر بها مستعمرة الجزائر مما جعلها مقصدا مباشرا لاستغلال ثرواتها،

[1] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, pp 249,250.

ثمّ إنّ السياسة الاقتصادية الفرنسية المطبقة في الجزائر المستعمرة، أدت في نهاية المطاف إلى احتكار قطاعي الزراعة والصناعة، وبالتالي التجارة الخارجية التي كرستها لجعل أسواق المستعمرات عموما والجزائر خصوصا مستهلكا لمختلف صناعاتها وموادها الغذائية.

وفي نفس الوقت ظلت مستعمرة الجزائر مصدرا للمواد الأولية والمنتجات الزراعية لتمويل منتوجاتها، وبالتالي تحقيق ارتباط اقتصاد الجزائر وباقي المستعمرات باقتصاد فرنسا ليصبح مكملا وتابعا له.

رابعا: تطور الميزان التجاري الفرنسي:

إنّ التحسن في الميزان التجاري الذي صاحب التجارة الخارجية لفرنسا مع الجزائر المستعمرة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر إلى غاية 1914م، إنما يعود إلى حجم الصادرات التي حولتها فرنسا نحو ووصلت قيمتها الإجمالية أكثر من 9.15 مليار فرنك أي بنسبة 55.94% مقابل استيراد ما قيمته حوالي 7.21 مليار فرنك ما نسبته 44.04% وهذا ما جعل الميزان التجاري يحقق فائضا وصل حجمه إلى أكثر من 1.94 مليار فرنك[1].

وهذا الفائض يزداد وينقص حسب زيادة عملية التصدير أو انخفاضها، فالفائض كان أقوى ما بين سنتي 1872- 1876م ووصل إلى حوالي 193.74 مليون فرنك، بينما هذا الفائض يزداد في التحسن خلال الفترة 1877- 1881م وبلغ: 647 مليون فرنك[2] نظرا لحاجة الكولون إلى وسائل التجهيز من فرنسا لتطوير القدرة الإنتاجية للقطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث.

مع سنة 1882م ظل الميزان التجاري الفرنسي يحقق الأرباح في مبادلاته التجارية مع أين بلغ حجم الفائض بنحو: 262 مليون فرنك وبقيّ محافظا على تطوره الإيجابي إلى غاية سنة

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1878**, **1881**, **(1882 à 1884)**, **1906**, **1907, 1911**.
[2] - Ibid.

1893م حين انخفض حجم الصادرات بنحو: أكثر من 42.3 مليون فرنك[1]. والأمر بديهي خاصة إذا علمنا أنه في هذه الفترة استطاع القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث أن يحقق بعضا من تطوره وتقدمه في مجالي الزراعة والصناعة من أجل تصدير منتجاته نحو فرنسا والدول الأجنبية.

وفي العشرية الأولى للقرن العشرين سجل الميزان التجاري الفرنسي فائضا في تجارته مع مستعمرة الجزائر، حيث سجلت سنة 1900م زيادة في الصادرات بلغت: 85 مليون فرنك وفي العام الموالي وصل الفائض إلى: 89 ملين فرنك. وبعد مرور 5 سنوات زاد حجم التصدير بنحو: 105 مليون فرنك، وعليه الميزان التجاري الفرنسي تضاعفت أرباحه إلى ما يقارب 3 مرات مقارنة بما كان عليه في سبعينيات القرن التاسع عشر، كذلك شهدت سنوات 1907 و1908 و1909م فائضا في ميزان تجارتها، التي تراوحت القيمة المالية ما بين 122 مليون فرنك[2].

ففي عام 1907م على سبيل المثال، بلغ الفائض التجاري الفرنسي مستوى مرتفعًا، حيث تجاوزت قيمته 7.5 مليون فرنك واقتربت من 10 ملايين فرنك[3]. ويشير هذا إلى استمرار تدفق المنتجات الفرنسية إلى بشكل كبير يفوق قيمة ما تستورده فرنسا منها.

ولعلّ لهذا التحسن المستمر في الميزان التجاري الفرنسي حسب اعتقادي له ما يفسره، فالسوق الفرنسية الرأسمالية انحصرت صادراتها نحو على المواد المصنعة، التي كان يزداد عليها الطلب باستمرار، وبأسعار باهضة. وبدّل أن تهتم السياسة الاقتصادية الكولونيالية بتطوير القطاع الصناعي في الجزائر المستعمرة، لتوفير احتياجاتها بقت سوقا مستهلكا فقط. بالإضافة إلى أنّ

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1878**, **1881**, (**1882 à 1884**), **1906**, **1907, 1911**.
[2] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France (1878**, **1881**), (**1882 à 1884**), **1906**, **1907, 1911**.
[3] - Ibid.

القطاع التقليدي في الجزائر كان يعاني التخلف في وسائله والضعف في إنتاجه، وبالتالي عدم القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية في المستوطنة.

المبحث الثالث: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد دول أوروبا.

أولا: استنزاف ثروات الجزائر المستعمرة لصالح المصانع الأوروبية:

بفعل التبادل التجاري الذي كان قائما بين الدول الأجنبية والجزائر المستعمرة، فإنها استطاعت توفير إيرادات ومداخيل لخزينتها من الرساميل من أجل تمويل مخططاتها التنموية من خلال صادراتها. كما وجدت الدول الغربية أيضا في المستعمرة سوقا مهما مكنها من تسويق فائض إنتاجها من السلع المصنعة وبالتالي فتحت وضمنت لنفسها أسواقا جديدة أمامها، أو من خلال استيراد المواد الأولية التي استخدمتها في العملية الإنتاجية الموجه نحو التصدير.

ويعدّ على سبيل المثال منتوج **الحلفاء** الذي استوردت منه الدول الأوروبية كميات كبيرة، ووصل المتوسط السنوي لصادراتها خلال 1882- 1884م حوالي 259ألف طن، حيث استوردت إنجلترا لوحدها خلال نفس الفترة ما يقارب: 217402 طن، إسبانيا:26640 طن، البرتغال:4018 طن، بلجيكا: 6053 طن[1]، ووصلت القيمة المالية من التّصدير في عام 1876م حوالي 8.81مليون فرنك لتزيد بفارق حوالي 242ألف فرنك عن العام الذي سبقه أي سنة 1875م[2].

كما سجلت سنتي 1885 و1887م أعلى نسبة تصدير تراوحت ما بين 22 و26% من المجموع الإجمالي ووصلت القيمة المالية الإجمالية إلى غاية ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى 127 مليون فرنك[3]، وهذا التّطور المستمر في التّصدير مرّده إلى الطلب الخارجي على هذه المادة وحاجيات الدول الأوروبية المصنعة.

ولمّا كان تصدير الحلفاء من أكثر الزراعات الصّناعية التّصديرية تحقيقا للفائدة والرّبح السريع عقدت الإدارة الاستعمارية عليها آمالا كبيرة، إذ صدّرت منها في 1893م نحو 685 ألف قنطار

---

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.cit., p 222.
[2] - G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1877**, Op.Cit, p 134.
[3] – **شارل روبير أجيرون**، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج1، المرجع السابق، ص 689.

وفي السنة الموالية 1894م زادت الكمية بفارق وصل إلى 134 ألف قنطار، وكان ثمنها يتراوح ما بين 7 و8 فرنكات في موانئ المغادرة[1]، ولما وصلت سنة 1898م بلغ إجمالي سعرها نحو أكثر من 7.13 مليون فرنك[2]. وفي نفس العام استوردت الورق والورق المقوى من الدول الأوروبية ما يقارب حوالي 7 أطنان بقيمة مالية قدّرت ما يقارب 6ملايين فرنك فرنسي[3]، وكما هو ملاحظ أنّه حجم التّصدير يفوق حجم الاستيراد بفارق أكثر من 90.8 مليون كيلوغرام.

كذلك قيمة المال المدفوعة للتّصدير لا تفوق كثيرا القيمة المالية للاستيراد إلاّ بفارق حوالي 1.13مليون فرنك، ومثل هذا الفارق في الكمية والقيمة المالية في رأيي يجعل الدول الأجنبية تحكم سيطرتها على السوق الجزائر المستعمرة، وتحقق الرساميل توظفها في خدمه تنميتها الاقتصادية في المقابل تعمل على تدمير الاقتصاد المستعمرة بهذه السياسة الاقتصادية القائمة على التّصدير دونما المحاولات الجادة لإيجاد وحدات صناعية تستغل فيها الموارد الطبيعية في الجزائر المستعمرة.

وننوّه هنا إلى أمر مهم، وهو أنّ تستورد من فرنسا ما يقارب حوالي 6.93 مليون كيلوغرام من الحلفاء وبقيمة نقدية تقدّر بـ حوالي 5.81 مليون فرنك، أما من باقي الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا فاستوردت حوالي 73.2 ألف كيلوغرام بمبلغ حوالي 195.1 ألف فرنك[4]. وهذا ما يجعلني أقول من خلال هذه المعطيات المعروضة سابقة، أنّ اقتصاد الجزائر خضع لتبعية تامة وبات اقتصادا مكملا لاقتصاد فرنسا ويلبي حاجيات الطلب الخارجي.

ومع مطلع القرن العشرين ظلّ التّصدير في تزايد مستمر بفضل الطلبات الخارجية المستمرة على منتوج الحلفاء الذي وصل المجموع الإجمالي للتصدير ما بين سنتي 1901 و1910م بنحو:

---

[1] - **Ch. Rivière et H. Lecq, Manuel pratique de l'agriculteur algérien**, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1900, p 287.
[2] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901,** Op.cit, p 388.
[3] - Ibid**,** Op.cit, p 388.
[4] - Ibid., p 386.

62580 طن وبلغ متوسط التصدير العام ما يقارب 6258 طن. وقد سجل عام 1906م أعلى نسبة تصدير وصلت 12 % وما هذا التّوسع في كميات التّصدير إلاّ بسبب الطلب الخارجي المستمر على هذه النبتة.

ولعلّ أهم البلدان الأوروبية التي كانت تصدّر لها هذه المادة الزراعية الصّناعية نجد إنجلترا التي كانت تستورد كميات كبيرة من الحلفاء الجزائر والتي بلغت خلال الفترة الممتدة (1876-1883م) نحو 546833 طن، إذ سجلت سنة 1881م ذروة في الاستيراد والتي وصلت نسبتها 31 %، وهذا بالرّغم من إمكانية استغناء « **بريطانيا عن الحلفاء الجزائر وتعويضها بالخشب السويد لصناعة الورق**»[1]، لكن ظلّت الجزائر المستعمرة المصدّر الوحيد لها والتي بلغت قيمتها النقدية ما يقارب أكثر من 6.13 مليون فرنكا[2] وفضلتها على خشب السويد لجودتها ولأنها مادة أولية مهمة لصناعة الورق، ضف إلى قيمتها المالية المقبولة في الأسواق الخارجية.

كذلك **الفوسفات** الذي تواجد في الشرق الجزائر، تمّ إرساله بعد تحويله إلى "سوبر فوسفات" قابل للذوبان نحو الخارج الذي استورد منه كميات معتبرة لاستغلاله كسماد في الزراعة، ففي سنة 1896م صدرت منه الجزائر المستعمرة حوالي: 29.85 مليون قنطار بقيمة مالية قدّرت بـ أكثر من 1.1 مليون فرنك[3] وفي العام الموالي زادت الكمية بفارق: أكثر من 35 مليون قنطار ووصل حجم القيمة إلى حوالي 2.63 مليون فرنك[4]. أما مع سنة 1899م فقد ارتفعت القيمة المالية المستوردة من الخارج حوالي 8.63 مليون فرنك مقابل كمية قدّرت بـحوالي 1.92 مليون قنطار[5].

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 256.

[2] - Louis Vignon, Op.Cit, p 232.

[3] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1897**, Op.Cit, p 180.

[4] - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1898**, imprimerie nationale, Paris, 1898, p 257.

[5] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit , p 388.

قامت السياسة التجارية الكولونيالية في الجزائر على رفع قيمة الصادرات لمواكبة مختلف التطورات الاقتصادية الحاصلة في السوق الأوروبية، وبهذا حوّلت المستعمرة إلى خزان إستراتيجي لمادة الفوسفات الذي شهدت كمياته مرتفعة إلى حد ما في فترة العقد الأول من القرن العشرين.

ففي بداية الفترة، عام 1900م، بلغت الكميات المصدرة نحو 750 ألف قنطار، محققة قيمة مالية تقارب 3.2 مليون فرنك. استمرت الكميات عند هذا المستوى تقريباً في عام 1902م، لكن القيمة تراجعت لتصل إلى حوالي 2.5 مليون فرنك[1].

بدأت حركة الصادرات بالتحسن في السنوات اللاحقة؛ ففي عام 1904م، ارتفعت الكمية إلى نحو 700 ألف قنطار، وإن كانت القيمة المالية قد ظلت عند حوالي 1.9 مليون فرنك. واستمر هذا التحسن الطفيف في عام 1905م، مع ثبات الكمية عند نحو 700 ألف قنطار وارتفاع القيمة قليلاً إلى حوالي مليوني فرنك[2].

بلغت صادرات الفوسفات ذروتها في عام 1907م، حيث وصلت الكمية إلى نحو 850 ألف قنطار، محققة أعلى قيمة مالية في هذه الفترة وهي حوالي 3.5 مليون فرنك. وتبع ذلك استقرار في الكمية في عام 1908م عند نحو 850 ألف قنطار، وإن كانت القيمة المالية تراجعت إلى حوالي 3 ملايين فرنك ثم إلى 1.5 مليون فرنك في العام الموالي[3]، لكن ظلت صادرات الفوسفات من موردا اقتصادياً مهماً يعزز القدرة الصناعية والزراعية للدولة المستعمرة.

[1] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, **1903**, **1904**, **1905**, **1906**, **1908**.
[2] - Ibid.
[3] - M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, **1903**, **1904**, **1905**, **1906**, **1908**.

كما غذت صادرات المعادن الجزائرية المصانع الأوروبية، ويعدّ **الحديد** أهم معدن كثرت عليه الطلبات ومتواجد بكثرة في الجنوب الصحراوي خاصة في منطقة توات (هضبة تادميت والشعاب...)[1]، فقد استوردت الدول الأوروبية ما يقارب 66.8مليون قنطار بقيمة مالية قدّرت بـحوالي 9.02 تريليون فرنك خلال سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى سنة 1884م[2]. وعن أهم الأسواق التي صدر إليها الحديد إنجلترا التي كانت تستقبل نسبة 44 % والأراضي المنخفضة بنسبة 37% أما الولايات المتحدة الأمريكية استوردت ما نسبته 10%.

بالإضافة إلى كندا وإيطاليا التي لم تتجاوز نسبة الاستيراد من 2 إلى 1%[3]، وقد بلغت قيمة القنطار الواحد 5 فرنكات سنة 1870م ثمّ انخفضت إلى 1.59 فرنك للقنطار الواحد في سنة 1884م. مع مطلع القرن العشرين إلى غاية سنة 1910 فقد وصلت كمية الاستيراد بنحو: 4650668 طن[4].

أما عن **النحاس** التي وصلت كمية استيراده من طرف الخارج بـحوالي 1.06مليون قنطار خلال سنتي 1870 و1884م مقابل قيمة مالية قدّرت بـأكثر من 11.3مليون فرنك وفي سنوات 1902 وإلى غاية سنة 1910م انخفضت الكمية المستوردة إلى: 16196 طن.

كذلك **الرصاص** من المعادن التي شهدت صادراتها من الجزائر المستعمرة كميات معتبرة نحو الدول الأجنبية والتي بلغت: 679ألف قنطار خلال الفترة (1870- 1884م) وفي سنتي 190 و1910م قدّرت صادراته: 45ألف طن وبلغ المتوسط السنوي لصادراته خلال 1911- 1913م

[1] – إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي ...، المرجع السابق، ص 84.

[2] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie (1882 à 1884)**, Op.cit., p 232.

[3] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 60.

[4] - Syndicat, Op.Cit, p 53.

بنحو: 19ألف طن، وقد استقبلت بلجيكا ما نسبته 9.8% في حين اليونان وصلت نسبة الاستيراد 7.8%، وكلّ من إيطاليا وألمانيا 2.1% وهذه النسب تختلف من سنة لأخرى بحسب عقود البيع.

وقدّر حجم **الزنك** الذي تمّ تصديره بنحو: 346189 طن خلال الفترة (1902 – 1910م) وبلغ المتوسط السنوي بنحو: 79ألف طن ما بين سنتي 1911 و1913م، وقد استوردت منه بلجيكا بنسبة 61% وألمانيا 8.7% وبولونيا 6.7%[1]. وفي سنة 1914م فقد وصلت القيمة المالية الإجمالي لما استوردته مصانع أوروبا من المعادن من الجزائر المستعمرة ما يقارب أكثر من 2.9 مليون فرنك[2].

وعليه أقول، لعبت دورًا حيويًا كخزان للموارد الطبيعية والمعادن الخام بالنسبة لأوروبا وصناعاتهما خلال الفترة المدروسة (1870– 1914م). وكانت مصدرًا غنيًا بالموارد الطبيعية، وهذا ما كشف الضعف الصناعي الموجود التي تعتمد على الاقتصاد الكولونيالي وواردات فرنسا، بدّل خلق تنمية اقتصادية التراب الجزائري.

ثانيا: تطور حركة الملاحة البحرية التجارية بين الخارج والجزائر المستعمرة:

يعدّ النشاط البحري مصدرا من مصادر القوة الكولونيالية التجارية وشريان مهم لها، لما يترتب عليه من تحريك العجلة الاقتصادية الفرنسية بالمستوطنة. لهذا حرصت السلطات الفرنسية على تنظيم الملاحة البحرية بين الجزائر المستعمرة والخارج من خلال سنّها جملة تشريعات تخدم مصالح الكولون ومصالحها بالدرجة الأولى.

ومن جملة تلك قوانين نجد: 07 سبتمبر 1866م، الذي نظم خدمة النقل البحري بواسطة السفن الأجنبية، التي تبحر تحت العلم الفرنسي في المياه الساحلية للجزائر، تحدّد شروط الامتياز الخاص الممنوح لهذه السفن، فأية سفينة أجنبية وزنها 80 طنا وما فوق يمكن قبولها في منح امتياز خاص

[1] – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 62.

[2] - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 379.

يسمح لها بالإبحار حصريا في مياه الجزائر المستعمرة تحت العلم الفرنسي وبدون رسوم، كما يجب أن يكون مالكو هذه السفن مقيمين في المنطقة التي تمّ فيها تسجيل السفينة، وتخضع السفن الأجنبية الناطقة بالفرنسية لدفع رسوم استيراد قدرها 40 فرنكا للطن الواحد[1].

أما قانون 17 جويلية 1867م فقد نص على تطبيق اتحاد جمركي بين الجزائر المستعمرة وفرنسا، إذ تمّ إعفاء صادرات المستعمرة دون استثناء من أي ضريبة جمركية عند دخولها إلى فرنسا، ونفس الشيء بالنسبة لصادرات فرنسا نحو الجزائر المستعمرة. أما بالنسبة للواردات الأجنبية فقد تمّ تقسيمها إلى: منتجات تستفيد من تعريفة خاصة كمنتجات المستعمرات، ومنتجات تقبل بدفع ضرائب تقدّر بالثلث $\frac{1}{3}$ الرسم المعمول بها في فرنسا أو التعريفة المتفق عليها مثل الحديد والرصاص، المواد المعدنية...[2].

ومثل هذه الآليات التشريعية أعطت قوام الملاحة الخارجية بالجزائر المستعمرة، وحددت معاملاتها التجارية البحرية مع الدول الأجنبية، وتحكمت بذلك في سيرورة عمليتي دخول وخروج السفن.

فقد وصلت عدد السّفن الدول الأجنبية الداخلة والخارجة في عام 1840م بـ: 2205 سفينة حاملة ما مجموعه 220172 طن[3]، لكن بعد مرور عقدين كاملين من الاحتلال الفرنسي ارتفعت حركة الملاحة البحرية التجارية بين الجزائر المستعمرة والخارج وصلت إلى 2313 سفينة محملة استحوذت الدول الأجنبية على 889 سفينة محملة بـ:46226 طن[4].

[1] - **Enquete sur le commerce**, op.cit, p 6.
[2] - Vignon, op.cit, p 223.
[3] - Guy, Op.Cit, p 165.
[4] - **Enquete sur le commerce**, Op.Cit, p 32.

أما في 1865م بلغ عدد السفن التي تعاملت معها الجزائر المستعمرة بحوالي 1583 سفينة من مجموع 3813 سفينة، كما أنّ حمولتها وصلت إلى أكثر من 388ألف طن للجزائر وحدها من مجموع أكثر من 511ألف طن[1]، وبعد مرور حوالي عشر سنوات وصلت السفن الداخلة والخارجة إلى 3079 سفينة ومحملة بـحوالي 760 ألف طن[2].

شهدت موانئ الجزائر المستعمرة بين عامي 1876 و1878م حركة ملاحية دولية تميزت بتقلبات ملحوظة، حيث وصل التعداد الإجمالي للسفن بداية نشطة في عام 1876م تجاوز فيها عدد السفن الداخلة 3190 سفينة والخارجة 3130 سفينة، ليصل العدد في عام 1878م إلى ما يقارب 2180 سفينة داخلة و2310 سفن خارجة[3].

وعلى الرغم من هذا التراجع في أعداد السفن، فإن أحجام الحمولة التي تم تداولها كشفت عن اتجاهات مثيرة للاهتمام. ففي حين بلغت حمولة الدخول 458 ألف طن في عام 1876م، ارتفعت إلى 483 ألف طن في 1877م ثم قفزت بشكل ملحوظ لتصل إلى 534 ألف طن في 1878م[4]. هذا الارتفاع في حمولة البضائع الداخلة، بالتزامن مع انخفاض عدد السفن، يشير إلى استخدام سفن أكبر حجماً أو قدرة استيعابية أعلى لكلّ سفينة بمرور الوقت.

في المقابل، شهدت حمولة البضائع الخارجة تذبذباً، حيث بلغت 442 ألف طن في 1876م، ثم ارتفعت قليلاً إلى 479 ألف طن في 1877م، قبل أن تتراجع إلى 438 ألف طن في 1878م.

[1] - Guy, Op.Cit, p 165.
[2] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1878,** Op.Cit, 1878 , p 560.
[3] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Op.Cit, P 608., G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 218.
[4] - Ibid.

إجمالاً لهذه الفترة، بلغ مجموع السفن الداخلة حوالي 8097 سفينة، محملة بقرابة 1.47 مليون طن، في حين غادر حوالي 8231 سفينة موانئ حاملة 1.36 مليون طن[1]. هذا الفارق في الحمولة الكلية بين الدخول والخروج يوحي بأنّ واردات الجزائر المستعمرة من حيث الوزن كانت تفوق صادراتها بحراً خلال هذه السنوات.

ولعلّ لهذا ما يفسره في اعتقادي، ففي مرحلة سبعينيات القرن التاسع عشر كانت المستعمرة تعيش النقلة الاقتصادية التي سطرها الفكر الكولونيالي، من أجل استغلال موارد الجزائر المستعمرة. فعكف على استيراد كل من شأنه أن يحقق له الثروة باستعمال وسائل التجهير، ومواد البناء ... لرفع الكفاءة الإنتاجية الموجة أساسا نحو السوق الفرنسية والمصانع الأوروبية.

شهد الجانب الاقتصادي في مستعمرة الجزائر مع ثمانينيات القرن التاسع عشر عدة تغيرات خاصة ما تعلق منها بزيادة المنتجات الزراعية والمواد المعدنية وتحسين النظام الجمركي المنظم للعلاقات التجارية عبر البحر، لهذا ما جعل هناك زيادة معتبرة في نشاط الملاحة بينها وبين الخارج ووصل المجموع الإجمالي بنحو: 34358 سفينة، على أنه تعداد السفن الخارجة من الجزائر المستعمرة والتي بلغت 17282 سفينة ما نسبته 50.29% تفوقت على تعداد السفن الداخلة إلى المستعمرة وبلغت: 17076 سفينة أي بنسبة 49.7%[2].

وطبيعي جدا خلال هذه الفترة أن تنشط حركة الملاحة التجارية بين الطرفين، بسبب التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي الكولونيالي من خلال رفع الإنتاج بإرساء آليات تخدم اقتصاد الأقلية

[1] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Op.Cit, P 608., G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 218.
[2] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Op.Cit, P 608., G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 218.

الأوروبية، ويكمل نواقص الاقتصاد الفرنسي ويلبي طلبات المصانع الأوروبية المتزايدة لتسير العجلة الاقتصادية.

شهدت حركة السفن الأجنبية الداخلة والخارجة من وإلى موانئ تقلبات واضحة خلال الفترة من 1882 إلى 1887م. ففي عام 1882م، سجلت الحركة التجارية أعلى معدلاتها، حيث تجاوز عدد السفن الداخلة والخارجة 4 آلاف سفينة بقليل لكل منهما. بعد ذلك، حدث تراجع في عام 1883م، حيث استقر عدد السفن الداخلة والخارجة عند ما يزيد قليلاً عن 3 آلاف سفينة لكل فئة[1].

ومع بداية عام 1885، طرأ تحسن تدريجي، لترتفع الأعداد وتتجاوز 2.5 ألف سفينة وتقترب من 3 آلاف سفينة في كل اتجاه. أما في عام 1886م زاد النّمو، حيث بلغت الأعداد ما يقارب 3.5 ألف سفينة للداخلة والخارجة. وفي عام 1887، حافظت الحركة على مستويات قوية، مع تجاوز أعداد السفن 2.5 ألف سفينة بقليل لكل من الدخول والخروج[2].

وعليه، تُظهر الإحصائيات أن حركة السفن الأجنبية في موانئ المستعمرة خلال الفترة من 1882 إلى 1887م بلغت ذروة أولية في عام 1882، ووصلت إلى مستويات جيدة في 1886 و1887، مما يؤكد ديناميكية التجارة البحرية بين الطرف الكولونيالي ودول أوروبا.

وتعدّ الموانئ عصب التجارة الخارجية في النقل البحري، لهذا حرصت السلطات الفرنسية على تهيئة وتنظيم موانئ الجزائر المستعمرة ومن ثمّ ربط مناطق الإنتاج بها من أجل عمليتي الاستيراد والتصدير مع الدول الأجنبية.

[1] - G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Op.Cit, p 218., M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1885,** Op.Cit, p 635., M.C.I. C, **Annuaire Statistique de la France 1887**, Op.Cit, p 684.
[2] - Ibid.

تعاملت بلجيكا تجاريا على سبيل المثال مع الموانئ الساحلية للجزائر المستعمرة عبر ميناء واحد هو «**أنفرس**» «**Anvers**»، أما إيطاليا تمت المبادلات التجارية عبر مينائي: « **جنيز**» « **Génes** » « **ليــفورم** » « **Livourme** » مع موانئ الجهة الغربية أكثر كميناء وهران وميناء هنين... أما إسبانيا من خلال مينائي « قرطاجة » و « الميرية ». بالإضافة إلى هولندا التي ربطتها بالجزائر المستعمرة علاقات تجارية عبر خط بحري وحيد هو ميناء أمستردام الذي يمر على مرسيليا بفرنسا. وكلا من النمسا والمجر كان التبادل يتم عبر مينائي: «**ترايست**» «**Treisest**» و «**فينم**» «**Finne**» وقد خصصت ألمانيا ثلاثة موانئ للمبادلات التجارية مع الجزائر المستعمرة وكانوا على التوالي: «ميناء **هنبورغ**»، «**ميناء دنزيغ**»، «**ميناء ستيتن**»[1].

اهتمت السلطات الفرنسية بتهيئة الموانئ في الجزائر المستعمرة وتنظيمها وأعطتها طابعها الاقتصادي من خلال تحديد أهم الدول الأجنبية من أجل القيام معها بعمليات الاستيراد والتصدير. ونجد من بين أهم الموانئ الساحلية ميناء الجزائر الذي يعد من أهم الموانئ في المستعمرة نظرا لموقعه الإستراتيجي وقدرته الاستيعابية للبضائع التي وصلت إلى: 600 ألف طن سنة 1890م واستقبل 5100 سفينة داخلة وخارجة في مينائه، لترتفع الحمولة مع سنة 1910م بأكثر من 3 ملايين طن فيما وصل تعداد السفن الداخلة والخارجة إلى: 12ألف سفينة وازدادت حركة الميناء التجارية مع سنة 1913م حين وصل عدد السفن 12ألف سفينة محملة بـ: 3.5 مليون طن[2].

كذلك ميناء وهران من أهم موانئ الجزائر المستعمرة في المنطقة الغربية وتعامل تجاريا مع عدة دول غربية وكثر نشاطه، إذ وصلت حمولته الإجمالية ب حوالي 3.61 مليون طن موظفة أكثر من

[1] – خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص ص 264-245.

[2] - Louis Billiard, Op.Cit, p 143.

5.7 ألف سفينة للشحن والتفريغ لسنة 1904م ومع سنة 1907م وصل تعداد السفن بنحو حوالي 6.1 ألف سفينة محملة بـأكثر من 4.58 مليون طن سفينة[1].

ولا يقل ميناء عنابة أهمية في الجهة الشرقية، والذي بلغ حمولة وصلت حوالي 1.45مليون طن محملة في سفت وصل تعدادها بنحو: 1156 سفينة سنة 1904م وارتفعت الحمولة إلى أكثر من 1.68مليون طن مع سنة 1906م مرفوقة بـ: 3548 سفينة داخلة وخارجة[2]. هذا بالإضافة إلى موانئ أخرى كميناء بجاية وميناء سكيكدة وميناء آرزيو...

في عام 1908م أظهرت الإحصائيات تباينًا كبيرًا في نشاط موانئ الجزائر المستعمرة في العهد الاستعماري مع الدول الأجنبية، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية والجغرافية لكلّ ميناء بالإضافة إلى البنية التحتية المتوفرة حينها.

وهيمن ميناء وهران بشكل مطلق على حركة التجارة الخارجية، حيث بلغت حمولته التقديرية ما بين 5.8 و6 ملايين طن[3]. هذا الرقم يضعه في صدارة موانئ الجزائر المستعمرة بفارق كبير، مما يشير إلى أنه كان المحور التجاري الرئيسي للجزائر المستعمرة مع الخارج في تلك الفترة، وربما كان بوابة رئيسية للتجارة بين أوروبا (خاصة فرنسا) وشمال إفريقيا عموما.

يأتي بعد وهران، ثلاثة موانئ رئيسية أخرى بنشاط تجاري ملحوظ، وهي الجزائر المستعمرة، عنابة، والقل، حيث تراوحت حمولة كلّ منها تقريبا ما بين 1.5 و1.8 مليون طن[4]. هذه الموانئ شكلت مراكز تجارية هامة ثانوية، تدعم وتكمل دور ميناء وهران، وتخدم مناطق داخلية مختلفة.

[1] - Louis Billiard, Op.Cit, p 143.
[2] - Ibid.
[3] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.
[4] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.

تليها موانئ متوسطة النشاط مثل بجاية وسكيكدة، بحمولات تراوحت تقريباً بين 1 و1.5 مليون طن[1]. هذه الموانئ ربما كانت تخدم احتياجات إقليمية محددة أو أنواعًا معينة من السلع التي لا تمر بالضرورة عبر الموانئ الكبرى.

أخيرًا، تظهر مجموعة من الموانئ ذات النشاط التجاري المحدود جدًا، وهي مستغانم (حوالي 300 إلى 400 ألف طن)، أرزيو (حوالي 200 إلى 300 ألف طن)، جيجل (حوالي 200 إلى 300 ألف طن)، والغزوات (حوالي 100 إلى 200 ألف طن)[2]. وتدني الحجم التجاري في هذه الموانئ قد يشير إلى قلة أهميتها الاستراتيجية أو ضعف البنية التحتية، أو ربما أنها كانت تخدم مناطق محلية فقط أو متخصصة في أنواع معينة ومحدودة من البضائع.

وبشكل عام، يعكس هذا التحليل تركزًا واضحًا في حركة موانئ الجزائر المستعمرة خلال عام 1908م، حيث كانت الأغلبية الساحقة من التجارة الخارجية تمر عبر عدد قليل من الموانئ الكبرى، وعلى رأسها وهران، مما يؤكد نمطًا تجاريًا متمركزًا في تلك الفترة الاستعمارية.

استطاعت الدول الأجنبية من خلال صادراتها نحو أن تحتل مكانة تجارية رائدة ووصلت حمولتها الإجمالية الداخلة بنحو: 7082185 طن محملة عبر 7758 سفينة خلال الفترة ما بين 1911 و1914م، وبهذا شهدت حركة السفن الأجنبية من وإلى موانئ المستعمرة تطوراً ملحوظاً، وذلك على صعيد الحمولة وعدد السفن. ففي عام 1911م، بلغت حمولة الدخول حوالي 1.4 مليون طن عبر ألفي سفينة، بينما كانت حمولة الخروج حوالي 1.6 مليون طن بمغادرة 2.15 ألف سفينة. واستمر هذا النمو في عام 1912م، حيث زادت حمولة الدخول إلى حوالي 1.64 مليون طن بعدد

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909,** Op.Cit, p 389.
[2] - Ibid.

2.07 ألف سفينة، وارتفعت حمولة الخروج لتصل إلى حوالي 1.8 مليون طن عبر 2.22 ألف سفينة[1].

وقد شهد عام 1913م طفرة كبيرة بشكل خاص في حمولة الخروج، التي قفزت إلى حوالي 2.86 مليون طن على متن 2.5 ألف سفينة، في حين بلغت حمولة الدخول حوالي 1.74 مليون طن عبر 2.17 ألف سفينة. ومع حلول عام 1914، حافظت الحمولة على مستوياتها العالية مع بعض التراجع في عدد السفن؛ حيث بلغت حمولة الدخول حوالي 2.3 مليون طن بواسطة 1.5 ألف سفينة، وحمولة الخروج حوالي 2.55 مليون طن بواسطة 1.84 ألف سفينة[2].

وفي العموم، تشير هذه الإحصائيات مجتمعة إلى ازدهار في الحركة التجارية للموانئ الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، مع ملاحظة زيادة عامة في الأحجام المنقولة وتغيرات في أعداد السفن، خاصة في عام 1914 حيث زادت الحمولة المنقولة بشكل كبير رغم انخفاض عدد السفن. وهذا قد يدل على استخدام سفن أكبر حجماً أو حمولة أعلى لكل سفينة لتلبية الطلب التجاري المتزايد، أو ربما بداية التأثر بالظروف الدولية قبيل الحرب.

ثالثا: تطور الميزان التجاري الأوروبي:

إنّ الميزان التجاري هو الحساب السلعي الذي يبين لنا حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة خلال فترة زمنية، والتطور للميزان التجاري الأوروبي خلال سبعينيات القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين مع نجد أنّ باستثناء سنتي 1900 و1904م والفترة (1907 –

[1] - G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913**, Op.Cit, p 473., G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, Op.Cit, p 357.
[2] - Ibid.

1910م) سجل انخفاضا في قيمة صادرات الجزائر المستعمرة التي وصلت حوالي 381.4 مليون فرنك[1].

وما عدا ذلك باقي السنوات سجلت رصيدا إيجابيا بسبب الارتفاع المستمر لسلع التجهيز التي بلغ حجم استيرادها بحوالي 3.87 مليار فرنك ما بين سنتي 1872 و1898م في حين صدرت الجزائر المستعمرة نحو الخارج ما قيمته حوالي 2.3 مليار فرنك، وبهذا يكون الميزان التجاري الأوروبي حقق فائضا في مبادلاته وصلت حوالي 1.57 مليار فرنك[2].

ونفس الحالة الإيجابية شهدها الميزان التجاري الأوروبي مطلع القرن العشرين وحقق ما قيمته: حوالي 12.63 مليون فرنك، أما في سنة 1911م فائض الصادرات بلغ حوالي 61.88 مليون فرنك وفي سنة 1914م ارتفع حوالي 149.49 مليون فرنك أي أنه تضاعف بنحو 12 مرة مقارنة بسنة 1901م[3].

وجدير بالذكر، أنّ الميزان التجاري الأجنبي في مبادلاته التجارية مع الجزائر المستعمرة شهد فائضا تقريبا في سنواته الممتدة من 1870 وإلى 1914م، لكن إذا أخذنا بعضا من النماذج الأوروبية ودرسنا ميزانها التجاري في علاقته مع مستعمرة الجزائر لوجدنا هناك تباينا في التدفقات السلعية المصدّرة.

شهد الميزان التجاري الإنجليزي في تعاملاته التجارية مع الجزائر المستعمرة عجزا بلغ حجمه: حوالي 1.57 مليون فرنك خلال الفترة (1893- 1914م)، فقد استوردت إنجلترا قيمة: حوالي

[1] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, **1907**, **1908**, **1909**, **1910**, **1911.**

[2] - M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Op.Cit, P 608., G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.cit., p 218.

[3] - M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, **1907**, **1908**, **1909**, **1910**, **1911.**

300.45 مليون فرنك في حين صدرت: حوالي 199.88 مليون فرنك. كذلك عندنا بلجيكا التي صدرت إلى الجزائر المستعمرة ما قيمته: حوالي 20.32 مليون فرنك مقابل استوردت قيمة: حوالي 169.97 مليون فرنك وهذا ما جعل ميزانها التجاري عاجزا بقيمة: حوالي 149.66 مليون فرنك[1].

أما **ألمانيا** فقد وصل عجز ميزانها حوالي 78.47 مليون فرنك طيلة الفترة (1893– 1914م) وإيطاليا العجز وصلت قيمته حوالي 20.93 مليون فرنك وهولندا حوالي 57.97 مليون فرنك[2]، وهذا العجز الذي مسّ الدول الأوروبية قابله تحسن في فائض صادرات الجزائر المستعمرة الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الدخل المحلي ويرفع مستوى المعيشة للأفراد، لكن الذي استفاد من هذه الفائدة الكولون المسيطر على دواليب القطاعات الاقتصادية، أما سكان الجزائر المستعمرة ظلوا يشكلون طبقة اجتماعية تعيش عتبة الفقر غير قادرين تلبية حاجياتهم البسيطة مع العيش.

أما عن البلدان الأجنبية التي استطاع تعاملها التجاري مع الجزائر المستعمرة أن يحقق لها فائضا في صادراتها كانت على رأسهم دولة **الولايات المتحدة الأمريكية** التي استوردت ما يقارب: 91 مليون فرنك في حين صدّرت للجزائر ما قيمته: 32 مليون فرنك، لهذا حققت فائضا قدّر بـ: 59 مليون فرنك. وعندنا **إسبانيا** التي بلغت الواردات الجزائر المستعمرة نحوها بقيمة: 121 مليون فرنك مقابل تصدير قيمة: 60 مليون فرنك، وحققت فائض مالي بلغ حجمه: 60 مليون فرنك[3].

وهذا الفائض في قيمة الصادرات الذي صاحب تجارة الدول الأجنبية مع الجزائر المستعمرة خلال نهاية القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين يرجع في الأساس إلى شروط التبادل مع الأسواق الصناعية الرأسمالية التي كانت صادراتها إلى الجزائر المستعمرة في شكل مواد مصنعة

[1] - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893-1894)**، Op.cit., 1894, p 714.
[2]- Maurice Wahl, Op.Cit, p 447- 449.
[3] - Maurice Wahl, Op.Cit, p 447- 449.

تزداد تطورا كلّ يوم وبأسعار مرتفعة، بينما صادرات المستعمرة ظلت في شكل مواد أولية خام وبأسعار منخفضة، وهذا ما جعل الميزان التجاري للجزائر المستعمرة في حالة عجز[1].

خلاصة القول، ومن خلال دراستنا لأثر التجارة الخارجية على الاقتصاد المحلي للجزائر المستعمرة والاقتصاد الأوروبي، نجد أنّ تطور القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث جاء نتيجة ارتباط منتجاته بالسوق الفرنسية والأسواق الخارجية، لذلك نرى تمكن الكولون من تحقيق ثروة طائلة من صادرات الجزائر المستعمرة الشيء الذي سمح له أن يعيش الرفاهية نتيجة قدرته الشرائية التي تكفيه لاقتناء كلّ مستلزماته المصنعة والاستهلاكية من فرنسا وغيرها.

وبفعل التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا وأوروبا فقد تسرب النظام الرأسمالي الأجنبي نحو المستعمرة في الأسواق الذي حتم على الجزائر المستعمرة استخدام النقد الفرنسي في المعاملات وبهذا تغيرت طبيعة المبادلات التجارية التي أصبحت تخضع لقانون العرض والطلب المرتبط مباشرة بالمنظومة الاقتصادية الرأسمالية الفرنسية.

كما يعد اختلاف أسعار المنتجات المستوردة وأسعار المنتجات المصدرة مؤشرا على ارتباط مستعمرة الجزائر بفرنسا التي كانت تعيش التطور في الرأسمالية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث عملت على التحكم في خفض أسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية في حالة التصدير في حين رفع أسعار الاستيراد التي هي عبارة عن منتجات مصنعة نحو المستعمرة وفي الأخير المستفيد من هذه العملية الكولون واقتصاد فرنسا.

ولمّا كان المستوطنين مسيطرون على عملية التصدير فكثيرا ما حقق ميزانه التجاري فائضا في مبادلاته التجارية مع فرنسا والدول الأوروبية، وهذا ما يكشف عن القفزة النوعية التي شهدها

1 – عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 44.

القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث في الجزائر المستعمرة في تطور إنتاجه، أين أصبحت المستعمرة تنتج أكثر مما تستهلك.

هذا بالنسبة لأثر التجارة الخارجية على الاقتصاد الكولونيالي بالجزائر المستعمرة، أما عن أثرها على اقتصاد فرنسا فقد استفاد كثيرا من ثروات المستعمرة بعدما سيطر على منافذ الاستيراد والتصدير وحقق انتعاشا في حركة الملاحة البحرية، حيث شهدت الجزائر المستعمرة نشاطا اقتصاديا بعد سنة 1870م، مما أدى إلى تفعيل حركة التجارة الخارجية الذي مثل البحر المتوسط همزة وصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية، وكان لزاما على السلطات الفرنسية العمل على تطوير وتهيئة الموانئ البحرية الجزائرية وربطها بمناطق الإنتاج من أجل تصدير المنتجات الزراعية والمعادن واستيراد المنتجات المصنعة كلّ ميناء حسب تخصصه.

كما عملت السلطات الفرنسية على تصنيف الموانئ الساحلية الجزائرية إلى موانئ رئيسة كميناء الجزائر وميناء وهران وميناء عنابة، وأخرى موانئ ثانوية كميناء مستغانم وميناء بجاية وميناء سكيكدة، ميناء جيجل، ميناء القل... لهذا النفقات التي خصصت لتهيئة وتوسيع موانئ المستعمرة اختلفت بحسب الأهمية التجارية.

وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى تخصيص كلّ ميناء بتصدير واستيراد سلع معينة من الأهداف التي عملت على تحقيقها، فقد خصصت كلّ من مينائي وهران وعنابة لتصدير المواد المعدنية وربطت شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية بمناطق الإنتاج. كما خصصت موانئ بني صاف ومستغانم وسكيكدة لتصدير المنتجات الزراعية خاصة الخور والحلفاء وذلك لقربها من نقاط الإنتاج، أما ميناء الجزائر فبالإضافة إلى خدمة نقل المسافرين فقد اختص بتصدير المواد الأولية والمنتجات الزراعية في المقابل استقبل المواد المصنعة من فرنسا وغيرها من الدول.

كما حققت فرنسا هدفها والمتمثل في ربط اقتصاد الجزائر باقتصادها من أجل أن تتحكم فيه وما الفروق الحاصلة بين أسعار المنتوجات المستوردة وأسعار المنتوجات المصدّرة خلال الفترة المدروسة إلاّ انموذجا على هذا الارتباط، حيث اقتصرت عملية الاستيراد من المستعمرة على المواد الزراعية والمواد المعدنية في شكلها الخام بأسعار رخيصة، لتعيد فرنسا تصدير صناعتها بأسعار باهضه، وبهذا ضمنت السوق الجزائر لسلعها بأعلى الأسعار لأنه لا تنافسها الدول الأجنبية في مستوطنتها. وهذا ما جعل مستوطنة الجزائر رقما صعبا بين مستعمرات فرنسا التي استحوذت على معظم تجارتها الخارجية استيراد وتصديرا مما جعل ميزانها التجاري يحقق فائضا في مبادلاته التجارية.

أولت الإدارة الفرنسية عناية كبيرة بالبحث عن الأسواق الخارجية لترويج المنتجات الزراعية من الجزائر المستعمرة والمواد الأولية، ولما كانت أوروبا تعاني ندرة الموارد الطبيعية وارتفاع تكلفتها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بسبب تطورها الصناعي وتقدمه، وجدت الحكومة الفرنسية ضالتها في المستعمرة التي كانت تشهد مرحلة تطور في منتجاتها المدارية والمعادن لكي تستغلها في صناعات مختلفة ومن أجل تحريك مصانع أوروبا كان لابد من الاعتماد على معادن مستعمرة الجزائر.

لذلك نشطت حركة الملاحة البحرية التجارية بين الطرف الكولونيالي بالجزائر المستعمرة والخارج وفق ما سمحت به التشريعات الجمركية الفرنسية التي طبقتها الإدارة الفرنسية في المعاملات التجارية، وقد استفادت دول أوروبا من تجارتها الخارجية مع مستوطنة الجزائر حين حقق ميزانها التجاري فائضا في صادراته.

الخاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع: تجارة الجزائر المستعمرة مع فرنسا وأوروبا خلال الفترة (1870 – 1914م) توصلنا الى عدد من النتائج، يمكن إدراجها كمايلي:

عملت السلطات الفرنسية على استنزاف موارد مستعمرة الجزائر من خلال إنشاء قطاع اقتصادي أوروبي حديث أساسه الاستيطان الزراعي وتقديم الرساميل مع توفير مختلف التقنيات التي من شأنها أن ترفع القدرة الإنتاجية التي كانت موجة بالأساس نحو السوق الفرنسية والأسواق الخارجية، في المقابل القطاع التقليدي الخاص بالجزائر المستعمرة الذي أخذ بالانكماش والتدهور اضمحل نشاطه بشكل ملفت للانتباه أمام قوة القطاع الاقتصادي الكولونيالي الذي عزله عن الأسواق الخارجية ولم يهتم بتطويره وتنميته، وعليه ما كان استغلال فرنسا للزراعة والصناعة الاستخراجية في الجزائر المستعمرة إلاّ من أجل توسيع دائرة التجارة الخارجية وربطها بفرنسا وبالخارج وبالتالي تحسين الميزان التجاري وجلب الرساميل للخزينة الفرنسية وتغذيتها.

تحكمت السياسة الاستيطانية في التوسع الاستعماري الفرنسي بالجزائر وأثرت بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي حين أفرزت لنا القطاع الاقتصادي الأوروبي الحديث الذي أنشأ على مستو عال من آليات التقنية والمالية من أجل ربطه مباشرة باقتصاد فرنسا والخارج. وتركت قطاع تقليدي يعاني التصدعات والتخلف مما جعل منتجاته الزراعية والصناعية متدهورة لا تسهم في التنمية الاقتصادية ولا تلبي الحاجات الغذائية للسكان بالرغم من أنّ القطاع التقليدي والمعاشي الخاص بالجزائر المستعمرة كان ضاربا في العمق منذ آلاف السنين.

بفعل الأساليب والحيل المطبقة من طرف السلطة الاستعمارية وسعيا نحو تحقيق الملكية الخاصة باعتبارها أرض الجزائر خصبة استطاعت حيازة أكبر جزء من مساحات الملكيات الزراعية نهاية القرن التاسع عشر، ولم يكن عليه اهتمام الإدارة الاستعمارية بمصادرة الملكيات الخاصة للجزائريين

أمرا اعتباطيا أو من أجل فقط توزيع تلك الأراضي الزراعية على المعمرين المستقدمين أراضي الجزائر، إنما استهدفت هذه السياسة العقارية إرساء نظام اقتصادي أوروبي جديد في الهيكل الاقتصادي القديم بالجزائر، قوامه امتلاك الأرض الزراعية الخصبة ثمّ العمل على تشكيل بنية اجتماعية دخيلة على الجزائر.

تشكل في قطاعين بعد الاحتلال الفرنسي خاصة بعد 1870م، أما القطاع الأوروبي الحديث الذي تحكم في دواليبه الكولون وتميز بامتلاكه الأراضي الزراعية الخصبة مع توفر الدعم المالي والتقنية الحديثة... وارتبط بشكل مباشر بالأسواق الفرنسية والخارجية، وكان قوام اقتصاده المنتوجات النقدية كالخمور والتبغ والحلفاء والبواكر واستخراج المعادن، وهذا ما جعله يتطور في كلّ سنة دونما التأثر بمختلف الكوارث الطبيعية والظروف المناخية التي كانت تحل بالمستعمرة، مما جعل القدرة الشرائية لممتلكيه المعمرين في تحسن دائم وخلق لهم ثروة طائلة.

في حين القطاع الاقتصادي التقليدي الخاص بالجزائر فقد ارتكز إنتاجه على بعض من محصول الحبوب وزيت الزيتون، الحيوانات وإنتاجها، وهو لم يتطور بل سنة بعد سنة يتدهور وتقوض أركانه بسبب عدة عوامل مختلفة منها مصادرة الأراضي وقلة وسائل الإنتاج وعدم ارتباطه المباشر بأسواق الخارج واحتكاره فقط من طرف السوق الفرنسية وهذا ما جعل الحياة المعيشية للمواطن الجزائري في تدني مستمر.

استطاعت فرنسا الاستحواذ على التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا مع الجزائر المستعمرة، وذلك يعود إلى كونها مستعمرة تابعة لها من جهة، ومن جهة أخرى لعبت السياسة الاقتصادية الفرنسية دورها في خلق تّبعية اقتصاد الجزائر لاقتصاد البلد الأم من خلال النظام الجمركي الذي وحدّ الاقتصادين الجزائري بالفرنسي، وقلص منافسة الدول الأجنبية لفرنسا في مستعمرتها الجزائر.

ولا نغفل عن المؤسسات المالية والنقدية ودورها في تطوير التجارة الخارجية، من خلال انتشار العملة الفرنسية التي أنتجت التقدم والتوسع للاستعمار الفرنسي وسيطرت به على الأسواق وثروات المستعمرة.

وقد تزودت الجزائر المستعمرة ببنى تحتية رفعت حركة المبادلات التجارية بين الطرفين، وذلك من خلال الإقبال على استيراد المواد التي تحتاجها هذه المشاريع الكبرى من فرنسا وغيرها نحو الجزائر المستعمرة، وفي نفس الوقت تقليص تكاليف الشحن والنقل...من مستعمرة الجزائر نحو فرنسا، وهذا ما جعل اقتصاد الجزائر مكملا لاقتصاد فرنسا.

هيمنت فرنسا بشكل كامل على تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية، سواء الواردات منها أو الصادرات، بين عامي 1870 و1914م، ولم يكن ذلك وليد الصدفة بل نتيجة لسياسة استعمارية ممنهجة هدفت إلى دمج الاقتصاد الجزائري في خدمة مصالح المتروبول.

وقد قامت هذه السيطرة على عدة أسباب متكاملة؛ فمن ناحية، فرضت فرنسا تشريعات جمركية وتجارية منحت بضائعها الأفضلية الكاملة في سوق مستعمرة الجزائر عبر الإعفاءات والتخفيضات، بينما قيدت المنافسة الأجنبية. ومن ناحية أخرى، عملت على تحويل الجزائر إلى مصدر أساسي للمواد الخام لخدمة صناعاتها، وسوقٍ حصرية لمنتجاتها الصناعية، ضامنةً بذلك التبعية الاقتصادية المطلقة.

كما لعبت البنية التحتية التي أقامتها فرنسا دوراً محورياً، حيث صُممت الموانئ والسكك الحديدية لتسهيل تدفق السلع من وإلى فرنسا حصراً، مما أحكم قبضتها على الشرايين التجارية. كل هذا جاء ضمن رؤية إمبريالية شاملة هدفت إلى تعزيز قوة فرنسا الاقتصادية، جاعلة من مستعمرتها مجرد أداة لتغذية اقتصادها المركزي.

شهدت بنية الواردات تطورا خلال الفترة المدروسة من خلال استيراد السلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج ووسائل التجهيز لتستفيد منها الفئة المستوطنة التي شغلت المدن الكبرى وشكلت طبقة بورجوازية في طبقات المجتمع الجزائري وحرصت الإدارة الفرنسية توفير لها مستلزمات الرفاهية من بنى تحتية ومؤسسات مالية وخدمات مختلفة مما استلزم زيادة في استيراد المنتجات المصنعة وبهذا أضحت مستعمرة الجزائر الزبون الأول لصناعة البلد الأم. كذلك شهدت الصادرات تطورا خاصة في المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي كثرت عليها طلبات الفرنسية والأسواق الأجنبية.

السياسة التجارية الفرنسية حرصت على جعل واردات الجزائر من فرنسا تقوم على تصريف موادها المصنعة نظرا لحاجة سوق الجزائر، لأنّ مستعمرتها لا تملك قاعدة صناعية وصارت سوق الجزائر الزبون الأول للصناعة الفرنسية. وغلب على الواردات الفرنسية كلها منتجات مصنعة جاهزة للاستعمال وهذا ما يعكس الضعف الصناعي بالمستعمرة بسبب المخطط الاقتصادي الرأسمالي الاستغلالي الكولونيالي الذي سارت عليه ليجعل من مستعمرة الجزائر سوقا مفتوحا لمنتجاتها المصنعة وبأسعار باهضة تخدم اقتصادها.

أما صادرات الجزائر المستعمرة فقد انحصرت أغلبها في المنتوجات الزراعية ذات الأصل النباتي والحيواني وعلى المواد الأولية وبأسعار رخيصة وهي موّجه نحو السوق الفرنسية لتموين صناعاتها وتشغيل مصانعها، وفي كلتا الحالتين استفاد من الحركة التجارية اقتصاد فرنسا والمستوطنين بالجزائر وبالتالي يظهر اقتصاد الجزائر تابعا ومكملا لسوق البلد الأم.

وقد ارتبطت الجزائر المستعمرة بعلاقات تجارية مع دول أجنبية خلال الفترة من 1870 إلى 1914م، لكن هذه الروابط كانت مقيدة بفعل الهيمنة الفرنسية الشاملة، وهي السيطرة كانت مدروسة هدفت من خلالها إلى دمج الاقتصاد الجزائري في منظومتها الرأسمالية الإمبريالية.

أما الواردات مستعمرة الجزائر من الدول الأجنبية، فقد كانت خضعت لرسوم جمركية عالية، بهدف إقصاء المنافسة وحماية المنتجات الفرنسية، واقتصرت غالبًا على سلع ضرورية لا تنتجها فرنسا من أجل تلبية حاجيات الكولون بالمستعمرة. وعلى صعيد الصادرات إلى الخارج اقتصرت على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي استفادت منها المصانع أوروبية لاستمرار حركتها الاقتصادية.

ونذكر هنا أنه المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية لم تتطورا بشكل سريع وذلك بسبب ما فرضته فرنسا من تشريعات جمركية مرتفعة على السلع غير الفرنسية من أجل القضاء على أية منافسة خارجية لها في مستعمرتها، وهذا ما يبرز الطبيعة الاستغلالية للنظام الاستعماري الذي كرّس مستعمرته الجزائر لخدمة مصالحه الاقتصادية.

لقد كانت مشاركة القطاع الاقتصادي الأوروبي هي الأساس في عملية التصدير الذي تنوع إنتاجه إلى منتجات زراعية كالخمور والحلفاء والحمضيات والبواكر...التي لعبت دورا بارزا في تطور الصادرات. أما المواد الأولية فقد خضع إنتاجها بحسب الطلبات التي كانت عليها متزايدة من السوق الفرنسية والمصانع الأوروبية، على أنه الصناعات التحويلية كانت القليلة وبطيئة في تطورها بسبب السياسة الاقتصادية الفرنسية الكولونيالية التي حرصت على جعل مستعمرها سوقا مستهلكا لمنتجاتها الصناعية.

إنّ الاقتصاد الأوروبي الحديث في الجزائر المستعمرة اعتمد في عملية التصدير على المنتجات الزراعية والمواد الأولية كمصدر لتحقيق الإيرادات لكسب الثروة المالية، والاعتماد على مصدر واحد جعل المستعمرة تعاني التبعية التامة لهذه الموارد وتعاني أيضا عدم استقرار الطلب في الأسواق

العالمية نتيجة عدة عوامل سياسية وغيرها، وعليه تعدّ تنوع الصادرات الحل الوحيد للحفاظ على الموارد المالية للجزائر خاصة إذا علمنا أنه لفرنسا نفس المنتجات الجزائر تقريبا.

وكذا الأمر بالنسبة للواردات، فالجزائر المستعمرة استوردت السلع المصنعة وكان لابد هنا من استيراد آلات التجهيز من أجل تنشيط القدرة الإنتاجية والتقليل من عملية استيراد المنتجات المصنعة والاستهلاكية، لكن السياسة التجارية التي طبقها الاقتصاد الكولونيالي حتم على مستعمرة الجزائر أن تكون خزان واحتياطي لا ينفذ لمتطلبات السوق الفرنسية والأسواق العالمية من أجل تحقيق الربح.

التجارة الخارجية التي قامت بين مستعمرة الجزائر وفرنسا من جهة وبين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية من جهة أخرى كانت أحادية التّوجه، إذ كان المستفيد الوحيد منها هو الفئة المستوطنة بأرض الجزائر الذين تمكنوا من تحقيق أرباح مالية معتبرة، وكما لاحظنا سابقا في الكثير من الأحيان حقق الكولون فائضا في الميزان التجاري لكن استفادوا لوحدهم بالأرباح مقابل معاناة الشعب الجزائري المستعمر من تدني في مستوى المعيشة.

وما يمكن استنتاجه في الأخير، إذا كانت التجارة الخارجية هي عملية تبادل تجاري تتم بين دولة ما والعالم الخارجي من أجل تصريف الفائض الإنتاجي وبالتالي ربح الرساميل؛ فإنّ التجارة الخارجية التي قامت بين مستعمرة الجزائر وفرنسا من جهة وبين الجزائر المستعمرة والدول الأجنبية من جهة أخرى كانت أحادية الوجهة، إذ كان المستفيد الوحيد منها هو الفئة المستوطنة بأرض الجزائر الذين تمكنوا من تحقيق أرباح مالية معتبرة ثمّ يأتي في المقام الثاني اقتصاد فرنسا الذي استفاد من عمليتي الاستيراد والتصدير، ولا ننسى الدول الأجنبية التي كذلك اعتمدت في حركتها التجارية على معادن الجزائر المستعمرة واستفادت منها وفق ما سمحت لها به السلطة الاستعمارية.

وعليه لا يمكن الحديث عن مبادلات تجارية بين دولة مسْتَعْمِرة التي هي فرنسا ومسْتَعْمَرة الجزائر، إنّما هي حركة استغلالية اقتصادية كولونيالية قامت على خدمة اقتصاد البلد الأم والأقلية الأوروبية

في الجزائر المستعمرة، في المقابل حطمت المرتكزات الاقتصادية التي كانت تقوم عليها تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية.

بالاختصار، كانت تجارة الجزائر المستعمرة مع فرنسا خلال هذه الفترة تمثل صورة حية للاستعمار الاقتصادي. استفادت فرنسا بشكل هائل من استغلال موارد الجزائر المستعمرة وتعزيز اقتصادها، في حين تأثر اقتصاد الجزائر المستعمرة بالتهميش والاعتمادية، مما جعله يعاني من التقلبات الاقتصادية وضعف التنمية. هذه التجارة التي امتدت عبر القرون لها تأثيرات متعددة وعميقة على تاريخ الجزائر المستعمرة واقتصادها.

الملاحق

الملحق رقم 01: أهم السلع المستوردة والمصدّرة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة خلال سنة 1868م.

الملحق رقم 02: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1878م.

الملحق رقم 03: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1896م.

الملحق رقم 04: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1912م.

الملحق رقم 05: أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1884م.

الملحق رقم 06: أهم المنتجات المصدرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1899م.

الملحق رقم 07: أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1907م.

الملحق رقم 08: أهم المنتجات الصادرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1914م.

الملحق رقم 09: أهم السلع المستوردة من الجزائر المستعمرة نحو الخارج لسنة 1861م.

الملحق رقم 10: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وأهم الدول الأجنبية لسنة 1887م.

الملحق رقم 11: واردات وصادرات الثروة الحيوانية في الجزائر المستعمرة نحو فرنسا والدول الأجنبية لسنة 1913م.

الملحق رقم 12: أهم المنتجات المستوردة والمصدّرة من الدول الأجنبية نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1893م.

الملحق رقم 13: أهم المنتجات المستوردة والمصدّرة من الدول الأجنبية نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1914م.

الملحق رقم 01: أهم السلع المستوردة والمصدّرة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة خلال سنة 1868م.

PRINCIPALES MARCHANDISES EXPORTÉES.

EXERCICE 1869.		EXERCICE 1870.		EXERCICE 1871.		EXERCICE 1872.		EXERCICE 1873.	
QUANTITÉS exportées.	VALEURS officielles.	QUANTITÉS exportées.	VALEURS officielles.	QUANTITÉS exportées.	VALEURS officielles.	QUANTITÉS exportées.	VALEURS officielles.	QUANTITÉS exportées.	VALEURS officielles.
	francs.		francs.		francs.		francs.		francs.
414	181,580	263	126,935	350	98,295	214	60,380	190	85,810
22,094	4,402,475	2,476	486,120	3,610	580,060	18,952	3,745,060	10,312	2,062,370
236,425	4,019,225	242,096	4,115,632	310,914	5,285,538	655,642	11,145,914	555,265	11,105,300
328	9,840	142	4,260	43	1,290	23	690	23	690
1,476,258	2,539,030	808,813	1,812,793	995,851	2,384,425	1,790,581	4,192,562	1,099,472	2,583,759
2,602,257	10,409,028	2,761,547	11,046,188	4,517,118	7,904,956	8,300,559	14,525,978	5,525,830	9,670,202
4,205	42,370	3,446	70,066	6,208	138,899	8,015	160,774	5,273	168,680
64,115	128,230	74,365	148,730	78,186	156,372	112,610	225,238	74,801	149,602
439,198	241,559	178,345	98,090	208,282	114,555	232,753	128,014	250,968	138,029
1,324,752	264,950	2,219,025	443,805	2,699,113	533,823	3,314,465	662,893	4,491,761	2,695,057
30,233	332,563	32,683	359,513	31,334	344,674	32,049	352,539	30,264	907,920
1,347,744	126,162	2,029,321	197,818	1,132,360	151,642	1,528,168	163,308	1,719,706	150,967
217,115	5,610,064	150,447	3,956,756	534,074	14,061,926	915,111	24,067,419	1,145,785	30,134,126
37	561	"	"	3,750	56,812	"	"	12	182
498,060	9,973,200	174,741	3,494,820	343,240	6,864,800	406,467	8,129,340	749,315	14,986,300
85,019	2,167,984	83,880	2,138,040	100,393	2,789,521	119,036	3,035,418	114,878	2,929,389
73,951	1,479,020	57,008	1,141,360	105,023	2,100,461	101,083	2,021,660	85,801	1,716,020
11,062	2,915	3,058,772	764,693	2,887,994	721,998	98,001	24,500	46,871	11,718
2,059,288	514,822	3,738,997	934,749	7,267,025	1,818,981	8,558,893	2,139,723	10,101,944	2,525,486
1,324,016	641,770	1,216,003	595,233	2,175,498	1,088,566	2,292,248	1,083,803	2,417,677	1,155,874
1,463,621	1,104,043	262,031	196,109	2,433,388	1,804,493	2,179,655	1,634,741	3,450,481	2,587,860
2,811,339	562,268	1,812,760	362,552	2,179,282	2,179,282	2,811,168	2,811,168	4,027,690	4,027,690
7,961,239	13,534,106	1,718,624	2,921,667	4,237,942	4,237,942	2,528,144	2,528,144	6,829,783	6,829,783
2,831,109	3,397,331	1,745,221	2,094,265	1,578,239	1,893,887	2,088,890	2,506,679	2,231,426	2,677,711
5,300,207	4,770,186	43,217,844	38,896,060	60,942,800	9,141,420	44,006,946	6,601,041	45,960,646	6,894,997
242,327	29,079	152,371	18,285	85,775	10,293	138,820	16,658	10,800	1,296
282,584	565,168	346,899	693,798	271,479	542,958	241,362	482,724	183,219	366,438
14,085	12,676	65,436	58,892	1,171,737	1,053,563	199,100	179,190	559,384	503,446
4,835,630	4,835,630	3,851,282	3,851,282	4,252,789	4,252,789	9,011,919	9,011,919	5,922,515	1,480,629
688	275	85	34	683	273	712	285	496	198
8,394,038	1,678,808	10,097,468	2,019,494	5,945,060	1,189,012	9,623,626	1,924,725	8,310,512	1,663,302
1,002,772	150,416	1,505,421	225,813	658,222	98,733	1,242,335	186,350	1,451,811	217,772
6,045,577	240,823	11,353,263	454,131	12,978,033	519,121	4,982,858	199,314	2,505,100	100,204
"	428,824	"	334,526	"	401,306	"	488,160	"	324,301
63,339	4,434	10,298	721	9,184	643	6,377	446	936	64
2,152,045	10,760,225	1,694,290	8,471,450	1,723,326	8,616,630	3,911,895	19,559,475	4,206,955	6,731,128
48	480	650	6,500	11	110	1,108	11,080	719	7,190
28,270	1,272,150	34,965	1,573,425	26,108	1,174,860	35,135	1,581,075	54,462	2,450,790
2,030	91,755	456	20,520	21	945	6,461	290,745	13,111	589,995
692,231	4,430,278	517,854	3,314,265	448,431	2,869,958	368,300	2,357,120	775,460	4,962,944
1,313	41,450	1,265	43,020	1,359	36,587	7,537	166,048	10,774	220,611
"	2,137,094	"	3,739,904	"	1,682,405	"	1,711,480	"	1,660,311
"	79,128	"	80,491	"	132,884	"	101,809	"	260,281
"	17,736,148	"	23,130,944	"	22,664,984	"	34,382,045	"	24,473,944
.....	110,951,323	.....	124,456,249	.....	111,700,672	.....	164,603,634	.....	152,216,366

Generated on 2015-08-26 13:51 GMT / http://hdl.handle.net/2027/nyp.33433090859699
Public Domain, Google-digitized / http://www.hathitrust.org/access_use#pd-google
Digitized by Google
Original from NEW YORK PUBLIC LIBRARY

المصدر: – G.G.C., Statistique générale de l'Algérie 1867–1872,

Op.Cit, P 333.

الملحق رقم 02: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1878م.

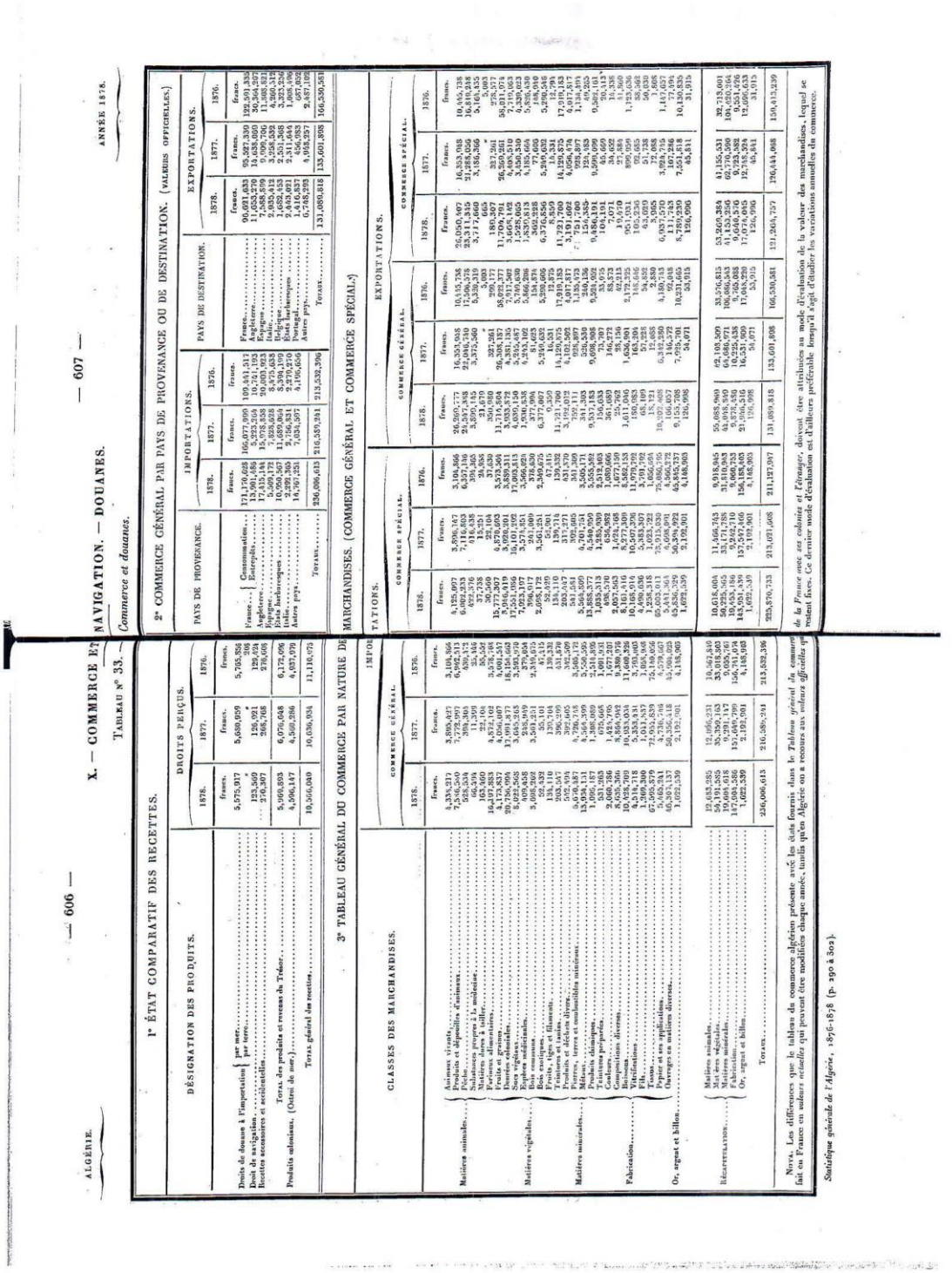

ALGÉRIE. — 606 — X. — COMMERCE ET NAVIGATION. — DOUANES. — 607 — ANNÉE 1878.

Commerce et douanes.

TABLEAU N° 33.

1° ÉTAT COMPARATIF DES RECETTES.

DÉSIGNATION DES PRODUITS.	DROITS PERÇUS. 1878.	1877.	1876.
	francs.	francs.	francs.
Droits de douane à l'importation { par mer	5,575,917	5,689,959	5,765,858
{ par terre			3,788
Droit de navigation	123,569	126,291	129,703
Recettes accessoires et accidentelles	276,387	266,768	276,606
Total des produits et revenus du Trésor	5,969,893	6,076,096	6,176,096
Produits salariaux. (Octroi de mer)	4,396,147	4,960,286	4,937,978
Total général des recettes	10,366,040	10,036,934	11,116,075

2° COMMERCE GÉNÉRAL PAR PAYS DE PROVENANCE OU DE DESTINATION. (VALEURS OFFICIELLES.)

PAYS DE PROVENANCE.	IMPORTATIONS. 1878.	1877.	1876.	PAYS DE DESTINATION.	EXPORTATIONS. 1878.	1877.	1876.
	francs.	francs.	francs.		francs.	francs.	francs.
Consommation	171,170,038	165,077,990	169,451,317	France	99,601,731	95,303,939	122,594,325
France { Entrepôt	13,991,486	5,223,210	10,741,193	Angleterre	11,053,270	14,638,090	32,564,337
Angleterre	17,415,144	15,078,838	20,003,923	Espagne	7,588,579	9,090,706	11,808,831
Espagne	1,599,773	1,895,033	3,473,853	Italie	2,883,413	3,258,302	4,360,342
Etats barbaresques	2,299,365	2,756,831	2,279,210	Etats barbaresques	2,443,091	2,311,644	1,008,190
Italie	10,790,367	7,034,597	4,106,656	Portugal	1,416,837	456,983	687,802
Autres pays	14,797,251			Autres pays	6,746,398	4,966,257	2,487,109
Totaux	236,066,633	216,589,241	213,532,396	Totaux	131,689,818	133,001,808	166,530,351

3° TABLEAU GÉNÉRAL DU COMMERCE PAR NATURE DE MARCHANDISES. (COMMERCE GÉNÉRAL ET COMMERCE SPÉCIAL.)

CLASSES DES MARCHANDISES.	IMPORTATIONS. COMMERCE GÉNÉRAL. 1878.	1877.	1876.	COMMERCE SPÉCIAL. 1878.	1877.	1876.	EXPORTATIONS. COMMERCE GÉNÉRAL. 1878.	1877.	1876.	COMMERCE SPÉCIAL. 1878.	1877.	1876.
	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.	francs.
Animaux vivants	4,338,217	3,895,827	3,104,366	4,105,077	3,696,167	3,104,366	26,265,777	16,353,038	10,135,738	25,050,497	16,353,038	10,445,738
Produits et dépouilles d'animaux	7,846,350	7,772,997	6,962,513	6,983,230	7,113,993	6,511,766	20,334,168	12,586,319	12,586,319	21,286,056	10,810,238	10,810,238
Substances propres à la mâcherie	60,376	11,300	25,145	692,376	916,438	391,585	3,570,145	3,570,560	3,570,560	3,570,560	3,570,560	3,570,560
Matières dures à tailler	163,460	22,106	55,552	37,738	19,351	21,670	3,003	665	3,003	665	3,003	3,003
Fruits et légumes	14,172,853	4,872,106	3,576,104	3,576,104	3,576,104	3,576,104	397,261	299,177	397,261	299,177	397,261	397,261
Denrées coloniales	20,736,994	17,091,877	18,156,663	15,777,307	4,870,603	3,573,869	11,711,594	26,387,777	11,711,594	26,387,777	11,711,594	26,387,777
Sucs végétaux	3,022,568	3,065,263	3,590,970	9,916,419	3,092,201	3,859,511	3,053,872	4,381,135	3,053,872	4,381,135	3,053,872	4,381,135
Matières végétales { Bois communs	3,010,958	3,272,104	3,590,970	10,110,107	13,966,231	11,030,140	4,030,140	5,795,038	4,030,140	5,795,038	4,030,140	5,795,038
{ Bois exotiques	3,009,262	3,503,231	3,519,675	7,253,197	3,571,851	3,503,858	3,503,858	3,503,858	3,503,858	3,503,858	3,503,858	3,503,858
Fécules, sagou et dérivés		52,439	35,101	396,017	261,009	376,650	377,994	91,625	377,994	362,238	377,994	377,994
Teintures et tanin		93,110	130,333	2,092,179	3,561,251	2,340,675	6,377,607	5,230,666	6,377,607	5,230,666	6,376,856	5,290,586
Produits et déchets divers		393,247	630,879	139,716	317,271	139,532	11,721,760	14,129,575	14,129,575	14,129,575	14,129,575	14,129,575
Matières minérales { Métaux, terres et combustibles minéraux		392,605	342,599	263,247	831,570	3,192,012	4,102,562	4,097,817	3,191,062	4,056,474	4,017,817	17,791,783
Produits chimiques		2,508,378	3,005,773	3,884,184	3,703,110	4,102,562	4,097,817	3,191,062	4,056,474	4,017,817	1,134,393	1,134,393
Couleurs préparées		1,308,399	2,514,896	13,858,377	4,549,999	5,555,282	9,537,183	9,606,308	9,524,924	9,486,191	9,590,099	9,561,191
Compositions diverses		357,288	1,091,931	5,561,599	4,701,791	5,505,171	341,393	528,389	1,135,172	791,709	992,897	20,313
Fabrication { Papeterie		2,960,186	3,172,210	1,196,570	1,189,999	1,196,683	1,011,946	1,656,991	1,172,395	1,656,991	1,123,036	1,123,036
Tissus		8,635,366	9,388,976	636,982	1,024,108	1,672,190	25,762	35,156	82,213	10,070	27,484	11,360
Bonneterie		10,038,789	10,033,034	2,057,663	1,672,190	1,672,190	1,011,946	1,656,991	1,172,395	1,656,991	1,123,036	1,123,036
Vêtements		4,713,113	4,802,445	10,168,916	10,567,295	11,082,158	25,762	35,156	82,213	10,070	27,484	11,360
Fils		1,260,300	1,041,337	4,490,036	5,383,307	3,701,702	68,109	57,228	94,332	2,589	72,088	3,965
Tissus		67,595,879	72,955,839	1,238,218	1,025,732	1,056,094	18,721	12,688	2,589	3,965	72,088	3,965
Ouvrages en matières diverses		5,140,811	5,178,556	85,253,111	75,555,555	75,555,555	53,210,488	4,100,313	4,100,313	0,937,570	3,993,715	1,417,057
Or, argent et billon		40,301,137	50,356,118	5,441,364	4,098,091	4,366,272	166,057	146,272	146,272	0,937,570	3,993,715	1,417,057
		1,032,239	2,192,701	45,836,329	50,384,922	45,845,737	9,155,708	7,925,701	10,231,665	8,789,239	7,551,818	10,130,835
			4,118,905	1,092,049	2,192,901	4,148,903	126,996	34,071	34,071	126,996	45,841	31,915
Matière salariales		12,653,285	12,056,231	10,618,004	11,456,743	9,918,845	55,085,969	42,103,509	33,576,833	53,205,284	41,155,531	32,718,001
Récapitulation { Matières végétales		56,191,585	55,392,163	56,295,565	53,171,788	51,810,903	44,018,509	40,686,071	100,060,543	41,133,256	62,770,990	104,050,764
Matières minérales		19,669,018	9,291,147	9,055,761	9,055,761	9,055,761	44,018,509	40,686,071	100,060,543	41,133,256	62,770,990	104,050,764
Or, argent et billon		147,001,389	157,003,709	146,741,074	143,951,439	137,597,466	156,158,403	27,906,310	16,647,899	17,616,293	9,646,576	9,551,626
		1,092,239	2,192,901	4,148,903	1,092,239	2,192,901	4,148,903	126,996	34,071	126,996	45,841	31,915
Totaux		236,096,013	216,589,241	213,532,396	215,870,733	213,671,666	211,187,997	131,689,818	133,001,808	166,530,351	121,268,727	150,413,239

NOTA. Les différences que le tableau du commerce algérien présente avec les états fournis dans le *Tableau général du commerce de la France avec ses colonies et l'étranger*, doivent être attribuées au mode d'évaluation de la valeur des marchandises, lequel se fait en France en *valeurs relatives* qui peuvent être modifiées chaque année, tandis qu'en Algérie on a recours aux *valeurs officielles* qui restent fixes. Ce dernier mode d'évaluation est d'ailleurs préférable, lorsqu'il s'agit d'étudier les variations annuelles du commerce.

Statistique générale de l'Algérie, 1876-1878 (p. 290 à 302).

المصدر: – M.A.C., **Annuaire Statistique de la France 1881**, Imprimerie nationale, Paris, 1881, pp 606,607.

الملحق رقم 03: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1896م.

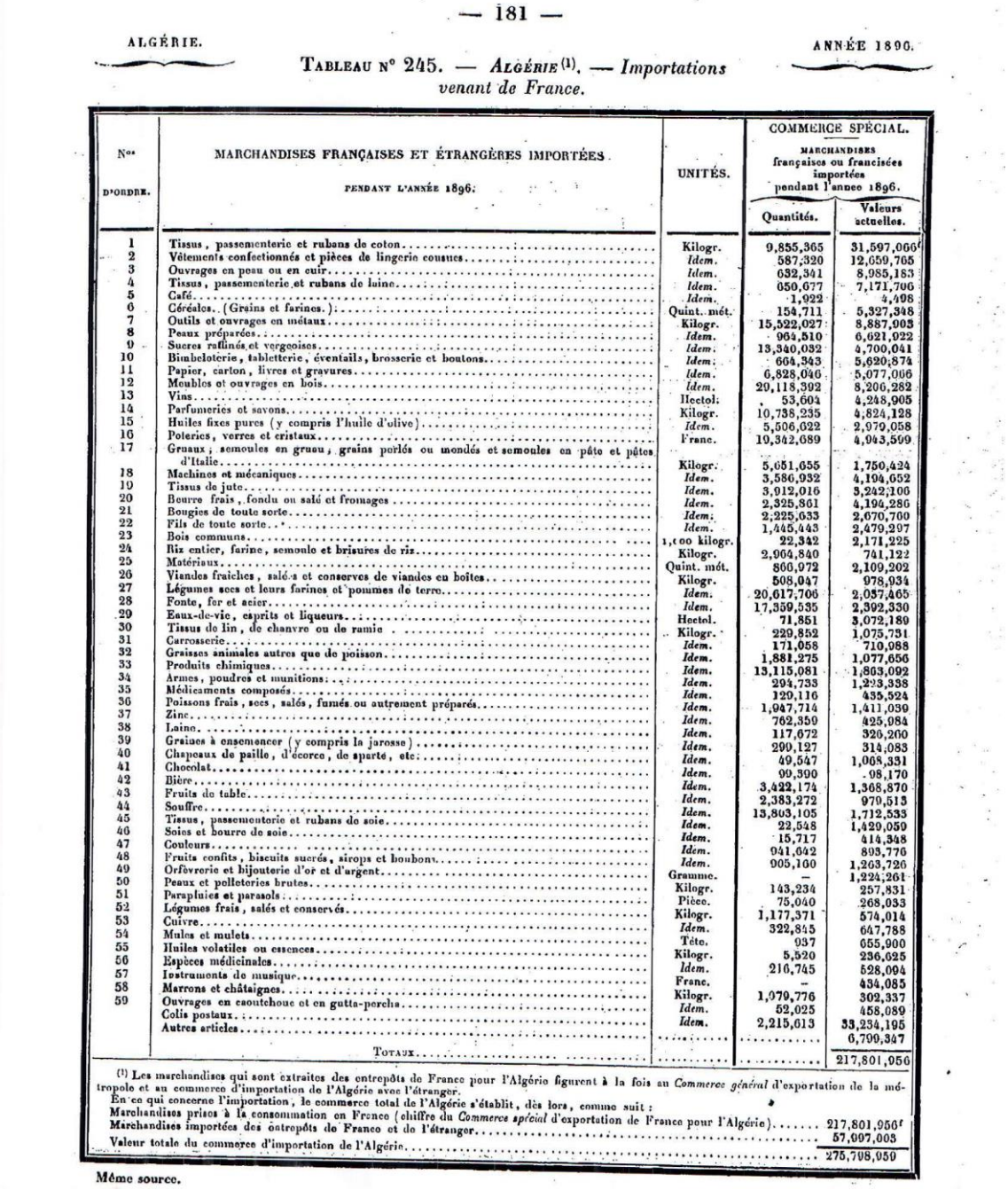

— 181 —

ALGÉRIE. ANNÉE 1890.

TABLEAU N° 245. — *ALGÉRIE* (1). — *Importations venant de France.*

N°s D'ORDRE.	MARCHANDISES FRANÇAISES ET ÉTRANGÈRES IMPORTÉES PENDANT L'ANNÉE 1896.	UNITÉS.	COMMERCE SPÉCIAL. MARCHANDISES françaises ou francisées importées pendant l'année 1896. Quantités.	Valeurs actuelles.
1	Tissus, passementerie et rubans de coton	Kilogr.	9,855,365	31,597,066f
2	Vêtements confectionnés et pièces de lingerie cousues	*Idem.*	587,320	12,659,765
3	Ouvrages en peau ou en cuir	*Idem.*	632,341	8,985,183
4	Tissus, passementerie et rubans de laine	*Idem.*	650,677	7,171,706
5	Café	*Idem.*	1,922	4,498
6	Céréales. (Grains et farines.)	Quint. mét.	154,711	5,327,348
7	Outils et ouvrages en métaux	Kilogr.	15,522,027	8,887,903
8	Peaux préparées	*Idem.*	964,510	6,621,922
9	Sucres raffinés et vergeoises	*Idem.*	13,340,032	4,700,041
10	Bimbeloterie, tabletterie, éventails, brosserie et boutons	*Idem.*	664,343	5,620,874
11	Papier, carton, livres et gravures	*Idem.*	6,828,046	5,077,066
12	Meubles et ouvrages en bois	*Idem.*	29,118,392	8,206,282
13	Vins	Hectol.	53,604	4,248,905
14	Parfumeries et savons	Kilogr.	10,738,235	4,824,128
15	Huiles fixes pures (y compris l'huile d'olive)	*Idem.*	5,506,022	2,979,058
16	Poteries, verres et cristaux	Franc.	19,342,689	4,943,599
17	Gruaux; semoules en gruau, grains perlés ou mondés et semoules en pâte et pâtes d'Italie	Kilogr.	5,651,655	1,750,424
18	Machines et mécaniques	*Idem.*	3,586,932	4,194,652
19	Tissus de jute	*Idem.*	3,912,016	3,242,106
20	Beurre frais, fondu ou salé et fromages	*Idem.*	2,325,861	4,194,286
21	Bougies de toute sorte	*Idem.*	2,225,633	2,670,760
22	Fils de toute sorte	*Idem.*	1,445,443	2,479,297
23	Bois communs	1,000 kilogr.	22,342	2,171,225
24	Riz entier, farine, semoule et brisures de riz	Kilogr.	2,964,840	741,122
25	Matériaux	Quint. mét.	866,972	2,109,202
26	Viandes fraîches, salées et conserves de viandes en boîtes	Kilogr.	508,047	978,934
27	Légumes secs et leurs farines et pommes de terre	*Idem.*	20,617,706	2,057,465
28	Fonte, fer et acier	*Idem.*	17,359,535	2,392,330
29	Eaux-de-vie, esprits et liqueurs	Hectol.	71,851	3,072,189
30	Tissus de lin, de chanvre ou de ramie	Kilogr.	229,852	1,075,731
31	Carrosserie	*Idem.*	171,058	710,988
32	Graisses animales autres que de poisson	*Idem.*	1,881,275	1,077,656
33	Produits chimiques	*Idem.*	13,115,081	1,863,092
34	Armes, poudres et munitions	*Idem.*	293,733	1,293,338
35	Médicaments composés	*Idem.*	129,116	435,524
36	Poissons frais, secs, salés, fumés ou autrement préparés	*Idem.*	1,947,714	1,411,039
37	Zinc	*Idem.*	762,359	425,084
38	Laine	*Idem.*	117,672	326,260
39	Graines à ensemencer (y compris la jarosse)	*Idem.*	299,127	314,083
40	Chapeaux de paille, d'écorce, de sparte, etc.	*Idem.*	49,547	1,068,331
41	Chocolat	*Idem.*	99,300	98,170
42	Bière	*Idem.*	3,422,174	1,368,870
43	Fruits de table	*Idem.*	2,383,272	979,513
44	Soufre	*Idem.*	13,803,105	1,712,533
45	Tissus, passementerie et rubans de soie	*Idem.*	22,548	1,429,059
46	Soies et bourre de soie	*Idem.*	15,717	414,348
47	Couleurs	*Idem.*	941,642	893,776
48	Fruits confits, biscuits sucrés, sirops et bonbons	*Idem.*	905,100	1,263,726
49	Orfèvrerie et bijouterie d'or et d'argent	Gramme.	—	1,224,261
50	Peaux et pelleteries brutes	Kilogr.	143,234	257,831
51	Parapluies et parasols	Pièce.	75,040	268,033
52	Légumes frais, salés et conservés	Kilogr.	1,177,371	574,014
53	Cuivre	*Idem.*	322,845	647,788
54	Mules et mulets	Tête.	937	655,900
55	Huiles volatiles ou essences	Kilogr.	5,520	236,625
56	Espèces médicinales	*Idem.*	216,745	528,094
57	Instruments de musique	Franc.	—	434,085
58	Marrons et châtaignes	Kilogr.	1,979,776	302,337
59	Ouvrages en caoutchouc et en gutta-percha	*Idem.*	52,025	458,089
	Colis postaux	*Idem.*	2,215,613	33,234,195
	Autres articles	.....	.....	6,799,347
	TOTAUX	.....	.....	217,801,956

(1) Les marchandises qui sont extraites des entrepôts de France pour l'Algérie figurent à la fois au *Commerce général* d'exportation de la métropole et au commerce d'importation de l'Algérie avec l'étranger.

En ce qui concerne l'importation, le commerce total de l'Algérie s'établit, dès lors, comme suit :

Marchandises prises à la consommation en France (chiffre du *Commerce spécial* d'exportation de France pour l'Algérie)	217,801,956f
Marchandises importées des entrepôts de France et de l'étranger	57,997,003
Valeur totale du commerce d'importation de l'Algérie	275,798,959

Même source.

المصدر: - M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France 1897**, Op.Cit, p 181.

الملحق رقم 04: أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1912م.

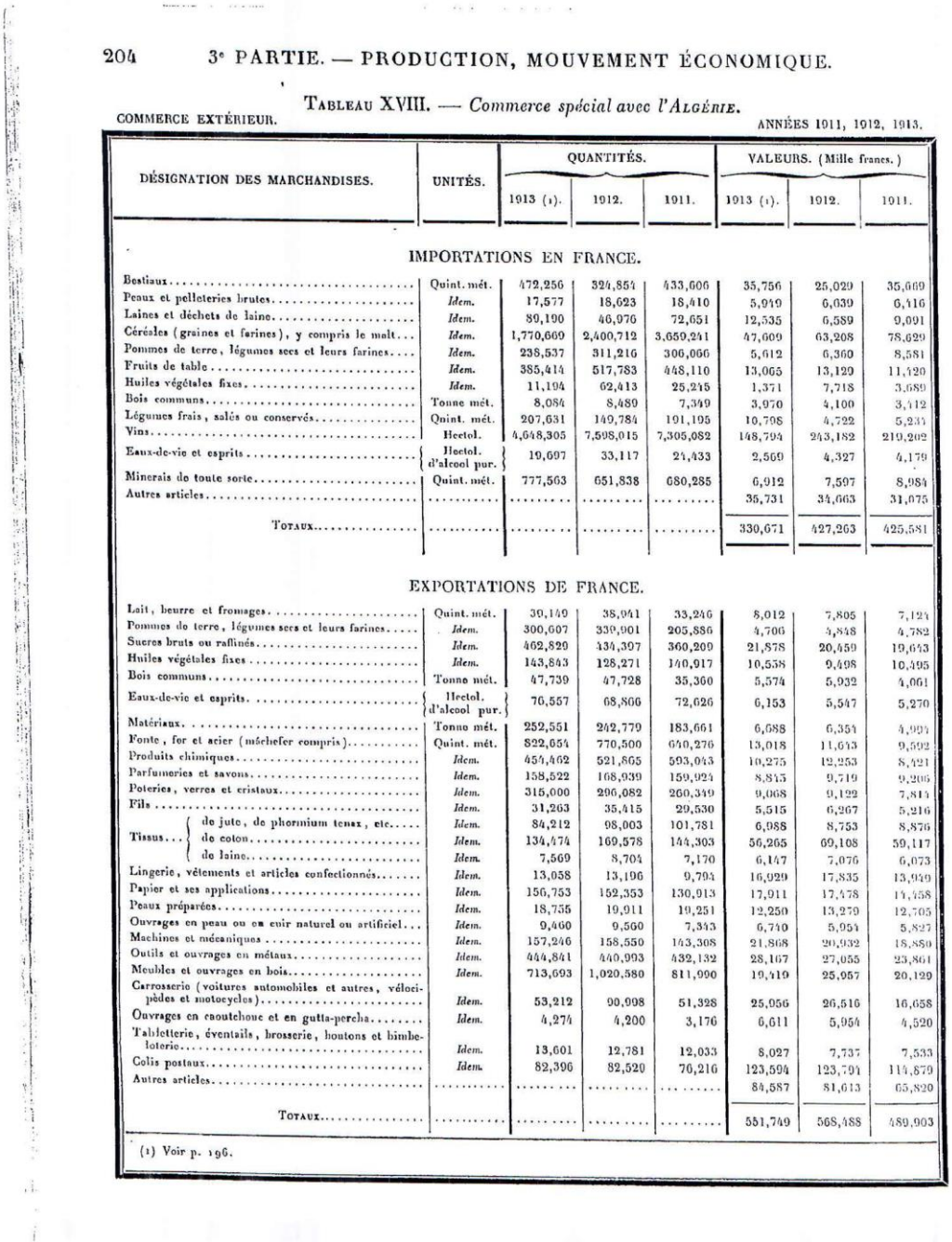

204 3e PARTIE. — PRODUCTION, MOUVEMENT ÉCONOMIQUE.

TABLEAU XVIII. — *Commerce spécial avec l'ALGÉRIE.*

COMMERCE EXTÉRIEUR. ANNÉES 1911, 1912, 1913.

DÉSIGNATION DES MARCHANDISES.	UNITÉS.	QUANTITÉS.			VALEURS. (Mille francs.)		
		1913 (1).	1912.	1911.	1913 (1).	1912.	1911.
IMPORTATIONS EN FRANCE.							
Bestiaux	Quint. mét.	472,256	324,854	433,606	35,756	25,029	35,669
Peaux et pelleteries brutes	*Idem.*	17,577	18,623	18,410	5,949	6,039	6,416
Laines et déchets de laine	*Idem.*	89,190	46,976	72,651	12,535	6,589	9,091
Céréales (graines et farines), y compris le malt	*Idem.*	1,770,669	2,400,712	3,659,241	47,609	63,208	78,629
Pommes de terre, légumes secs et leurs farines	*Idem.*	238,537	311,216	306,066	5,612	6,360	8,581
Fruits de table	*Idem.*	385,414	517,783	448,110	13,065	13,120	11,120
Huiles végétales fixes	*Idem.*	11,194	62,413	25,215	1,371	7,718	3,689
Bois communs	Tonne mét.	8,084	8,489	7,349	3,970	4,100	3,412
Légumes frais, salés ou conservés	Quint. mét.	207,631	149,784	191,195	10,798	4,722	5,231
Vins	Hectol.	4,648,305	7,598,015	7,305,082	148,794	243,182	219,202
Eaux-de-vie et esprits	Hectol. d'alcool pur.	19,697	33,117	24,433	2,569	4,327	4,179
Minerais de toute sorte	Quint. mét.	777,563	651,838	680,285	6,912	7,597	8,984
Autres articles	.....	.....	.....	.....	35,731	34,663	31,075
TOTAUX	.....	.....	.....	.....	330,671	427,263	425,581
EXPORTATIONS DE FRANCE.							
Lait, beurre et fromages	Quint. mét.	30,149	38,941	33,246	8,012	7,805	7,124
Pommes de terre, légumes secs et leurs farines	*Idem.*	300,607	330,901	205,886	4,706	4,848	4,782
Sucres bruts ou raffinés	*Idem.*	462,829	434,397	360,209	21,878	20,459	19,643
Huiles végétales fixes	*Idem.*	143,843	128,271	140,917	10,538	9,498	10,495
Bois communs	Tonne mét.	47,739	47,728	35,360	5,574	5,932	4,061
Eaux-de-vie et esprits	Hectol. d'alcool pur.	76,557	68,866	72,626	6,153	5,547	5,270
Matériaux	Tonne mét.	252,551	242,779	183,661	6,688	6,354	4,991
Fonte, fer et acier (mâchefer compris)	Quint. mét.	822,654	770,500	640,276	13,018	11,643	9,592
Produits chimiques	*Idem.*	454,462	521,865	593,043	10,275	12,253	8,421
Parfumeries et savons	*Idem.*	158,522	168,939	159,924	8,843	9,719	9,206
Poteries, verres et cristaux	*Idem.*	315,000	206,082	260,349	9,068	9,122	7,814
Fils	*Idem.*	31,263	35,415	29,530	5,515	6,267	5,216
Tissus... de jute, de phormium tenax, etc.	*Idem.*	84,212	98,003	101,781	6,988	8,753	8,876
Tissus... de coton	*Idem.*	134,474	169,578	144,303	56,265	69,108	59,117
Tissus... de laine	*Idem.*	7,569	8,704	7,170	6,147	7,076	6,073
Lingerie, vêtements et articles confectionnés	*Idem.*	13,058	13,196	9,794	16,929	17,835	13,949
Papier et ses applications	*Idem.*	156,753	152,353	130,913	17,911	17,478	14,458
Peaux préparées	*Idem.*	18,755	19,911	19,251	12,250	13,279	12,705
Ouvrages en peau ou en cuir naturel ou artificiel	*Idem.*	9,460	9,560	7,343	6,740	5,954	5,827
Machines et mécaniques	*Idem.*	157,246	158,550	143,308	21,868	20,932	18,850
Outils et ouvrages en métaux	*Idem.*	444,841	440,993	432,132	28,167	27,055	23,861
Meubles et ouvrages en bois	*Idem.*	713,693	1,020,580	811,990	19,419	25,957	20,129
Carrosserie (voitures automobiles et autres, vélocipèdes et motocycles)	*Idem.*	53,212	90,098	51,328	25,056	26,516	16,658
Ouvrages en caoutchouc et en gutta-percha	*Idem.*	4,274	4,200	3,176	6,611	5,954	4,520
Tabletterie, éventails, brosserie, boutons et bimbeloterie	*Idem.*	13,601	12,781	12,033	8,027	7,737	7,533
Colis postaux	*Idem.*	82,396	82,520	76,216	123,594	123,791	114,879
Autres articles	.....	.....	.....	.....	84,587	81,613	65,820
TOTAUX	.....	.....	.....	.....	551,749	568,488	489,903

(1) Voir p. 196.

المصدر: - M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, Op.Cit, p 204.

الملحق رقم 05: أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1884م.

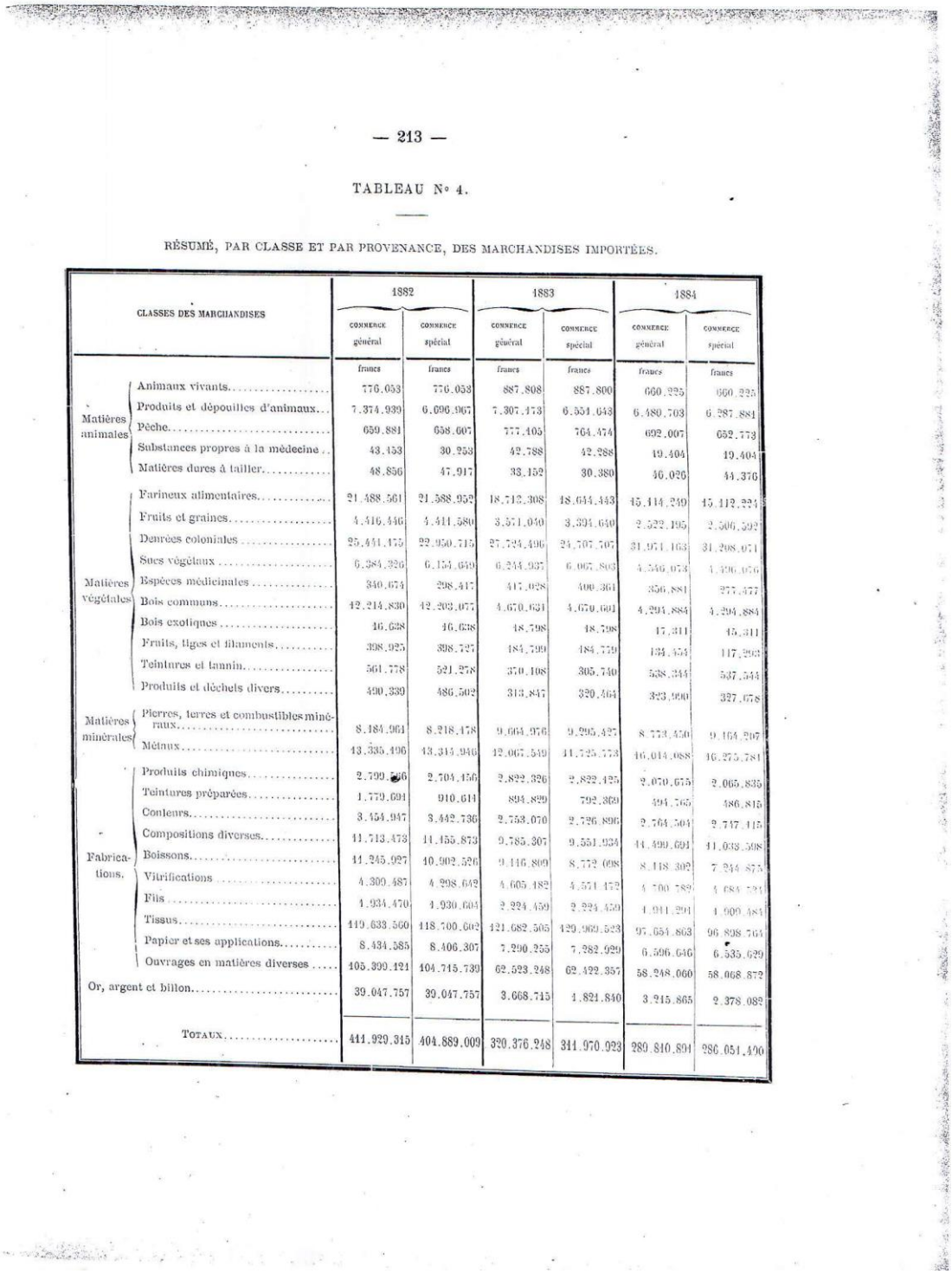

— 213 —

TABLEAU N° 4.

RÉSUMÉ, PAR CLASSE ET PAR PROVENANCE, DES MARCHANDISES IMPORTÉES.

CLASSES DES MARCHANDISES		1882		1883		1884	
		COMMERCE général	COMMERCE spécial	COMMERCE général	COMMERCE spécial	COMMERCE général	COMMERCE spécial
		francs	francs	francs	francs	francs	francs
Matières animales	Animaux vivants	776.053	776.053	887.808	887.800	660.225	660.225
	Produits et dépouilles d'animaux	7.374.939	6.696.967	7.307.173	6.551.643	6.480.703	6.287.884
	Pêche	659.881	658.607	777.405	764.474	692.007	652.773
	Substances propres à la médecine	43.153	30.253	42.788	42.288	19.404	19.404
	Matières dures à tailler	48.856	47.917	33.152	30.380	46.026	44.376
Matières végétales	Farineux alimentaires	21.488.561	21.588.953	18.712.308	18.644.443	15.414.249	15.412.224
	Fruits et graines	4.416.446	4.411.580	3.571.040	3.394.640	2.522.195	2.506.592
	Denrées coloniales	25.441.475	22.950.715	27.734.496	24.707.707	31.971.163	31.208.071
	Sucs végétaux	6.384.926	6.154.649	6.244.937	6.067.803	4.546.073	4.490.056
	Espèces médicinales	340.674	298.417	417.028	400.361	356.881	277.477
	Bois communs	42.214.830	42.203.077	4.670.631	4.670.601	4.294.884	4.294.884
	Bois exotiques	46.638	46.638	48.598	48.598	17.311	15.311
	Fruits, tiges et filaments	398.925	398.727	484.799	484.779	134.454	117.293
	Teintures et tannin	561.778	521.278	370.108	305.740	538.344	537.544
	Produits et déchets divers	490.339	486.502	313.847	320.464	323.960	327.078
Matières minérales	Pierres, terres et combustibles minéraux	8.184.961	8.218.478	9.664.976	9.295.427	8.773.450	9.164.207
	Métaux	13.335.496	13.313.946	12.067.549	11.725.573	16.014.088	16.275.781
Fabrications.	Produits chimiques	2.799.566	2.704.456	2.822.326	2.822.425	2.070.675	2.065.835
	Teintures préparées	1.779.691	910.611	894.829	792.369	494.765	486.815
	Couleurs	3.454.947	3.442.736	2.753.070	2.726.896	2.764.504	2.747.115
	Compositions diverses	11.713.473	11.455.873	9.785.307	9.551.934	11.499.691	11.038.598
	Boissons	11.245.927	10.902.526	9.116.809	8.772.098	8.118.302	7.244.875
	Vitrifications	4.309.487	4.298.642	4.605.182	4.571.452	4.700.789	4.684.721
	Fils	1.934.470	1.930.604	2.224.459	2.224.459	1.911.291	1.900.484
	Tissus	119.633.560	118.700.602	121.682.505	120.969.523	97.054.863	96.898.764
	Papier et ses applications	8.434.585	8.406.307	7.290.255	7.282.929	6.596.646	6.535.629
	Ouvrages en matières diverses	105.390.121	104.715.739	62.523.248	62.422.357	58.248.060	58.068.872
Or, argent et billon		39.047.757	39.047.757	3.668.715	1.821.840	3.215.865	2.378.082
TOTAUX		411.929.315	404.889.009	320.376.248	311.970.923	289.810.891	286.051.490

المصدر: G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, (1882 à 1884)**, Op.Cit, p 213.

الملحق رقم 06: أهم المنتجات المصدرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1899م.

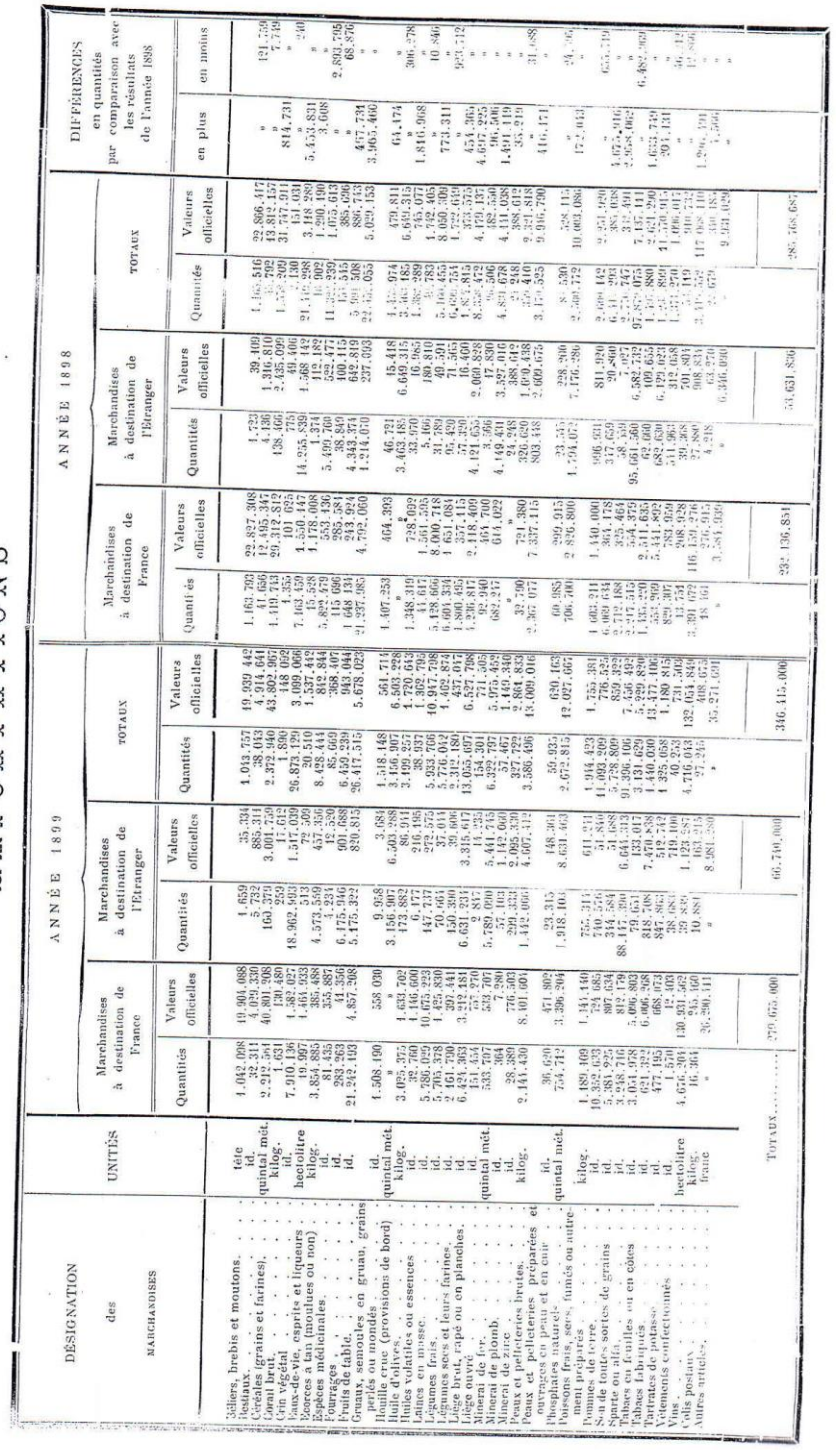

EXPORTATIONS

DÉSIGNATION des MARCHANDISES	UNITÉS	ANNÉE 1899						ANNÉE 1898						DIFFÉRENCES en quantités par comparaison avec les résultats de l'année 1898	
		Marchandises à destination de France		Marchandises à destination de l'Étranger		TOTAUX		Marchandises à destination de France		Marchandises à destination de l'Étranger		TOTAUX			
		Quantités	Valeurs officielles	Quantités	Valeurs officielles	Quantités	Valeurs officielles	Quantités	Valeurs officielles	Quantités	Valeurs officielles	Quantités	Valeurs officielles	en plus	en moins
Béliers, brebis et moutons.	tête	1.042.098	19.904.088	1.659	35.334	1.043.757	19.939.442	1.163.793	29.827.308	1.723	39.409	1.165.516	29.866.717	»	121.559
Bestiaux.	id.	32.311	4.039.330	5.732	885.311	38.043	4.924.641	41.636	12.495.347	4.136	1.316.810	45.772	13.812.157	»	7.749
Céréales, grains et farines).	quintal mét.	2.912.561	40.801.708	163.379	3.001.759	2.372.140	43.803.467	1.149.743	29.312.812	138.466	2.435.099	1.288.209	31.747.911	814.731	»
Corail brut.	kilog.	1.631	130.480	259	17.612	1.890	148.092	101.625	775	»	49.406	1.130	151.031	»	240
Crin végétal	id.	7.910.136	1.382.027	18.962.593	1.517.039	26.873.129	3.099.066	7.163.439	1.538.847	14.955.839	1.368.442	21.119.278	3.148.289	5.453.831	»
Eaux-de-vie, esprits et liqueurs	hectolitre	149.997	1.401.533	513	72.509	20.510	1.537.442	15.538	1.178.006	1.374	112.182	16.912	1.290.190	3.608	»
Écorces à tan (moulues ou non)	kilog.	3.854.885	385.488	4.573.559	457.356	8.428.444	842.844	5.822.479	582.247	5.499.760	549.976	11.322.239	1.132.223	»	2.893.795
Espèces médicinales.	id.	1.811.765	362.353	85.669	17.134	1.897.434	379.487	115.696	23.139	36.775	7.355	152.471	30.494	»	68.876
Fourrages.	id.	283.263	41.356	6.475.946	901.858	6.759.209	943.044	1.648.134	243.924	4.343.374	642.819	5.991.508	886.743	3.963.466	»
Fruits de table.	id.	21.242.193	4.857.308	5.175.322	820.815	26.417.515	5.678.023	21.297.085	4.792.060	1.214.070	237.003	22.511.055	5.029.153	»	»
Gruaux, semoules en gruau, grains mondés.	id.	1.508.190	558.030	9.958	3.684	1.518.148	561.714	1.407.353	464.399	46.721	15.418	1.454.074	479.811	63.474	»
Huile d'olive (provisions de bord)	quintal mét.	»	»	6.503.398	1.156.907	6.503.398	1.156.907	404.393	46.721	15.418	6.649.315	6.694.185	1.816.968	306.278	
Huiles volatiles ou essences	kilog.	3.075.375	1.433.702	473.882	86.911	3.499.257	1.720.613	1.348.319	738.009	33.570	16.965	1.381.889	745.077	»	10.946
Laines en masse.	id.	38.780	6.146.660	6.177	216.195	38.957	1.362.795	41.612	1.561.595	3.167	89.310	44.779	1.742.405	»	
Légumes frais.	id.	5.760.161	1.015.233	142.777	272.575	5.932.766	10.947.708	5.138.866	8.000.748	31.789	49.200	5.170.655	8.050.300	773.311	»
Légumes secs et leurs farines.	id.	5.765.328	1.425.830	150.466	37.616	5.915.794	1.463.446	5.774.042	1.651.084	95.430	71.565	5.869.472	1.722.649	»	923.112
Liège brut, râpé ou en planches.	id.	6.424.363	3.212.181	6.631.231	3.315.617	13.055.594	6.527.798	1.440.457	357.115	1.890.455	57.330	3.330.912	414.445	»	
Liège ouvré.	id.	151.454	75.770	2.817	14.235	154.301	90.005	1.226.817	2.118.409	1.894.818	16.460	3.121.635	2.134.869	986.766	»
Minerai de fer.	quintal mét.	533.707	533.707	5.789.000	5.444.715	6.322.707	5.978.422	682.316	661.700	4.121.655	3.960	4.803.971	665.660	4.137.285	»
Minerai de plomb.	id.	384	7.380	57.103	1.142.060	57.467	1.449.340	»	641.022	4.149.411	3.397.016	4.149.411	4.038.038	4.111.038	»
Minerai de zinc.	id.	38.780	776.597	299.333	2.995.330	327.722	2.861.833	32.790	721.380	324.948	388.642	357.738	1.110.022	1.491.119	»
Peaux et pelleteries brutes.	kilog.	2.141.480	8.101.000	1.442.056	4.607.472	3.586.496	43.009.016	2.367.077	7.337.115	1.090.438	2.669.675	3.457.515	9.921.818	35.219	31.488
Peaux et pelleteries préparées et ouvrages en peau et en cuir	id.	36.630	471.892	23.315	148.361	59.945	620.163	60.985	399.915	23.555	298.306	84.540	698.221	416.151	»
Phosphates naturels.	quintal mét.	754.742	3.396.394	1.918.103	8.631.463	2.672.845	12.027.857	706.700	2.826.800	1.794.072	7.176.286	2.500.772	10.003.086	152.043	»
Poissons frais, secs, fumés ou autrement préparés.	kilog.	1.189.169	1.141.140	755.311	611.211	1.944.423	1.752.351	1.682.311	1.440.000	906.231	811.920	2.588.542	2.251.920	»	654.431
Pommes de terre.	id.	16.322.673	979.685	740.576	51.840	17.063.249	776.525	6.969.634	364.178	5.172.659	20.860	12.142.293	385.038	4.078.916	»
Sel de toutes sortes de grains	id.	5.728.716	802.634	344.384	34.438	5.728.809	859.322	2.712.188	325.464	2.617.747	261.774	5.329.935	587.238	2.958.062	»
Sparte ou alfa.	id.	3.054.928	812.179	88.715	6.641.313	91.396.106	7.456.492	2.317.515	554.375	95.661.560	6.582.737	97.979.075	7.137.111	»	6.482.980
Tabacs en feuilles ou en côtes	id.	5.096.803	779.651	1.731.700	1.731.700	3.131.629	2.511.635	62.060	109.654	1.191.023	312.058	1.253.083	421.712	»	
Tabacs fabriqués.	id.	621.322	818.708	847.861	512.743	1.469.183	1.331.451	553.969	1.441.892	682.630	1.791.915	1.236.599	3.233.807	»	
Tartrates de potasse.	id.	477.195	668.073	38.083	719.100	515.278	1.387.173	829.307	783.929	511.961	312.058	1.341.268	1.095.987	291.184	»
Vêtements confectionnés	id.	1.570	12.403	39.889	1.122.587	41.459	1.134.990	31.754	298.928	39.368	501.804	71.122	800.732	»	54.742
Vins.	hectolitre	4.656.201	130.331.562	10.881	163.215	4.716.043	132.054.844	2.209.672	46.379.112	116.970	908.833	2.326.642	47.287.945	1.944.201	12.946
Colis postaux.	kilog.	16.364	36.500.111	»	»	97.255	408.675	48.161	337.127	4.218	63.270	52.379	400.397	1.566	»
Autres articles.	franc	»	»	»	8.981.250	»	35.271.691	»	3.581.939	»	6.346.990	»	9.928.929	»	»
TOTAUX		270.672.000		66.749.000		346.415.000		232.136.841		53.631.856		285.768.697			

المصدر: G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Op.Cit, p 388.

الملحق رقم 07: أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1907م.

346 6e PARTIE. — COLONIES ET PAYS DE PROTECTORAT.

TABLEAU VI. — *Exportations en France* (1).

ALGÉRIE. *COMMERCE SPÉCIAL.* ANNÉE 1907.

N°s D'ORDRE.	MARCHANDISES EXPÉDIÉES PENDANT L'ANNÉE 1907. DÉSIGNATION DES MARCHANDISES.	UNITÉS.	COMMERCE SPÉCIAL. MARCHANDISES MISES EN CONSOMMATION pendant l'année 1907. QUANTITÉS.	VALEURS actuelles.	DROITS perçus.
				mille francs.	mille francs.
1	Vins, non compris les mistelles	Hectol	5,689,517	85,328	17
2	Céréales en grains	Quint. mét.	3,784,200	81,478	–
3	Béliers, brebis et moutons	Tête.....	1,102,758	28,947	–
4	Laines en masse	Quint. mét.	134,755	17,518	–
5	Fruits de table	*Idem*.....	301,421	7,785	2
6	Peaux brutes	*Idem*.....	22,918	6,874	–
7	Mistelles (moûts de raisins frais mutés à l'alcool)	Hectol	164,486	4,935	–
8	Légumes frais	Quint. mét.	140,855	4,508	–
9	Liège brut, râpé ou en planches	*Idem*.....	76,920	3,846	–
10	Minerai de zinc	*Idem*.....	120,313	3,609	–
11	Phosphates naturels	*Idem*.....	796,237	3,344	–
12	Poissons frais, secs, salés ou conservés	*Idem*.....	28,953	3,338	–
13	Tabac en feuilles ou en côtes	*Idem*.....	39,301	2,515	–
14	Eaux-de-vie, esprits et liqueurs	Hectol....	42,868	2,586	–
15	Pommes de terre	Quint. mét.	110,066	2,532	–
16	Tabacs fabriqués	*Idem*.....	691	392	89
17	Légumes secs et leurs farines	*Idem*.....	93,834	2,193	–
18	Huile d'olive	*Idem*.....	19,038	2,094	–
19	Huiles volatiles ou essences végétales	*Idem*.....	413	2,015	–
20	Bœufs	Tête.....	10,482	2,013	–
21	Son de toutes sortes de grains	Quint. mét.	146,508	1,758	–
22	Liège ouvré	*Idem*.....	2,644	1,494	–
23	Tartrates de potasse	*Idem*.....	20,185	1,522	–
24	Gruaux, semoules en gruau, grains perlés ou mondés	*Idem*.....	38,372	1,343	–
25	Minerai de plomb	*Idem*.....	63,137	1,705	–
26	Chevaux	Tête.....	4,531	995	–
27	Limailles et débris de vieux ouvrages en cuivre	Quint. mét.	5,853	937	–
28	Espèces médicinales	*Idem*.....	3,171	791	–
29	Automobiles	*Idem*.....	863	863	–
30	Crin végétal	*Idem*.....	80,155	802	–
31	Minerai de fer	*Idem*.....	629,784	567	–
32	Mules, mulets, ânes et ânesses	Tête.....	3,947	464	–
33	Peaux et pelleteries ouvrées	Quint. mét.	452	406	–
34	Os, sabots et cornes de bétail, bruts	*Idem*.....	16,049	427	–
35	Plantes et arbustes de serre et de pépinière	*Idem*.....	4,692	235	–
36	Minerai de cuivre	*Idem*.....	3,370	303	–
37	Écorces à tan, moulues ou non	*Idem*.....	28,347	354	–
38	Déchets de laine, bourre entière	*Idem*.....	1,051	328	–
39	Machines et mécaniques	*Idem*.....	3,857	309	–
40	Bois d'ébénisterie	*Idem*.....	12,190	305	–
41	Drilles	*Idem*.....	13,155	273	–
42	Cire brute animale	*Idem*.....	636	216	–
43	Fourrages	*Idem*.....	24,728	198	–
44	Tissus de laine	*Idem*.....	314	183	–
45	Gibier mort	*Idem*.....	604	164	–
46	Suifs	*Idem*.....	2,093	151	–
47	Résines exotiques	*Idem*.....	602	151	–
48	Tissus de coton	*Idem*.....	226	134	–
49	Ouvrages en métaux	*Idem*.....	1,644	139	–
50	Caoutchouc ou gutta-percha bruts ou refondus en masse	*Idem*.....	130	130	–
51	Porcs	Tête.....	1,020	138	–
52	Graines de lin	Quint. mét.	3,632	127	–
53	Vêtements et lingerie	*Idem*.....	89	106	–
54	Joncs, roseaux bruts et sparte	*Idem*.....	13,010	98	–
	Colis postaux	*Idem*.....	18,019	1,918	–
	Autres articles	.....	.....	2,204	3
	TOTAUX	.....	.....	290,597	111

	francs.
(1) Les marchandises venues d'Algérie en France (*Commerce général*) représentent une valeur de	295,703,000
Les exportations de l'Algérie pour l'étranger se sont en outre élevées, suivant le résumé par classe de marchandises, à	114,556,342
La valeur totale des exportations de l'Algérie a ainsi été, pendant l'année 1907, de	410,259,342

المصدر: – M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, Op.cit., p 346.

الملحق رقم 08: أهم المنتجات الصادرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1914م.

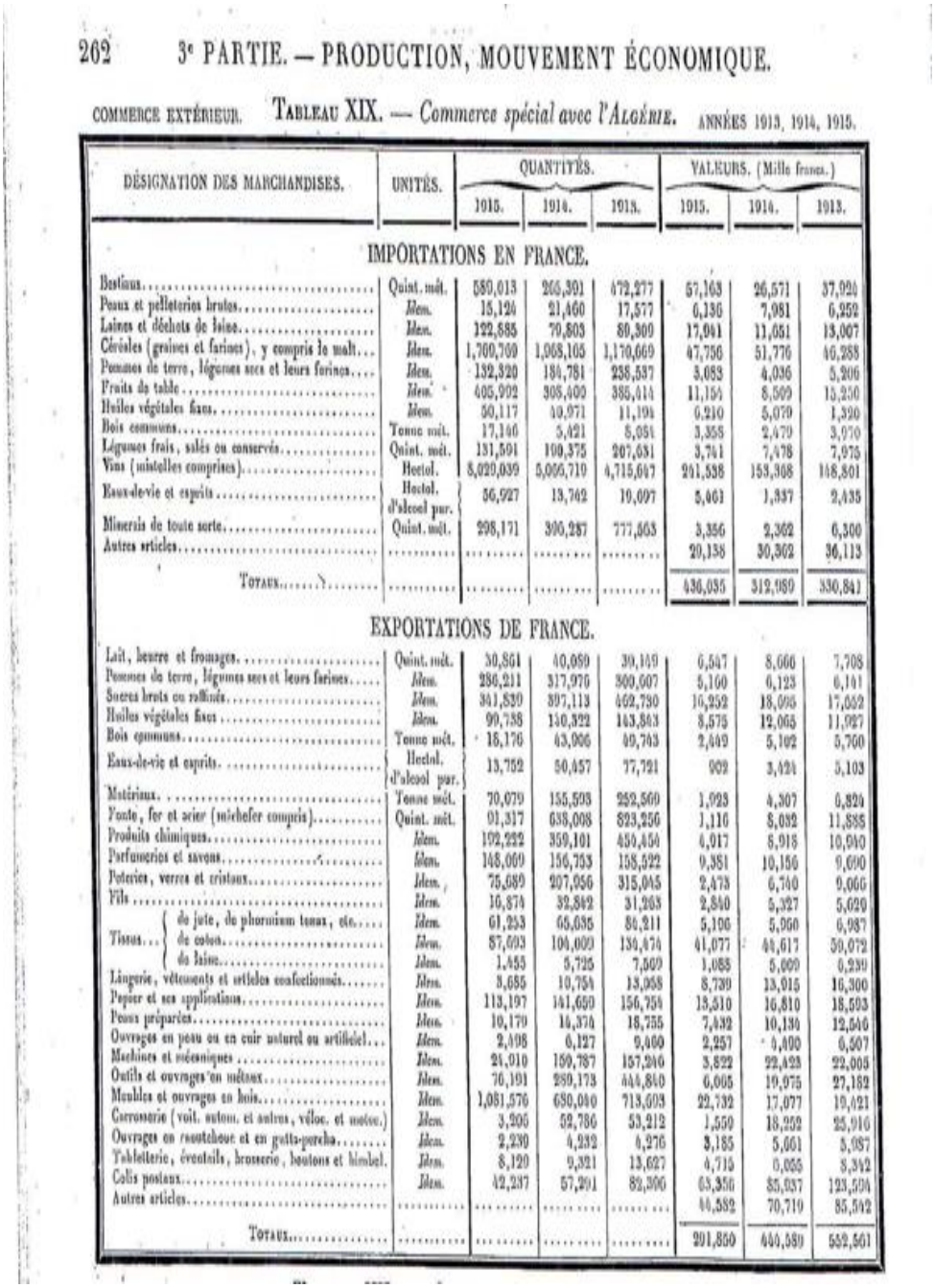

262 3e PARTIE. — PRODUCTION, MOUVEMENT ÉCONOMIQUE.

COMMERCE EXTÉRIEUR. TABLEAU XIX. — *Commerce spécial avec l'ALGÉRIE.* ANNÉES 1913, 1914, 1915.

DÉSIGNATION DES MARCHANDISES.	UNITÉS.	QUANTITÉS.			VALEURS. (Mille francs.)		
		1915.	1914.	1913.	1915.	1914.	1913.
IMPORTATIONS EN FRANCE.							
Bestiaux	Quint. mét.	580,013	265,301	472,277	57,163	26,571	37,920
Peaux et pelleteries brutes	Idem.	15,124	21,466	17,577	6,136	7,981	6,252
Laines et déchets de laine	Idem.	122,885	70,803	80,300	17,041	11,051	13,007
Céréales (graines et farines), y compris le malt	Idem.	1,760,769	1,068,105	1,170,069	47,756	51,776	46,288
Pommes de terre, légumes secs et leurs farines	Idem.	132,320	184,781	238,587	3,083	4,036	5,206
Fruits de table	Idem.	405,902	303,405	385,014	11,154	8,509	15,256
Huiles végétales fixes	Idem.	50,117	10,971	11,196	6,210	5,070	1,320
Bois communs	Tonne mét.	17,146	5,021	8,051	3,355	2,479	3,070
Légumes frais, salés ou conservés	Quint. mét.	131,591	109,375	207,681	3,741	7,478	7,975
Vins (mistelles comprises)	Hectol.	5,020,039	5,005,710	4,715,647	201,536	153,308	148,801
Eaux-de-vie et esprits	Hectol. d'alcool pur.	56,927	13,762	19,097	5,461	1,337	2,435
Minerais de toute sorte	Quint. mét.	298,171	300,287	777,653	3,356	2,362	6,300
Autres articles	.....	.....	.....	.....	20,136	30,362	36,113
TOTAUX	.....	.....	.....	.....	436,035	312,080	330,841
EXPORTATIONS DE FRANCE.							
Lait, beurre et fromages	Quint. mét.	30,861	40,089	30,149	6,547	8,666	7,708
Pommes de terre, légumes secs et leurs farines	Idem.	286,211	317,976	309,607	5,160	6,123	6,141
Sucres bruts ou raffinés	Idem.	361,830	397,113	462,780	16,252	18,995	17,552
Huiles végétales fixes	Idem.	99,758	140,322	143,863	8,575	12,065	11,927
Bois communs	Tonne mét.	15,176	43,906	49,763	2,449	5,102	5,760
Eaux-de-vie et esprits	Hectol. d'alcool pur.	13,752	50,457	77,721	902	3,424	5,103
Matériaux	Tonne mét.	70,079	155,593	252,560	1,023	4,307	6,824
Fonte, fer et acier (mâchefer compris)	Quint. mét.	91,317	633,008	823,256	1,110	8,032	11,885
Produits chimiques	Idem.	192,222	359,101	450,454	6,017	8,918	10,940
Parfumeries et savons	Idem.	148,069	156,753	158,522	9,381	10,156	9,690
Poteries, verres et cristaux	Idem.	75,589	207,956	315,045	2,473	6,740	9,066
Fils	Idem.	16,374	32,842	31,263	2,840	5,327	5,029
Tissus... de jute, de phormium tenax, etc.	Idem.	61,253	65,035	86,211	5,106	5,960	6,987
Tissus... de coton	Idem.	87,693	104,009	130,474	41,077	46,617	30,072
Tissus... de laine	Idem.	1,455	5,725	7,569	1,088	5,009	6,239
Lingerie, vêtements et articles confectionnés	Idem.	8,655	10,754	13,968	8,739	13,915	16,300
Papier et ses applications	Idem.	113,197	141,690	156,754	13,510	16,810	18,593
Peaux préparées	Idem.	10,170	14,376	18,755	7,432	10,136	12,546
Ouvrages en peau ou en cuir naturel ou artificiel	Idem.	2,498	6,127	9,460	2,257	4,490	6,507
Machines et mécaniques	Idem.	21,910	159,787	157,246	3,822	22,423	22,005
Outils et ouvrages en métaux	Idem.	76,191	289,173	444,840	6,665	19,975	27,182
Meubles et ouvrages en bois	Idem.	1,081,576	650,040	713,693	22,732	17,077	19,021
Carrosserie (voit. autom. et autres, vélocr. et motocr.)	Idem.	3,205	52,786	53,212	1,550	18,222	25,916
Ouvrages en caoutchouc et en gutta-percha	Idem.	2,230	4,232	6,276	3,185	5,061	5,987
Tabletterie, éventails, brosserie, boutons et bimbel.	Idem.	8,120	9,321	13,627	4,715	6,055	8,342
Colis postaux	Idem.	42,237	57,201	82,306	65,356	85,037	123,504
Autres articles	.....	.....	.....	.....	46,582	70,719	85,542
TOTAUX	.....	.....	.....	.....	201,850	440,589	552,561

المصدر: – M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1912**, Op.Cit, p 213., M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 262.

الملحق رقم 09: أهم السلع المستوردة من الجزائر المستعمرة نحو الخارج لسنة 1861م.

— 24 —

IMPORTATIONS (COMMERCE SPÉCIAL).

RÉSUMÉ PAR ESPÈCE DE MARCHANDISES.

DÉSIGNATION DES MARCHANDISES.	1857	1858	1859	1860	1861
Vins	2,065,109	1,754,745	1,530,839	1,949,310	2,101,235
Tabac en feuilles	159,748	195,983	233,412	2,390,671	1,745,117
Café	2,318,209	2,268,672	2,401,009	1,797,962	1,709,856
Tissus de coton	563,716	536,930	651,859	957,959	1,118,450
Fruits de table	1,387,539	1,553,870	1,589,051	986,468	1,424,530
Nattes ou tresses de paille ou de sparte	1,439,678	1,076,053	1,123,243	1,016,635	990,011
Bois communs	3,023,693	3,084,566	1,990,617	1,680,750	917,586
Tissus de laine, de poil ou de crin	345,969	211,553	120,891	177,902	456,936
Laines en masse	784,044	687,552	2,004,264	236,410	544,728
Sucre	471,829	515,185	614,546	404,428	470,541
Tabac fabriqué et cigares	227,566	215,547	262,223	250,074	325,715
Houille crue	144,050	552,446	628,024	369,330	324,271
Riz en grains	510,350	450,216	308,375	270,645	302,651
Céréales (grains et farines)	2,196,628	2,001,016	5,041,068	1,284,552	269,260
Peaux ouvrées et babouches du Maroc	622,138	556,125	308,352	290,108	214,431
Poterie de terre	197,521	372,439	420,711	131,078	204,072
Pommes de terre et légumes secs	300,630	309,522	193,503	55,040	167,079
Peaux préparées	305,919	252,466	24,047	99,277	165,430
Tissus de soie et de fleuret	180,758	184,351	92,248	112,927	140,196
Poivre et piment	134,167	81,397	102,908	95,365	127,148
Matériaux	85,340	48,555	47,265	430,861	118,174
Arachides et noix de Toulouconna	108,551	97,063	74,528	103,678	101,799
Vannerie	67,173	68,342	79,702	87,786	99,518
Eaux-de-vie et liqueurs	84,770	66,483	74,845	50,484	82,734
Huile d'olive	899,857	610,171	610,074	123,754	81,179
Fonte, fer et acier	309,410	212,509	269,514	270,770	80,032
Fromages	45,358	58,564	56,505	46,604	61,801
Soies écrues, grèges et teintes	94,430	87,854	119,685	81,405	47,670
Cordages de chanvre et de sparte	83,647	109,953	112,686	53,587	37,639
Mercerie	62,866	46,854	34,560	43,807	36,965
Viandes salées	361,150	50,579	81,106	171,221	32,293
Graisse de porc	66,125	51,878	39,188	25,839	17,435
Filets neufs	193,736	323,862	311,408	21,360	16,338
Meubles	47,139	18,867	23,125	18,018	15,847
Pain et biscuit de mer	57,771	64,907	81,804	14,180	12,912
Bestiaux	142,451	32,622	11,390	32,180	3,779
Poils de chèvre et de chevreau	204,760	161,000	88,600	1,600	1,520
Horlogerie	144,950	104,000	41,850	23,900	1,400
Mules et mulets	63,300	14,100	20,400	5,400	900
Autres marchandises	1,632,917	1,700,815	1,867,735	1,288,197	1,223,145
TOTAUX	22,847,478	20,708,211	24,545,580		

1/1

— 25 —

EXPORTATIONS (COMMERCE SPÉCIAL).

RÉSUMÉ PAR ESPÈCE DE MARCHANDISES,

DÉSIGNATION DES MARCHANDISES.	1857	1858	1859	1860	1861
Céréales (grains et farines)	466,759	7,405,305	1,867,265	2,602,360	2,181,818
Bestiaux	279,540	675,111	1,084,683	992,564	1,991,406
Tabac fabriqué	595,584	526,252	673,495	937,280	1,300,864
Futailles vides	217,966	380,850	617,589	810,403	916,195
Tissus de coton	201,882	330,053	580,237	604,752	721,005
Laines en masse	1,198	20,652	31,960	7,824	626,584
Tissus de laine	28,705	45,652	38,544	113,413	562,147
Joncs et roseaux d'Europe	»	»	»	140,168	513,112
Corail brut	114,323	228,624	261,173	248,202	272,525
Peaux brutes	192,330	171,093	224,150	228,427	260,261
Chevaux	16,500	91,500	72,000	40,000	116,000
Tabac en feuilles	83,297	31,133	39,037	7,333	92,188
Peaux ouvrées et préparées	1,060	8,273	39,783	62,456	36,558
Tissus de lin ou de chanvre	5,236	16,231	70,109	25,418	34,010
Fourrages	936	5,111	140,756	86,345	33,300
Cire non ouvrée	13,050	9,498	17,350	16,192	27,618
Boyaux frais ou salés	18,069	24,363	21,567	20,561	26,013
Pain et biscuit de mer	50	163	134,284	284	25,884
Ferraille	15,405	21,927	9,271	4,191	25,644
Minerai de cuivre	133,830	158,427	39,362	14,566	20,343
Habillements neufs	»	»	433,920	21,800	7,560
Cuivre pur	768,416	273,118	2,032	3,042	2,070
Sel marin	2,595	9,153	1,092	1,712	1,835
Fer étiré en barres	1,240	»	24,115	1,030	234
Filets neufs	»	32,320	32,400	21,830	»
Cornes de bétail brutes	4,500	9,324	11,520	»	»
Autres marchandises	181,222	243,807	368,832	781,673	1,414,527
TOTAUX	3,343,702	10,717,940	6,845,826	7,881,825	11,218,707

2/1

المصدر: **Enquete sur le commerce**, Op.cit.,pp 24,25.

الملحق رقم 10: حجم المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وأهم الدول الأجنبية لسنة 1887م.

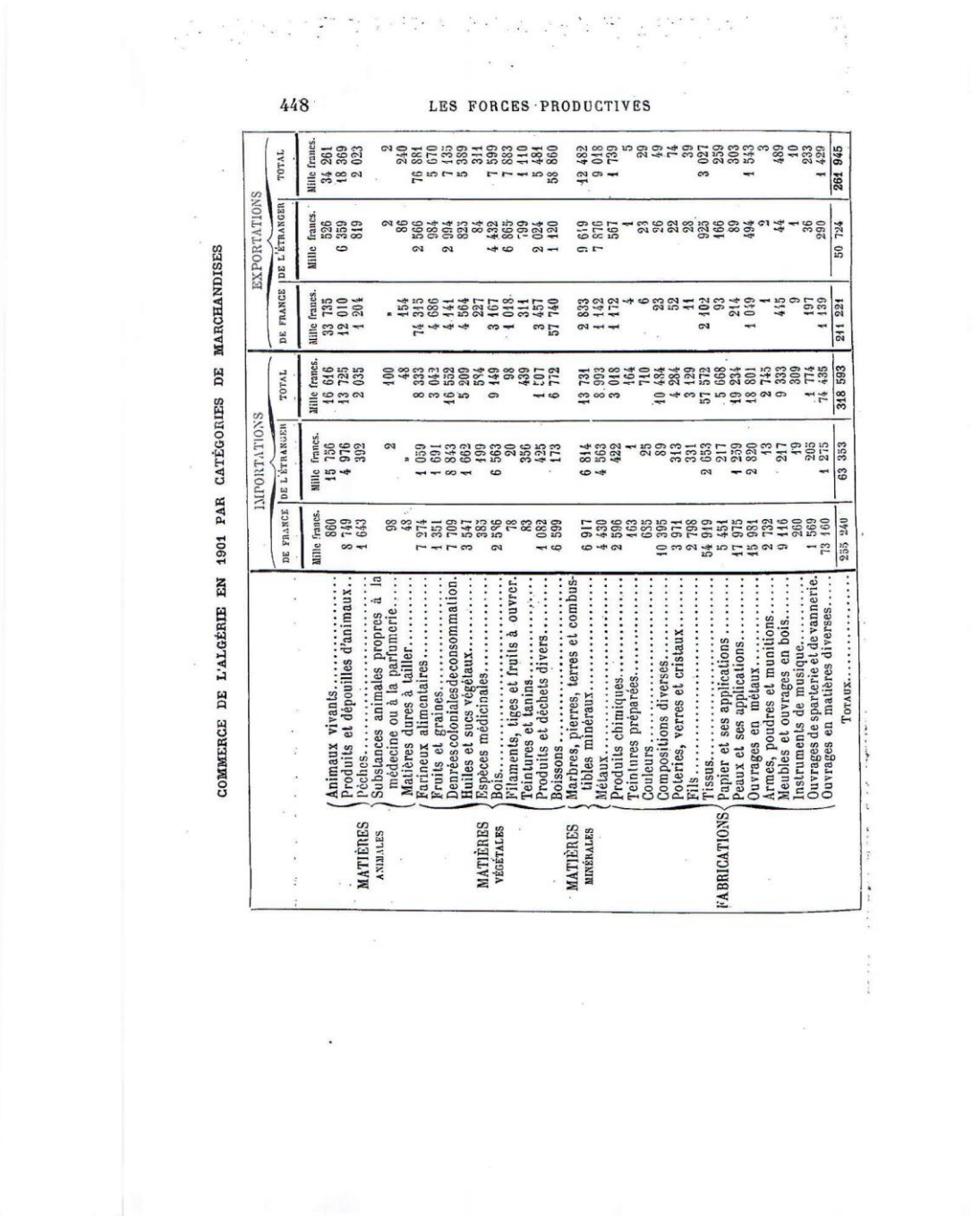

448 LES FORCES PRODUCTIVES

COMMERCE DE L'ALGÉRIE EN 1901 PAR CATÉGORIES DE MARCHANDISES

		IMPORTATIONS			EXPORTATIONS		
		DE FRANCE	DE L'ÉTRANGER	TOTAL	DE FRANCE	DE L'ÉTRANGER	TOTAL
		Mille francs.	Mille francs.	Mille francs.	Mille francs.	Mille francs.	Mille francs.
MATIÈRES ANIMALES	Animaux vivants	860	15 756	16 616	33 735	526	34 261
	Produits et dépouilles d'animaux	8 749	4 976	13 725	12 010	6 359	18 369
	Pêches	1 643	392	2 035	1 204	819	2 023
	Substances animales propres à la médecine ou à la parfumerie	98	2	100	»	2	2
	Matières dures à tailler	43	»	43	154	86	240
MATIÈRES VÉGÉTALES	Farineux alimentaires	7 974	1 059	8 333	74 315	2 566	76 881
	Fruits et graines	1 351	1 691	3 043	4 686	984	5 670
	Denrées coloniales de consommation	7 709	8 843	16 552	4 141	2 994	7 135
	Huiles et sucs végétaux	3 547	1 663	5 209	4 564	823	5 389
	Espèces médicinales	383	199	582	227	84	311
	Bois	2 586	6 563	9 149	3 167	4 432	7 599
	Filaments, tiges et fruits à ouvrer	78	20	98	1 018	6 865	7 883
	Teintures et tanins	83	356	439	311	799	1 110
	Produits et déchets divers	1 082	425	1 507	3 457	2 024	5 481
	Boissons	6 599	173	6 772	57 740	1 120	58 860
MATIÈRES MINÉRALES	Marbres, pierres, terres et combustibles minéraux	6 917	6 814	13 731	2 833	9 619	12 482
	Métaux	4 430	4 563	8 993	1 142	7 876	9 018
	Produits chimiques	2 596	422	3 018	1 172	567	1 739
	Teintures préparées	163	1	164	4	1	5
	Couleurs	635	25	710	6	23	29
	Compositions diverses	10 395	89	10 484	23	26	49
	Poteries, verres et cristaux	3 971	313	4 284	52	22	74
	Fils	2 798	331	3 129	11	28	39
	Tissus	54 919	2 653	57 572	2 102	925	3 027
FABRICATIONS	Papier et ses applications	5 451	217	5 668	93	166	259
	Peaux et ses applications	17 975	1 259	19 234	214	89	303
	Ouvrages en métaux	15 981	2 820	18 801	1 049	494	1 543
	Armes, poudres et munitions	2 732	13	2 745	1	2	3
	Meubles et ouvrages en bois	9 116	217	9 333	415	44	489
	Instruments de musique	260	49	309	9	1	10
	Ouvrages de sparterie et de vannerie	1 569	205	1 774	197	36	233
	Ouvrages en matières diverses	73 160	1 275	74 435	1 139	290	1 429
	TOTAUX	255 240	63 353	318 593	241 221	50 724	291 945

المصدر: - **M. Maurice Block**, Annuaire de l'économie politique et la Statistique, Guillaumin et Cie éditeurs, paris, p 647.

الملحق رقم 11: واردات وصادرات الثروة الحيوانية في الجزائر المستعمرة نحو فرنسا والدول الأجنبية لسنة 1913م.

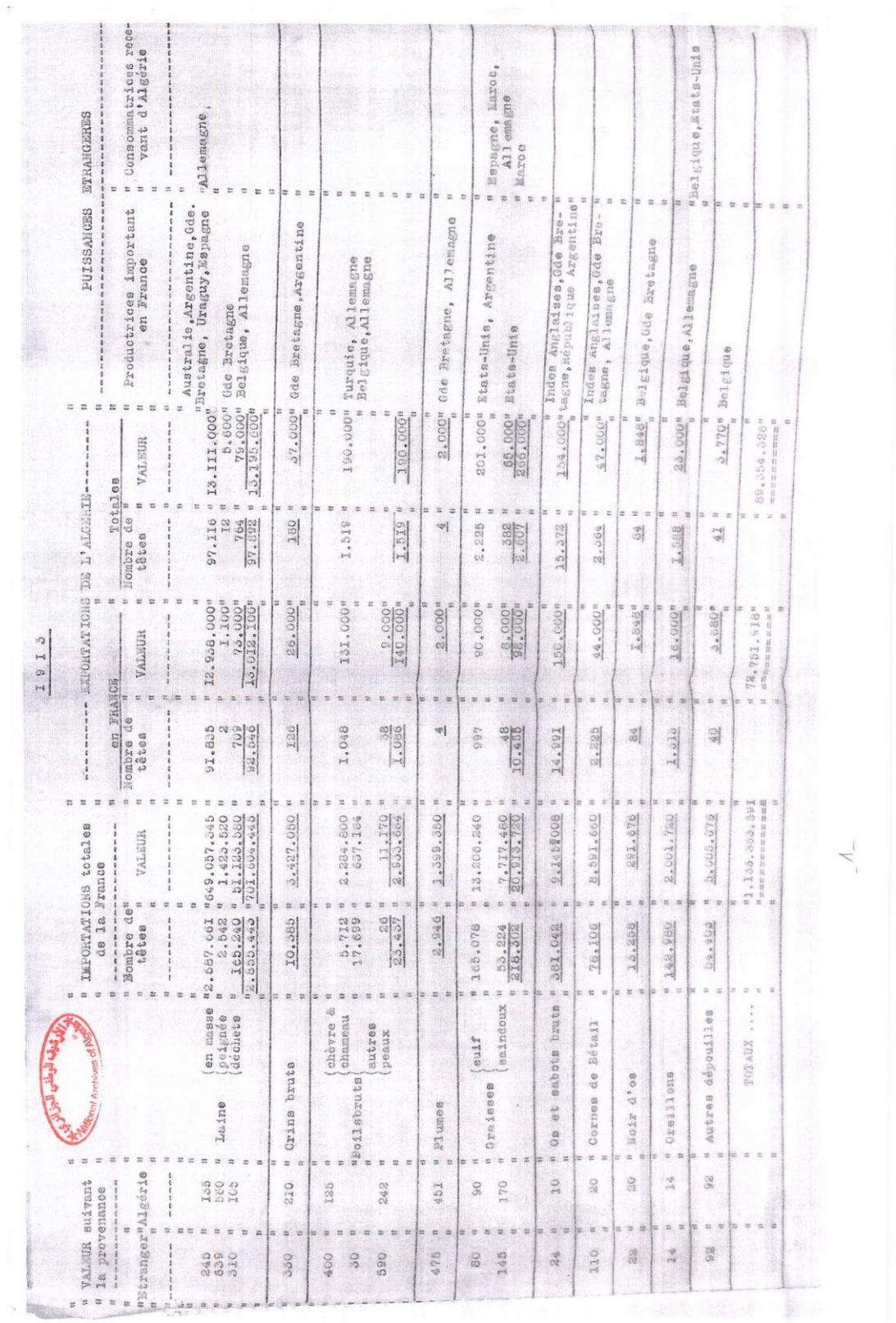

1913

VALEUR suivant la provenance	IMPORTATIONS totales de la France		EXPORTATIONS DE L'ALGERIE			PUISSANCES ETRANGERES	
	en FRANCS		Totales				
	Nombre de têtes	VALEUR	Nombre de têtes	VALEUR		Productrices important en France	Consommatrices recevant d'Algérie
Etranger "Algérie							
245	en masse	2.867.661	649.057.345	91.835	12.938.000	97.116	13.111.000	"Australie, Argentine, Gde. Bretagne, Uruguy, Espagne	"Allemagne,
659	Laine peignée	2.542	1.423.520	2	1.100	12	6.600	Gde Bretagne	
310	déchets	165.240	84.286.680	709	75.000	764	79.000	Belgique, Allemagne	
		2.035.443	701.004.445	92.546	13.012.100	97.892	13.196.600		
330	Crins bruts	10.285	3.427.050	126	26.000	130	57.000	Gde Bretagne, Argentine	
400	(chèvre & chameau	5.712	2.284.800	1.048	131.000	1.519	190.000	Turquie, Allemagne	
30	Poils bruts	17.699	697.164					Belgique, Allemagne	
	autres								
590	peaux	20	11.170	38	2.000				
242		23.437	2.533.664	1.086	140.000	1.519	190.000		
475	Plumes	2.946	1.359.350	4	2.000	4	2.000	Gde Bretagne, Allemagne	
80	suif	165.076	13.206.240	997	90.000	2.225	201.000	Etats-Unis, Argentine	Espagne, Maroc, Allemagne
145	Graisses saindoux	53.224	7.717.480	48	8.000	382	65.000	Etats-Unis	
		218.302	20.913.720	10.638	98.000	2.607	266.000		Maroc
24	Os et sabots bruts	361.042	9.141.008	14.991	150.000	18.372	154.000	Indes Anglaises, Gde Bretagne, République Argentine	
110	Cornes de Bétail	76.106	8.891.660	2.285	44.000	2.984	47.000	Indes Anglaises, Gde Bretagne, Allemagne	
28	Noir d'os	10.258	291.676	84	1.848	64	1.848	Belgique, Gde Bretagne	
14	Oreillons	144.980	2.001.780	1.918	16.000	1.868	28.000	Belgique, Allemagne	
92	Autres dépouilles	54.492	3.565.078	40	2.680	41	2.770	Belgique	
	TOTAUX		1.133.999.991		78.751.916		89.354.326		

1/1

1915

VALEUR suivant la provenance		IMPORTATIONS totales de la France		IMPORTATIONS DE L'ALGERIE en FRANCE			PUISSANCES ETRANGERES	
		Nombre de têtes	VALEUR	Nombre de têtes	VALEUR	Totales	Productrices important en France	Consommatrices recevant d'Algérie
Etranger	Algérie							
	VIANDES & PRODUITS COMESTIBLES (1)							
195	Viandes fraîches et frigorifiées (2) Mouton	4.421	862.095				République Argentine - Grande - Bretagne	
160	Porc (3)	4.343	694.880				Belgique - Pays-Bas	
165	Boeuf	23.124	3.815.460	7	1.000	68 11.000	de Bretagne - Pays-Bas	MAROC
		31.888	5.372.435	7	1.000	68 11.000		
185	Viandes salées Porc	56.781	10.504.485	183	34.000	577 107.000	de Bretagne - Allemagne	
100	Boeuf	305	80.600	204	20.000	608 60.000	Belgique - Islande	
		57.086	10.504.485	387	54.000	1.185 167.000		MAROC
330	Charcuterie	10.208	2.388.640	13	4.000	161 53.000	Etats-Unis, Italie	
244	Volailles mortes	9.561	2.262.884				Italie, de Bretagne, Belgique	
350	Pigeons morts	316	110.250					
210	Conserves de viande en boîtes	23.672	9.231.120	32	11.000	1.166 245.000	La presque totalité est fournie par Madagascar	MAROC
965	Oeufs	277.166	45.745.890	772	147.000	778 148.000	Russie, Belgique, Turquie Autriche-Hongrie, Italie	
	DEPOUILLES ET AUTRES PRODUITS							
147	Boeuf frais	15.084	2.217.348	435	59.000	1.085 232.000	Allemagne, Pays-Bas, Grande Bretagne, Etats-Unis	Allemagne, Pays-Bas
147	Boeuf salés	591.286	140.047.642		2.268.000	4.038.000	Brésil, Belgique, Italie	Etats-Unis, Allema-
543	Grandes peaux	28.296	12.765.474	12.732	1.116.000	23.073 10.000	Chine, Allemagne	gne, Grèce
265	Veaux	1.615	2.918.565	37	264.000	37 10.000	Allemagne, Belgique	
498	Moyens veaux	14.837	649.935	6.363	8.000	15.201 2.661.000	Espagne, Suisse	
642	Agneaux	16.829	12.908.226	687	8.000	1.978 485.000	Italie	Allemagne
350	Chevreaux	86.777	26.471.146	24	2.000	24	Italie, Rep.-Argentine	Allemagne- Autri-
524	Chèvres	745.860	219.329.072	7.870	2.268.000	11.683 3.570.000	Indes Anglaises, Maroc	che Hongrie
				27.653	3.944.000	51.920 10.777.000	Espagne	Belgique

(1) Dans ce chiffre les viandes fraîches et congelées pour 3.893 quintaux
(2) d° frigorifiées sont comprises pour 1.330
(3) d° d° 15.096
d° d° 16.239

2/1

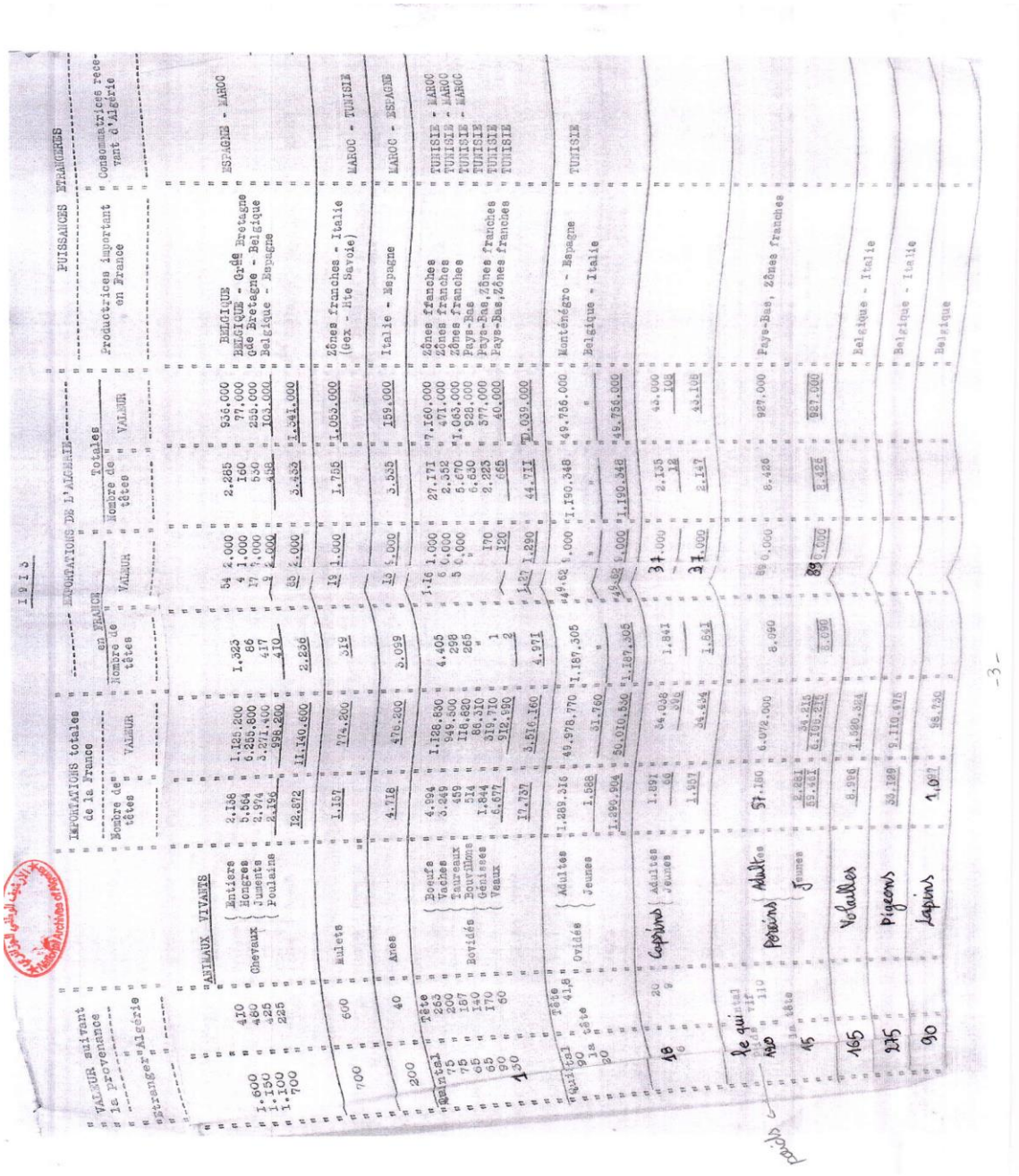

3/1

المصدر: – A.N.A boite N° 641, Note sur l'elevage Algérien et les relations commercial Septembre 1916.

الملحق رقم 12: أهم المنتجات المستوردة والمصدّرة من الدول الأجنبية نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1893م.

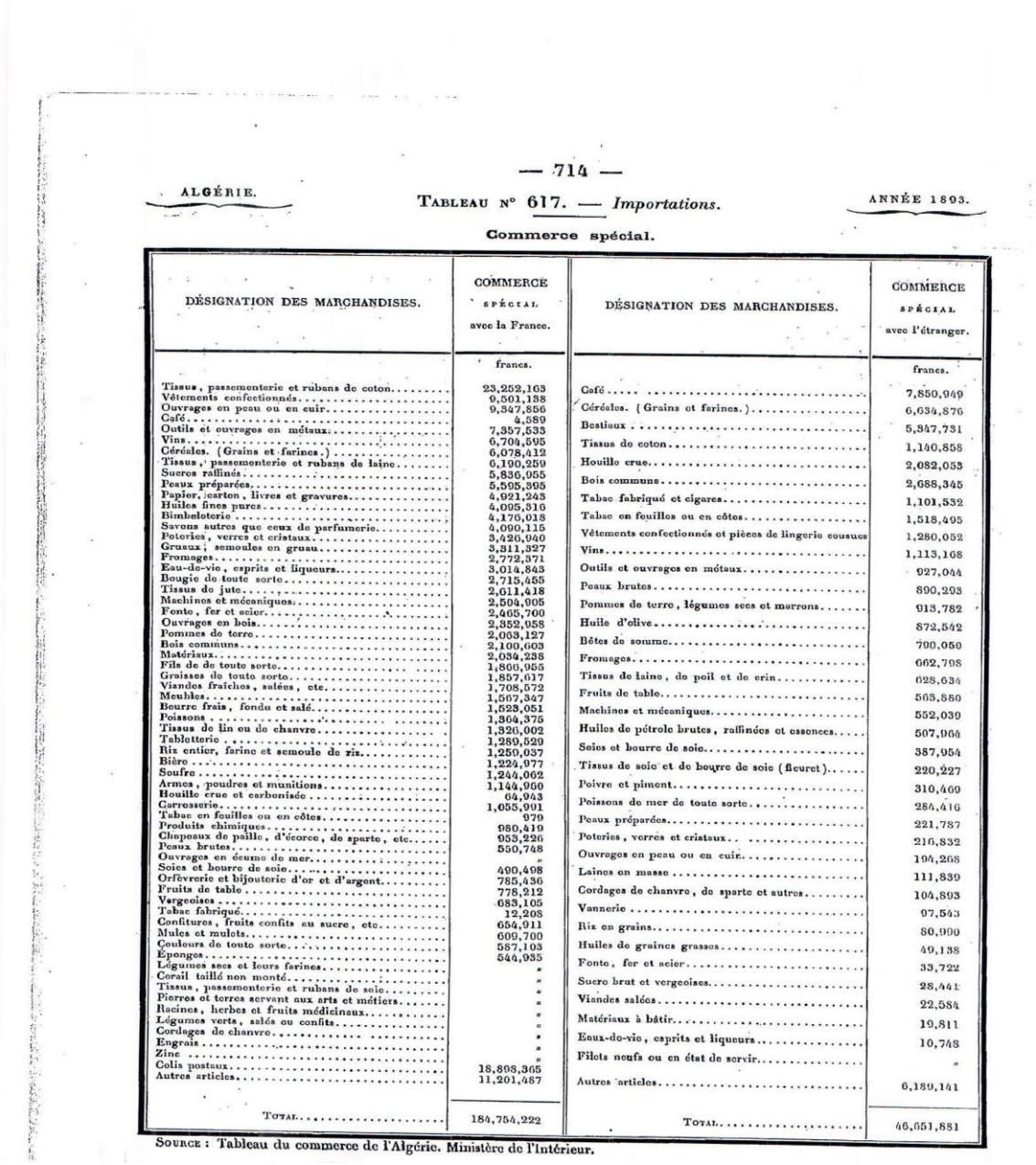

— 714 —

ALGÉRIE. — TABLEAU N° 617. — *Importations.* — ANNÉE 1893.

Commerce spécial.

DÉSIGNATION DES MARCHANDISES.	COMMERCE SPÉCIAL avec la France.	DÉSIGNATION DES MARCHANDISES.	COMMERCE SPÉCIAL avec l'étranger.
	francs.		francs.
Tissus, passementerie et rubans de coton	23,252,163	Café	7,850,949
Vêtements confectionnés	9,501,138	Céréales. (Grains et farines.)	6,634,876
Ouvrages en peau ou en cuir	9,347,856	Bestiaux	5,347,731
Café	4,589	Tissus de coton	1,140,858
Outils et ouvrages en métaux	7,357,533	Houille crue	2,082,053
Vins	6,704,595	Bois communs	2,688,345
Céréales. (Grains et farines.)	6,078,412	Tabac fabriqué et cigares	1,101,532
Tissus, passementerie et rubans de laine	6,190,259	Tabac en feuilles ou en côtes	1,518,495
Sucres raffinés	5,836,955	Vêtements confectionnés et pièces de lingerie cousues	1,280,052
Peaux préparées	5,595,395	Vins	1,113,168
Papier, carton, livres et gravures	4,921,243	Outils et ouvrages en métaux	927,044
Huiles fines pures	4,095,316	Peaux brutes	890,293
Bimbeloterie	4,176,018	Pommes de terre, légumes secs et marrons	913,782
Savons autres que ceux de parfumerie	4,090,115	Huile d'olive	872,542
Poteries, verres et cristaux	3,426,940	Bêtes de somme	790,050
Gruaux, semoules en gruau	3,311,327	Fromages	662,798
Fromages	2,772,371	Tissus de laine, de poil et de crin	628,634
Eau-de-vie, esprits et liqueurs	3,014,843	Fruits de table	565,880
Bougie de toute sorte	2,715,455	Machines et mécaniques	552,039
Tissus de jute	2,611,418	Huiles de pétrole brutes, raffinées et essences	507,964
Machines et mécaniques	2,504,905	Soies et bourre de soie	387,954
Fonte, fer et acier	2,465,700	Tissus de soie et de bourre de soie (fleuret)	220,227
Ouvrages en bois	2,352,058	Poivre et piment	310,469
Pommes de terre	2,063,127	Poissons de mer de toute sorte	284,416
Bois communs	2,100,603	Peaux préparées	221,787
Matériaux	2,034,238	Poteries, verres et cristaux	216,832
Fils de de toute sorte	1,866,955	Ouvrages en peau ou en cuir	194,268
Graisses de toute sorte	1,857,617	Laines en masse	111,839
Viandes fraîches, salées, etc	1,708,572	Cordages de chanvre, de sparte et autres	104,893
Meubles	1,567,347	Vannerie	97,543
Beurre frais, fondu et salé	1,523,051	Riz en grains	80,990
Poissons	1,364,376	Huiles de graines grasses	49,138
Tissus de lin ou de chanvre	1,320,002	Fonte, fer et acier	33,722
Tabletterie	1,289,529	Sucre brut et vergeoises	28,441
Riz entier, farine et semoule de riz	1,259,037	Viandes salées	22,584
Bière	1,224,977	Matériaux à bâtir	19,811
Soufre	1,244,062	Eaux-de-vie, esprits et liqueurs	10,748
Armes, poudres et munitions	1,144,960	Pilots neufs ou en état de servir	"
Houille crue et carboniafe	64,943	Autres articles	6,189,141
Carrosserie	1,055,991		
Tabac en feuilles ou en côtes	979		
Produits chimiques	980,419		
Chapeaux de paille, d'écorce, de sparte, etc	953,226		
Peaux brutes	550,748		
Ouvrages en écume de mer	"		
Soies et bourre de soie	490,498		
Orfèvrerie et bijouterie d'or et d'argent	785,436		
Fruits de table	778,212		
Vergeoises	683,105		
Tabac fabriqué	12,208		
Confitures, fruits confits au sucre, etc	654,911		
Mules et mulets	609,700		
Couleurs de toute sorte	587,103		
Éponges	544,935		
Légumes secs et leurs farines	"		
Corail taillé non monté	"		
Tissus, passementerie et rubans de soie	"		
Pierres et terres servant aux arts et métiers	"		
Racines, herbes et fruits médicinaux	"		
Légumes verts, salés ou confits	"		
Cordages de chanvre	"		
Engrais	"		
Zinc	"		
Colis postaux	18,898,365		
Autres articles	11,201,487		
TOTAL	184,754,222	TOTAL	46,651,881

SOURCE : Tableau du commerce de l'Algérie. Ministère de l'Intérieur.

المصدر: - M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France (1892-1893- 1894)**, Op.Cit, 1894, p 714

الملحق رقم 13: أهم المنتجات المستوردة والمصدّرة من الدول الأجنبية نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1914م.

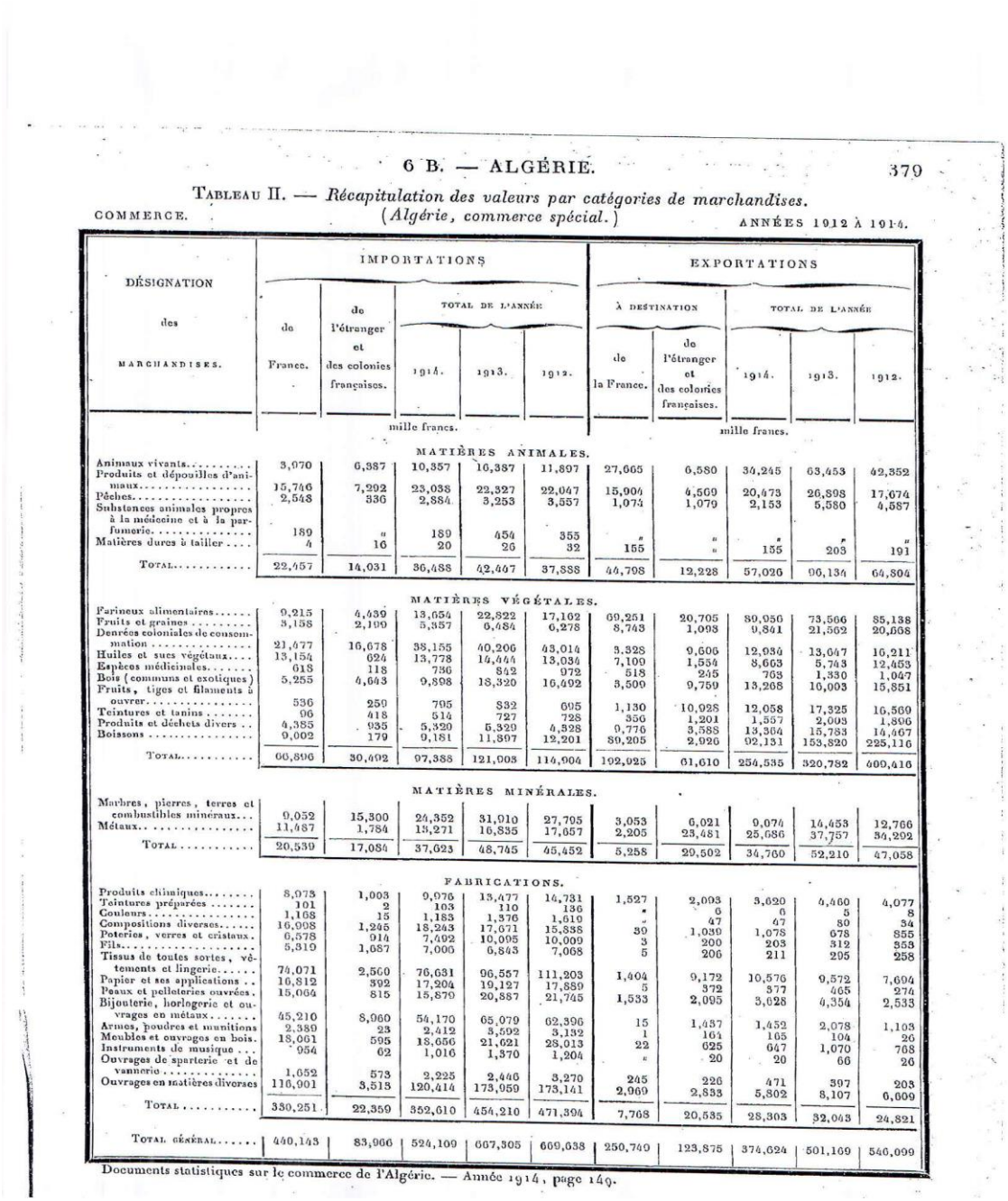

6 B. — ALGÉRIE. 379

TABLEAU II. — *Récapitulation des valeurs par catégories de marchandises.* (*Algérie, commerce spécial.*)

COMMERCE. ANNÉES 1912 À 1914.

DÉSIGNATION des MARCHANDISES.	IMPORTATIONS					EXPORTATIONS				
	de France.	de l'étranger et des colonies françaises.	TOTAL DE L'ANNÉE 1914.	1913.	1912.	À DESTINATION de la France.	de l'étranger et des colonies françaises.	TOTAL DE L'ANNÉE 1914.	1913.	1912.
	mille francs.					mille francs.				
MATIÈRES ANIMALES.										
Animaux vivants	3,070	6,387	10,357	10,387	11,897	27,665	6,580	34,245	63,453	42,352
Produits et dépouilles d'animaux	15,746	7,292	23,038	22,327	22,047	15,904	4,569	20,473	26,898	17,674
Pêches	2,548	336	2,884	3,253	3,557	1,074	1,079	2,153	5,580	4,587
Substances animales propres à la médecine et à la parfumerie	189	"	189	454	355	"	"	"	"	"
Matières dures à tailler	4	16	20	26	32	155	"	155	203	191
TOTAL	22,457	14,031	36,488	42,447	37,888	44,798	12,228	57,026	96,134	64,804
MATIÈRES VÉGÉTALES.										
Farineux alimentaires	9,215	4,439	13,654	22,822	17,162	69,251	20,705	89,956	73,566	85,138
Fruits et graines	3,158	2,199	5,357	6,484	6,278	8,743	1,098	9,841	21,562	20,668
Denrées coloniales de consommation	21,477	16,678	38,155	40,206	43,014	3,328	9,606	12,934	13,647	16,211
Huiles et sucs végétaux	13,154	624	13,778	14,444	13,034	7,109	1,554	8,663	5,743	12,453
Espèces médicinales	618	118	736	842	972	518	245	763	1,330	1,047
Bois (communs et exotiques)	5,255	4,643	9,898	18,320	16,492	3,509	9,759	13,268	10,003	15,851
Fruits, tiges et filaments à ouvrer	536	259	795	832	695	1,130	10,928	12,058	17,325	16,569
Teintures et tanins	96	418	514	727	728	356	1,201	1,557	2,003	1,896
Produits et déchets divers	4,385	935	5,320	5,320	4,328	0,776	3,588	13,364	15,783	14,467
Boissons	9,002	179	9,181	11,897	12,201	89,205	2,926	92,131	153,820	225,116
TOTAL	66,896	30,492	97,388	121,003	114,904	192,925	61,610	254,535	320,782	409,416
MATIÈRES MINÉRALES.										
Marbres, pierres, terres et combustibles minéraux	9,052	15,300	24,352	31,910	27,705	3,053	6,021	9,074	14,453	12,766
Métaux	11,487	1,784	13,271	16,835	17,657	2,205	23,481	25,686	37,757	34,292
TOTAL	20,539	17,084	37,623	48,745	45,452	5,258	29,502	34,760	52,210	47,058
FABRICATIONS.										
Produits chimiques	8,073	1,003	9,076	13,477	14,731	1,527	2,093	3,620	4,460	4,077
Teintures préparées	101	2	103	110	136	"	6	6	5	8
Couleurs	1,168	15	1,183	1,376	1,610	"	47	47	80	34
Compositions diverses	16,998	1,245	18,243	17,571	15,338	30	1,030	1,078	678	855
Poteries, verres et cristaux	6,578	914	7,492	10,095	10,009	3	200	203	312	353
Fils	5,319	1,687	7,006	6,843	7,068	5	206	211	295	258
Tissus de toutes sortes, vêtements et lingerie	74,071	2,560	76,631	96,557	111,203	1,404	9,172	10,576	9,572	7,694
Papier et ses applications	16,812	392	17,204	19,127	17,889	5	372	377	465	274
Peaux et pelleteries ouvrées	15,064	815	15,879	20,887	21,745	1,533	2,095	3,628	4,354	2,533
Bijouterie, horlogerie et ouvrages en métaux	45,210	8,960	54,170	65,079	62,396	15	1,437	1,452	2,078	1,103
Armes, poudres et munitions	2,389	23	2,412	3,592	3,132	1	164	165	104	26
Meubles et ouvrages en bois	18,061	595	18,656	21,621	28,013	22	625	647	1,070	768
Instruments de musique	954	62	1,016	1,370	1,204	"	20	20	66	26
Ouvrages de sparterie et de vannerie	1,052	573	2,225	2,446	3,270	245	226	471	397	203
Ouvrages en matières diverses	116,901	3,513	120,414	173,059	173,141	2,969	2,833	5,802	8,107	6,609
TOTAL	330,251	22,359	352,610	454,210	471,394	7,768	20,535	28,303	32,043	24,821
TOTAL GÉNÉRAL	440,143	83,966	524,109	667,305	669,638	250,749	123,875	374,624	501,169	546,099

Documents statistiques sur le commerce de l'Algérie. — Année 1914, page 149.

المصدر: -M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** Op.Cit, p 379.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع بالعربية

المصادر :

أولا: الأرشيف:

1.الأرشيف الوطني الجزائر المستعمرة

الرصيد: مديرية الاقتصاد 1836 – 1965 ديوان الحكومة العامة بالجزائر المستعمرة.

- A.N.A btoite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bone

- A.N.A btoite N° 957, Rapport du Création de nouvelles chambres des commerces a Mostraganem et à Tlemcen.

- A.N.A btoite N° 957, Creation de les chombre de commerce d'Oran, Constontaine et Bône.

- A.N.A btoite N°1213, Accords commerciaux entre la France et Danémark 1927- 1939

- A.N.A btoite N°641, Note sur l'elevage Algerien et les Relation commecialles septembre 1915.

- A.N.A btoite N° 641, Note sur l'elevage Algérien et les relations commercial Septembre 1916.

- A.N.A btoite N° 641, Organiser une enquête Economique dans le but d'inventorier les ressources agricoles de et de regueillier des elements d'information en vue d'une exploitation ratinnelie et d'une meilleure utilisation de ses ressources.

ثانيا: المصادر:

1. الأجنبية:

1-Les Annuaires Statistiques de la France :

1.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1878**, imprimerie nationale, Paris, 1878.

2. M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1879**, imprimerie nationale, Paris, 1879.

3.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1877**, imprimerie nationale, Paris, 1880.

4.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1881**, imprimerie nationale, Paris, 1881.

5.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1883**, imprimerie nationale, Paris, 1883.

6.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1884**, imprimerie nationale, Paris, 1884.

7. M.A.C. I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1885**, imprimerie nationale, Paris, 1885.

8. M.A.C.I., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1886**, imprimerie nationale, Paris, 1886

9.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1887**, imprimerie nationale, Paris, 1887.

10.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1888**, imprimerie nationale, Paris, 1888.

11. .M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1889**, imprimerie Berger-Levrault et Cie, Nancy, 1889.

12. .M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1890**, imprimerie nationale, Paris, 1890.

13.M.A.C.I, **Annuaire Statistique de la France de l'année 1891**, Imprimerie nationale, Paris, 1891.

14. M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France des années 1892-1893-1894,** Imprimerie nationale, Paris, 1894.

15. M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France des années 1895-1896**, Imprimerie nationale, Paris,1896.

16. M.C.I.P.T., **Annuaire Statistique de la France des années 1897**, Imprimerie nationale, Paris, 1897.

17. M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1898**, Imprimerie nationale, Paris, 1898.

18. M.C.I.C., **Annuaire Statistique de la France de l'année 1899**, Imprimerie nationale, Paris, 1899.

19. M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1900**, Imprimerie nationale, Paris, 1901.

20. M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1901**, Imprimerie nationale, Paris, 1902.

21. M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1903**, Imprimerie nationale, Paris, 1904.

22. M.C.L.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1904**, Imprimerie nationale, Paris, 1905.

23. M.C.I.P.T., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1905**, Imprimerie nationale, Paris, 1906.

24. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1906**, imprimerie nationale, paris, 1907.

25. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1907**, imprimerie nationale, paris, 1908.

26. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1908**, imprimerie nationale, Paris, 1909.

27. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1909**, imprimerie nationale, Paris, 1910.

28. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1910**, imprimerie nationale, Paris, 1911.

29. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1911**, imprimerie nationale, Paris, 1912.

30. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1912**, imprimerie nationale, Paris, 1913.

31. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1913**, imprimerie nationale, Paris, 1914.

32. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1914 et 1915,** imprimerie nationale, paris, 1915.

33. M.T.P.S, **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique1921**, imprimerie nationale, paris, 1921.

34. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1923**, imprimerie nationale, Paris, 1923.

35. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1927**, imprimerie nationale, Paris, 1927.

36. M.T.P.S., **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1928**, imprimerie nationale, Paris, 1929.

2-Délégations Financières Algériennes :

1. G.G.A, **Délégations Financières Algériennes,** session de novembre 1899, Imprimerie et papeterie Galmiche, Alger, 1899.

3- Etat actuel de l'Algérie :

1. G.G.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1862,** imprimerie impériale, Paris, 1863.

2. G.G.C.A, **Etat Actuel de l'Algérie 1877**, imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1878.

3. G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie (1879- 1880)**, imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1880.

4. G.G.C.A., **Etat Actuel de l'Algérie 1880**, imprimerie administrative Gojosso et Cie, Alger, 1880.

3- Exposé de la Situation Générale de l'Algérie:

1. C.S.G., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1875**, imprimerie de l'association ouvrière, V. Aillaud et Cie, Alger, 1875.

2. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1894**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895

3. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1901**, Vve Giralt imprimeur du gouvernement général, Alger, 1901.

4. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1902**, Victor Heintz imprimerie du gouvernement général, Alger, 1902.

5. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1905**, Victor Heintz imprimeur du gouvernement général, Alger, 1906.

6. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1908**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1909.

7. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1909**, imprimerie commerciale Victor Heintz, Alger, 1910.

8. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1910**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1911.

9. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1913**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1914.

10. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1914**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1915.

4- Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie :

1. G.G.A., **Exposé de la Situation Générale des Territoires du Sud de l'Algérie pendant (1903 et 1921)**, typographie Adplphe Jourdan Imprimeur-libraire-éditeur, Alger, 1922.

4- Statistique Générale de l'Algérie :

1. G.G.C.A, **Statistique générale de l'Algérie 1867-1872**, Imprimerie nationale, Paris, 1874.

2. G.G.C.A., **Statistique Générale de l'Algérie, années 1882 à 1884**, Imprimerie de l'association ouvrière, P. Fontana et Cie, Alger,1885.

5- Les publications spéciales du G.G.A:

1. G.G.A., notice sur les chemins de fer algériens, Mustapha Giralt, : Imprimeur du gouvernement général, Alger, 1899.

2. **G.G.A**, **Délégations financières Algériennes, session de novembre 1899**, Imprimerie et papeterie Galmiche, Alger, 1899.

3. **G.G.A**, **Notice sur les routes et chemins, les ports et l'éclairage des côtes, le fonctionnement des services maritimes, l'hydraulique agricole, les associations syndicales, le développement de l'industrie minérale en Algérie**, Imprimerie Algérienne, Alger, 1906.

4. **G.G.A,** Notice sur les routes et chemins, les ports et l'éclairage des cotes de l'Algérie, Imprimer Algérienne, Alger, 1906.

6- **Bulletin Officiel du Gouvernement Générale de l'Algérie**:

1. Bulletin de la ligue du reboisement de l'Algérie, reconnue établissement d'utilité publique par décret en date du 30 juin 1886, N° 114, imprimerie Casabianca, rue du commerces, 30 Aout 1895, Alger.

2. المصادر باللغة العربية والمعربة:

1. **ألكسي دو طوكفيل**، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم، ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.

2. **بيليسيي**، حوليات الجزائر، ج2، تر: نصيرة بن تركي، دار الأصالة، الجزائر، 2013م.

3. **شالر وليام**، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م.

4. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تح وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

المراجع العامة:

1 – المراجع العربية

1. آجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827– 1871، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2003م.

2. بطاش علي، لمحة عن منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2010م.

3. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، دس، ص 255.

4. بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830–1962م، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

5. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجـــزائر 1830–1962، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

6. بهلول محمد بلقاسم حسن، الغزو الرأسمالي ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984م.

7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م.

8. .....، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية الجزائر، الجزائر، 1979م.

9. بوشنافة جمال، شهر التّصرفات العقارية في التّشريع العقاري، دار الخلدونية، الجزائر، 2006م.

10. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2000م.

11. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

12. .....، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ويليه الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات، ط 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

13. .....، ثورة الباشا غا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

14. .....، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

15. .....، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

16. تميم أسيا، الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

17. جالبرت كينبت جون، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، تر: أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000م.

18. جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، دار المعرفة، مصر، 1959م.

19. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام 1837 إلى 1962م، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2014م.

20. حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر، طبيعية وبشرية اقتصادية، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 1968م.

21. حوتية محمد، توات والأزواد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي (دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية)، ج1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م.

22. دحماني سعيد، من هيبون – بونة إلى عنابة تاريخ تأسيس قطب حضري، منشورات بونة، الجزائر، 2009م.

23. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

24. .....، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999م.

25. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1860 – 1900)، ج1، عالم المعرفة، 2009م.

26. .....، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976م.

27. سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

28. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني، دار الغرب الإسلامي، 2000 م.

29. .....، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000م.

30. سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، منشورات سعد دحلب، الجزائر، 2007م.

31. شافو رضوان، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها نموذجا 1844-1875، دار الشروق، قسنطينة، الجزائر، 2015م.

32. شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م.

33. صاري جيلالي، الكارثة الديمغرافية (1867- 1868)، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

34. .....، الكارثة الديمغرافية (1867- 1868)، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

35. .....، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1962/1830، تر: قندوز عباد فوزية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010م.

36. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

37. عبيد مصطفى، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833- 1870، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013م.

38. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، 1983م.

39. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م.

40. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.

41. عميراوي احميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1916-1844م)، درا هومة، الجزائر، 2009م.

42. فركوس صالح، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي على ضوء شرق البلاد (1848- 1871)، منشورات جامعية، الجزائر، 2005م.

43. قداش محفوظ، صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات (1830 - 1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.

44. كاتب كمال، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، ،2011م.

45. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر.

46. مياسي ابراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912م)، مطابع رويبة، الجزائر، 1996م.

47. هارون علي أحمد، جغرافية الزراعة، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2000م.

48. هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهومة، الجزائر، 2018م.

49. وشن مزيان، مجانة عاصمة المقرانيين (ثلاثة قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري القرن 16-19م)، دار الكتاب العربي، دب، 2007م.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Anin Samir**, **L'économie de Maghreb**, Ed de minuit, Paris, 1966.

2. **Arrus René, l'eau en Algérie : de l'impérialisme au développement 1830-1962**, Office des publications universitaires et Presses universitaires de Grenoble, France, 1985.

3. **Auteur Sans**, **Enquete sur le commerce et la navigation de l'Algérie**, Typographie Bastide, Alger, 1863.

4. **Bernard Maurice. Antoine, Les Chemins De fer Algériens**, Adolphe Jourdan, Alger, 1913.

5. **Billiard Louis** et al (Jean Vergniaud, Édouard Balensi), **les ports et la navigation de l'Algérie**, librairie Larose, Paris, 1930

6. **Block** M. **Maurice**, Annuaire de l'économie politique et la Statistique, Guillaumin et Cie éditeurs, paris.

7. **Bourgade .M**, **Le Crédit foncier de France, le crédit agricole et les emprunteurs**, Imprimerie administrative De Paul Dupont, Paris, 1861

8. **Charles Robert Ageron**, Politique Coloniale ou Maghreb, P.U.F, paris, 1972.

9. **Cirard Louis,** Collection d'histoire, le temps des révolution (1715-1870), paris1960.

10. **Démontés Victor**, **Le Peuple algérien essais de démographie**, Imprimerie algérienne, Alger, 1906.

11. **Derrécagaix.V.**, **Exploration du Sahara, les deux missions du lieutenant-colonel Flatters**, Imp. Emile Martinet, Paris, 1882

12. **Dervin G., l'Afrique du Nord l'Algérie son agriculture son commerce Son industrie la colonisation son avenir**, imprimerie du Courrier du Nord-Est, Epernay, 1902.

13. **Dessoliers Félix**, L'Algérie étude économique sur L'Algérie, Imprimeriea Administrative GOJOSSO, 2 Rue Bruce, Alger, 1895.

14. **Djebari Youcef**, Le France en Algérie, Bilans et Controverses, V1, La genése d'un capitalisme d'état colonial, office de publicatios Universitaires, Alger, 1995.

15. **Duvernois Clément , L'Algérie ce quelle est-ce quelle doit être – essaiéconomique et politique**, imprimerie dubos frére, Alger, 1858

16. **Enquete sur le commerce et la navigation de l'Algérie**, Typographie Bastide, Alger, 1863.

17. **Gaillard Marie**, Sur Alger, Imp. De Boniez-Lombert, Paris, 1837 .

18. **Ghanem Laribi et Hadjadj Sofiane**, Le Jardin d'éssai du Hamma : Histoire d'un jardin colonial, in Abderrahmane Bouchèche et al., Histoire de l'Algérie à la période coloniale, la découverte "Poche/Essai", 2013.

19. **Glorieux Albert**, La colonisation française dans ses rapports avec les indigènes algériens : étude présentée à la Société des agriculteurs d'Algérie, Imprimerie de P. Fontana, Alger, 1900.

20. **Guy M. C.**, L'Algérie Agriculture, Industrie, Commerce, Librairie Chéniaux-Franville, Algérie, 1876.

21. **Hamel Louis**, Les chemins de fer Algériens (étude historique sur la constitution du réseau Le classement de 1857), Adophe Jourdan libraire de L'académie, Alger, 1885.

22. **Henni Ahmed,** La Colonisation agraire et le sous-développement en Algérie, ENAG, Algérie, 2009.

23.**Henri Garrot,** Cahiers algériens. La banque de l'Algérie, ses origines, ses modes d'opérer et ses résultats en Algérie, Deuxiéme éddition, Paris, 1892.

24.**Imbert. A,** Notice sur les services maritimes, Giralt (Alger-Mustapha), Paris, 1900.

25. **Johan Hendrik Meule man**, Le constations entre les deux Guerres Mondiales, L'évolution économique et sociale de la population rurale, O.P.U, Alger, 2009.

26. **L'Abbé G. Dervin**, L'Algérie Son Agriculture, Son Commerce, Son Industrie, Sa Colonsiation, Son Avenir, Epernay, Imp. Du Courrier du Nord-Est, M.C.M 11, 1902.

27. **Lacanaud E.**, L'Algérie au point de vue de L'économie sociale, giralt, Imprimeur- Photograveur, Rue des colon 17, 1900, Alger, pp37,38.

28. **Laurent Paul, Les ports maritimes Algériens**, Cahier de l'office frençait d'Edition, Paris, 1948,

29. **Lecq H.**, Algérie : **L'agriculture algérienne ses productions**, Giralt éditeur-photograveur, Alger, 1900.

30. **Leroy-Beaulieu Paul**, **L'Algérie et la Tunisie**, Librairie Guillaumin et Cie, Paris, 1887.

31. **Levasseur.E., La France et ses colonies : géographie et statistique**, T.3, Librairie CH. Delagrave, Paris,

32. **Loizillon.V.**, **l'Algérie pratique**, Imprimerie Deyme, Alger, 1876

33. **Maurice Wahl**, **l'Algérie**, Félix Alcan éditeur, Paris, 1903

34. **Narcisse Faucon**, Le livre d'or de L'Algérie de 1830-1889, T01, Challanel et Cie éditeurs, paris, 1889,

35. **Quart Emile Mac**, Les réalités algériennes, etude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905), Imprimerie Administive, Amaguin, Blida, 1906.

36. **Rambaud Alfred**, la france coloniale (histoire - géographie – commerce), Imp. charaire et cie, paris, 1893.

37. **Rivière.Ch. et . Lecq. H., Manuel pratique de l'agriculteur algérien**, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1900.

38. **Sée Henri**, **Les origines du capitalisme moderne,** édit Armand colin, Paris 1926.

39. Syndicat Commercial Algérien, L'Algérie et Ses produits, Imprimerie Fontana fréses et Cie, Alger, 1911.

40. Taib Mohamed, La chronologie Algérienne 1830-1962, tome L'imprimerie Isaak, BOURIK-Blida, 1999.

41. Trabut Louis et Marès Roger, **L'Algérie agricole en 1906**, imprimerie Algérienne, Alger, 1906.

42. Vignon Louis, la France en Algérie, libraire hachtte et cie 79, boulevard saint-germain 79, Paris, 1893.

الملتقيات:

1- أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبان فترة الاحتلال 1830- 1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

2- بلقاسمي بوعلام، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن 19.

3- بن داهة عدة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/24 و1897/02/16م.

المقالات المنشورة:

1 – باللغة العربية:

1. **بورابة مريم**، "النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، جوان 2018م.

2. **بوشناق محمد**، "آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري"، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 02، العدد 03، أفريل 2007م.

3. **حداد أحمد**، «نتائج التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وموقف التيار الإصلاحي منها»، مجلة المعرف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 8، العدد 3، 2023م.

4. **حوحو رضا**،" شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر من خلال المصادر الفرنسية 1833 – 1857م"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 05، العدد 02، 2012م.

5. **درعي فاطمة**، "المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954– 1962"، مجلة العصور الجديدة، المجلد 09، العدد 02، سبتمبر 2019م.

6. **شاقو رضوان، لمقدم عمر**، "ملامح حول التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الاستعمارية من القرن التاسع عشر"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 07، دت.

7. **صالحي توفيق**، "الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838– 1962م"، مجلة أفاق فكرية، المجلد4، العدد 09، أكتوبر 2018م.

8. **قنون حياة**، " الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3–4، دت.

9. لكحل الشيخ، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد 11، سيدي بلعباس، جوان 2015م.

10. لمام موسى، "**الغابات الجزائرية في المنظور المشروع الاستعماري خلال القرن 19م**"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2017م.

11. منعم أسامة صاحب، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، دس.

12. يوسفات علي هشام، "قراءة قانونية لآليات تطهير العقار في الجزائر "التحقيق العقاري، وعقد الشهرة أنموذجا""، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 9، مارس 2018م.

2 – باللغة الفرنسية:

1. A. J**oly, " La plaine de Beni Slimane et ses abords", in B.S.G.A.A.N, 1903**.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. إيلال نور الدين، إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830-1900)، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014م.

2. بختاوي خديجة، التّحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2001-2012م.

3. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1818 و1914 (القطاع الوهراني نموذجا)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2006،2005م.

4. بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع التسيير جامعة الجزائر3، 2002-2003م.

5. بن سليمان عبد النور، امتلاك الأراضي الفلاحية والرعوية في العرف الجزائري منطقة ترار نموذجا، دراسة الأنثروبولوجيا التاريخية، دكتوراه في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، 2012م.

6. تابتي حياة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، شعبة التاريخ، جامعة تلمسان، 2010-2011م.

7. جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتور قسنطينة، 2007- 2008م.

8. جيلالي بن فرج حسين، الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2021-2022م.

9. حركات محمد، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1945- 1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 2005- 2006م.

10. حسان أحمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1847-1900)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة، جامعة وهران، 2014-2015م.

11. حمير صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2013،2014م.

12. حوحو رضا، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914). مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2004-2005م.

13. .....، شبكة الطرقات الفرنسية في جزائر القرن التاسع عشر ظاهرة حارية أم أداة عسكرية 1830- 1900، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018م.

14. دعاشي سميرة، الاهتمام الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية ما بين 1850 – 1945م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2014– 2015م.

15. رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–193، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2013–2014م.

16. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة، في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا 1870–1900م، أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010، 2011م.

17. زقب عثمان، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1947–1918م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، باتنة، 2006–2005م.

18. .....، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، أطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2014، 2015م.

19. شارف مريم، الواقع الثقافي والاجتماعي في بايليك التيطري (1518– 1830م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث في التاريخ، تخصص المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، (2021– 2022م).

20. شلالي ضيف الله، دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر – الجلفة أنموذجا- ما بين 1857 – 1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2011-2012م.

21. صالحي توفيق، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009م.

22. طبعة حورية، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870- 1954، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث (ل. م. د)، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2019- 2020م.

23. عسول صالح، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1954- 1962م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009- 2010م.

24. كليل صالح، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830 – 1870م، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2017- 2018م.

25. مياد رشيد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900- 1954م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2014-2015م.

26. مياسي ابراهيم، القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847-1870م، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1985- 1986م.

27. **هامل عبد المنعم**، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من (1900-1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2015-2016م.

28. **يزير عيسى**، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914 م، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008- 2009م.

2 – باللغة الفرنسية:

1. **Alphonse-Marie-Pierre Tuillie**r, **régime des chemins de fer Algériens** : thèse pour le doctorat, université de Paris, librairie nouvelle de droit et de jurisprudence Arthur Rousseau éditeur, Paris, 1900.

2. **Calvelli Marcel-André-Émile**, Etat de la propriété rurale en Algérie: thèse pour le doctorat, Université d'Alger, ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935.

فهارس

فهرس الأعلام:

العلم	الصفحة
أ	
أوغست بولوني	.45
الأمير عبد القادر	.82
أحمد توفيق المدني	.110
آجيرون	.244-80
إيميل ماك كارتي	111
الشيخ ايختوخن	.114
أنطوان أفيسارد	.143
أحمد هني	.277
ب	
بيليسيي	.19
بونار	.45
بيجو	.-97-96-84-67-66
بولان طالابو	.141
بوترو	.72
بورجو	.247
ج	
جورج بلاشيت	.248
جورج رولان	.257

حمدان خوجه	23-25.
د	
دانتان	72.
دي مارك	72.
دو ريدون	132.
ر	
ريغودي	42.
ران	132.
ش – ص	
شالر	41-49.
شارل فيزو	113.
شيريس	250.
شاو	17.
صالح عباد	89.
ع – غ	
العنتري	38.
عبد الرحمن رزاقي	12-64-278.
غايا	25.
فـ	
فاكارو	72.
فرانك	103.

فورو	248-251-257.
فو	248.
كـ	
كدوبونو	247.
كيرفغين	132.
(لـ- م)	
لوران سكيافينو	248.
لويس فريمي	241.
المقراني	87-88.
ماك كارتي	132.
(ن – و)	
نابيلون	77-85.
وليام شالر	17.
وليام شارل	17.
وارني	64-85-132.

فهرس الأماكن والبلدان والدول:

التسمية	الصفحة
أ	
الأبيار	22.
أدرار	116.
آرزيو	134- 268-271-302-303.

إسبانيا	45-180- 208-210-211-216-218-222-291-303-307.
الأغواط	23-37-49-68-114- 115-117-130-131-132-256.
ألمانيا	209-211-216-218-219-223-296-301-306.
إنجليز	96-209-210-216-217- 222- 223-291-292 -293-295- 306.
الأوراس	34-49
أوقيانوسيا	285.
إيطاليا	96-208-211-218-223-295-296-301-306.
ب	
باتنة	37-38-134-248-257.
باريس	97 -120-133-141-199-233-245-246-286.
بجاية	21-33-34-35-46-108-110-133-270-272-302-303-308.
البرتغال	45-209-291.
بريكة	27.
بسكرة	49-68-113-114-117-130-132-134-335-361.
بشار	48-115-132-135.
بلجيكا	216-217-291-296-297-301-306.
البليدة	35-69-132-135.
بني أنجاد	40.

بني بوطالب	.48-47
بني صاف	.309-271-136
بني عباس	.135
بني عمران	.45
بني ميزاب	.271-258-113
بني منصور	.133
بني ونيف	.115
بني يزقن	.256-37
بوزريعة	.20
بوسعادة	.256-247-115-113-67-51-50-49
بوغار	.115-51
بوفاريك	.95
البويرة	.20
بئر الخادم	.22
البيض	.211-134-117-114
ت	
تابلاط	.20
تافنة	.22
تبسة	.134-117-116-113-47-46-38-27-26

تركيا	208-209.
تقرت	23-49-113-264.
تلاويلي	22.
تلمسان	22-33-34-68-108-117-126-130-134.
تنبكتو	115.
تنس	48-119.
توات	115-116-135-295.
تونس	25-115-116-117-122-245-276-281-282-285.
تيارت	24-134.
تيبازة	268.
التيطري	20-21-22-36-38-51-113.
(ج – ح – خ)	
الجلفة	42-67-246-248.
جيجل	44-112-271-272-303-308.
الحامة	22-143.
الحراش	20-22-25-245-246-247.
حربيل	22.
الحضنة	27.
الحناشلة	116.
حنانشة	112.

خنشلة	27-37.
(ر- ز- س – ش)	
روسيا	209.
الزبوجة	22.
زيدور	18-22.
(س – ش - ط)	
سطيف	68-79-128-130-133-141.
سكيكدة	33-35-46-72-112-119-132-133-134-139-270-272-303-308-309.
السودان	115-117.
سور الغزلان	36-38-47-51.
سوق أهراس	117-134.
سويسرا	81.
سيدي مسيد	21.
شفة	22.
شلالة عذاورة	21.
الشلف	22-23-247.
طرابلس	115.
(ع – غ)	

عنابة	21-28-33-35-41-46-69-72-112-126-132-134- 134-141-269-272-303-308.
عين البنيان	95.
عين صالح	115.
عين الصفراء	114-116-134.
عين العرب	21.
عين بوسيف	21-246-247.
غرداية	37-49-131-256-258.
الغزوات	136-271-272-303.
غوادلب	283.
(ف – ق)	
فج مزالة	34.
قالمة	117-133.
القبائل الصغرى	33-34.
القبة	95.
القرم	29.
قسنطينة	21-22-32-34-37-38-40-44-46-50-68-69-79-80- 85-88-90-95-107-108-109-112-126-128-132- 134-135-141-142-192-245-247-262.
القل	45-272-303-308.
(م – ن)	

مارتينيك	.286
متيجة	.79-35-33-28
المجر	.301
مدغشقر	.285
المدية	.130-68-47-36-34-20
مراد رايس	.22
المرسى الكبير	.130-119-68
مستغانم	.309-308-303-272-136-134-126-35
المسيلة	.49
معسكر	.127-34-33
مغنية	.134-117-48
ندرومة	.117
النمامشة	.112-26
النمسا	.301-211-209
(هـ – و- ي)	
الهبرة	.23
الهند الصينية	.285-284-282
هنين	.301-22
هولندا	.306-301-223-218
واد سوف	.116-113

ورقلة	.135-49
الو. م. أ	.209
وهران	-90-85-79-71-70-69-44-40-34-32-31-28-21-14 -135-134-133-131-226-119-113-109-100-96-94 -302-301-271-269-268-267-262-148-142-141 .308-303

فهرس القبائل والجماعات:

التسمية	الصفحة
(أ – ب)	
إبراهيم (أولاد)	.95-51-49
بالقندوز (أولاد)	.88
(ر– س – ع)	
الرحمن (أولاد)	.134
بوعريف (أولاد)	.51
سيدي عيسى (أولاد)	.51-47
سي عابد (أولاد)	.112
سي موسى (أولاد)	.47
عبد الرحمن (أولاد)	.134
عبد الله (أولاد)	.88
(م – ن – و)	
مختار (أولاد)	.47
معرف (أولاد)	.47
نايل (أولاد)	.113
وظريف (أولاد)	.45

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم السلع المستوردة من فرنسا خلال سنة 1868م.	57
02	أهم السلع المصدرة نحو فرنسا خلال سنة 1868م.	61
03	المصاريف السنوية للغرف التجارية بالجزائر المستعمرة لسنة 1855م.	128
04	تطور شبكة السكك الحديدية في الجزائر المستعمرة (1871-1899م).	133
05	أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1878م.	160
06	أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1896م.	166
07	أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1912م.	172
08	أهم المنتجات المستوردة من فرنسا نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1914م.	174
09	أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1884م.	180
10	أهم المنتجات المصدرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا 1899م.	184
11	أهم المنتجات المصدّرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا لسنة 1907م.	190
12	أهم المنتجات الصادرة من الجزائر المستعمرة نحو فرنسا 1914م.	198
13	أهم السلع المستوردة من الجزائر المستعمرة نحو الخارج لسنة 1861م.	206
14	أهم المنتجات التي صدّرت نحو الخارج من الجزائر المستعمرة لسنة 1861م.	207
15	حجم المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وأهم الدول الأجنبية لسنة 1887م.	209
16	أهم المنتجات المستوردة من الدول الأجنبية نحو الجزائر المستعمرة لسنة 1893م.	212
17	أهم المنتجات المصدرة نحو الخارج من الجزائر المستعمرة لسنة 1893م	214

18	أهم واردات وصادرات الجزائر المستعمرة نحو الدول الأجنبية لسنة 1901م.	215
19	بنية صادرات وواردات التجارة الخارجية مع الجزائر المستعمرة للدول الأجنبية لسنة 1914م	220
20	تطور كمية الحلفاء المصدّرة خلال الفترة ما بين 1902 و1910م.	222
21	تطور صادرات الخمور من الجزائر المستعمرة نحو الدول الأجنبية خلال الفترة (1902-1910م).	225
22	القيمة المالية للعتاد الزراعي لدى الجزائر المستعمرة ما بين عامي 1883 و1902م.	254
23	تطور عدد السفن الفرنسية الداخلة والخارجة من موانئ الجزائر المستعمرة (1876-1886م).	263
24	تطور تعداد السفن الفرنسية الداخلة والخارجة من موانئ الجزائر المستعمرة (1911- 1914م).	274

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	بنية الواردات الفرنسية نحو الجزائر لسنتي 1873 و1908م.	170
02	تطور صادرات خمور الجزائر نحو فرنسا خلال الفترة (1880- 1899م).	187
03	مدى مساهمة الإنتاج الزراعي في الصادرات الجزائرية من مقارنة إحصائيات عامي 1876 و1909م.	195
04	بنية واردات وصادرات الجزائر لسنة 1912م.	219
05	تطور زراعة الكروم في الجزائر (1880- 1895م).	237
06	تطور حمولة السفن الجزائرية المتنقلة بين فرنسا ومستعمراتها الأخرى خلال الفترة (1887- 1895م).	265
07	نصيب التجارة الخارجية الفرنسية مع الجزائر وباقي المستعمرات لسنة 1910م.	286
08	تطور التجارة الخارجية لفرنسا مع الجزائر وباقي المستعمرات لسنة 1913م.	287

فهرس المحتويات:

مقدمة 2
أهمية الموضوع 3
دوافع اختيار الموضوع 4
الإشكالية 5
الإطار الزماني للدراسة 6
المنهج المتّبع في الدّراسة 6
شرح مفصل لخطة الموضوع 7
نقد المصادر والمراجع 9
أولا: الأرشيف الوطني 9
ثانيا: منشورات الدولة الفرنسية: 10
ثالثا: المنشورات الرسمية للحكومة العامة في الجزائر المستعمرة 10
الدّراسات السابقة 13
صعوبات البحث 14
الفصل التمهيدي: نبذة حول الوضع الاقتصادي العام في الجزائر المستعمرة ما بين 1830 و1870م 16
أولا: المقدرات الاقتصادية في الجزائر المستعمرة 17
1- المقدرات الزراعية 17
أ- التربة ونوعيتها 18
ب- الماء 19
ج- اليد العاملة 23
2- المقدرات الرعوية 24
3- الوضع الزراعي 27
أ- زراعة الحبوب 28
ب- زراعة الكروم 30
ج- المحاصيل الصناعية 31
د- الأشجار المثمرة 33
هـ - معوقات الزراعة 36
4- الثروة الحيوانية 38

ثانيا: الخامات الصناعية في الجزائر المستعمرة 41
1- الخامات الصناعية السطحية 41
2- الخامات الصناعية الباطنية 44
3- ميدان الصناعات الحرفية 47
ثالثا: تجارة الجزائر المستعمرة خلال الفترة(1830 – 1870م) 50
1- التجارة الخارجية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا 51
2- طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر المستعمرة وفرنسا 53
أ- بنية الواردات 53
ب- بنية الصادرات 54
3- الميزان التجاري وطرق المواصلات 60
أ. الميزان التجاري 60
ب- طرق المواصلات 65
الفصل الأول: آليات وجهود الاستعمار للإقلاع التجاري في الجزائر المستعمرة (1870-1914م)..... 74
المبحث الأول: حركة الاستيطان..... 76
أولا: الحركة الاستيطانية ما بين 1830-1870م 76
1- مصادرة الأراضي الجزائر المستعمرة 76
2- مصادرة أراضي الأوقاف 81
3- مصادرة أراضي الغابات 81
ثانيا: الحركة الاستيطانية ما بين 1870-1914م..... 85
المبحث الثاني: الهجرة الأوروبية نحو الجزائر المستعمرة ما بين 1870-1914م 93
أولا: الهجرة الأوروبية إلى الجزائر المستعمرة (1830-1870م) 93
ثانيا: الهجرة الأوروبية خلال الفترة (1870-1914م)..... 96
المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر المستعمرة 99
أولا: الزراعة 100
ثانيا: الصناعة..... 104
ثالثا: التجارة 110
1- التجارة الداخلية 110
2- التجارة الخارجية 116

عوامل تطور التجارة الخارجية في الجزائر المستعمرة 118
* النظام الجمركي وتطوره (1830 – 1914م)..... 117
– تطور النظام الجمركي في مرحلة التوسع (1830–1870م) 117
– تطور النظام الجمركي في مرحلة الاندماج الاقتصادي (1870–1914م) 121
– العلاقات التجارية مع المستعمرات الفرنسية الأخرى 123
* غرفة التجارة في الجزائر المستعمرة..... 125
* دور المواصلات..... 129
– الطرق البرية 130
– السكة الحديدية 132
– الملاحة البحرية 135
* دور المؤسسات المالية 136
– بنك الجزائر 138
– القرض المالي والزراعي للجزائر..... 140
– الشركة العامة للجزائر 141
– القرض الليوني 141
– القرض العقاري 142
* دور صادرات القطاع الاقتصادي التقليدي 142
الفصل الثاني: طبيعة المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر المستعمرة مع فرنسا والخارج خلال الفترة (1870–1914م). 150
المبحث الأول: تجارة الجزائر المستعمرة الخارجية مع فرنسا خلال الفترة (1870–1914م) 151
أولا: تطور التجارة الخارجية مع فرنسا..... 151
1– الفترة الأولى (1870 – 1899م) 151
2– الفترة الثانية (1900 – 1914م) 154
ثانيا: بنية الواردات والصادرات بين الجزائر المستعمرة وفرنسا (1870– 1914م) 157
1– بنية الواردات 157
2– بنية الصادرات..... 177
المبحث الثاني: تجارة الجزائر المستعمرة مع الخارج خلال الفترة (1870–1914م)..... 201
أولا: تطور التجارة الخارجية مع الخارج في ظلّ الإدارة الاستعمارية الفرنسية: 202
1– الفترة الأولى (1870– 1899م)..... 202

2- الفترة الثانية (1900 – 1914م) 205
ثانيا: بنية المبادلات التجارية بين والخارج (دراسة نماذج)..... 206
ثالثا: أهم صادرات الجزائر المستعمرة نحو الدول الأجنبية..... 222
1- صادرات المحاصيل الصناعية 222
2- صادرات الصوف..... 227
3- صادرات المواد المعدنية..... 227
الفصل الثالث: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد والاقتصاد الأجنبي (الفرنسي والأوروبي).231
المبحث الأول: أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد الأوروبي الحديث في الجزائر المستعمرة.
..... 232
أولا: تراكم رؤوس الأموال لدى الكولون..... 233
ثانيا: ظهور المنظومة الاقتصادية في الجزائر المستعمرة..... 240
ثالثا: خلق الازدواجية الاقتصادية في مستعمرة الجزائر المستعمرة..... 250
رابعا: تطور الميزان التجاري الكولونيالي في الجزائر المستعمرة..... 260
المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد فرنسا..... 263
أولا: انتعاش الملاحة البحرية 263
ثانيا: ارتباط اقتصاد الجزائر المستعمرة بالسوق الفرنسية 275
ثالثا: استنزاف ثروات الجزائر المستعمرة مقارنة بباقي المستعمرات الفرنسية ومحمياتها 280
رابعا: تطور الميزان التجاري الفرنسي 289
المبحث الثالث: أثر التجارة الخارجية على اقتصاد دول أوروبا. 292
أولا: استنزاف ثروات الجزائر المستعمرة لصالح المصانع الأوروبية 292
ثانيا: تطور حركة الملاحة البحرية التجارية بين الخارج والجزائر المستعمرة 297
ثالثا: تطور الميزان التجاري الأوروبي..... 305
خاتمة 312
الملاحق..... 319
قائمة المصادر والمراجع 336
فهارس 364
فهرس المحتويات: 378
ملخص..... 382

ملخص

ملخص باللغة العربية:

جاءت هذه الدّراسة تلخص بعضا من جوانب السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي طبقتها السلطة الفرنسية خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة. وتتمحور إشكالية الدراسة حول التطورات التي مسّت سياسة قطاع التجارة الخارجية بمستعمرة الجزائر المستعمرة والعوامل التي أثرت في تطويره، مع الوقوف عند أهم انعكاسات تلك السياسة الاقتصادية على الواقع الكولونيالي وعلى الواقع المعيشي للجزائريين، من دون إهمال دراسة تأثيرات ذلك التطور الاقتصادي على البلد الأم ودول الخارج.

كان من بين الأسباب التي دفعتنا لتناول موضوع «تجارة مع فرنسا وأوروبا خلال الفترة **(1870-1914م)**.»، هو قلة الدراسات المتعلقة بالجانب الاقتصادي في الجزائر المستعمرة خلال الفترة الاستعمار الفرنسي، بالرغم من أن هذا الجانب يحتاج إلى البحث والتّقصي من أجل دراسة تتبع مسار الفكر الكولونيالي وأدواته الشرعية وغير الشرعية، وفهم الآليات التي ارتكز عليها في مشروعه الاقتصادي، دون أن ننسى البحث في أهمية المشروع الاستيطاني وأهدافه الحقيقية وراء إرساء قواعده.

وتكمن الأهمية العلمية للموضوع، هو تحليل إلى حد ما المشروع الاقتصادي الفرنسي بالجزائر من التنظير إلى التطبيق، مع البحث في التداعيات والمراحل والمظاهر والآليات، وصولا إلى حوصلة النتائج. كما أنه ومن خلال البحث برزت لدينا الأهمية أو المكانة الاقتصادية لمستوطنة الجزائر المستعمرة في الفكر الغربي الرأسمالي، مع الوقوف تلك المتغيرات التي طرأت على الكولون كطرف فاعل في العملية الاقتصادية بالجزائر المستعمرة، وتأثير ذلك على اقتصاد والاقتصاد الأجنبي (الفرنسي والأوروبي).

إنّ دراسة هذا الموضوع تطلب مناهج مختلفة بحسب طبيعة الظاهرة التاريخية المدروسة وما ارتبط بها من حيثيات وأحداث، فاعتمدت المنهج التاريخي الوصفي حين قمت بقراءة النصوص ووصف الوقائع التاريخية بما يلائم وطبيعة البحث، كما لجأت إلى المنهج التحليلي حين تعلق الأمر

باستنطاق النصوص التاريخية ومقاربتها بالبيانات والجداول والتقارير الصادرة عن مختلف الجهات والهيئات السياسية، مع رصد الإحصائيات التجارية وتفسيرها وفق مختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر المستعمرة آنذاك.

كما اعتمدنا أيضا على المنهج الإحصائي قصد رصد الجداول والمنحنيات والبيانات، وحلّ منهج المقارن عندما تعلق الأمر ببناء مقاربة تاريخية اقتصادية مع البيانات الخاصة بواردات وصادرات الجزائر المستعمرة من وإلى فرنسا والدول الأجنبية، في محاولة جادة لاستنطاق نصوصها الأساسية ومستقاة من مصادرها الأصلية.

الكلمات المفتاحية: الجزائر المستعمرة؛ فرنسا؛ التجارة الخارجية؛ المنتجات الزراعية؛ المواد المصنعة؛ الكولون؛ الدول الأجنبية؛ الانعكاسات.

ملخص باللغة الإنجليزية:

This study explores certains aspects of the colonial economic policy implemented by the French authorities in Algeria during the era of the French Third Republic. The research problem revolves around the evolution of foreign trade policy in colonial Algeria and the key factors that influenced its development. It also examines the main repercussions of this economic policy on both the colonial system and the living conditions of Algerians, while also considering its broader impact on the French economy and that of Other European countries.

The choice of this topic stems from the noticeable lack of scholarly work addressing the economic dimension of colonial Algeria, despite its crucial importance in understanding the mechanisms and tools—both legal and illicit—of colonial ideology. The study also seeks to investigate the true goals of the French settler project and the foundations on which it was built.

The scientific value of this research lies in its attempt to analyze, to a certain extent, the French economic project in Algeria, from theory to practice, by exploring its stages, manifestations, and mechanisms, and ultimately drawing conclusions from its outcomes. The research also highlights the economic role and status of colonial Algeria within Western

capitalist thought, along with the evolving role of the colons as key players in the colony's economic process and the resulting impact on both the local and foreign (French and European) economies.

To achieve its objectives, the study adopts a variety of methodological approaches in line with the nature of the historical phenomenon under examination. These include the descriptive historical method for analyzing texts and events, the analytical method for interpreting historical documents in relation to economic data, statistics, and reports, as well as the statistical method for examining tables and curves. A comparative approach was also employed to draw economic-historical parallels between Algeria's trade data and that of France and other foreign nations, using original source material Werever possible.

Keywords: Colonial Algeria; France; foreign trade; agricultural products; manufactured goods; colons; foreign countries; economic repercussions.